جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

الدور الوسيط لمبادئ حوكمة الشركات في العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية

(دراسة ميدانية على عينة من المصارف التجارية السودانية)

The Moderating Role for Corporate Governance Principles in Relationship between Internal Audit Standards and Accounting Information Quality

(A field Work Study on a Sample of Sudanese Commercial Banks)

بحث مقدم لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة والتمويل

إعداد الباحثة:

شيرين مأمون سيد أحمد محمد

إشراف الدكتور:

مصطفى نجم البشاري

أستاذ المحاسبة المشارك – كلية الدراسات التجارية

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

1438هـ - 2017م

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

إلى مدرسة الحب والوفاء والحنان ، إلى التي

جعلت تحت أقدامها الجنان إلى ضياء قلبي ونور

حياتي ، زهرة بيضاء كلما ابتسمت ذهب عني العناء

لك الفضل لبلوغي هذه الدرجة متعك الله بالصحة والعافية

أمي الحبيبة ..... ؛

إلى الذي أتشرف بحمل إسمه إلى الذي أقتدي

بخطوات رسمه عيناً سهرت ويداً تعبت، زرعت وحق

لك الحصاد .....أبي الحبيب ؛

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله، إلى من آثرني

على نفسه أخي العزيز

إلى من هم أقرب إلي من

روحي إلى من شاركني حضن الأم أخواتي .....؛

إلى من كانوا ملاذي وملجئي إلى من جعلهم الله إخوتي

إلى من سأفتقدهم

زملائي وزميلاتي ورفقاء دربي.... ؛

إلى من ضاقت السطور من ذكرهم فوسعهم

قلبي.....

إليكم جميعا أهدي هذا الجهد

الشكر والتقدير

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك، الحمد لله على نعمه وهذا الجهد من نعم الله علينا. والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم. لا يسعني وأنا أقدم خلاصة مجهودي إلا أن أشكره وحده على توفيقه وعلى إمدادي بالقوة والإرادة لإتمام هذا العمل. ثم الشكر أجزله لمنارة العلم جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا التي منحتني فرصة النهل من معينها فالشكر كل الشكر لكل القائمين على أمرها . وجزيل شكري لكلية الدراسات التجارية - الدراسات العليا – ولكل القائمين على أمرها لما قدموه لي من دعم ومساندة بالغ شكري وجزيل إمتناني لأستاذي الدكتور **مصطفي نجم البشاري** الذي منحني من غزير علمه وعصارة تجاربه صادق التوجيه والإرشاد والرعاية أسأل الله أن يديم عليه نعمه وأن يتم عليه فضله . ثم الشكر لمكتبة الدراسات العليا بجامعة السودان لإتاحتها لي الفرصة للإطلاع علي المراجع والبحوث والدوريات التي تحويها . كما اتقدم بخالص شكري وتقديري للعاملين بالمصارف التجارية الذين ساعدوني في تعبئة استمارة الاستبيان . والشكر موصول لكل من أسهم في طباعة هذا البحث حتى يخرج بهذه الصورة . كما أتقدم بالشكر لكل من وقف معي بجهده وعلمه نصحاً وإرشاداً وتقويماً فلهم مني جميعاً أجزل الشكر والإمتنان .

المستخلص

تمثلت مشكلة الدراسة بالتساؤلات التالية : هل تؤثر معايير المراجعة الداخلية علي جودة المعلومات المحاسبية ؟ هل تؤثر معايير المراجعة الداخلية على مبادئ حوكمة الشركات ؟ هل تؤثر مبادئ حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية ؟ هل مبادئ حوكمة الشركات تتوسط العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية و جودة المعلومات المحاسبية ؟. إهتمت الدراسة بالدور الوسيط لمبادئ حوكمة الشركات فى العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية . هدفت الدراسة إلى إختبار العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية و جودة المعلومات المحاسبية ، و التعرف على تأثير معايير المراجعة الداخلية على مبادئ حوكمة الشركات ، و دراسة أثر مبادئ حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية ، و معرفة دور مبادئ حوكمة الشركات فى العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية و جودة المعلومات المحاسبية . إختبرت الدراسة الفرضيات التالية : الفرضية الرئيسية الأولي (توجد علاقة إيجابية بين معايير المراجعة الداخلية و جودة المعلومات المحاسبية)، الفرضية الرئيسية الثانية (توجد علاقة إيجابية بين معايير المراجعة الداخلية و مبادئ حوكمة الشركات) ، الفرضية الرئيسية الثالثة (توجد علاقة إيجابية بين مبادئ حوكمة الشركات و جودة المعلومات المحاسبية)، الفرضية الرئيسية الرابعة (مبادئ حوكمة الشركات تتوسط العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية).إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، وتم إختبار بيانات الدراسة من واقع بيانات الدراسة الميدانية و التي تم جمعها عبر (303) إستبانة بنسبة إستجابة بلغت (87%) من جملة الإستبانات الموزعة ، وتم إختبار الفرضيات بعد التأكد من صلاحية و إعتمادية الأبعاد ، عن طريق إستخدام (SEM AMOS ,) أسلوب تحليل المسار (نمذجة المعادلة البنائية) لقياس هيكلية النموذج الذي يوضح العلاقة بين المتغيرات . توصلت الدراسة إلى نتائج منها هنالك علاقة طردية بين معايير المراجعة الداخلية و مبادئ حوكمة الشركات ، غياب الرقابة على آليات حوكمة الشركات ونقص الإفصاح و الشفافية فى المصارف التجارية ، عدم إلتزام المراجعيين الداخليين فى المصارف التجارية بمعايير المراجعة الداخلية ،عدم إهتمام مدراء المراجعة الداخلية بالتدريب المستمر للمراجعيين الداخليين . أوصت الدراسة بتوصيات منها ضرورة إهتمام مدراء المراجعة الداخلية في المصارف التجارية بمعايير المراجعة الداخلية ، العمل على متابعة التطورات التى تطرأ على معايير المراجعة الداخلية ، ضرورة إتباع المصارف التجارية سياسات خاصة بحوكمة الشركات يتم الإفصاح و الإعلان عنها ، ضرورة الإهتمام بالتدريب المستمر للمراجعيين الداخليين لتنمية قدراتهم .

Abstract

The problem of study raised the following questions: Do the internal audit standards have effect on accounting information quality? Do the internal audit standards have impact on the principles of corporate governance? Do the principles of corporate governance have impact on accounting information quality? Do the principles of corporate governance mediate between the internal audit standards and accounting information quality? The study was interested in the role of moderator the principles of corporate governance in the relation between the internal audit standards and accounting information quality. The study aimed at testing the relationship between Internal the Audit. Standards and Accounting Information Quality and identifying the effect of the Internal Audit Standards on the principles of the corporate governance. It also focused on the effect of the principles of corporate governance on the accounting information quality as well as explored the role of the principles of corporate governance on the relation between the internal audit standards and accounting information quality. The following hypotheses were tested; the 1st main hypotheses indicated a statistical significance relationship between the internal audit standards and accounting information quality. The 2nd hypotheses stated a statistical significance relationship between the internal audit standards and principles of corporate governance. The 3rd assumed a statistical significance relationship between the principles of corporate governance and quality of information accounting. The 4th hypotheses showed that the principles of corporate governance mediate between the internal audit standards and accounting information quality. The descriptive analytical method was used. The data were tested after being collected from the field study and totaled 303 questionnaires. The response was about 87% of the whole questionnaires. The hypotheses were tested to ensure their validity and reliance of dimensions by using SEM and AMOS which is an analytical track method (model of structural equation) for measuring the model structure to show the relationship between variables. The findings showed that there is a progressive relationship between the internal the internal audit standards and principles of corporate governance and there is lack of control over the corporate governance mechanisms and less transparency disclosure in commercial banks. The internal auditors in commercial banks are not committed to comply with internal audit standards and they also have no interest in continuous training for internal auditors. The study recommended that the directors of internal audits in commercial banks should follow any developments took place in these standards. The commercial banks should pursue policy related to corporate governance which should be disclosed and announced. It is also necessary to provide internal auditors continuous training to develop their capacity.

فهرس الموضوعات

عنوان الموضوع	رقم الصفحة
الإستهلال	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
المستخلص	د
Abstract	هـ
فهرس الموضوعات	و
فهرس الجداول	ي
فهرس الأشكال	ن
فهرس الملاحق	ع
المقدمة	1
ولاً : الإطار المنهجي	2
ثانياً : الدراسات السابقة	10
1/الفصل الأول: مفهوم وأهداف المراجعة الداخلية	35
1/1 المبحث الأول: نشأة ومفهوم وأهداف وأنواع المراجعة	36
1/1/1 التطور التاريخي للمراجعة	36
2/1/1 مفهوم المراجعة	40
3/1/1 أهداف المراجعة	41
4/1/1 أنواع المراجعة	42
5/1/1 أهمية المراجعة	45
6/1/1 معايير المراجعة	46
2/1 المبحث الثاني: مفهوم نظام المراجعة الداخلية	49
1/2/1 نشأة المراجعة الداخلية	50
2/2/1 تطور مفهوم المراجعة الداخلية	50
3/2/1 عوامل ظهور المراجعة الداخلية	53
4/2/1 أسباب تطور المراجعة الداخلية	55
5/2/1 أهمية التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية	56
6/2/1 العلاقة بين المراجعة الداخلية والرقابة الداخلية	59
7/2/1 خصائص المراجعة الداخلية	60

8/2/1 أنواع المراجعة الداخلية	61
9/2/1 منهجية المراجعة الداخلية	61
10/2/1 إطار عملية المراجعة الداخلية	62
11/2/1 فاعلية وأنشطة المراجعة الداخلية	63
3/1 المبحث الثالث: أهداف المراجعة الداخلية	67
1/3/1 أهداف الرقابة الداخلية	67
2/3/1 وظائف المراجعة الداخلية	68
3/3/1 وظائف المراجعة الخارجية	69
4/3/1 مسؤوليات المراجع الداخلي بالنسبة لنظام الرقابة الداخلي	69
5/3/1 أهداف ونطاق الأعمال	70
6/3/1 أهداف المراجعة الداخلية	71
7/3/1 منهجية المراجعة الداخلية	76
8/3/1 موقع المراجعة الداخلية في التنظيم الإداري	79
2/ الفصل الثاني : الاطار النظري لمعايير المرجعة الداخلية	83
1/2 المبحث الأول : معايير المراجعة الداخلية	84
1/1/2 مفهوم المعايير	84
2/1/2 أهداف المعايير	86
3/1/2 أهمية المعايير	87
4/1/2 خصائص المعايير	87
5/1/2 نظرية المراجعة	88
6/1/2 المبادئ العامة للمراجعة الداخلية	89
7/1/2 نشأة المعايير	90
2/2 المبحث الثاني : نظام الرقابة الداخلية	100
1/2/2 نظام الرقابة الداخلية	100
2/2/2 نشأة الرقابة الداخلية	100
3/2/2 مفهوم نظام الرقابة الداخلية	101
4/2/2 أهداف الرقابة الداخلية	102
5/2/2 أهمية نظام الرقابة الداخلية	102
6/2/2 مقومات نظام الرقابة الداخلية	103
7/2/2 أنواع الرقابة الداخلية	104

8/2/2 مكونات نظام الرقابة الداخلية	105
9/2/2 حدود نظام الرقابة الداخلية	105
10/2/2 تقَييم فعالية نظام الرقابة الداخلية	107
11/2/2 تقدير المخاطر في نظام الرقابة الداخلية	108
3/2 المبحث الثالث : مفهوم وأهداف حوكمة الشركات	111
1/3/1 نشأة حوكمة الشركات	111
2/3/1 مفهوم حوكمة الشركات	112
3/3/1 أهمية حوكمة الشركات	112
4/3/1 أهداف حوكمة الشركات	113
5/3/1 مبادئ حوكمة الشركات	113
6/3/1 معايير حوكمة الشركات	115
7/3/1 مقومات حوكمة الشركات	116
8/3/1 آليات حوكمة الشركات	117
9/3/1 مراحل حوكمة الشركات	117
10/3/1 العلاقة بين حوكمة الشركات والمراجعة الداخلية والرقابة الداخلية	119
3/ الفصل الثالث: جودة المعلومات المحاسبية	121
1/3 المبحث الأول: مفاهيم نظم المعلومات المحاسبية	122
1/1/3 مفهوم البيانات والمعلومات المحاسبية	122
2/1/3 مفهوم نظام المعلومات	124
3/1/3 انواع نظم المعلومات المحاسبية	128
4/1/3 وظائف نظم المعلومات المحاسبية	129
5/1/3 الخصائص الواجب توافرها فى نظم المعلومات المحاسبية	129
6/1/3 مدخلات نظام المعلومات المحاسبية	131
7/1/3 مخرجات نظام المعلومات المحاسبية	132
8/1/3 أسباب فشل نظم المعلومات	132
9/1/3 خصائص نظام المعلومات المحاسبية	133
10/1/3 مستخدمى المعلومات المحاسبية	136
11/1/3 العوامل التي تؤثر على نظم المعلومات المحاسبية	137
2/3 المبحث الثاني: خصائص جودة المعلومات	138
1/2/3 خصائص المعلومات	138

2/2/3 خصائص جودة المعلومات	140
3/2/3 مفهوم جودة المعلومات المحاسبية	142
4/2/3 مناهج ومداخل قياس وتقويم جودة المعلومات المحاسبية	143
5/2/3 الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية	144
3/3 المبحث الثالث: : معايير جودة المعلومات	153
1/3/3 مفهوم المعايير	153
2/3/3 أهمية المعايير	154
3/3/3 التطور التاريخي لمفهوم الجودة	154
4/3/3 مقاييس الجودة :	155
5/3/3 مقاييس جودة المعلومات المحاسبية	161
الفصل الرابع: الدراسة الميدانية	162
المبحث الأول: نبذة تعريفية عن المصارف التجارية السودانية	163
1/1/4 بنك فيصل الإسلامي السوداني	163
2/1/4 مصرف المزارع التجاري	167
3/1/4 بنك الخرطوم	168
4/1/4 بنك أم درمان الوطني	170
المبحث الثاني : إجراءات الدراسة الميدانية	175
المبحث الثالث: اختبار الفرضيات	205
الخاتمة	280
ولاً : النتائج	281
ثانياً: التوصيات	282
قائمة المصادر والمراجع	283
الملاحق	306

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1/1/1)	أهم المراحل التاريخية التي مرت بها المراجعة	39
(1/1/2)	معايير المراجعة الداخلية	97
(2/1/2)	المعايير الدولية للمراجعة الداخلية	99
(1/2/2)	الطرق والأساليب التي يعتمد عليها المراجع	107
(1/3/3)	المعايير وخصائص جودة المعلومات المحاسبية حسب الجهات المصدرة لها	155
(2/3/3)	العناصر المرجعية لتقويم جودة المعلومات المحاسبية التي أصدرها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) 1980م	157
(3/3/3)	النموذج المقترح للمعايير المرجعية لجودة المعلومات المحاسبية	158
(4/3/3)	الإطار المرجعي المقترح	160
(1/2/4)	معدل الإستجابة وتنظيف البيانات لعينة الدراسة	176
(2/2/4)	التكرار والنسب المئوية لخصائص عينة الدراسة	178
(3/2/4)	التحليل العاملي الإستكشافي للمتغير المستقل (معايير المراجعة الداخلية) لنموذج الدراسة	182
(4/2/4)	التحليل العاملي الاستكشافي للمتغير الوسيط (مبدأ الإفصاح والشفافية)	185
(5/2/4)	التحليل العاملي الاستكشافي للمتغير التابع (جودة المعلومات المحاسبية)	186
(6/2/4)	معامل الإعتمادية ألفا كرونباخ لعبارات الإستبانة (حجم العينة :303)	187
(8/2/4)	مؤشرات جودة المطابقة	191
(9/2/4)	مؤشرات جودة المطابقة	193
(10/2/4)	معامل الإعتمادية المركبة لعبارات الإستبيان (حجم العينة :303)	193
(11/2/4)	مؤشرات جودة المطابقة	195
(12/2/4)	معامل الإعتمادية المركبة لعبارات الإستبيان (حجم العينة :303)	196
(13/2/4)	معامل الإعتمادية المركبة لعبارات الإستبيان (حجم العينة :303)	196
(14/2/4)	المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة	200
(15/2/4)	تحليل الإرتباطات بين متغيرات الدراسة	202
(1/3/4)	المسار من معايير االمراجعة الداخلية والموثوقية	207
(2/3/4)	ملخص إختبار الفرضية الفرعية الأولي	208

(3/3/4)	المسار من معايير المراجعة الداخلية والموثوقية	211
(4/3/4)	ملخص إختبار الفرضية الفرعية الأولي	211
(5/3/4)	المسار من معايير المراجعة الداخلية والإفصاح (Estimate)	214
(6/3/4)	ملخص إختبار الفرضية الفرعية الثانية	214
(7/3/4)	المسار من معايير المراجعة الداخلية والشفافية (Estimate)	215
(8/3/4)	ملخص اختبار الفرضية	216
(9/3/4)	المسار من معايير مبادئ الحوكمة و جودة المعلومات المحاسبية (Estimate)	217
(10/3/4)	ملخص اختبار الفرضية	217
(11/3/4)	المسار من معايير إدارة قسم المراجعة الداخلية والإفصاح والموثوقية (Estimate)	219
(12/3/4)	قيم تحليل الاثر غير المباشر	219
(13/3/4)	المسار من معايير إدارة قسم المراجعة الداخلية والإفصاح و الملاءمة (Estimate)	221
(14/3/4)	قيم تحليل الاثر غير المباشر	221
(15/3/4)	المسار من معايير الكفاءة المهنية والإفصاح و الموثوقية (Estimate)	223
(16/3/4)	قيم تحليل الاثر غير المباشر	223
(17/3/4)	المسار من معايير الكفاءة المهنية والإفصاح و الملاءمة (Estimate)	225
(18/3/4)	قيم تحليل الاثر غير المباشر	225
(19/3/4)	المسار من معايير العمل الميداني والإفصاح والموثوقية (Estimate)	227
(20/3/4)	قيم تحليل الاثر غير المباشر	227
(21/3/4)	المسار من معايير العمل الميداني والإفصاح و الملاءمة (Estimate)	229
(22/3/4)	قيم تحليل الاثر غير المباشر	229
(23/3/4)	المسار من معايير الوضع التنظيمي والإفصاح و الموثوقية (Estimate)	231
(24/3/4)	قيم تحليل الاثرغير المباشر	231
(25/3/4)	المسار من معايير الوضع التنظيمي والإفصاح و الملاءمة (Estimate)	233
(26/3/4)	قيم تحليل الاثر غير المباشر	233
(27/3/4)	المسار من معايير الإستقلال والإفصاح والموثوقية (Estimate)	235
(28/3/4)	قيم تحليل الاثر غير المباشر	235
(29/3/4)	المسار من معايير الإستقلال والإفصاح و الملاءمة (Estimate)	237

(30/3/4)	قيم تحليل الاثر غير المباشر	237
(31/3/4)	المسار من معايير أداء وظيفة المراجعة الداخلية والإفصاح و الموثوقية (Estimate)	239
(32/3/4)	قيم تحليل الاثر غير المباشر	239
(33/3/4)	المسار من معايير أداء وظيفة المراجعة والإفصاح و الملاءمة (Estimate)	241
(34/3/4)	قيم تحليل الاثر غير المباشر	241
(35/3/4)	المسار من معايير تخطيط المراجعة الداخلية والإفصاح والموثوقية (Estimate)	243
(36/3/4)	قيم تحليل الاثر غير المباشر	243
(37/3/4)	المسار من معايير تخطيط المراجعة الداخلية والإفصاح والملاءمة (Estimate)	245
(38/3/4)	قيم تحليل الاثر غير المباشر	245
(39/3/4)	المسار من معايير إدارة قسم المراجعة الداخلية والشفافية والموثوقية (Estimate)	247
(40/3/4)	قيم تحليل الاثر غير المباشر	247
(41/3/4)	المسار من معايير إدارة قسم المراجعة الداخلية والشفافية و الملاءمة (Estimate)	249
(42/3/4)	قيم تحليل الاثر غيرالمباشر	249
(43/3/4)	المسار من معايير الكفاءة المهنية والشفافية و الموثوقية (Estimate)	251
(44/3/4)	تحليل الاثر غير المباشر	251
(45/3/4)	المسار من معايير الكفاءة المهنية والشفافية والملاءمة (Estimate)	253
(46/3/4)	قيم تحليل الاثر غير المباشر	253
(47/3/4)	المسار من معايير العمل الميداني والشفافية و الموثوقية (Estimate)	255
(48/3/4)	قيم تحليل الاثر غير المباشر	255
(49/3/4)	المسار من معايير العمل الميداني والشفافية والملاءمة (Estimate)	256
(50/3/4)	قيم تحليل الاثر غير المباشر	256
(51/3/4)	المسار من معايير الوضع التنظيمي والشفافية و الموثوقية (Estimate)	259
(52/3/4)	قيم تحليل الاثر غير المباشر	259
(53/3/4)	المسار من معايير الوضع التنظيمي والشفافية والملاءمة (Estimate)	261

(54/3/4)	قيم تحليل الاثر غير المباشر	261
(55/3/4)	المسار من معايير الإستقلال والشفافية والموثوقية (Estimate)	263
(56/3/4)	قيم تحليل الاثر غير المباشر	263
(57/3/4)	المسار من معايير الإستقلال والشفافية والملاءمة (Estimate)	265
(58/3/4)	قيم تحليل الاثر غير المباشر	265
(59/3/4)	المسار من معايير أداء وظيفة المراجعة الداخلية والشفافية و الموثوقية (Estimate)	267
(60/3/4)	قيم تحليل الاثر غير المباشر	267
(61/3/4)	المسار من معايير أداء وظيفة المراجعة والشفافية والملاءمة (Estimate)	269
(62/3/4)	قيم تحليل الاثر غير المباشر	269
(63/3/4)	المسار من معايير تخطيط المراجعة الداخلية والشفافية والموثوقية (Estimate)	271
(64/3/4)	قيم تحليل الاثر غير المباشر	271
(65/3/4)	المسار من معايير إداء وظيفة المراجعة والشفافية و الملاءمة (Estimate)	273
(66/3/4)	قيم تحليل الاثر غير المباشر	273
(67/3/4)	ملخص إختبار الفرضية الرابعة	274
(68/3/4)	ملخص إختبار الفرضية الرابعة	275

فهرس الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1/1/1)	ملخص لمعايير المراجعة المتعارف عليها	48
(1/2/1)	التمييز بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية	58
(2/2/1)	إطار عملية المراجعة الداخلية	63
(1/3/1)	اهداف المراجعة الداخلية	75
(2/3/1)	موقع إدارة المراجعة الداخلية في الهيكل التنظيمي	80
(3/3/1)	تموضع المراجعة الداخلية داخل الهيكل التنظيمي وفقاً للجنة المراجعة	81
(4/3/1)	موضع إدارة المراجعة الداخلية من الناحية العملية	82
(1/1/3)	مكونات النظام	126
(2/1/3)	وظائف نظام المعلومات المحاسبية	130
(1/2/3)	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	145
(2/2/3)	الخصائص النوعيه للمعلومات المحاسبية	152
(1/2/4)	التحيز في البيانات الشخصية	180
(2/2/4)	التحليل العاملي التوكيدي للمتغير المستقل	190
(3/2/4)	التحليل العاملي التوكيدي للمتغير التابع (جودة المعلومات المحاسبية)	192
(4/2/4)	التحليل العاملي التوكيدي للمتغير الوسيط (مبادئ حوكمة الشركات)	194
(5/2/4)	نموذج الدراسة المعدل	197
(6/2/4)	تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة	201
(1/3/4)	العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية والموثوقية	206
(2/3/4)	العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية والملاءمة	209
(3/3/4)	العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية والإفصاح	212
(4/3/4)	العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية والشفافية	214
(5/3/4)	العلاقة بين مبادئ الحوكمة وجودة المعلومات المحاسبية	216
(6/3/4)	الافصاح يتوسط لعلاقة بين ادارة قسم المراجعة الداخلية والموثوقية	218
(7/3/4)	العلاقة بين الافصاح و معايير إدارة قسم المراجعة الداخلية والملائمة	220
(8/3/4)	العلاقة بين الافصاح و معايير الكفاءة المهنية والموثوقية	222
(9/3/4)	العلاقة بين الافصاح و معايير الكفاءة المهنية والملائمة	224
(10/3/4)	العلاقة بين الافصاح ومعايير العمل الميداني والموثوقية	226
(11/3/4)	العلاقة بين الافصاح ومعايير العمل الميداني والملاءمة	228

(12/3/4)	العلاقة بين الافصاح ومعايير الوضع التنظيمي والموثوقية	230
(13/3/4)	العلاقة بين الافصاح ومعايير الوضع التنظيمي والملاءمة	232
(14/3/4)	العلاقة بين الافصاح ومعايير الإستقلال والموثوقية	234
(15/3/4)	العلاقة بين الافصاح ومعايير الإستقلال والملاءمة	236
(16/3/4)	العلاقة بين الافصاح ومعايير أداء وظيفة المراجعة والموثوقية	238
(17/3/4)	العلاقة بين الافصاح و معايير أداء وظيفة المراجعة و الملاءمة	240
(18/3/4)	العلاقة بين الافصاح ومعايير تخطيط المراجعة الداخلية والموثوقية	242
(19/3/4)	العلاقة بين الافصاح ومعايير تخطيط المراجعة الداخلية والملاءمة	244
(20/3/4)	الشفافية تتوسط العلاقة بين معايير ادارة قسم المراجعة الداخلية والموثوقية	246
(21/3/4)	العلاقة بين الشفافية و معايير إدارة قسم المراجعة الداخلية والملائمة	248
(22/3/4)	العلاقة بين الشفافية ومعايير الكفاءة المهنية والموثوقية	250
(23/3/4)	العلاقة بين الشفافية ومعايير الكفاءة المهنية والملائمة	252
(24/3/4)	العلاقة بين الشفافية ومعايير العمل الميداني والموثوقية	254
(25/3/4)	العلاقة بين الشفافية ومعايير العمل الميداني والملاءمة	256
(26/3/4)	العلاقة بين الشفافية ومعايير الوضع التنظيمي والموثوقية	258
(27/3/4)	العلاقة بين الشفافية ومعايير الوضع التنظيمي والملاءمة	260
(28/3/4)	العلاقة بين الشفافية ومعايير الإستقلال والموثوقية	262
(29/3/4)	العلاقة بين الشفافية ومعايير الإستقلال والملاءمة	264
(30/3/4)	العلاقة بين الشفافية ومعايير أداء وظيفة المراجعة والموثوقية	266
(31/3/4)	العلاقة بين الشفافية ومعايير أداء وظيفة المراجعة والملاءمة	168
(32/3/4)	العلاقة بين الشفافية ومعايير تخطيط المراجعة الداخلية والموثوقية	270
(33/3/4)	العلاقة بين الشفافية ومعايير تخطيط المراجعة الداخلية والملاءمة	272

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
(1)	استمارة الاستبانة	307
(2)	محكمو الاستبانة	315

المقدمة

تشتمل على الآتي :

اولاً : الاطار المنهجي

ثانياً : الدراسات السابقة

اولاً: الإطار المنهجي

تمهيد:

تعتبر خاصيتي الملاءمة والموثوقية من أهم المحددات الرئيسية لجودة المعلومات المحاسبية، وهذا حسب ما نصت عليه معايير المحاسبة الدولية . ونقص وقصور المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية في المصارف التجارية قد يؤثر بصورة مباشرة على موثوقية مهنة المحاسبة والمراجعة وعليه فإن الحاجة تزداد إلي تقارير مالية يتوفر فيها قدر ملائم من الإفصاح والشفافية لتحقيق عملية المراجعة الداخلية بالكفاءة والفعالية المطلوبة . الأمر الذي يتطلب أن تكون هذه المعلومات علي قدر كاف من الملاءمة و الموثوقية والدقة والموضوعية بمايحقق النجاح المستهدف لمتخذي القرارات شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً من قبل الشركات والمؤسسات في الدول المتقدمة بالمراجعة الداخلية ، وقد تمثل هذا الإهتمام في نواحي متعدده منها اهتمام الشركات بإنشاء إدارات مستقلة للمراجعة الداخلية مع العمل على دعمها بالكفاءات البشرية التي تمكنها من تحقيق الأهداف بالكفاءة والفعالية المطلوبة. ومن الأسباب التي أدت إلى هذا الاهتمام ، فصل الإدارة عن الملكية وكبر حجم المشروعات وظهور الشركات متعددة الجنسيات والشركات الدولية والتي تمتاز بتعدد مالكيها وتعقيد عملياتها وأصبح من الواجبات الأساسية للإدارة أن تضع أنظمة للمراجعة الداخلية. إن ازدياد حالات الإفلاس والإعسار المالي للعديد من الشركات في السنوات الأخيرة وحدوث فضيحة شركة Enron للطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية أدت إلى الإهتمام بأنظمة المراجعة الداخلية. تعتبر معايير المراجعة الداخلية أحد أهم الإجراءات التي تتخذها المصارف في مواجهة المخاطر. حيث أن وضع نظام للمراجعة الداخلية يمتاز بالكفاءة والفاعلية يتم تطبيقه من قبل الأفراد والإدارة يساعد على تحسين جودة المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي. يعتبر مبدأ الشفافية والإفصاح من أهم مبادئ حوكمة الشركات وإذا لم يكن هناك إفصاح وشفافية كافية في المصارف التجارية هذا سينعكس على متخذ القرار الذي سوف يتخذ قراراً خاطئ بناءاً علي المعلومات المقدمة . وعرفت السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً من قبل الحكومات والمؤسسات الاقتصادية حول الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات في المؤسسات الذي يؤدي إلى إدارة الشركات بشكل مسئول . وتعزز حوكمة الشركات مبدأ الشفافية والإفصاح إضافة إلى كونها أحد المفاتيح الرئيسية لخلق بيئة تحكمها القوانين والأنظمة . هنالك عدد من الدراسات أوصت بإستخدام مبادئ حوكمة الشركات كمتغير وسيط .

مشكلة الدراسة:

تم استقراء الدراسات السابقة المعروضة في هذه الدراسة للمتغير المستقل المتعلق بمعايير المراجعة الداخلية ، وجدت الباحثة أن هناك فجوة فيها، حيث تناولت دراسة (رأفت حسين، 2002م) مشكلة هل تتوفر لمهنه المراجعة المعوقات الأساسية التي تسمح بتطبيق معايير المراجعة الداخلية. وإختبرت دراسة (معتز ميرغني،2005م) لأثر تطبيق المعايير المهنية للمراجعة على جودة المراجع الخارجي. وتطرقت دراسة (أحمد مخلوف،2006م) لمشكلة ما مدى تطبيق معايير المراجعة الداخلية في البنوك التجارية

الاردنيـة.وايضـاً إختبـرت دراسـة .(العمـري وعبـدالفتاح، 2006م) مـدى تطبيـق معـايير التـدقيق الـداخلي المتعـارف عليهـا فـي البنـوك التجاريـة اليمنيـة. وركـزت دراسـة (Jenny,2006) علـى إسـتخدام المراجعـة الداخليـة مـن قبـل الشـركات الأسـترالية . إختبـرت دراسـة (أميرعثمـان،2007م) أثـر التطـورات الحديثـة علـى مهنـة المراجعـة في ظـل المعـايير الدوليـة للمراجعـة الداخليـة . وتطرقـت دراسـة (وليـد غالـب،2009م) علـى مشكلة هل تلتزم البنوك التجارية اليمنية بمعايير المراجعة الداخلية الدولية . وركزت دراسة (Marina Marais،2009م) على استخدام معايير المراجعة الداخلية وأنشطتها في جنوب أفريقيا . وإختبرت دراسة (Priscilla ،2009م) استخدام معايير المراجعة الداخلية في الشركات الأمريكية وبعض الدول الأوروبية الداخلية وإختبرت دراسة (Philomena,2009) مستوي الإلتزام بمعايير المراجعة الداخلية في خمسة بلدان من دول آسيا والمحيط الباسيفيكي. وركزت دراسة (محمد هاشم،2011م) علي فعالية المراجعة الداخلية في القطاع الحكومي في ظل المعاييرالدولية للمراجعة. وإختبرت دراسة (ميشيل سويدان،2013م) مشكلة هل يلتزم المراجعين الداخليين العاملين بشركات الكهرباء الاردنية بمعايير المراجعة الداخلية الدولية . وركزت دراسة (عبدالقادر صالح،2013 م) على أثر تطبيق معايير المراجعة الداخلية في الأداء المالي بمؤسسات التعليم العالي الأهلي. وإختبرت دراسة (مبارك الزبير،2014م) تقييم تطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية الحديثة للحد من الفساد المالي بشركات المساهمة العامة. حيث تناولت دراسة (ماجدة ،2016م) مشكلة هل تطبيق معايير المراجعة الداخلية يؤثر في الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية .

يتضح للباحثة من خلال إستقراء الدراسات السابقة التي تم الاطلاع عليها ذات العلاقة بمعايير المراجعة الداخلية أن هنالك فجوة بين تلك الدراسات وهذه الدراسة، حيث إختبرت بعض تلك الدراسات العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية والتطبيق من الناحية النظرية والعملية، وبعضها تناول معايير المراجعة الداخلية وكيفية استخدامها. والبعض الآخر إختبر العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية وتقييم الأداء المالي. ومن ثم فإن الدراسات السابقة لم تختبر بصورة مباشرة الدور الوسيط لمبادئ حوكمة الشركات في العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية .

أما بالنسبة للمتغير الوسيط (مبادئ الحوكمة)، فيوجد عدد من الدراسات السابقة المقارنة، وتناولت دراسة (بلعادي عمار ، 2010م) مشكلة إلي أي مدى يعمل تطبيق آليات حوكمة الشركات على إرساء وتكريس مبـدأ الإفصـاح والشـفافية. وإختبـرت دراسـة (عبـدالفتاح ،2012م) نمـوذج مقتـرح لتفعيـل قواعـد حوكمـة الشركات فى إطار المعايير الدولية للمراجعة الداخلية ، وتطرقت دراسة (مسعود دراوسي ، 2012م) فعالية وأداء المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي . دراسة (بن الطاهر ، 2012م) تناولت اثر حوكمة الشركات على الافصاح والشفافية وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي دراسة (الغملاس ، 2013م) تناولت دور هيئة السوق المالية في تحسين الافصاح والشفافية بلشركات المدرجة السعودية . أما دراسة (حسن زويلف، 2016م) تناولت مشكلة هل لتطبيق

الإفصاح والشفافية أثر في جودة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية .

من خلال عرض الدراسات السابقة اتضح للدارسة وجود فجوة في هذه الدراسات حيث أنها لم تتناول الدور الوسيط لمبادئ حوكمة الشركات في العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية .

وفيما يتعلق **بالمتغير التابع** (جودة المعلومات المحاسبية) كما تناولت دراسة (إسماعيل محمد أحمد شبو 2007م) تقويم أهمية خصائص جودة المعلومات المحاسبية لأسواق الأوراق المالية، بينما تناولت دراسة (خضر الطيب الأمين الشفيع،2009م) أثر توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية، وتناولت دراسة (ريم وكمال،2009م) مشكلة مامدى توفر الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر . وتناولت دراسة (أحمد الجعلي، 2010م) أثر حوكمة الشركات علي درجة الافصاح في البيانات المالية وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية.وإختبرت دراسة (صبايحي نوال،2010م) الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية وأثره على جودة المعلومات المحاسبية في الجزائر. وإختبرت دراسة (أحمد بن سلمان،2012م) تطور جودة المعلومات المحاسبية بالتطبيق على شركات المساهمة بالسعودية . وتناولت دراسة (إبراهيم ،2016م) أثر استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح والمراجعة على تحقيق جودة المعلومات المحاسبية

يتضح للباحثة وجود إختلاف بين الدراسات اعلاه من حيث تطرقها لجودة المعلومات المحاسبية ومجالات تطبيق الدراسات. إضافة إلى أن معظم الدراسات اعلاه إختبرت جودة المعلومات المحاسبية بمتغيرات مختلفة . أما هذه الدراسة فسوف تختبر وتناولت دراسة (إبراهيم ،2016م) أثر استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح والمراجعة على تحقيق جودة المعلومات المحاسبية

يتضح للدارسة وجود اختلاف بين الدراسات اعلاه من حيث تطرقها لجودة المعلومات المحاسبية ومجالات تطبيق الدراسات. إضافة إلى أن معظم الدراسات اعلاه إختبرت جودة المعلومات المحاسبية بمتغيرات مختلفة . أما هذه الدراسة فسوف تختبر أثر معايير المراجعة الداخلية على جودة المعلومات المحاسبية مبادئ الحوكمة كمتغير وسيط .

وبناءً على ما تقدم وباستقراء الدراسات السابقة فإن مشكلة الدراسة تتمثل في التساؤلات التالية :

1. هل تؤثر معايير المراجعة الداخلية على جودة المعلومات المحاسبية ؟
2. هل تؤثر معايير المراجعة الداخلية على مبادئ حوكمة الشركات ؟
3. هل تؤثر مبادئ حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية ؟
4. هل مبادئ حوكمة الشركات تتوسط العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية ؟

أهداف الدارسة:

تسعي الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

1. إختبار العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية .
2. التعرف على تأثير معايير المراجعة الداخلية على مبادئ حوكمة الشركات .
3. دراسة أثر مبادئ حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية .
4. معرفة دور حوكمة الشركات فى العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية .

أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية الدراسة فى الآتي :

1.الأهمية العلمية وتتمثل في:

أ. تساهم الدراسة في تنبيه الأكاديمين والجهات المهنية إلى إجراء المزيد من البحوث في الدور الوسيط لمبادئ حوكمة الشركات في العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية .

ب. هذه الدراسة تساعد في المساهمة في سد الفجوة الحاصلة في الدراسات السابقة .

ج. تعتبر هذه الدراسة اضافة للتراكم المعرفي .

2.الأهمية العملية:

أ. تكمن في النتائج التي يؤمل أن تسفر عنها هذه الدراسة من خلال الدور الوسيط لمبادئ حوكمة الشركات فى العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية .

ب. الحاجة إلى حماية مستخدمي المعلومات المحاسبية من الغش والتضليل وعدم التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية لحقيقة الوضع المالي للمصارف التجارية .

ج. إن هذه الدراسة سوف تكون مرجعاً لمنظمات الأعمال التي تستطيع الاستفادة منها .

د. التوصل الى نتائج وتوصيات تمكن المصارف التجارية من الإستفادة منها فى تحسين جودة المعلومات المحاسبية .

فرضيات الدراسة:

إختبرت الدراسة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية الأولى: توجد علاقة إيجابية بين معايير المراجعة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية .

ويتفرع منها الفرضيات التالية:

1. الفرضية الفرعية الأولي : توجد علاقة بين معايير المراجعة الداخلية والموثوقية
2. الفرضية الفرعية الثانية : توجد علاقة بين معايير المراجعة الداخلية والملاءمة

الفرضية الرئيسية الثانية : توجد علاقة ايجابية بين معايير المراجعة الداخلية و مبادئ حوكمة الشركات .

ويتفرع منها الفرضيات التالية:

1. توجد علاقة بين معايير المراجعة الداخلية و الإفصاح

2. توجد علاقة بين معايير المراجعة الداخلية و الشفافية

الفرضية الرئيسية الثالثة : توجد علاقة ايجابية بين مبادئ حوكمة الشركات و جودة المعلومات المحاسبية .

وتتفرع منها فرضيات فرعية كثيرة منها :

1. توجد علاقة بين مبادئ حوكمة الشركات والملاءمة

2. توجد علاقة بين مبادئ حوكمة الشركات والموثوقية

الفرضية الرئيسية الرابعة: مبادئ حوكمة الشركات تتوسط العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية و جودة المعلومات المحاسبية .

وتتفرع منها فرضيات فرعية كثيرة منها :

1. الافصاح يتوسط العلاقة بين معايير ادارة المراجعة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية .
2. الشفافية يتوسط العلاقة بين معايير ادارة المراجعة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية .

شكل رقم (أ)

النموذج التصويري للدراسة

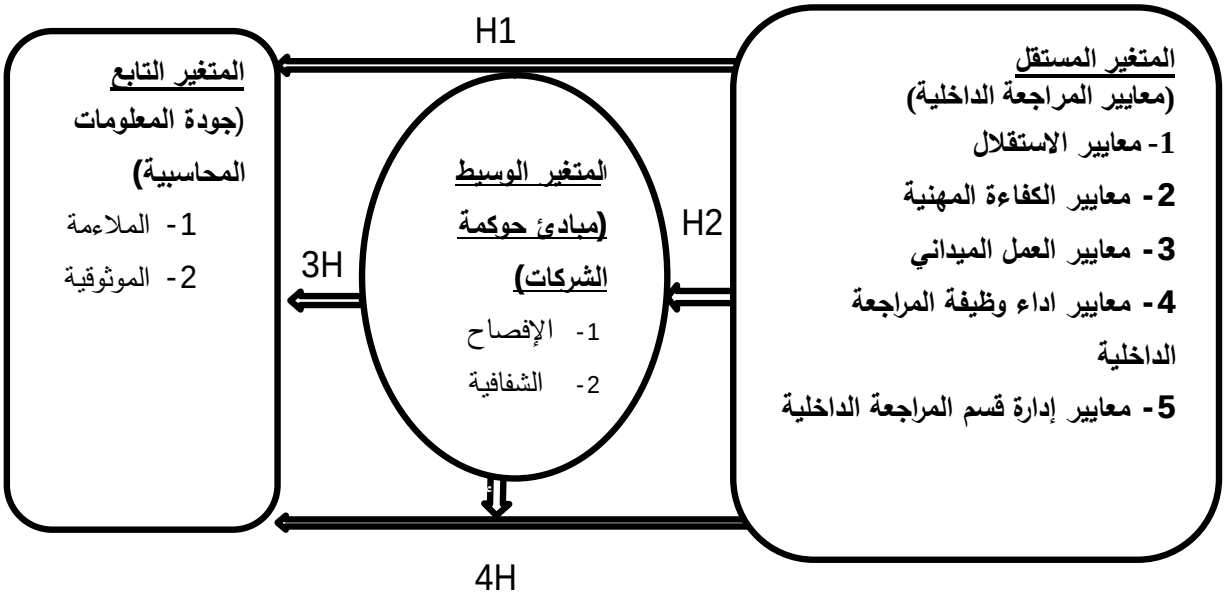

المصدر : إعداد الباحثة ، 2017م .

منهجية الدراسة:

لتحقيق الأهداف المرجوة من هذه الدراسة سوفيُ ستخدم المنهج الوصفي التحليلي، إذ عرف هذا المنهج بأنه طريقة في البحث تتناول أحداث وظواهر وممارسات موجودة متاحة وقياسها كما هي.

نظريات الدراسة :

إستندت الدراسة إلى عدد من النظريات في إطار الفكر المحاسبي وجميع هذه النظريات أما منبثقة من نظرية المحاسبة الإيجابية (الواقعية) أو أنها تحقق أهدافها، وذلك لمعرفة الدور المتوقع أن تقوم به في مجال المحاسبة، والتعرف على نظم القياس المختلفة التي يمكن الإستعانة بها لإخضاع الظواهر والمتغيرات المتعددةللدراسة التي تُمكن من تكوين النظرية.

1.النظرية الشرطية:

تفترض هذه النظرية أن إحتمال وقوع الحدث يكون مشروطاً بالفعل المختار، ومن ثم فإن إختيار الإدارة لتطبيق معايير المراجعة الداخلية يكون مشروطاً بالقيود المفروضة على المصارف حيث يتم إفتراض وجود علاقات متشابهة بين جودة المعلومات المحاسبية وتطبيق الإدارة لمعايير المراجعة الداخلية[1].

2.النظرية السلوكية:

تفترض أن الإدارة تغير السياسات المحاسبية لإعداد قوائم مالية تؤثر على سلوك مستخدميها لإجراء محاسبي معين وطريقة محاسبية معينة من بين بدائل الإجراءات و الطرق المحاسبية المسموح بها ساهمت تلك النظرية بالإنتقال بالمحاسبة من وظيفة مسك الدفاتر إلى نظام للمعلومات كما ساهمت فى ظهور المحاسبة الإدارية وزيادة خاصية الملاءمة ، إستخدمت هذه النظرية المدخل التنبؤي الذي يعتمد على الملاءمة ولكي تكون المعلومات ملاءمة ينبغي أن تكون لها تغذية عكسية أو قيمة تنبؤية[2]. فالقدرة التنبؤية هى قدرة البيانات المحاسبية على تفسير الواقع الموجود ، فمن الممكن التنبؤ وعدم إتخاذ قراراً ولكن ليس من الممكن أخذ قراراً دون تنبؤ ، فالمدخل التنبؤي هو مدخل لإتخاذ القرار .

تستنتج الباحثة أن الإدارة تفترض تطبيق معايير المراجعة الداخلية فى القوائم المالية يؤثر على سلوك مستخدميها .

3.نظرية الوكالة والتعاقدات:

تنظر هذه النظرية إلى المنشأة على أنها منظومة من العلاقات التعاقدية بين مجموعة من الأطراف ذوي المصالح المتعارضة، وتنشئ تلك العلاقات مجموعة من المشاكل عرفت "بمشاكل الوكالة" التي تنتج من حالة عدم تماثل المعلومات بين الوكيل والأصيل، وسعي كل طرف إلى تعظيم منفعته الذاتية حتى ولو على حساب المنفعة الذاتية للأطراف الأخرى. ومن ثم فإن الإدارة "الوكيل" يكون لديه الدافع إلى تطبيق معايير المراجعة الداخلية التى تؤدي الى تحسين أدائه . كما تحسن الدور التقليدي للمعلومات المحاسبية بين الأطراف المختلفة ذات المصلحة بالمصارف ، وأن الإدارة تطبق معايير المراجعة الداخلية لتحقيق أغراض تعاقدية[3].

4.نظرية المحاسبة الإيجابية:

([1]) عباس مهدي الشيرازي، **نظرية المحاسبة**، (الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع،2005م)،ص17

([2]) الهادي آدم محمد إبراهيم ، **نظرية المحاسبة** ، (الخرطوم : مطبعة جي تاون للنشر ، 2009م) ، ص 256.

([3]) فؤاد محمد الليثي ، **نظرية المحاسبة** ، (القاهرة : دار النهضة العربية للنشر ، 2010م) ، ص69.

بتحسين عملية التنبؤ بالأحداث، والتركيز على ردود أفعال الأطراف المعنية بالأحداث، ومدى إستجابة إدارة أي منشأة للمعايير المعمول بها، نظرية المحاسبة الإيجابية تشرح وتفسر المحاسبة كما هي كائنة فعلاً، وتفسر ما يتم من ممارسات محاسبية في الواقع العملي والآثار الناتجة عن ذلك على كل من الأفراد والموارد المتاحة للمنشأة[1].

تستخدم الباحثة هذه النظرية لتوضيح أثر تطبيق معايير المراجعة الداخلية على جودة المعلومات المحاسبية .

1. نظرية الإشارة :

تفترض هذه النظرية أن الإدارة تُطبق معايير المراجعة الداخلية لإصدار إشارات (Signals) معينة في معلومات القوائم المالية عن تحسين جودة المعلومات المحاسبية .

2. النظرية الأخلاقية :

تعتمد على ماهية الشئ الصحيح الذي يتعين على المحاسب عمله ، حيث ينبغي أن تكون القوائم المالية معبرة عن الوضع الحقيقي للمنشأة ، وأن تتصف بالعدالة والمساواة بين المستخدمين للقوائم المالية ، مستثمرين ، دائنين ، أو أي أطراف أخرى وعدالة القوائم المالية . بمضمونها وعرضها ، بمعنى أن البيانات المحاسبية خالية من التزييف والتحريف والأخطاء المقصودة وغير المقصودة ، وينبغي أن تحوي على الجانب الأخلاقي[2].

مصادر جمع البيانات:

تتمثل مصادر جمع البيانات في:

البيانات الأولية : يتم جمع بيانات الدراسة من خلال إستمارة إستبانة موزعة على أفراد عينة الدراسة.

البيانات الثانوية : تتمثل في الكتب ، والمراجع الرسائل الجامعية، الدوريات، المؤتمرات العلمية والتقارير الدورية، وشبكة الإنترنت.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة بالاتي :

الحدود المكانية: عينة من البنوك التجارية السودانية .

الحدود الزمانية: 2017م .

هيكلية الدراسة

تتضمن الدراسة مقدمة وأربعة فصول وخاتمة، المقدمة تشمل الإطار المنهجي والدراسات السابقة، الفصل الأول يتناول مفهوم وأهداف المراجعة الداخلية. ويعرض من خلال المبحث الاول مفهوم المراجعة ونشأتها وأهدافها وأنواعها ، المبحث الثاني مفهوم المراجعة الداخلية وأنواعها، المبحث الثالث أهداف المراجعة

([1]) الهادي آدم محمد إبراهيم، **مرجع سابق** ، ص257.

([2]) ماجدة عبد المجيد أحمد أبكر ، **معايير المراجعة الداخلية و دورها فى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للتنبؤ بالفشل المالي** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2016م) ، ص 9.

الداخلية. أما الفصل الثاني بعنوان معايير المراجعة الداخلية. ويعرض من خلال المبحث الأول مفهوم ومعايير المراجعة الداخلية المبحث الثاني مفهوم وأنواع نظام الرقابة الداخلية ، المبحث الثالث مفهوم وأهداف حوكمة الشركات. أما الفصل الثالث فيتناول جودة المعلومات المحاسبية. ويعرض من خلال المبحث الأول مفاهيم نظم المعلومات المحاسبية، المبحث الثاني مفهوم وخصائص جودة المعلومات المحاسبية ، المبحث الثالث معايير جودة المعلومات المحاسبية . الفصل الرابع فيتطرق إلى الدراسة الميدانية. يعرض من خلال المبحث الأول نبذة تعريفية عن عينة الدراسة ، المبحث الثاني إجراءات الدراسة ،المبحث الثالث إختبار الفرضيات. الخاتمة وتتضمن النتائج والتوصيات .

ثانياً: الدراسات السابقة:

1 .دارسة: العمري عبدالمغني ، 2006م (مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية المهنية) [1]

تمثلت مشكلة الدراسة بالتساؤل التالي . ما مدى التزام البنوك التجارية المهنية بتطبيق معايير التدقيق الداخلي ؟، ما أثر حجم البنك ممثلاً براس ماله وعدد العاملين فيه على تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية اليمنية؟، ما أثر المتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي على تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية اليمنية ؟، ما المعوقات التي تحول دون تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية اليمنية وكيف يمكن التغلب عليها ؟. هدفت الدراسة الى استكشاف مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك اليمنية . فحص العلاقة بين مدى الالتزام بتطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية اليمنية وحجم البنك ممثلاً برأس ماله وعدد العاملين فيه . اختبار مدى وجود علاقة بين تطبيق معايير التدقيق الداخلي والمتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي في البنوك التجارية اليمنية التعرف على المعوقات التي تحول دون تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية اليمنية . استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة لعدة نتائج منها أن درجة تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية اليمنية ضعيفة وأظهرت عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية اليمنية وكل من حجم البنك والمتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي .وايضاً وجود عدد من المعوقات التي تحول دون تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية منها عدم وجود التزام قانوني بتطبيق معايير التدقيق الداخلي تلك البنوك . أوصت الدراسة بضرورة قيام الإدارات العليا في تلك البنوك بدعم استقلالية دوائر التدقيق الداخلي.

يتضح للباحثة بأن هذه الدراسة تطرقت الى توضيح العلاقة بين معايير التدقيق الداخلي ورأس المال وعدد العاملين والمتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي فى البنوك اليمنية . بينما تختلف دراستي بأنها تطرقت لمعايير المراجعة الداخلية وكيفية تأثيرها فى ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية فى المصارف التجارية السودانية .

2.دراسة: أحمد محمد مخلوق ، 2006م (المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية) [2]

تمثلت مشكلة الدرسة في السؤال الرئيسي: ما مدى تطبيق المراجعة الداخلية في البنوك التجارية الاردنية؟ والذي تفرعت منه التساؤلات الفرعية التالية: هل تعتبر جميع متطلبات معايير الاداء المهني للتدفق الداخلى ملائمة للتطبيق في البنوك التجارية الاردنية ؟ هل هناك تفاوت في تطبيق البنوك التجارية الاردنية لمعايير التدقيق الداخلي . تكمن أهمية الدراسة من خلال الدور الرئيسي الذي تلعبه

([1]) العمري عبدالمغني ، **مدي تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية المهنية** ، (عمان : المجلة الاردنية في ادارة الأعمال ، المجلد 2 ، العدد 3 ، 2006م).

([2]) أحمد محمد مخلوق ، **المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية** ، (الجزائر : جامعة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة ،2006م) .

المراجعة الداخلية في المحافظة على أصول المنشأة وديمومتها وأهمية نظام الرقابة الداخلية الذي يعتبر الركن الأساسي ففي عمل المراجع الداخلي وعليه يتوقف مدى ونطاق الفحص الذي يقوم به المراجع الداخلي وخاصة في ظل اتساع ننطاق الأعمال التي تمارسها البنوك . هدفت الدراسة الى التعرف على المراجعة الداخلية وتقييم التدفق الداخلي في البنوك التجارية الاردنية من خلال التطبيق الفعلي للاجراءات والأهداف المرجوة منه بالمقارنة مع معايير الاداء المهني للتدقيق الداخلي. أتبعت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي. توصلت الدراسة الى نتائج منها عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق معايير التدفق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية وبين عدد العاملين في التدقيق الداخلي ، عدد سنوات الخبرة المصرفية للعاملين في التدقيق الداخلي، وعدد فروع البنك ويعود الى ان التزام البنوك التجارية الاردنية بتطبيق معايير التدقيق الداخلي لايرتبط بهذه المتغيرات وان البنوك التجارية الاردنية تقدم بتطبيق معايير التدقيق الداخلي أوصت الدراسة بتوصيات قيام البنك المركزي الاردني بالتعاون مع ذوي الاختصاص بوضع تشريعات وقوانين تضمن ايجاد معايير محلية التدقيق الداخلي وتأسيس جمعية المدققين الداخلين تعني بشئون المهنة وضرورة التنسيق والتعاون ما بين المدقق الخارجي والمدقق الداخلي للاستفادة من عمل المدقق الداخلي.

يتضح للباحثة أن هذه الدراسة ركزت على المراجعة الداخلية فى ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية فى البنوك التجارية الأردنية تتفق مع دراستي في تناولها لمعايير المراجعة الداخلية وتختلف عنها في أنها بالإضافة لذلك تشمل جودة المعلومات المحاسبية ومبادئ حوكمة الشركات متغير وسيط.

3. دراسة: Dessalegan Getie et al(فعالية المراجعة الداخلية)2007م . [1]

هدفت الدراسة الى تحديد العوامل التي تؤثر على فعالية خدمات المراجعة الداخلية . تمثلت مشكلة الدراسة فى دراسة فعالية المراجعة الداخلية فى القطاع العام الأثيوبي . إستخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة والإستبيانات لجمع البيانات . تكمن أهمية الدراسة في دراسة النموزج المكون من أربعة عناصر أساسية وهي جودة المراجعة الداخلية ودعم الإدارة والإطار التنظيمي وخصائص المراجعين وتفاعلهم لتحسين فعالية المراجعة الداخلية . توصلت الدراسة الى نتائج منها ، أن أفراد المراجعة الداخلية موظفين فنيين من ذوي الكفاءة المنخفضة ، وإرتفاع معدل دوران الموظفين الذي من شأنه يحد من قدراتهم على تقديم خدماتهم للإدارة بفعالية ، معظم الموظفين لديهم عقود عمل قصيرة الأجل ، تحتاج كفاءاتهم للتطوير وترقية لتقديم الخدمة المتوقعة ذات الجودة العالية . ولا تعطي توصيات المراجعةالداخلية إهتماماً كافياً على الرغم من أن تقارير المراجعة يتم إعدادها بشكل جيد ولا تظهر بشكل منفصل نتائج المراجعة الماضية ، كما يمكن تقديمها بطريقة متسقة بدرجة كبيرة ، الى جانب ذلك ترفق مستندات المراجعة مع التقارير ، ويقصر توزيع تقارير مراجعة الحسابات على رئيس المؤسسة الجامعية ، كما لا يتم توزيع

(1) Dessalegn Getie Mihret , Aderajew Aderajew Wondim Yismaw , **Internal Audit Effectiveness: an Ethiopian Public Sector Case Study** , Managerial Auditing Journal , Vol . 22 Iss : 5 , 2007 .P470

نسخ منها على موظفي الإدارة العليا في الإدارات الخاضعة للمراجعة . أوصت الدراسة بضرورة تعزيز فعالية المراجعة من خلال تأكيد الإتساق في توثيق أعمال المراجعة لتحسين عرضها ومتابعتها بشكل ملائم لوضع نتائج وتوصيات المراجعة موضع التنفيذ ، بالإضافة الى زيادة توزيع تقارير المراجعة وتحسين نوعية التقارير .

يتضح للباحثة بأن هذه الدراسة تطرقت الى العوامل التى تؤثر على فعالية المراجعة الداخلية ، بينما تختلف دراستي عنها بتطرقها لمعايير المراجعة الداخلية وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية ومبادئ حوكمة الشركات متغير وسيط .

4.دراسة: نفيسة محمد علي ،2007م (أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة المعلومات المحاسبية)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم ثقة الشركات في نظام الرقابة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية الموثوق بها في عملية اتخاذ القرار . هدفت الدراسة الى التعرف على مفاهيم نظام الرقابة الداخلية وأهدافها ومقوماتها الأساسية ، توضيح مفهوم المعلومات المحاسبية ووسائل توفيرها والخصائص النوعية التي تعمل على جودتها ، التعرف على العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية. استخدمت الدراسة الوصفي والتحليلي . توصلت الدراسة الى نتائج منها نظام الرقابة الداخلية الفعال يؤدي الى توفير المعلومات والبيانات الملائمة والمطلوبه في الوقت المناسب مما يؤدي الى تحقيق جودة المعلومات المحاسبية ، نظام الرقابة الداخلية أصبح جزء لا يتجزأ من النظام المحاسبي وهذا يؤدي الى الثقة في أن كل العمليات المالية قد تمت وفقاً لما هو مثبت في الدفاتر والسجلات . أوصت الدراسة بضرورة اتباع المعايير المحاسبية التي تعمل على جودة المعلومات المحاسبية حتي يحقق النظام المحاسبي جودة المعلومات لمستخدميها، ضرورة الاهتمام بادخال التقنيات الحديثة والعمل على تدريب العاملين عليها حتي لا تواجههم مشاكل في عملية المراجعة.

يتضح للباحثة أن هذه الدراسة هدفت الى التعرف على العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية، بينما هدفت دراستي لمعرفة أثر معايير المراجعة الداخلية على جودة المعلومات المحاسبية .

5.دراسة :عبدالعظيم عبدالرحمن البشير ،2009م (أثر جودة المعلومات المحاسبية على زيادة فاعلية قرارات التمويل) [2]

([1]) نفيسة محمد علي محجوب ، **أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة المعلومات المحاسبية** ، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ،2007م).

([2]) عبدالعظيم عبدالرحمن البشير ، **اثر جودة المعلومات المحاسبية على زيادة فاعلية قرارات التمويل** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2009م).

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات الاتية ، هل يتم الاعتماد على القوائم المالية في الحصول على المعلومات عند اتخاذ قرارات التمويل ؟، هل تتوفر الخصائص المطلوبة في المعلومات المحاسبية ؟، هل يتم استخدام المعلومات المحاسبة من قبل المديرين عند اتخاذ قراراتهم ؟، هدفت الدراسة إلى التعرف على تقييم المعلومات المحاسبية ، التعرف على جودة وكفاءة المعلومات المحاسبية . تكمن أهمية الدراسة في أهمية المعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرارات التمويل وتحقيق الاستفادة لأصحاب الشركات المساهمة ومتخذي القرارات فيها ، استخدمت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى . توصلت الدراسة إلى نتائج منها أن معلومات القوائم المالية تعتبر أساس لاتخاذ قرارات التمويل للمنشأة ، كفاءة المعلومات المحاسبية تقلل من مخاطر عدم التأكد المصاحبة لاتخاذ قرارات التمويل ، مصداقية المعلومات المحاسبية تساهم في زيادة فعالية قرارات التمويل . أوصت الدراسة بتوصيات منها أنه يجب الاعتماد على معلومات القوائم المالية عند اتخاذ قرارات التمويل ، ضرورة اعتماد الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة عند اعداد القوائم المالية، ضرورة تطبيق متطلبات الافصاح المحاسبى بالقوائم المالية .

يتضح للباحثة أن هذه الدراسة هدفت الى التعرف على جودة وكفاءة المعلومات المحاسبية والتعرف على تقييم المعلومات المحاسبية ، بينما تهدف دراستي الى التعرف على تأثير المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في جودة المعلومات المحاسبية .

6. دراسة: صوام ريم ، جمانة كمال، 2009م (تقييم جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية) [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي ، ما مدى توفر الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟. هدفت الدراسة إلى فحص الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ومدى تطبيقها عملياً من جهة ، تحقيق الاستفادة لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يؤدى الى زيادة الحرص على الجودة عند انتاج المعلومات المحاسبية . تكمن أهمية الدراسة أنها تتطلع الى مناقشة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التى تتضمنها القوائم المالية ومدى تطبيقها في الواقع العملى على مستوى المؤسسة الاقتصادية . استخدمت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى. توصلت الدراسة إلى نتائج منها تعتبر المعلومات المحاسبية غالباً ملائمة اذ تمكن المستخدمين من التنبؤ بالمستقبل ، قابلية المعلومات المحاسبية للتحقق لم يتم اثباتها في الواقع العملى ، ولا يمكن ان تخلو المعلومات المحاسبية من الاخطاء ، مفهوم الحياد رغم أهميته وضرورته إلا أنه يجد صعوبة في تطبيقه عملياً ، يمكن فهم المعلومات المحاسبية دائماً ، غالباً ما تمكن المعلومات المحاسبية من اجراء المقارنات اذا اتبعت المؤسسات نفس الاجراءات المحاسبية

([1]) صوام ريم ، حمانة كمال ، **تقييم جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية** ، (الجزائر : جامعة باجى مختار عناية ، المجلة العربية للمحاسبة ، 2009م).

ولفترات زمنية ثابتة . توصلت الدراسة الى توصيات منها ضرورة الالتزام بمعايير التصنيف القانونية (الاستقلالية ، العمالة ، رقم الأعمال ،الحصيلة السنوية) مراجعة المعايير الرسمية المعتمدة، زيادة معرفة المحاسبين بالمعايير المحاسبية الدولية ، العمل على تفعيل دور مدققي الحسابات والسعي لإنتاج معايير المراجعة الدولية مما يعزز موثوقية المعلومات المحاسبية .

يتضح للباحثة أن مشكلة هذه الدراسة تمثلت في السؤال التالي ما مدى توفر الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، بينما تمثلت مشكلة دراستي في التساؤل التالي ما هو تأثير معايير المراجعة الداخلية في جودة المعلومات المحاسبية.

7.دراسة : Philomena Leung,Barry J.cooper 2009م (مستوى الالتزام بمعايير المراجعة الداخلية في خمسة بلدان من دول اسيا والمحيط الباسيفيكي) [1]

هدفت الدراسة الي تقديم رؤية عامة عن وضع المراجعة الداخلية في خمسة بلدان من دول اسيا والمحيط الباسيفيكي والتحقق من مستوى الالتزام بالمعايير الدولية للمارسات المهنية واستخدامها وفقاً لمعهد المدققين الداخليين من خلال أنشطة المراجعة الداخلية في المنظمات التابعة لهذه البلدان حيث ، أوضحت الدراسة ايضاً جزء من نتائج الهيئة المشتركة للمعرفة وهي دراسة عالمية أجراها معهد المدققين الداخليين . أستخدمت الدراسة استمارة الاستبانة توصلت الدراسة الى نتائج منها ان المراجعة الداخلية تختلف في الدول الخمس خصوصاً في المنظمات القديمة في أستراليا واليابان ونيوزيلندا ، أوضحت الدراسة تباين بين أستراليا والصين واليابان ونيوزيلندا وتايوان وتشير تقارير المشاركون في هذه الدراسة من نيوزيلندا واليابان وتايوان الصينية والصين واستراليا بأن مستوى استخدام المعايير المهنية بدرجة مناسبة وعالية وتوضح أن أكبر عدد من المنتجين من أستراليا حيث أفادو بالالتزام الكامل بالمعايير المهنيه الدولية للمراجعة الداخلية.

يتضح للباحثة بأن هذه الدراسة تطرقت الى مستوي الإلتزام بالمعايير المهنية للمراجعة للداخلية بينما تختلف دراستي عنها بتطرقها للدور الوسيط لمبادئ حوكمة الشركات فى العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية .

8. **دراسة Priscilla and Moh,mmad (استخدام معايير المراجعة الداخلية في الشركات الأمريكية وبعض الدول الأوربية المختارة) 2009م)** [2]

([1]) Philomena Leung,Barry J.cooper , **Internal Audit – an Asia – Pacific Profile and the Level of Compliance with Internal Auditing Standards** ,Managerial Auditing Journal , Vol. 24, Iss : 9, 2009, PP861-868 .

([2]) Priscilla A . **Burnaby and Mohammad Abdolmohammadi , Usage of Internal Auditing Standards by Companies in the United States and Select European Countries** , Managerial Auditing Journal , Vol. 24 Iss : 9, 2009 , PP835 -854.

هدفت الدراسة الى توضيح التباين في مستوي الالتزام واستخدام لمعايير المهنية الدولية وفقاً لمعهد المراجعين الداخليين من خلال أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات في المنظمات بالولايات المتحدة الأمريكية وكذلك عينة من الدول الاوروبية التي لها فرع تنتسب لمعهد المراجعين الداخليين استخدمت الدراسة استمارة الاستبانة التي تم أرسالها الي العضوية العالمية لمعهد المراجعين الداخليين وتم مقارنة نتائج الاستبيان بين بلجيكا حدة وايطاليا وهولندا والمملكة المتحدة وايرلندا والولايات المتحدة الأمريكية. توصلت الدراسة الى نتائج منها يوجد تباين بين بلجيكا وايطاليا وهولندا والمملكة المتحدة وايرلندا والولايات المتحدة الأمريكية في مستوي استخدام المعايير المهنية والالتزام بها من قبل المستجيبين للاستبيان ويوجد التباين ايضاً بمستويات كبيرة في ردود المستجيبين حسب البلد أوضحت ردود المستجيبين أن عدم الالتزام بمستوى عالي بالنسبة للمعيار رقم 1300 لخاص بتحسين البرنامج لضمان الجودة والمعيار رقم 2600 الخاص بقبول الادارة للمخاطر.

يتضح للباحثة بأن هذه الدراسة تطرقت الى مستوى الإلتزام بالمعايير المهنية للمراجعة الداخلية ، بينما تختلف دراستي عنها بتطرقها لمعايير المراجعة الداخلية وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية ومبادئ حوكمة الشركات متغير وسيط .

9.دراسة : (Marinda Marais et al)2009 م (إستخدام معايير المراجعة الداخلية و أنشطتها فى جنوب أفريقيا) [1]

هدفت الدراسة الى مقارنة ردود المستجيبين فى جنوب أفريقيا بشأن الإلتزام بمعايير الممارسة المهنية الداخلية مع ردود المستجيبين خارج جنوب أفريقيا – الهيئة المشتركة للمعرفة التابعة لمعهد المراجعة الداخلية – والمقارنة شملت عدة مجالات فى أنشطة المراجعة الداخلية وعملياتها . إعتمدت الدراسة على تطوير ثلاثة أنواع من الإستبيانات لجمع المعلومات عن مدى إستجابة المراجعين الداخليين للمعايير الدولية الممارسة فى المراجعة الداخلية . الإستبيان الأول خاص برؤساء إدارة المرراجعة الداخلية والثاني خاص بالمراجعيين والثالث خاص بالمنتسبين لمعهد المراجعة الداخلية . توصلت الدراسة الى نتائج منها منها ، أن مستوى الإلتزام بالمعايير المهنية في جنوب أفريقيا أعلى بالمقارنة مع المستجيبين الذين يقيمون في أجزاء أخرى من العالم و ذلك لحداثة مهنة المراجعة الداخلية في جنوب أفريقيا ، حيث الإلتزام بالمعايير المهنية يوفر الدعم لهيكل أنشطة المراجعة الداخلية .

يتضح للباحثة بأن هذه الدراسة تطرقت الى مستوى الإلتزام بالمعايير المهنية في جنوب أفريقيا ومقارنتها مع مستوى الإلتزام في الهيئة المشتركة للمعرفة التابعة لمعهد المراجعة الداخلية ، بينما تطرقت دراستي الى الدور الوسيط لمبادئ حوكمة الشركات في العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية .

([1]) Marinda Marais , et al , Us**age of Internal Auditing Standards and Internal Auditing Activities in South Africa and All Respondents** ,Managerial Auditing Journal , Vol. 24 , Iss : 9, 2009, PP883-897.

10.دراسة: (Rahahleh, 2010) [1]

هدفت هذه الدراسة إلى تنظيم الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي في الأردن من خلال التعرف إلى مدى إدراك ووعي المدققين الداخليين والإدارة العليا في الشركـــــات الأردنية للبيئة السليمة للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي الفعال وضمن الدور والمفهوم الحديث لهذه المهنة، تم توزيع استبانة على المدققين الداخليين واستبانات على مديري التدقيق الداخلي في الشركـــــات الأردنية المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة التي لديها دوائر تدقيق داخلي . وقد خلصت الدراسة إلى توفير الوعي بالدور الحديث للتدقيق الداخلي الذي يعد العنصر الأساسي لتنظيم الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، كمـــا أن هناك حاجة ماسة لوجود سلطة مهنية تشرف وتنظم الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي في الأردن، كما أن تحديد متطلبات ممارسة التدقيق الداخلي سوف يسهم في تنظيم الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، كما أن تبني معايير التدقيق الداخلي سوف يساهم في تنظيم الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي في الأردن .

يتضـح للباحثـة أن هـذه الدراسـة هـدفت وصف الخصائص الرئيسية لأقسام المراجعة الداخلية في ستة شركات ايطالية وتحليل أثر التعليمات المشرعة بين أقسام المراجعة الداخلية ، بينما هدفت رسالتي لبيان الدور الوسيط لمبادئ حوكمة الشركات فى العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية .

11.دراسة: Diard & Trebucq (2010) [2]

كان هدف الباحثين من هذه الدراسة هو تحليل نصي لمعايير التدقيق الداخلي الدولية الصادرة لتقييم نوعية هذه المرجعية من عدة جوانب تتعلق بمدى ترجمة المحاور الأساسية لهذه المرجعية ضمن محتوى المعايير نفسها، ومدى قدرتها على تسهيل تعلمها من قبل مستعمليها فردياً وجماعياً . وقد توصل الباحثان إلى أن الإلتزام بالمعايير الدولية للتدقيق الداخلي يشكل عاملاً أساسياً في تحقيق تحكم جيد في مخاطر المنظمة، وإيجاد الفرص المفيدة من أجل تطويرها، إلا أن هذا الإطار المرجعي لا يخل من نقائص أثرت سلباً على فهمه وتطبيقه من قبل المستعملين، فقد أظهر التحليل النصي وجود غموض نسبي في الأسس النظرية التي بنيت عليها هذه المعايير، وعدم وضوح العلاقة بين التدقيق الداخلي والأطراف الأخرى المرتبطة بالتدقيق الداخلي، خصوصاً الإدارة ، وغياب بعض المصطلحات المرتبطة بالتدقيق الداخلي، كحجم المنظمة، هيكل الملكية، الثقافة، الإنتماء القطاعي، درجة الفاعلية، التكنولوجيا، ودرجة تعقد وعدم إستقرار المحيط. إنطلاقاً من هذه النتائج، أوصى الباحثان بإعادة هيكلة نصوص معايير التدقيق الداخلي الدولية من أجل تسهيل فهمها، وتطبيقها، وتطويرها.

([1]) Rahahleh, Mohammad. "**Regulating the Profession of Internal Auditing in Jordan",** European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences, issue 20, 2010, PP. 162-180.

([2]) Diard, C. & Trebucq, S., **« Analyse exploratoire des normes internationales d'audit interne »,** cahier de recherche, Université de Tours, (2010), P.P. 34- 49, sur le site internet : www.univ-tours.fr/reherche

يتضح للباحثة أنها هذه الدراسة توصلت الى أن الإلتزام بالمعايير الدولية للتدقيق الداخلي يشكل عاملاً أساسياً في تحقيق تحكم جيد في مخاطر المنظمة ، بينما توصلت دراستي الى عدم إهتمام مدراء المراجعة الداخلية بالتدريب المستمر للمراجعيين الداخليين .

12.دراسة : عبدالوهاب الجعلي ، 2010م (أثر حوكمة الشركات على درجة الإفصاح في البيانات المالية وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية) [1]

هدفت الدراسة إلى إدراك مدى الاستفادة من حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، التعرف على مدى مساهمة حوكمة الشركات في تحسين وتطوير الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية والتحقق من مدى مساهمة إنعكاس ذلك على سوق الاوراق المالية . اهتمت الدراسة بتطبيق حوكمة الشركات في البيئة الإقتصادية وتطوير الممارسة ومهنة المراجعة حتي يتم الإفصاح المحاسبي وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية التي تؤثر في قرارات الإستثمار، الإهتمام بتكوين لجان المراجعة وأهمية دورها في تفعيل حوكمة الشركات وزيادة الثقة في التقارير المالية . تمثلت مشكلة الدراسة في الإستفادة من حوكمة الشركات في زيادة الإفصاح المحاسبي وتحسين جودة المعلومات المحاسبية ، مدى إمكانية حوكمة الشركات في تفادي المشاكل التي تواجه الشركات وتحقيق مصالح القطاعات المختلفة من خلال تحقيق المفهوم الشامل للإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية . إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، تتميز الشركات التي تطبق حوكمة الشركات بمعلومات محاسبية أكثر جودة من المعلومات المحاسبية للشركات التي لا تطبق حوكمة الشركات، يتطلب تطبيق مبادئ حوكمة الشركات إعداد المعلومات والإفصاح عنها وفقاً للمعايير المحاسبية . أوصت الدراسة بالإلتزام بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة علي كافة الشركات التي تتداول أسهمها في سوق الخرطوم للأوراق المالية ، مراجعة قانون الشركات و الانظمة ذات العلاقة حتي تتماشي مع الممارسات والانظمة العالمية .

يتضح للباحثة بأن هذه الدراسة ركزت على حوكمة الشركات والتي تعتبر من أهم وسائل المراجعة وساهمت في التعرف على أثر غياب الشفافية على التقارير المنشورة لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية ، وتختلف دراستي فى تناولها الدور الوسيط لمبادئ حوكمة الشكات فى العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية .

13.دراسة : حسن عبدالله ، 2010م (فعالية لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها في تحسين جودة معلومات التقارير المالية المنشورة) [2]

([1]) عبدالوهاب موسي الجعلي ، **أثر حوكمة الشركات على درجة الإفصاح في البيانات المالية وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه غير منشوره ، 2010م).

([2]) حسن الطيب عبدالله ، **فعالية لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها في تحسين جودة معلومات التقارير المالية المنشورة** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2010م).

تكمن اهمية الدراسة في إنخفاض الثقة في المعلومات بالتقارير المالية من قبل مستخدميها نتيجة لتعارض المصالح بين الاطراف التي تقوم بإعداد هذه التقارير والاطراف المستخدمة لها، تحسين جودة التقارير المالية وتدعيم موضوعية ومصداقية التقارير المالية . هدفت الدراسة إلى تحديد آليات حوكمة الشركات ومدى أسهامها في تحقيق جودة معلومات التقارير والقوائم المالية ، إستطلاع رأي المستفيدين من التقارير المالية والمهتمين بتحسين جودة المعلومات المالية . تمثلت مشكلة الدراسة في ان ضغوط المتغيرات الإقتصادية والقصور في جودة التقارير المالية قد يعملان وراء ضرورة وجود لجان للمراجعة ، تأثير لجان المراجعة على جودة المعلومات بالتقارير المالية المنشورة في بيئة الاعمال السودانية . إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي . توصلت الدراسة إلى نتائج منها هنالك مجموعة من الآليات والاساليب لتحسين جودة التقارير المالية ، إصدار تشريعات وقوانين أكثر تنظيماً للمهنة تعمل على الحد من الممارسات الخاطئة في المحاسبة والمراجعة التي تقوم بها بعض الشركات عند إستخدامها للسياسات المحاسبية . أوصت الدراسة بضررة إستجابة لجان المراجعة لمطالب مستخدمي معلومات التقارير المالية المنشورة ، زيادة الابحاث والدراسات الاكاديمية التي تتناول كيفية تطوير دور لجان المراجعة والعمل على زيادة ورفع مستوى فاعليتها .

يتضح للباحثة أن هذه الدراسة سعت إلى قياس فاعلية لجان المراجعة وحوكمة الشركات لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية ، بينما تختلف دراستي عنها في التعرف على أثر العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية .

14. دراسة : بلعادي عمار 2010م (دور حوكمة الشركات فى إرساء قواعد الإفصاح والشفافية)[1]

تمثلث مشكلت الدراسة في التساؤلات التالية ، إلى أي مدى يعمل تطبيق آليات حوكمه الشركات على إرساء مبدأ الإفصاح والشفافية ؟، ما هي الأخطاء الشائعة في الإفصاح ، وماهى سبل تفاديها؟. توصلت الدراسة الى نتائج منها أن أفتقار الشفافية والأفصاح الكافى قد يساهم فى الضعف المالي على مستوى الشركات ، أن تطبيق آليات حوكمه الشركات يضمن إنشاء استثمارات مستقرة تساعد المستثمرين في إتخاذ قراراتهم الاستثمارية كما توفر لهم بيئة ذات إدارة مسئولة وقادرة على حماية أملاكهم . أوصت الدراسات بتوصيات منها إعتماد آليات حوكمة الشركات التى من شأنها أن تعمل على زيادة جودة شفافية الإفصاح ، إلزام المؤسسات الأقتصادية بإعداد القوائم المالية وفقاً للأسس والقواعد التى تنص عليها المعيار المحاسبية الدولية.

يتضح للباحثة أن هذه الدراسة تناولت دور حوكمة الشركات فى إرساء قواعد الإفصاح والشفافية ، بينما تناولت دراستي أثر معايير المراجعة الداخلية على جودة المعلومات المحاسبية ومبادئ الحوكمة متغير وسيط .

([1]) بلعادي عمار ، **دور حوكمة الشركات فى إرساء قواعد الإفصاح و الشفافية** ، (الجزائر : جامعة أم البواقي ، المؤتمر الأول ، 7-8 ديسمبر 2010م) ، ص ص 2-6.

15.دراسة : إنعام محسن حسن زويلف ،2011م (أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية في جودة التدقيق الداخلي دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية) [1]

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر تطبيق دعائم الحاكمية المؤسسية في جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية ، استكشاف الدور الذي تلعبه الحاكمية المؤسسية في تحسين جودة التدقيق الداخلي. تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل التالي . هل لتطبيق الإفصاح والشفافية أثر في جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية؟، هل لتطبيق المساءلة أثر في جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية؟، وخلصت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير لتطبيق دعائم الحاكمية المؤسسية (الإفصاح والشفافية، والمساءلة، والمسؤولية، والعدالة، والاستقلالية، والقوانين والأنظمة) مجتمعة ومنفردة في جودة التدقيق الداخلي في هذه الشركات، يقوم التدقيق الداخلي بإضافة قيمة للشركة من خلال الوظائف التي أصبح يضطلع بأدائها في أطار حوكمة الشركات التي تشمل توفير المعلومات للإدارة بكل مستوياتها، وتقويم نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والتزام الشركة بمبادئ الحوكمة. وفي ضوء النتائج تقدمت الدراسة بعدة توصيات منها التأكيد على أهمية استمرار الشركات الصناعية الكويتية بالالتزام بتطبيق دعائم الحاكمية المؤسسية لتأثيرها الواضح في جودة التدقيق الداخلي، والعمل على تطوير كفاءة المدقق المهنية من خلال عقد البرامج التدريبية لمواكبة آخر المستجدات في مجال عمله.

يتضح للباحثة أن هذه الدراسة هدفت الى هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر تطبيق دعائم الحاكمية المؤسسية في جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية ، بينما دراستي هدفت الى لمعرفة أثر معايير المراجعة الداخلية على مبادئ حوكمة الشركات

16.دراسة : عماد الدين زيان ، 2011م (أثر جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء وضبط الرقابة على التكاليف) [2]

تمثلت مشكلة الدراسة في ضعف الكيفية التي يتم بها تحديد وقياس جودة المعلومات المحاسبية ومدى فائدتها في ضبط الرقابة على التكاليف وتحسن الاداء. هدفت الدراسة الى تحديد الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية، بيان دور المعلومات المحاسبية وتأثيرها في تحسين الأداء وذلك من خلال الإفصاح الكامل عن السياسات المحاسبية وعن المعلومات المحاسبية التي توفرها التقارير المالية والقوائم المالية المعدة في الهيئة القومية للكهرباء، إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. من نتائج الدراسة إهمال جودة المعلومات المحاسبية له آثار إجتماعية وإقتصادية سلبية مما يؤدي إلى تدهور الموارد المالية والبشرية ، إهمية جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء وضبط الرقابة على التكاليف بإستخدام المعايير والأساليب والأدوات التي تتناسب مع طبيعة عمل المؤسسة . من توصيات الدراسة

([1]) إنعام محسن حسن زويلف ، **أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية في جودة التدقيق الداخلي دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية** ، (عمان : جامعة الزيتونة الأردنية ، رسالة ماجستير ، 2011م).

([2]) عماد الدين محمد إبراهيم زيان، **أثر جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء وضبط الرقابة على التكاليف** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2011م).

إيجاد طرق ومعادلات جيدة حديثة سهلة يمكن بها قياس جودة المعلومات عموماً والمعلومة المحاسبية بصورة خاصة دور المعايير المحاسبية التي تهتم بجودة المعلومات المحاسبية والتي تؤدي إلى تحسين الاداء وضبط الرقابة على التكاليف .

يتضح للباحثة أن هذه الدراسة تناولت أثر جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء وضبط الرقابة على التكاليف بينما دراستي تناولت الدور الوسيط لمبادئ حوكمة الشركات فى العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية .

17. دراسة : طه يوسف ،2011م (أثر جودة المعلومات المحاسبية على قرارات المستثمرين في ظل مخاطر السوق المالية) [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في إنخفاض مستوى جودة المعلومات المحاسبية الناجم عن مواجهة منتج المعلومات المحاسبية بظاهرة عدم التاكد ، إنخفاض درجة الثقة وإنتشار ظاهرة التردد لدى متخذي القرارات . إهتمت الدراسة بتحسين جودة المعلومات المحاسبية المقدمة لمتخذ القرار وقياس جودتها ، محاولة تخفيض ظاهرة تردد متخذي القرارات عن طريق توفير قاعدة من المعلومات المحاسبية الموثوق فيها . هدفت الدراسة إلى تحسين مستوى جودة المعلومات المحاسبية لإتخاذ القرارات ، التعرف على طبيعة الإفصاح للتنبؤات المالية التي تمارسها شركات المساهمة . إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي . توصلت الدراسة الى نتائج منها الإعتماد على المعلومات الورادة بالقوائم المالية فقط دون غيرها من المعلومات غير المالية ، توجد علاقة بين درجة جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية المنشورة وجودة القرار الإستثماري في سوق الاوراق المالية ، أوصت الدراسة بربط المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها بإحتياجات مستخدمي التقارير المالية وذلك عن طريق توثيق الصلة بين معدي القوائم المالية ومستخدمي القوائم المالية في سوق الأوراق المالية ، تفعيل هيئة سوق المال السوداني بحيث يتكون أعضائها من مهنيين واكاديميين والتركيز على الأكاديميين لتقديم الابحاث التي من شأنها تطوير العمل داخل السوق.

يتضح للباحثة بأن هذه الدراسة إهتمت بتحليل قرارات المستثمرين في ظل المخاطر المالية من الناحية النظرية والتطبيقية ، بينما دراستي تطرقت الى التعرف على جودة المعلومات المحاسبية من حيث خصائصها ومفاهيمها .

18.دراسة: محمد هاني هاشم أحمد ، 2011م (فعالية المراجعة الداخلية في القطاع الحكومي في ظل المعايير الداخلية للمراجعة الداخلية) [2]

([1]) طه حسين يوسف ،**أثر جودة المعلومات المحاسبية على قرارات المستثمرين في ظل مخاطر السوق المالية**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه غير منشورة ،2011م).

([2]) محمد هاني هاشم أحمد ، **فعالية المراجعة الداخلية في القطاع الحكومي في ظل المعايير الداخلية للمراجعة الداخلية** (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير منشورة 2011م).

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية ، هل عدم موافقة القوانين واللوائح ذات العلاقة بالمراجعة الداخلية للمعايير الدولية للمراجعة الداخلية سبب في ضعف المراجعة الداخلية ؟، هل عدم تطبيق المراجع الداخلي لمعايير الاداء المهني في اعداد برنامج وتقارير وأوراق المراجعة يحد من قدرات ادارة المراجعة الداخلية في تقويم الاداء المالي بالوحدات الحكومية؟، هل تتوفر لدى ادارة المراجعة الداخلية خطط تدريبية متخصصة لرفع كفاءة العاملين بها ؟، هل هناك امكانية لتكوين جمعية مهنية للمراجعة الداخلية ترتقي بالمهنه في السودان ؟. تكمن أهمية الدراسة من خلال الدور الرئيسي الذي تلعبه المراجعة الداخلية في تقويم الاداء المالي بالوحدات الحكومية، وتسليط الضوء على واقع المراجعة الداخلية في السودان في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية ومحاولة المواءمة بين معايير الاداء المهني للمراجعة الداخلية واجراءات المراجعة الداخلية في الوحدات الحكومية بالسودان. هدفت الدراسة إلى تحليل وتشخيص فعالية المراجعة الداخلية في تقويم الاداء المالي بالوحدات الحكومية بالسودان ، والقاء الضوء على المراجعة الداخلية بشكل عام وما تقدمة من خدمات وطبيعتها وأهدافها وأنواعها وكذلك المعايير التي تعمل بموجبه أتبعت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي . توصلت الدراسة الى نتائج منها اشتراك ذوي الاختصاص أكاديمين ومهنيين عند وضع القوانيين واللوائح المرتبطة بالمراجعة الداخلية يضمن قوانيين ولوائح متوائمة ومتسقة مع المعايير الدولية للمراجعة الداخلية مما يؤدي الى تقويم الاداء المالي الحكومي بصورة فاعلة وعلمية ، لقيام المراجعة الداخلية بدورها الرقابي بشقيه المالي والاداري لابد من استقلالية المراجعة الداخلية وتبيعيتها لأعلى سلطة في الوحدة. أوصت الدراسة بتوصيات منها لابد أن تكون وظائف المراجعة الداخلية في الدولة مركزية تتبع كاملة من الناحية الادارية والفنية للإدارة العامة للمراجعة الداخلية ، عدم اشتراك المراجع الداخلي في الاعمال التنفيذية التي يقوم بمراجعتها ، الاهتمام بالتدريب المستمر والتأهيل المهني واتاحة فرص للمراجعين الداخلين للحصول على الزمالات المهنية بما يؤدي الى تطور المراجعة الداخلية.

يتضح للباحثة بأن هذه الدراسة هدفت إلى تحليل وتشخيص فعالية المراجعة الداخلية في تقويم الاداء المالي بالوحدات الحكومية بالسودان ، بينما هدفت دراستي الى إختبار العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية .

19.دراسة: (Jantan ,et al,2011) بعنوان" Internal auditing practices and internal control system" [1]

هدفت الدراسة إلى تحديد مدى التزام الشركات المدرجة في السوق المالي الماليزي بمعايير التدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين ، وكذلك تحديد ما إذا كان الالتزام بهذه المعايير يؤثر

(1) Stewart, Jenny Goodwin and Kent, Pamela " **The use of internal audit b y Aus tr a lia n c o mp a nies** " Managerial Auditing Journal. Vol. (21) No. (1) 2011 PP. 81-101

على نظم الرقابة الداخلية في هذه الشركات ، وقد قام الباحثون لتحقيق هذين الهدفين ، باستخدام استبيانين الأول لفحص الالتزام بمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي والثاني لفحص تأثير هذا الالتزام على نظام الرقابة الداخلية واستخدم المنهج الوصفي وقد استنتجت الدراسة أن مهنية وبراعة وموضوعية أقسام ، التحليلي في هذه الدراسة المراجعة الداخلية في االشركات المدرجة في السوق الماليزي للأوراق المالية تؤثر كما أن لنطاق التدقيق الداخلي ، بشكل ملحوظ على كفاءة نظم الرقابة الداخلية فيها وللأداء المهني في أقسام التدقيق الداخلي تأثير على سمات الاتصال والإعلام الخاصة بنظام الرقابة الداخلية وسمات البيئات المختلفة إستنتجت هذه الدراسة أن لنظام الرقابة الداخلية عملية إدارة قسم التدقيق الداخلي وأداء عمل التدقيق وخطة التدقيق الداخلي والتقرير عن عمل التدقيق الداخلي تؤثر بشكل ملحوظ على سمات تقدير المخاطر الخاصة بنظام الرقابة وكذلك أنشطة الرقابة الداخلية .

يتضح للباحثة أن هذه الدراسة هدفت إلى تحديد مدى التزام الشركات المدرجة في السوق المالي الماليزي بمعايير التدقيق الداخلي ، بينما هدفت دراستي الى معرفة أثر معايير المراجعة الداخلية على جودة المعلومات المحاسبية .

20. دراسة:(Arena et al 2012) Internal Auditing in Italian organizations : A multiple case study [1]

هدفت الدراسة إلى وصف الخصائص الرئيسية لأقسام المراجعة الداخلية في ستة شركات ايطالية وتحليل أثر التعليمات المشرعة دراسة مقارنة بين أقسام المراجعة الداخلية في هذه الشركات الستة وإجراء المقابلات مع مدراء المراجعة الداخلية في هذه الشركات والاطلاع على عينات من تقارير المراجعة الداخلية والوثائق العامة والتعليمات الداخلية فيها المتعلقة بالحوكمة . وتوصلت الدراسة إلى وجود تنوع كبير بين الخصائص الرئيسية لأقسام المراجعة الداخلية وكذلك ركزت الدراسة على الضغوط المؤسساتية التي يتعرض لها المراجعون الداخليون وقدمت الدراسة دليلاً إضافياً على تأثير العوامل الأخرى على تطور أداء أقسام المراجعة النموذج الأول هو تلك الشركات الداخلية حيث يوجد في ايطاليا ثلاثة نماذج من الشركات التي لا يوجد بها قسم مستقل للمراجعة الداخلية ولكن يوجد بها نظام للرقابة الداخلية كأحد المتطلبات أما النموذج الثاني فهو شركات يوجد بها قسم مستقل للمراجعة الداخلية القانونية ولكن ينحصر دورها في مراجعة الالتزام بالقواعد والإجراءات وهذه الشركات أشارت فيها المقابلات. أما النموذج الثالث فهو الشركات التي لا يتعدى دور المراجعة الداخلية فيها الرقابة على القوائم المالية واختبارات الالتزام بالقواعد الإجراءات إلى العمليات الإدارية بمراحلها وأنواعها ومستوياتها المختلفة.

([1]) Arena, Marika and Arnaboldi, Michela and Azzone, Giovanni "Internal audit in Italian organizations: A multiple case study" Managerial Auditing Journal. VO1.(21) No. (3) 2012

يتضح للباحثة أن هذه الدراسة هدفت الى وصف الخصائص الرئيسية لأقسام المراجعة الداخلية في ستة شركات ايطالية وتحليل أثر التعليمات المشرعة بين أقسام المراجعة الداخلية ، بينما هدفت دراستي الى معرفة أثر معايير المراجعة الداخلية على مبادئ حوكمة الشركات .

21.دراسة : إيهاب ديب مصطفي ،2012م (أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية) [1]

هدفت هذه الدارسة إلى التعرف على مدى تأثير التدقيق الداخلي في إدارة المخاط لمعايير التدقيق الدولية التعرف على مقاييس جودة التدقيق الداخلي من خلال معاييره الحديثة . وكان من اهم نتائج الدارسة وجود دلالة إيجابية بين تطبيق معايير السمات والمتمثلة في الاستقلالية والموضوعية والكفاءة المهنية، من قبل أجهزة التدقيق الداخلي في المصارف التجارية الفلسطينية وبين إدارة المخاطر المصرفية. وجود دلالة إيجابية بين تطبيق معايير الأداء والمتمثلة في إدارة أنشطة التدقيق والتخطيط وادارة الموارد والتحكم المؤسسي وتحديد المعلومات . من قبل أجهزة التدقيق الداخلي في المصارف التجارية الفلسطينية وبين إدارة المخاطر المصرفية. وجود دلالة إيجابية بين دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية ومدى إدراكه لآليات تطبيقها. وقد خلصت الدارسة إلى بعض التوصيات أهمها ضرورة اهتمام الجهات الإدارية في المصارف بنشاط التدقيق الداخلي مما يساعد على تطوير هذه الوظيفة وتوفير الإمكانيات اللازمة لتدعيم مكانتها داخل المصرف، ضرورة اهتمام التشريعات بمهنة التدقيق الداخلي من ناحية استقلالية أقسام التدقيق ومؤهلات العاملين بها، ضرورة تنظيم المصارف دورات تدريبية للمدققين الداخلين في أساليب إدارة المخاطر المصرفية وكيفية مواجهتها وتقييمها.

يتضح للباحثة أن هذه الدراسة تناولت أثر التدقيق الداخلي علي إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية وتم تطبيقها في البنوك التجارية بغزة ، بينما دراستي تناولت المعايير الدولية للمراجعة الداخلية وأثرها في جودة المعلومات المحاسبية . بالتطبيق على المصارف التجارية السودانية.

22.دراسة: أحمد بن محمد السلمان، 2012م (تطور جودة المعلومات المحاسبية ، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السعودية) [2]

تمثلت مشكلة الدراسة بالتساؤل الآتي : هل مستوى جودة المعلومات المحاسبية للشركات السعودية تطور في السنوات الاخيرة ؟ . هدفت الدراسة إلى إختبار وقياس مستوى جودة المعلومات المحاسبية للشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودى ، إعطاء تصور عام عن مفاهيم جودة المعلومات

([1]) إيهاب ديب مصطفي ،**أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية** ، (غزة : الجامعة الإسلامية ، رسالة ماجستير منشوره ،2012م).

([2]) أحمد بن محمد السلمان ، **تطور جودة المعلومات المحاسبية ، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السعودية** ، (القصيم : جامعة القصيم ، مجلة البحوث المحاسبية ، المجلد 11 ، العدد 2 ، 1433هـ - 2012م).

المحاسبية ، تسليط الضوء على جوانب تتعلق بتحسين مستوى الشفافية والافصاح الخاصة بالمعلومات المتعلقة بأوضاع المراكز المالية للشركات المدرجة في السوق السعودي، زيادة الوعى لدى جميع الاطراف المنظمين والاكاديمين والمستثمرين عن أهمية جودة المعلومات المحاسبية . تكمن أهمية الدراسة في ان جودة المعلومات المحاسبية لها تأثير مباشر على سوق المال ، مستوى جودة المعلومات المحاسبية يعطي صانعي القرار مؤشر يساعد في مراجعة جودة المعايير المحاسبية والافصاح وذلك لتعزيز ثقة المستثمرين بالمعلومات المالية ، تساهم جودة المعلومات المحاسبية في زيادة كفاءة الاستثمار. استخدمت الدراسة المنهج التحليلي والوصفي . توصلت الدراسة إلى نتائج منها تحسين جودة المعلومات المحاسبية للشركات السعودية ، ضعف المقاييس الفردية التى يتم تحليلها يجب ان تؤخذ في الاعتبار ، المعلومات المحاسبية ترتبط بعلاقة قوية بمستويات أسعار الأسهم ، أوصت الدراسة على الرغم من ان هنالك بعض الانتقادات والقيود والتي تحد من تقيم هذه الدراسة ، التحليل التجريبى لجودة المعلومات المحاسبية للشركات السعودية في حاجة إلى مزيد من البحوث .

ترى الباحثة أن هذه الدراسة هدفت إلى إختبار وقياس مستوى جودة المعلومات المحاسبية للشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودى ، بينما تهدف دراستي الى إختبار أثر المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في جودة المعلومات المحاسبية .

23. دراسة : شادية سيره ،2012م (خصائص جودة المعلومات المحاسبية المحوسبة ودورها في فاعلية وكفاءة المحاسبة الإدارية كنظام للمعلومات في التخطيط والرقابة وتقويم الاداء) [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية ، ما هي درجة الإلتزام بتطبيق خصائص جودة المعلومات المحاسبية المحوسبة في التخطيط ورقابة وتقويم الاداء من وجهة نظر إدارة المنشآت الصناعية السودانية؟، ما هي إنعكاسات الإلتزام بتطبيق ملائمة المعلومات المحاسبية المحوسبة في قرارات إدارة المنشآت الصناعية في التخطيط والرقابة وتقويم الأداء؟ . هدفت الدراسة إلى بيان أثر الإلتزام بتطبيق خصائص جودة المعلومات المحاسبية المحوسبة في التخطيط والرقابة وتقويم الأداء من وجهة نظر مجتمع الدراسة وإدارة المنشآت الصناعية السودانية ، تحديد أثر الإلتزام بتطبيق خصائص جودة المعلومات المحاسبية المحوسبة في التخطيط والرقابة وتقويم الاداء في المنشآت الصناعية .إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي . توصلت الدراسة الى عدة النتائج منها خصائص جودة المحاسبية المحوسبة تؤثر في فاعلية وكفاءة نظام معلومات المحاسبة الإدارية مما يؤدي الى إحداث تغير على الأسس والمفاهيم المحاسبية داخل المنشاة مما يساعد في التخطيط والرقابة وتقويم الاداء

([1]) شادية داوؤد سيره ، **خصائص جودة المعلومات المحاسبية المحوسبة ودورها في فاعلية وكفاءة المحاسبة الإدارية كنظام للمعلومات في التخطيط والرقابة وتقويم الاداء ، (**الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2012م).

لتحقيق زيادة في الارباح والإنتاجية ، العوامل التي تحد من تطبيق خصائص جودة المعلومات المحاسبية المحوسبة في نظام المعلومات المحاسبية الإدارية تتمثل في عدم توافر الكوادر الفنية المؤهلة علمياً وعملياً لتطبيق النظام . أوصت الدراسة بالإلتزام بتطبيق خصائص جودة المعلومات المحاسبية المحوسبة في نظام معلومات المحاسبة الإدارية وتطوير طرق الرقابة.

يتضح للباحثة بأن الدراسة تناولت خصائص جودة المعلومات المحاسبية وأهميتها في التخطيط والرقابة وتقويم الاداء في المنشآت الصناعية ، بينما دراستي تناولت المعايير الدولية للمراجعة الداخلية وأثرها في جودة المعلومات المحاسبية ومبادئ حوكمة الشركات كمتغير وسيط .

24.دراسة ، بن الطاهر حسين ، 2012م (أثر حوكمة الشركات على الإفصاح و الشفافية وجودة القوائم المالية فى ظل النظام المحاسبي المالي) [1]

تمثلت مشكلة الدراسة فى التساؤل التالى ، ماهو أثر حوكمة الشركات على الإفصاح والشفافية وجودة القوائم المالية فى ظل النظام المحاسبي المالي؟. هدفت الدراسة الى التعرف على مفهوم حوكمة الشركات ، والتعرف على مفهوم مبدأ الإفصاح والشفافية . توصيلت الدراسة الى نتائج منها أن إستخدام الآليات المحاسبية تكمن فى إنتاج معلومات محاسبية ذات فائدة لمختلف الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة ، رغم تعدد آليات حوكمة الشركات سواء القانونية والتنظيمية أو الإجتماعية إلا أن الآليات المحاسبية تحظي بإهتمام كبير. أوصت الدراسة بمحاولة إلزام الشركات الجزائرية على الإلتزام بقواعد حوكمة الشركات خاصة شركات المساهمة والشركات المدرجة فى البورصة .

يتضح للباحثة أن هذه الدراسة تناولت أثر حوكمة الشركات على الإفصاح والشفافية وجودة القوائم المالية فى ظل النظام المحاسبي المالي ، بينما تختلف دراستي عنها فى أنها تناولت الدور الوسيط لمبادئ حوكمة الشركات فى العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية .

25.دراسة ، محمد عبد الفتاح إبراهيم ، 2012م (نموزج مقترح لتفعيل حوكمة الشركات فى إطار المعايير الدولية للمراجعة الداخلية) [2]

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها وجود ترابط وتوافق على المستوى الدولى بين مبادئ حوكمة الشركات ومعايير المراجعة الداخلية، وجود توجه دولى نحو إيجاد قيمة لوظيفة المراجعة الداخلية بمنظمات الأعمال محورها تعظيم قيمة الشركة وتدنية مخاطرها المالية والتشغيلية، وجود توجه دولى حول دعم إستقلال المراجع الداخلى بطريق تبعيته لمجلس إدارة إشرافى مستقل، وجود إعتراف

([1]) بن الطاهر حسين ، **أثر حوكمة الشركات على الإفصاح و الشفافية وجودة القوائم المالية فى ظل النظام المحاسبي المالي** ، (الجزائر : جامعة محمد خيضر – بسكرة ، المؤتمر الأول ، 6-7 مايو 2012م) ، ص ص 11-13.

([2]) محمد عبد الفتاح إبراهيم ، **نموذج مقترح لتفعيل حوكمة الشركات فى إطار المعايير الدولية للمراجعة الداخلية**، (المنوفية: جامعة المنوفية ، رسالة ماجستير، 2012م).

دولى بأن نظام حوكمة الشركات الجيد يستدعى توفير مجموعة من السمات والخصائص والمهارات والقدرات العالية لأطراف عمليات المراجعة بالشركات أو أطراف أخرى ذات صلة، ووجود علاقات تأثير وتأثر بين المشاركون فى حوكمة الشركات والمستفيدون منها جهرها وظيفة المراجعة الداخلية للشركات. وفى ضوء هذه النتائج يوصى الباحث بضرورة إعادة النظر فى مسئولية المراجع الداخلى تجاه المنظمة ككل وذلك من حيث قيمتها الاقتصادية والمخاطر المختلفة التى تواجهها فى توسيع دائرة أنشطة المراجعة الداخلية بمنظمات الأعمال لتضم بجانب الفحص المالى والإدارى، فحص وتقييم وتحليل وإدارة إستراتيجيات المنظمة وذلك من حيث نقاط القوةوالضعف وأيضاً من حيث الفرص والتهديدات، ضرورة إعادة النظر فى صلاحيات ومسئوليات وسلطات ومهام المراجعون الداخليون وتوصيف أبعاد علاقتهم بكل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ولجان المراجعة والمساهمين والمراجعين الخارجيين، إعادة النظر فى الوضع التنظيمى لإدارة المراجعة الداخلية بالشركات والعمل على تدعيم كفاءة وفعالية هذه الإدارات بنظام لجان .

يتضح للباحثة أن هذه الدراسة تناولت نموذج مقترح لتفعيل حوكمة الشركات فى إطار المعايير الدولية للمراجعة الداخلية ، بينما دراستي تناولت الدور الوسيط لمبادئ حوكمة الشركات فى العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية .

26.دراسة ، محمد بن عبد الله الغملاس ، 2013 (دور هيئة السوق المالية في تحسين الإفصاح والشفافية للشركات المدرجة السعودية) [1]

تهدف هذه الدراسة الى معرفة دور هيئة السوق المالية فى تحسين الإفصاح والشفافية للشركات المدرجة فى السوق المالية السعودية وذلك بمقارنة الفترة السابقة والاحقة لإنشاء الهيئة ، دراسة أثر تأسيس الهيئة ومدى التزام الشركات المدرجة بالوقت المناسب لنشر المعلومات والتقارير المالية والتزامها بالقرارات واللوائح الصادرة من الهيئة فى تحسين الإفصاح والشفافية للشركات المدرجة وتوصلت الدراسة الى نتائج منها وجود تأثير للقرارات فى حين لم يكن هناك تأثير للوائح وعدد المخالفات وذلك قبل تأسيس الهيئة على مستوي الإفصاح والشفافية ، بينما كان هناك تأثير للقرارات واللوائح بعد تأسيس الهيئة ولم يكن هناك تأثير للمخالفات ، عدم وجود أثر للوائح على مدى التزام الشركات بنشر المعلومات والقوائم المالية . أوصت الدراسة بتقليص الفترة الزمنية المحددة للإعلان عن النتائج المالية ، زيادة قيمة الغرامات ، أهمية زيادة مستوى الإفصاح والشفافية بشكل أكبر فى السوق المالية ، بالرغم من إيجابية الدور الذي لعبته الهيئة فى تحسين الإفصاح والشفافية وذلك من أجل الوصول الى سوق كفؤ .

([1]) محمد بن عبدالله الغملاس ، **دور هيئة السوق المالية في تحسين الإفصاح والشفافية للشركات المدرجة السعودية** ، (الرياض : الجمعية السعودية للمحاسبة ، مجلة البحوث المحاسبية ، المجلد 12 ، العدد الأول ، 2013م) ، ص 39.

يتضح للباحثة أن هذه الدراسة تناولت نموذج مقترح لتفعيل حوكمة الشركات فى إطار المعايير الدولية للمراجعة الداخلية ، بينما دراستي تناولت الدور الوسيط لمبادئ حوكمة الشركات فى العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية .

27.دراسة: ميشيل سويدان ، 2013م (مدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي االدولية في شركات الكهرباء الاردنية) [1]

تمثلت مشكلة الدراسات في التساؤلات التالية ، هل يلتزم المدققون الداخليون العاملون في شركات الكهرباء الاردنية بمعايير التدقيق الداخلي الدولية ؟، هل توجد معوقات تحول دون التزام المدققين الداخلين العاملين في شركات الكهرباء الاردنية بمعايير التدقيق الداخلي الدولية؟، هل توجد فروق زات دلالة احصائية في مستوى التزام المدققين الداخلين العاملين في شركات الكهرباء الاردنية بمعايير التدقيق الداخلي الدولية تعزي إلى المتغيرات التالية للمدقق الداخلي (المؤهل العلمي ، والتخصص العلمي ، وسنوات االخبرة ، والشهادة المهنية) .هدفت الدراسة الى معرفة مدى التزام المدققين الداخلين العاملين في شركات الكهرباء الاردنية بمعايير التدقيق الداخلي الدولية ، المعوقات التي تحول دون التزام المدققين الداخليين العاملين في شركات الكهرباء الاردنية بمعايير التدقيق الداخلي الدولية ، أثر بعض المتغيرات الشخصية للمدققين الداخلين العاملين في شركات الكهرباء الاردنية على مستوى التزامهم بمعايير التدقيق الداخلي الدولية. تكمن أهمية الدراسة في أهمية قطاع الكهرباء ودوره الاستراتيجي في ضمان الأمن القومي ، وضمان استمرارية التزود بالطاقة الكهربائية، وسلامة النظام الكهربائي ، اطلاع المسؤولين ومتخذي القرار على مستوى التزام المدققين الداخلين في هذه الشركات بمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي ومعوقات ذلك. استخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي . توصلت الدراسة لعدة نتائج منها يلتزم المدققون الداخليون العاملون في شركات الكهرباء الاردنية بمعايير التدقيق الداخلي الدولية بدرجة مرتفعة بشكل عام ، عدم وجود اهتمام كاف من قبل المدققين الداخليين بالمعيار الثالث من معايير التدقييق الداخلي الدولية الذي يتعلق بالكفاءة وبذل العناية المهنية اللازمة ، وجود معوقات قد تحول دون التزام المدققين الداخلين العاملين في شركات الكهرباء الاردنية بمعايير التدقيق الداخلي الدولية من أهم هذه المعوقات انخفاض عدد الحاصلين على شهادات مهنية في التدقيق الداخلي . أوصت الدراسة بتوصيات منها ضرورة قيام الشركات المبحوثه بزيادة الحوافز المادية لكادر التدقيق الداخلي من أجل استقطاب الكفاءة المؤهلة علمياً ومهنياً . ضرورة قيام الشركات المبحوثه بتكليف طرف خارجي مؤهل ومستقل بتقييم نشاط التدقيق الداخلي بشكل دوري أو على الأقل مرة كل خمس سنوات .

([1]) ميشيل ، سويدان ، **مدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية في شركات الكهرباء الاردنية** ، (عمان : المجلة الاردنية في ادارة الأعمال ، المجلد 9، العدد 3 ،2013م).

يتضح للباحثة أن هذه الدراسة تناولت مدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية في الشركات الكهرباء الاردنية، بينما دراستي تناولت الدور الوسيط لمبادئ حوكمة الشركات فى العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية .

28.دراسة : عبدالقادر صالح ،2013م (أثر تطبيق معايير المراجعة الداخلية في الاداء المالي بمؤسسات التعليم العالي الأهلي بالسودان) [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم إهتمام مؤسسات التعليم العالي الأهلي بالسودان بتطبيق معايير المراجعة الداخلية وأساليب الرقابة المختلفة في أنشطتها بسبب ان النظم المحاسبية المطبقة فيها متباينة وليست على وضع واحد كما هو الحال في مؤسسات التعليم العالي الحكومي لذلك لابد من خلق نظام مراجعة داخلية موحد . هدفت الدراسة إلى إبراز دور المراجعة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي الاهلي بالسودان كأداة مهمة من أدوات تحسين الاداء المالي ، مساعدة إدارة المراجعة الداخلية على ممارسة نشاطاتها واختصاصاتها والقيام بدورها وتحقيق أهدافها بمؤسسات التعليم العالي الاهلي بالسودان . إتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحليل نتائج الدراسة . توصلت الدراسة لعدة نتائج منها على الرغم من أن مهنة المراجعة الداخلية تطورت عالمياً إلا أنها لم تحظ بمثل هذا التطور بمؤسسات التعليم العالي الأهلي بالسودان، تحتاج المراجعة الداخلية بمؤسسات التعليم العالي الاهلي بالسودان إلى إطار نظري متكامل (معايير ، قواعد، سلوك ، مرشد) بحكم الممارسة العملية. اوصت الدراسة بعدة توصيات منها فصل إدارة المراجعة الداخلية بمؤسسات التعليم العالي الاهلي بالسودان عن الإدارة المالية لتحسين الاداء المالي من خلال تطبيق معيار الاستقلالية ، وجود هياكل تنظيمية ووصف وظيفي كفْ بمؤسسات التعليم العالي الأهلي ليسهم في تحقيق الرقابة.

يتضح للباحثة أن هذه الدراسة ركزت على كيفية تطبيق المراجعة الداخلية ومعاييرها للإرتقاء وتقوية الرقابة مما يؤدي الى رفع كفاءتها وتحقيق أهدافها ، تتفق مع دراستي فى تناولها لمعايير المراجعة الداخلية وتختلف عنها فى أنها بالإضافة لذلك شملت جودة المعلومات المحاسبية ومبادئ حوكمة الشركات متغير وسيط .

29.دراسة : مبارك الزبير،2014م (تقييم تطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية الحديثة للحد من الفساد المالي بشركات المساهمة العامة) [2]

تمثلت لدراسة في إنتشار ظاهرة الفساد المالي في السودان حيث يعتبر من اكثر الدول فساداً وتزيل أسفل الترتيب حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية وذلك نسبة لضعف الرقابة المالية للأجهزة الحكومية، وعدم تفعيل دور المراجعة الداخلية وضعف تطبيق معاييرها . هدفت الدراسة إلى التعرف على معايير المراجعة

([1]) عبدالقادر أحمد صالح عبدالقادر ، **أثر تطبيق معايير المراجعة الداخلية في الاداء المالي بمؤسسات التعليم العالي الأهلي بالسودان** ،(الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2013م).

([2]) مبارك عبدالمنعم الزبير محمد، **تقييم تطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية الحديثة للحد من الفساد المالي بشركات المساهمة العامة**، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه ، 2014م).

الداخلية والممارسات المؤدية إلى الفساد المالي بشركات المساهمة العامة وكذلك التعرف على دور الدولة في محاربة الفساد. إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي . توصلت الدراسة لعدة نتائج منها أن هناك تأثير إيجابي قوي وهام وذو دلالة إحصائية لمتغير تطبيق معايير المبادئ والمسؤوليات للحد من الفساد في شركات المساهمة ، حيث يعتبر من أفضل الوسائل التي تعمل على تفعيل عمل المراجعة الداخلية من خلال إكساب المراجع الداخلي المزيد من المهارات والخبرات اللازمة، دلت نتائج الدراسة على أن هناك تأثير إيجابي قوي وهام وذو دلالة إحصائية لمتغير معايير الإثبات للمراجعة الداخلية الحديثة للحد من الفساد المالي في شركات المساهمة العامة ، حيث تسهم هذه المعايير في توعية وتعريف المراجع الداخلي بأهمية الحصول على أدلة إثبات تساعد في الكشف عن مواطن القصور والخلل ، عدم المعرفة الكاملة بمعايير الأداء المهني لدى المراجعيين في شركات المساهمة العامة . أوصت الدراسة بتوصيات منها ضرورة تنظيم مهنة المراجعة الداخلية بإنشاء الجمعية المهنية الرسمية المسئولة عن ذلك ، مع ضرورة قيام الجمعية المهنية للمراجعة الداخلية بتنظيم آليات مزاولة تلك المهنة وعدم السماح لأحد بمزاولة المهنة إلا بعد الحصول على رخصة لممارسة هذه المهنة ، ضرورة الإستمرار بتدريب المراجعيين الداخليين لمواكبة التطورات الحديثة للمراجعة الداخلية.

يتضح للدارسة أن هذه الدراسة تناولت تقييم تطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية الحديثة للحد من الفساد المالي بشركات المساهمة العامة ، بينما دراستي تناولت الدور الوسيط لمبادئ حوكمة الشركات فى العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية .

30.دراسة: أحمد علي، 2015م (أثر إستخدام المحاسبة الإبتكارية في الأنظمة المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية للبنوك التجارية الاردنية) [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية ، هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية لاستخدام المحاسبة الابتكارية في النظام المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية؟ ، هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين أدوات المحاسبة الابتكاريه والنظام المحاسبي في البنوك التجارية الاردنية؟ ، هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستخدام المحاسبة الابتكاريه في النظام المحاسبي على موثوقية المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية؟ . هدفت الدراسة الى التعرف على كل من مفهوم المحاسبة الابتكارية وجودة المعلومات المحاسبية ، التعرف على مدى استخدام الشركات للمحاسبة الابتكارية في عملية نظام معلوماتها المحاسبية ، بيان اثر استخدام المحاسبة الابتكارية في نظام المعلومات المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية **.** إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي . توصلت الدراسة الى نتائج منها أشارت نتائج الدارسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية لموثوقية المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية تبعاً لمتغير عينة الدارسة المديرين الماليين، وجود علاقة بين إستخدام أدوات المحاسبة الابتكارية المتمثلة في بطاقة الاداء المتوازن وأداة الحوكمة وتصميم نظام

([1]) أحمد حسن علي عبدالله ، **أثر إستخدام المحاسبة الإبتكارية في الأنظمة المحاسبية علي جودة المعلومات المحاسبية للبنوك التجارية الاردنية** ،(إربد : جامعة جدارا ، رسالة دكتوراه منشورة ، 2015م).

المعلومات المحاسبية . أوصت الدراسة بتوصيات منها ضرورة الاستمرار باستخدام المحاسبة الابتكارية في الانظمة المحاسبية المعمول بها في البنوك التجارية الأردنية لما لها من اثر في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في البنوك وخاصة فيما يتعلق بالبعد المالي وبعد العمليات الداخلية ، العمل على استخدام ادوات ابتكاريه جديدة تضمن تفاعل الدوارت المحاسبية بشكل يضمن السرعة والدقة في تأدية عمليات القياس والإفصاح في البنوك التجارية الأردنية.

يتضح للباحثة أن هذه الدراسة تناولت أثر إستخدام المحاسبة الإبتكارية في الأنظمة المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية للبنوك التجارية الاردنية ، بينما دراستي تناولت المعايير الدولية للمراجعة الداخلية وأثرها في جودة المعلومات المحاسبية بالإضافة الى المتغيير الوسيط مبادئ حوكمة الشركات .

31.دراسة ، ماجدة عبدالمجيد أحمد ، 2016م (معايير المراجعة الداخلية ودورها في الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للتنبؤ بالفشل المالي) [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية، ما هي درجة الالتزام بتطبيق معايير المراجعة الداخلية في التنبؤ بالفشل المالي من وجهة نظر إدارة المصارف التجارية؟، ما هي انعكاسات الالتزام بتطبيق معايير المراجعة الداخلية في المصارف التجارية السودانية على ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي ؟، ما المبررات أو الدوافع وراء تطبيق معايير المراجعة الداخلية في المصارف التجارية السودانية ؟ . هدفت الدراسة تحديد أثر الالتزام بتطبيق معايير المراجعة الداخلية في التنبؤ بالفشل المالي في المصارف التجارية ، تحديد مدى الاعتماد على المعلومات المحاسبية المناسبة والملائمة في التنبؤ بالفشل المالي ، دراسة دور المعلومات المحاسبية التي تتصف بخصائص الجودة في صنع القرارات الرشيدة في المصارف التجارية ، معرفة العوامل البيئية والتنظيمية التي تؤثر على صناعة القرارات في المصارف التجارية. إستخدمت الدراسة المنهج التاريخي ، والمنهج الإستنباطي والمنهج الإستقرائي والمنهج الكمي والمنهج الوصفي التحليلي . توصلت الدراسة الى نتائج منها عدم قدرة أغلب المصارف على الوفاء بالإلتزامات قصيرة الآجل من موجوداتها المتداولة ، وجود إرتباط طردي قوي من قبل المراجعة الداخلية على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية . أوصت الدراسة بتوصيات منها ضرورة قيام المنظمات المهنية بإصدار معيار حول الفشل المالي والتنبؤ به لإرشاد المنشآت ، ضرورة إهتمام الجهات الإدارية في المصارف التجارية بمعايير المراجعة الداخلية مما يساعد على تطوير وظيفة المراجعة الداخلية .

يتضح للباحثة أن هذه الدراسة تناولت معايير المراجعة الداخلية ودورها في الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للتنبؤ بالفشل المالي ، بينما دراستي تناولت الدور الوسيط لمبادئ حوكمة الشركات في العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية .

32.دراسة ، إبراهيم يعقوب إسماعيل عثمان، 2016م (أثر استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح والمراجعة على تحقيق جودة المعلومات المحاسبية) [1]**.**

([1]) ماجدة عبد المجيد أحمد أبكر ، **معايير المراجعة الداخلية ودورها فى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للتنبؤ بالفشل المالي** ، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2016م).

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية . هل يؤثر القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة على ملاءمة المعلومات المحاسبية؟ هل يؤثر القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة على موثوقية المعلومات المحاسبية؟ ما هو أثر الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة على ملاءمة المعلومات المحاسبية؟ هدفت الدراسة الي التعرف على أثر القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة على ملاءمة المعلومات المحاسبية ، التعرف على أثر القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة على موثوقية المعلومات المحاسبية . استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي . توصلت الدراسة الي نتائج منها استخدام الأسعار الجارية في سوق نشط في قياس القيمة العادلة يزيد من ملاءمة المعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية. أوصت الدراسة بتوصيات منها **.**عدم الإعتماد على تقديرات الإدارة في القياس المحاسبي للقيمة العادلة لأنها لا تؤدي إلى ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية**.**

يتضح للباحثة أن هذه الدراسة تناولت أثر استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح والمراجعة على تحقيق جودة المعلومات المحاسبية ، بينما دراستي تناولت الدور الوسيط لمبادئ حوكمة الشركات في العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية .

33.دراسة: مختار آدم، 2016م (معايير إعداد التقارير المالية الدولية وجودة المعلومات المحاسبية ودورهما في الحد من ممارسات إدارة الأرباح) [2]

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم دقة وصحة التفسيرات المحاسبية المستخرجة من المعايير المحاسبية التقليدية ، ولا تعكس معايير المحاسبة الدولية التقليدية جودة المعلومات المحاسبية بصورة كاملة . هدفت الدراسة الى إختبار أثر تطبيق معايير إعداد التقارير المالية الدولية في إنتاج معلومات ذات كفاءة عالية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة الى نتائج منها تستخدم الإدارة أساليب ادارة الارباح للتأثير على الأرقام المحاسبية ، تتدخل الإدارة في إختيار وتطبيق مبادئ وسياسات محاسبية . أوصت الدراسة بتقييم الممارسات الانتهازية للمنشاة واتخاذ الاجراءات اللازمة ضدها ، ضرورة تأهيل وتدريب المحاسبين لمواكبة معايير إعداد التقارير المالية الدولية .

يتضح للباحثة أن هذه الدراسة هدفت الى إختبار أثر تطبيق معايير إعداد التقارير المالية الدولية في إنتاج معلومات ذات كفاءة عالية ، بينما دراستي هدفت الى إختبار العلاقة بين المعايير الدولية للمراجعة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية.

34.دراسة ، ستنا عمر حسين 2016م (المراجعة الداخلية ودورها فى الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة للدولة) [1]

([1]) إبراهيم يعقوب إسماعيل عثمان، **أثر استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح والمراجعة على تحقيق جودة المعلومات المحاسبية** ، (االخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه غير منشوره ،2016م) .

([2]) مختار إدريس أبوبكر آدم ، **معايير إعداد التقارير المالية الدولية وجودة المعلومات المحاسبية ودورهما في الحد من ممارسات إدارة الأرباح** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2016م).

تناولت الدراسة دور المراجعة الداخلية فى الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة . تمثلت مشكلة الدراسة فى التساؤل التالى : هل توجد علاقة بين الكفاءة المهنية للمراجعين الداخليين ودورهم فى الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة للدولة . هدفت الدراسة الى محاولة الوقوف على المعوقات التى تعوق الإلتزام بتطبيق العوامل المؤثرة على فعالية المراجعة الداخلية فى رفع كفاءة الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة للدولة وتقديم مقترحات تحسينها .إتبعت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة الى نتائج منها أن تبعية المراجعة الداخلية للإدارة العليا بالوحدات الحكومية لا يسمح لها بتحقيق مسئولياتها ويمثل عائقاً أمام عملها الرقابي . أوصت الدراسة بتوصيات منها ضرورة زيادة مستوى إستقلالية المراجعين الداخليين من خلال صلاحية وصولهم الى كافة المعلومات والسجلات وحرية تحديد نطاق أعمالهم وتمتعهم بموقع مناسب فى الهيكل التنظيمي .

يتضح للباحثة أن هذه الدراسة هدفت الى محاولة الوقوف على المعوقات التى تعوق الإلتزام بتطبيق العوامل المؤثرة على فعالية المراجعة الداخلية فى رفع كفاءة الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة للدولة وتقديم مقترحات تحسينها ، بينما تختلف دراستي عنها بانها هدفت الى معرفة أثر العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية .

التعريفات الإجرائية :

الرقم	المتغير	التعريف الإجرائي	المصدر
1	معايير المراجعة الداخلية	هى معايير صادرة عن معهد المراجعيين الداخليين	أحمد محمد مخلوق ، المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية ، الجزائر جامعة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة ،2006م، ص ص 39-42.
2	معايير الإستقلال	ُن يكون المراجع بعيداً عن تأثير الجهة التى يقوم بمراجعة أعمالها	
3	معايير الكفاءة المهنية	يجب أن يتم أداء المراجعة الداخلية بعناية مهنية ، توفر المؤهلات الأكاديمية والمهنية للمراجعيين الداخليين لأداء مهامهم	
4	معايير العمل الميداني	يشتمل نطاق عمل المراجع الداخلي على فحص وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية ، الإلتزام بالقوانين واللوائح .	

([1]) ستنا عمر حسين ، **المراجعة الداخلية ودورها فى الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة للدولة** ،(الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2016م) .

5	الوضع التنظيمي	أن يحظي المراجع الداخلي بمكانة مناسبة فى المنشأة بالقدر الذي يكفي لتنفيذ المهام والمسئوليات التى يكلف بها	ميشيل ، سويدان ، مدي الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية في شركات الكهرباء الاردنية الاردن: المجلة الاردنية في ادارة الأعمال ، المجلد التااسع العدد الثالث ،2013م، ص ص 9-12.
6	معايير إدارة قسم المراجعة الداخلية	أن يدير مدير إدارة المراجعة الداخلية إدارته بشكل فعال ، وأن يكون لمدير المراجعة الداخلية نظام أساسي وقائمة بالأهداف والسلطات والمسئوليات لإدارته	
7	معايير أداء وظيفة المراجعة الداخلية	يقوم المراجع الداخلي بتحطيط عملية المراجعة وتحديد أهداف و نطاق عمل المراجع الداخلي للحصول على معلومات تمثل الخلفية للأنشطة محل المراجعة	
8	جودة المعلومات المحاسبية	تتمثل فى الصفات التى تجعل المعلومات الواردة فى البيانات المالية مفيدة للمستخدمين	عبدالعظيم عبدالرحمن البشير ، اثر جودة المعلومات المحاسبية على زيادة فاعلية قرارات التمويل ، الخرطوم ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2009م ، ص ص 55-60.
9	الملاءمة	بالملائمة وجود علاقة وثيقة بين المعلومات المستمدة من المحاسبة المالية والأغراض التي تعد من أجلها. ولكي تكون هذه المعلومات مفيدة يجب أن تكون ذات علاقة وثيقة باتخاذ قرار ، إذا كانت تساعد من يتخذ ذلك القرار على تقييم محصلة إحدى البدائل التى يتعلق بها القرار.	
10	الموثوقية	تكون هذه المعلومات على درجة عالية من الأمانة، إذ أن هذه الخاصية هي التي تبرر ثقتهم في تلك المعلومات كما تبرر إمكان الاعتماد ، وتكون خالية من الاخطاء.	

11	مبادئ حوكمة الشركات	هي المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	بن الطاهر حسين ، أثر حوكمة الشركات على الإفصاح و الشفافية وجودة القوائم المالية فى ظل النظام المحاسبي المالي ، الجزائر ، جامعة محمد خيضر – بسكرة ، المؤتمر الأول ، 6-7 مايو 2012م ، ص ص 12-15.
12	الإفصاح	ويجب الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة ونزيهة وصادقة وبكل موضوعية وأمانة واستقامة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير	
13	الشفافية	توفير المعلومات لغرض حماية مستقبل المساهمين ولجعل المجتمع يعترف بأن المنظمة قادرة على الإيفاء بالتزاماتها ، وتعد الشفافية دعامة هامة لضمان العدالة والنزاهة والثقة	

1/ الفصل الأول

مفهوم وأهداف المراجعة الداخلية

لقد تطورت إجراءات وعمليات المراجعة من أساليب المراجعة التقليدية إلى الأساليب الحديثة المنبثقة عن الجمعيات المهنية في الولايات المتحدة وأوروبا والتي من أهمها تخطيط وتنفيذ أنشطة المراجعة، فقد بدأت

المراجعة بهدف كشف الأخطاء، إلا انه مع التطور في العوامل المؤثرة في مهنة المراجعة، ظهر اتجاه إلى تحديد نطاق مهمة المراجعة بالتحقق من الدقة الحسابية للدفاتر والسجلات وإبلاغ المساهمين بالملاحظات. وتعرف المهنة (Profession) بصفة عامة على أنها عمل يتطلب نوعاً من التعليم والتدريب الرسمي والمنهجي، والتي تتطلب قدراً من الثقافة العامة، هذا وقد تم الاعتراف منذ أمد بعيد بأن المحاسبة تحقق وتستوفي مثل هذا المعيار، فالمحاسبون يقدمون خدمات مختلفة للمجتمع كالتقرير عن الأنشطة الاقتصادية وفحص وتدقيق نتائج هذه الأنشطة، وهم بحاجة إلى معلومات حول النتائج والوضع المالي. وسوف نعرض هذا الفصل من خلال ثلاث مباحث كما يلي:

1/1 المبحث الأول : مفهوم المراجعة ونشأتها وأهدافها وأنواعها

2/1 المبحث الثاني: مفهوم المراجعة الداخلية وأنواعها

3/1 المبحث الثالث : أهداف المراجعة الداخلية

1/1 " ‘‘أول

نشأة ومفهوم و..ـ و..واع المراجعة

1/1/1 التطور التاريخي للمراجعة

لقد ظهرت المراجعة منذ القديم وتطور مفهومها مع تطور النشاط الاقتصادي وتعقده، حيث كان الإنسان يزاول ويدير نشاطه الاقتصادي والتجاري بنفسه، وبكبر حجم أعماله لجأ إلى تفويض إدارتها إلى أشخاص آخرين بما فيها مهام تسجيل العمليات المالية، وبذلك ظهرت الحاجة إلى رقابة من أوكلت لهم إدارة نشاطاته. وظهرت الشركات الصناعية الضخمة في عهد الثورة الصناعية، وظهرت الحاجة إلى رؤوس أموال كبيرة لمسايرة هذا التطور، فكانت الأموال على مستوى الأفراد نادرة وكذا إمتناع البعض عن المخاطرة بها، مما أدى إلى ظهور شركات الأموال، وهذا بدوره أدي إلى انفصال الملكية عن الإدارةتدريجياً . ومع ظهور شركات الأموال وتطورها لوحظ أنه من المستحيل أن يشارك كل المساهمين في التسيير وحتى تفويض البعض منهم للقيام بإدارة مختلف وظائف المؤسسة غير ممكن في الغالب، وهنا ظهرت الحاجة إلى كفاءات متخصصة ينبغي اقتناؤها من سوق العمل للقيام بتلك المهام ، وهكذا فإن انفصال ملكية رؤوس الأموال عن إدارتها كان سببا في ظهور المراجعة التي يقوم بها شخص محترف .محايد ومستقل كوسيلة يطمئن بها أصحاب الأموال عن نتيجة ما استثمروه وعن عدم التلاعب فيه[1].

إن التطورات التي عرفتها مهنة المراجعة كانت نتيجة تطور أهدافها والبحث المستمر في تطويرها لتتماشى مع التغيرات التي عرفتها حركة التجارة العالمية والاقتصاد العالمي، وقد عرف تطور مهنة المراجعة عدة مراحل نلخصها في الآتي:

مرحلة ما قبل 1500م

لم تظهر المراجعة إلا بعد ظهور المحاسبة، حيث كانت تتم في هذا العهد عن طريق الاستماع، الذي يعنيAudire بمعناه اللفظي مشتق من الكلمة اللاتينية "Audit" فأصل مصطلح المراجعة الإستماع، أي أن المراجع يستمع إلى القائمين على تسجيل العمليات المالية المثبتة في السجلات الحكومية، وتدل الوثائق التاريخية على أنه خلال الألفية الثانية قبل ميلاد المسيح (عليه السلام)، قد أقر السوماريون أنه من المهم أن يكون في نظام المعلومات طريقة واضحة للإتصال بين من ينتج المعلومة ومن يستخدمها، كما ظهر عندهم كذلك قانون حامورابي الذي لم يكن فقط مجرد مجموعة من القوانين التجارية والاجتماعية بل كان يفرض ضرورة وجود مخطط محاسبي ودليل للمحاسبة يتضمن إجراءات تسجيل الصفقاتكان للصينيين تاريخاً طويلاً في تطوير ممارسات التسيير الجيد بما فيها المراجعة كوسيلة رقابة حيث أنه في القرن الثاني عشر وضع في الصين نظام الرقابة المتبادلة وذلك بالفصل بين الوظائف[2].

([1]) محمد بوتين، **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 2003م)، ص 8 .

([2]) Lionnel Collins, Gerard Valin, **Audit et control interne: Aspects finances, operational et stratégiques,** Dalloz, Paris, 4ème**edition**, 1992, PP. 5, 6.

كـان يـتم فيـه تفـويض السـلطات ويحتـاج إلـى المراجعـة والتفتـيش. وقـد كـان الغـرض الأساسـي للمراجعة في هذه المرحلة هو محاولة تفادي الوقوع في الغش والتلاعب والاختلاس، تتم المراجعة على أســاس الفحــص التفصــيلي لكــل العمليــات ، حيــث يقــوم بتحصــيل الإيــرادات وتســديد النفقات[1].

في القرن الخامس عشر ، ظهرت في إيطاليا أول دراسة حول المحاسبة من طرف الإيطالي (Lucas pacioli سنة 1494م) ، حيث طور علم المحاسبة باتباع نظام القيد المزدوج، وظهور الجرد المادي ومبدأ الرقابة السطحية (Control de vraisemblance) ولقد جاء ذلك في كتابلأ فه بعنوان (Summa)، (die arithmetic geometrical proportion et proportionality[2].

مرحلة مابين 1500م و1850م

انتعش النشاط التجاري في أوروبا وخاصة إيطاليا خلال هذه الحقبة، وبرزت الحاجة إلى نظام محاسبي يواجـه التزايـد الكبيـر فـي المعـاملات التجاريـة، وبظهـور نظـام القيـد المـزدوج تمكـن تسـجيل العمليـات التجارية بصفة منظمة.

تطـور هـدف المراجعـة فـي أن يتحاشـى الأخطـاء والتلاعـب ويكشـفها عـن طريـق الفحـص المفصـل للعمليات طبقاً للقياس والتسجيلات في الدفاتر والسجلات.

مرحلة مابين 1850م و1905م

تميزت هذه الفترة بظهور الشركات المساهمة كبيرة الحجم نسبياً وذات العماليات الكثيرة وغياب الملكية عن الإدارة مما تطلب وجود وكلاء عن أصحاب رأس المال يتولون الرقابة على الإدارة والتأكد من سلامة العائد المستثمر والزم كذلك وجود المراجع المستقل والمؤهل لمراجعة عمليات تلك الشركات مع وجود جمعيات مهنية تشرف على المهنة وأدائها لواجباتها وظل هدف المراجعة اكتشاف ومنع الأخطاء وكذا التلاعب والغش بفحص النظام المحاسبي وتوجيه الاهتمام إلى تثبيت جانب من نظام الرقابة الداخلية خلال الإجراءات المتبعة لتنفيذ أنشطة المؤسسة كما بقي استخدام أسلوب الفحص الكامل، أي المراجعة التفصيلية سائداً مع بقاء أسلوب الفحص بالعينة في نطاق محدود[3].

مرحلة ما بين 1905م و1933م

في هذه المرحلة تطورت المراجعة وأصبح الهدف الرئيسي لها هو إبداء رأي فني حول مدى سلامة وصحة تقرير المركز المالي للمؤسسة بالإضافة إلى محاولة تفادي الوقوع في الغش والأخطاء

([1]) أمين السيدأحمد لطفي، **مراجعات مختلفة لأغراض مختلفة**، (الاسكندرية : الدار الجامعية، 2005م) ، ص3.

([2]) Valin Gerard, **Control or & Auditor, Dunod, Paris**, 2006, P. 13.

([3]) د.عبد الفتاح الصحن، د.محمد ناجي درويش، **المراجعة بين النظرية والتطبيق**، (الاسكندرية : الدار الجامعية، 1998م) ، ص 25.

والتلاعبات كما زاد اهتمام المراجعين في هذه المرحلة بنظام الرقابة الداخلية وزيادة اتجاههم إلى أسلوب المراجعة الاختبارية[1].

مرحلة ما بين 1933م و 1940م

خلال هذه المرحلة زاد الإهتمام بنظام الرقابة الداخلية، وقد تميزت بالتغير الكامل من أسلوب المراجعة التفصيلية إلى أسلوب المراجعة الاختبارية[2].

مرحلة ما بعد 1940م

بعد سنة 1940م ، أصبح الغرض الرئيسي للمراجعة هو إبداء رأي فني محايد حول عدالة وصحة القوائم المالية بالإضافة إلى التركيز القوي والإعتماد الكبير من طرف المراجعين على نظام الرقابة الداخلية وربط الإختبارات التي يقومون بها بنتيجة تقييمهم لهذا النظام، كما تسجل في هذه المرحلة زيادة الإهتمام بالأساليب العلمية المتطورة كالأساليب الرياضية والإحصائية وخرائط التدفق والعينات الإحصائية وبحوث العمليات ، وقد ساند في إرساء قواعد تطوير مهنة المراجعة في مختلف مراحلها إنشاء المنظمات المهنية والمعاهد العلمية المتخصصة، حيث ظهرت أول منظمة مهنية في مجال مراجعة الحسابات في فنيسيا عام 1581م وقد كانت بريطانيا الثانية بعد إيطاليا في تنظيم المهنة وقد أصبحت مهنة مستقلة فيها عندما أنشئت جمعية المحاسبين القانونيين بأدنبرة عام 1854م وتبعتها فرنسا عام 1881م ، الولايات المتحدة الأمريكية عام 1882م ، ألمانيا عام 1896، كندا عام 1902م. أستراليا عام 1904م وفنلندا عام 1911م ، وتتابعت بعد ذلك معظم دول العالم حتى لا يكاد يخلو بلد في العالم اليوم من تنظيم لمهنة المراجعة[3].

وقد كان لجمهورية مصر العربية السبق على مستوى الدول العربية في مجال تنظيم مهنة المراجعة، إذ كانت المهنة تمارس دون تنظيم لغاية عام 1909م حيث صدر القانون رقم (01) الذي نظم ممارسة المهنة، وقد أنشئت جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية عام 1946م ثم تحولت إلى نقابة عام 1955م[4].

أهم المراحل التاريخية التي مرت بها المراجعة كما هو موضح في الجدول (1/1/1):

جدول (1/1/1)

أهم المراحل التاريخية التي مرت بها المراجعة

([1]) حيدر محمد علي بني عطا، **مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة**، (عمان : دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007م)، ص 16.

([2]) د.عبدالفتاح الصحن، د.محمد ناجي درويش ، **مرجع سابق**، ص ص 25 ، 26 .

([3]) أشرف عبدالحليم محمود كراجه،**م دى تقيد مدققي الحسابات الخارجيين بقواعد السلوك المهني في الأردن والوسائل التي تشجعهم على الالتزام بها** ، (عمان : جامعة عمان العربية للدراسات العليا، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2004م)، ص24 .

([4]) علي عبد القادر الذنيبات، **تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية نظرية وتطبيق**، ط3 ، (عمان : دار وائل للنشر،عمان، 2010م)، ص8.

الفترة	الهدف من عملية المراجعة	مدى الفحص	أهمية الرقابة الداخلية
قبل عام 1500	اكتشاف التلاعب والاختلاس	بالتفصيل	عدم الاعتراف بها.
1500 - 1850	اكتشاف التلاعب والاختلاس	بالتفصيل	عدم الاعتراف بها.
1850-1905	1:اكتشاف التلاعب والاختلاس. 2:اكتشاف الأخطاء الكتابية	بعض الاختبارات ولكن الأساس هو المراجعة التفصيلية	عدم الاعتراف بها.
1905–1933	1:تحديد مدى سلامة، وصحة تقرير المركز المالي. 2:اكتشاف التلاعب والأخطاء	بالتفصيل ومراجعه اختباريه	اعتراف سطحي.
1933–1940	1:تحديد مدى سلامة، وصحة تقرير المركز المالي. 2:اكتشاف التلاعب والأخطاء	مراجعة اختباريه	بداية في الاهتمام
1940–1960	تحديد مدى سلامة، وصحة تقرير المركز المالي.	مراجعه اختبارية	اهتمام وتركيز.

Sourse: Lionel Collin, Gerard Valin : **Audit et control interne : Principes ,objectives et pratique,** Dalloz, 3 eme edition, 1986, P19 .

يتضح للباحثة من الجدول (1/1/1) :

1. في الفترة قبل عام 1500م كان الهدف من عملية المراجعة اكتشاف التلاعب والاختلاس وعدم الإعتراف بالرقابة الداخلية .
2. الفترة من 1850م-1905م اكتشاف التلاعب والاختلاس والأخطاء الكتابية وعدم الإعتراف بالرقابة الداخلية.
3. في الفترة من 1905م-1933م تحديد مدى سلامة وصحة تقرير المركز المالي واكتشاف التلاعب والأخطاء والإعتراف بالرقابة الداخلية إعتراف سطحي.
4. في الفترة من 1933م-1940م تحديد مدى سلامة وصحة تقرير المركز المالي واكتشاف التلاعب والأخطاء وبداية الاهتمام بالرقابة الداخلية .
5. في الفترة من 1940م-1960م تحديد مدى سلامة وصحة تقرير المركز المالي وبداية الاهتمام والتركيز بالرقابة الداخلية.

2/1/1 مفهوم المراجعة

هناك العديد من التعاريف للمراجعة والتي تصب كلها في نفس المعنى، ويقصد بها فحص المستندات والسجلات وحسابات المؤسسة من أجل اطمئنان المراجع على أنها تعبر بصورة واضحة وحقيقية عن المركز المالي ونتيجة النشاط خلال فترة زمنية محددة ، وقد عرفتها جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) كما يلي: " المراجعة عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية بغرض التأكد . من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية، ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية[1]. وعرفت على انها النشاط الذي يطبق بكل إستقلالية للإجراءات المتنافسة وفحص المعايير بقصد تقييم درجة الثقة والملائمة وضمان سلامة جميع أجزاء المؤسسة التي تسير وتنظم وفق هذه المعايير[2]. كما عرفت بأنها عملية منظمة لتجميع الأدلة والقرائن الكافية وتقييمها بطريقة موضوعية بواسطة شخص مؤهل ومستقل لأبداء رأيه الفني المحايد عن مدى تمثيل وتطابق المعلومات المتعلقة بالوحدة الاقتصادية وتبليغ هذا الرأي للمهتمين بشئون الوحدة الإقتصادية لمساعدتهم في إتخاذ القرار[3]. عرفت ايضاً بانها عملية منهجية منظمة لجمع وتقييم ادلة الأثبات بشكل موضوعي والتي تتعلق بنتائج الأنشطه والأحداث الاقتصادية وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتوصيل نتائج المراجعة الى الاطراف المعنية[4]. وعرفت بأن عملية المراجعة تشتمل على الفحص والتحقق والتقرير، والفحص هو التأكد من صحة وسلامة التسجيل المحاسبي للعمليات وخلوها من العيوب والتحقيق هو إمكانية إصدار حكم على صلاحية القوائم المالية النهائية كتعبير سليم لأعمال المنشأة وسلامة الوضع المالي في نهاية تلك الفترة وأما التقرير فيقصد به بلورة نتائج الفحص والتحقيق وإثباتها في تقرير يقدم إلى المهتمين بأعمال المنشأة سواًء من داخل المنشأة أو من خارجه[5]. كما عرفت المراجعة بصفة رئيسية على أنها فحص المعلومات والبيانات المالية من قبل شخص مستقل ومحايد لاي مؤسسة بغض النظر عن هدفها وحجمها وشكلها القانوني[6].وعرفت ايضاً بأنها عملية تجميع وتقديم أدلة الاثبات وتحديد وإعداد التقارير عن مدى التوافق بين المعلومات والمعايير محددة مقدما ويجب أن تتم عملية المراجعة بواسطة شخص فني محايد[7].

تستنتج الباحثة أن المراجعة عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية، هي إبداء رأي فني عما إذا كانت هذه القوائم تعطي صورة صادقة عن وضعية المؤسسة في تاريخ الميزانية ، وايضاً هي منهجية منظمة لجمع وتقييم ادلة الأثبات بشكل موضوعي والتي تتعلق بنتائج

([1]) محمد سمير الصبان، محمد الفيومي، **المراجعة بين التنظير والتطبيق**، (بيروت: الدار الجامعية، 1990م) ، ص 18 .

([2]) Jean Charles becour henri bouguin، **Audit operationnel enterpereneuriat governace et performance**، 3eme Edition ، Edition Economimica ، Paris 1996 ، P.12,

([3]) منصور أحمد البديوي و شحاته السيد شحاته ، **الإتجاهات الحديثة في المراجعة** ،(الإسكندرية : الدار الجامعية للنشر، 2003م) ، ص13.

([4]) أمين السيد أحمد لطفي، **مرجع سابق**، ص3 .

([5]) خالد أمين عبدالله ، **علم تدقيق الحسابات من الناحية النظرية والعملية** ، ط2، (عمان : دار وائل للنشر ، 2005م) ، ص 5.

([6]) هادي التميمي ، **مدخل الى التدقيق من الناحية النظرية والعملية** ، ط3 ، (عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، 2006م) ، ص 20.

([7]) حاتم محمد الشيشني ، **أساسيات المراجعة مدخل معاصر** ،ا(القاهرة : لمكتبة العصرية للنشر والتوزيع ،2007م) ، ص 10 .

الأنشطه والأحداث الأقتصادية ، هي النشاط الذي يطبق بكل إستقلالية للإجراءات المتنافسة وفحص المعايير بقصد تقييم درجة الثقة والملائمة وضمان سلامة جميع أجزاء المؤسسة .

3/1/1 أهداف المراجعة

تعتبر الأهداف هي الغايات المتوقع أو المرجو تحقيقها من نشاط معين، وتمثيل الهدف الأساسي للمراجع الحيادي المستقل في التعبير عن رأيه في القوائم المالية ، وتتمثل أهداف المراجعة في الآتي[1]:

1.عرض القوائم المالية

لتحقيق هدف عرض القوائم (الإفصاح) فان المراجع يجب أن يكون معنياً بالتحقق من أن عناصر أو مكونات القوائم المالية التي قد تم تبويبها والإفصاح عنها طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ومن هنا فان على المراجع أن ينفذ إجراءات المراجعة للتحقق من صحة مزاعم الإدارة التي قامت بإعداد القوائم المالية.

2.شرعية وصحة العمليات المالية (الشمولية)

يتطلب هدف التحقق من شرعية وصحة العمليات من المراجع ضرورة التحقق من أن كل العمليات المالية المسجلة بالدفاتر خلال الفترة تعكس بشكل صحيح وفعال التغيرات في موارد والتزامات الشركة خلال هذه الفترة، والتحقق من شرعية وصحة العمليات فان هذه العمليات يجب أن تكون مؤيده ومدعمه بنظام جيد للرقابة الداخلية ويجب على المراجع الداخلي فحص الوسائل اللازمة لحماية اصول المشروع من أي تصرفات غير مرغوبة .

3.استقلالية الفترة المالية

يتمثل هذا الهدف في التحقق من أن الإيرادات والتكاليف قد تم تسجيلها بشكل ملائم بين الفترات المحاسبية، وهذا يتطلب من المراجع التحقق من أن كل العمليات المالية التي حدثت قبل نهاية الفترة المحاسبية قد سجلت كجزء من نشاط هذه الفترة، وبالمثل يجب أن يتحقق المراجع من أن العمليات المالية التي تخص الفترة التالية لم تدرج ضمن نشاط هذه الفترة الحالية موضع المراجعة.

4.الوجود (الحدوث)

يمثل التحقق والتأكد من الوجود هدفاً من أهداف مراجعة كافة حسابات الأصول والخصوم وحقوق الملكية، فمسؤولية المراجع الأساسية فيما يتعلق بحسابات الأصول والحقوق تتمثل في التأكد من أن الأصول والحقوق موجودة فعلاً ، أما فيما يتعلق بحسابات الخصوم بان مسؤولية المراجع تتمثل في التحقق من أن

([1]) عبد الفتاح الصحن ، سمير كامل ، **مرجع سابق** ، ص219 .

الالتزامات الموجودة مسجلة بالدفاتر، وان إجراءات التحقق من الوجود إنما تعتمد على طبيعة العنصر وفعالية تكلفة الحصول على الدليل[1].

ووضح آخر أهداف المراجعة منها :

1.التقويم

يمثل تقويم الأصول غير النقدية هدفاً هاماً بالنسبة للمراجع، وعاده ما تقوم الأصول على أساس التكلفة غير المستنفذة أو التكلفة التاريخية، أو السوق أيهما اقل، وذلك طبقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها، كما أن هناك بعض الآراء الحديثة تتطلب الإفصاح عن التكاليف التاريخية المعدلة بمستوى الأسعار والتكاليف الجارية للمخزون والمباني والمعدات بالمنشآت الكبيرة، وقد تتم المراجعة والتحقق من التكاليف التاريخية بفحص أدلة الإثبات المستنديه[2].

2.الوجود والتحقق

أ. يسعى مراجع الحسابات إلى التأكد من أن جميع الأصول والخصوم الواردة في الميزانية موجودة فعلاً .

ب. التحقق من صحة البيانات الحسابية الظاهرة بالقوائم المالية أو التقارير التي تعدها الادارات المختلفة تحقيق أكبر كفاية إدارية وإنتاجية ممكنة بتقديم الخدمات لأعضاء الإدارة[3].

ج. التحقق من مدى مراعاة السياسات الموضوعة والالتزام بالخطط والإجراءات المرسومة[4] .

د. فحص ودراسة وتحليل أنظمة الرقابة الداخلية والضبط الداخلي وتقييم مدى كفايتها وفعاليتها.

تستنتج الباحثة أن أهداف المراجعة هي عرض القوائم المالية بصدق وعدالة الإفصاح وشرعية وصحة العمليات المالية، الوجود والتحقق ، الملكية والمديونية والشمولية والكمال والتقييم والتخصيص.

4/1/1 أنواع المراجعة

تتم عملية المراجعة في الشركات والهيئات التي تخضع أعمالها للمراجعةطبقاً للمعايير المتعارف عليها علمياً وعملياً ، ولكن قد تختلف المراجعة وتنقسم إلى أنواع، وكل نوع يعبر عن وجهة النظر التي ينظر منها إلى عملية المراجعة :

1.أنواع المراجعة من حيث الإلزام

تنقسم المراجعة حسب هذا التصنيف إلى مراجعة إلزامية ومراجعة اختيارية[5]:

([1]) محمد التهامي طواهر ، مسعود الصديقي ، **المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية** ، (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2002م) ، ص ص 16 ،18 .

([2]) كمال الدين الدهراوي ، محمد السيد سرايا ، **المحاسبة والمراجعة**، (الاسكندرية : الدار الجامعية للطباعة ، 2006م) ، ص 178 .

([3]) فتحي رزق السوافيري ،**الرقابة والمراجعة الداخلية ، مدخل نظري تطبيقي** ،(الاسكندرية : الدار الجامعية للطباعة والنشر ، 1996م) ، ص46.

([4]) القبطان محمد ، **قواعد المراجعة في أعمال البنوك** ، (القاهرة : دار النصر للنشر ، 2006م) ، ص178.

([5]) Hamini Allal, **le Control Interne et L Elaboration du Bilan Comptable**, OPU, Alger, 1993, P. 40

أ.المراجعة الإلزامية (الإجبارية) : هذا النوع من المراجعة إلزامي قانوناً على شركات الأموال وهي الشركات التي ينص فيها القانون على وجوب تعيين مراجع خارجي لفحص حساباتها وإعتماد قوائمها المالية الختامية ويعين هذا المراجع من طرف الجمعية العامة للمساهمين، وتسمى هذه المراجعة كذلك بالقانونية وتتم بطريقة كاملة أو شاملةوفقاً لما ينص عليه القانون والمراجع هنا ملزم بإبداء رأي فني محايد على مدى سلامة القوائم المالية الختامية كوحدة واحدة في تقرير مكتوب. بما أن هذا النوع من المراجعة إلزامي، فإن الشركات التي لم تلتزم بتعيين مراجع خارجي سوف تعاقب .

ب.المراجعة الاختيارية : هي مراجعة تتم دون إلزام قانوني يحتم القيام بها ونجد هذا النوع في المنشآت الفردية وشركات الأشخاص حيث أن الشركة هي التي تطلب بمحض إرادتها مراجع خارجي ليقوم بفحص حساباتها واعتماد قوائمها المالية الختامية ، وتلجأ هذه الشركات إلى المراجعة للإطمئنان على صحة المعلومات المحاسبية وعن مركزها المالي ونتائج نشاطها[1].

2. أنواع المراجعة من حيث مجال أو نطاق المهمة

تنقسم المراجعة حسب هذا التصنيف إلى [2]:

أ. **المراجعة الشاملة (الكاملة) :** في هذا النوع من المراجعة لايكون للمراجع نطاقاً محدداً للفحص، بل يقوم بفحص البيانات والسجلات المتعلقة بجميع العمليات التي تتم على مستوى المؤسسة خلال الفترة المحاسبية محل المراجعة هذا النوع من المراجعة ينص عليه القانون في شركات الأموال، وتشمل جميع العمليات التي جرت خلال الدورة المالية .

ب.المراجعة الجزئية : هذه المراجعة تتضمن وضع القيود على نطاق المراجعة بحيث يقتصر عمل المراجع على بعض العمليات دون غيرها ونشير إلى أن المراجع هنا مسؤوليته تنحصر في حدود مجال أو نطاق المراجعة المتفق عليه فقط ، كما ينبغي عليه أن يذكر في تقريره بالتفصيل ما أداه من عمل وذلك حتى لا يكون مسؤولاً على ما لم ينص عليه الاتفاق .

3. أنواع المراجعة من حيث درجة الشمول ومدى المسؤولية في تنفيذ المهمة

تنقسم المراجعة حسب هذا التصنيف إلى [3]:

أ.المراجعة التفصيلية : في هذا النوع يتم فحص كل القيود والدفاتر والسجلات والحسابات والمستندات وبصفة شاملة ، أي لا يتم استثناء أي عملية قام بها المشروع خلال السنة وتناسب هذه المراجعة المشروعات الصغيرة لأن استخدامها في المشروعات الكبيرة يؤدي إلى زيادة أعباء عملية المراجعة وتعارضها مع عاملي الوقت والتكلفة اللذين يجب مراعاتهما باستمرار.

ب. المراجعة الإختبارية : يقوم المراجع هنا باختبار عينة وفقاً لأساليب معينة قد تكون وفقاً لتقديره الشخص (العينات الحكمية) وقد تكون باستخدام علم الإحصاء (عينات إحصائية) وإن اتباع المراجع لأحد

([1]) د. محمد سمير الصبان ، عبد الوهاب نصر علي ، **المراجعة الخارجية: المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق وفقا للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية**، (الاسكندرية : الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002م) ، ص 34 .

([2]) كمال الدين الدهراوي، محمد السيد سرايا، **دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، مرجع سابق**، ص 188.

([3]) محمد محمود عبد المجيد ، د.جورج دانيال غالي ، **مراجعة متقدمة**، (القاهرة : مطابع الدار الهندسية، 2000م)، ص ص 9، 10.

هذين الأسلوبين يعتمد على خبرته ومدى إلمامه بالمفاهيم الإحصائية مثل: العينة، المجتمع، الوسط الحسابي، الإنحراف المعياري، التوزيع الطبيعي وكذلك طرق اختيار العينات.

4. أنواع المراجعة من حيث مواعيد تنفيذ المهمة

تنقسم المراجعة حسب هذا التصنيف إلى [1]:

أ.**المراجعة المستمرة :** في هذا النوع من المراجعة ، تتم عمليات الفحص وإجراء الاختبارات على مدار السنة أو على فترات معينة خلال السنة وعادة ما يتم ذلك بطريقة منتظمةوفقاً لبرنامج محددمسبقاً ينفذه المراجع ومساعدوه مع ضرورة قيام المراجع في نهاية السنة بعد إقفال الحسابات بمراجعة القوائم المالية الختامية.

ب.المراجعة النهائية : في هذا النوع من المراجعة، يقوم المراجع بعمليات الفحص بعد إقفال الدفاتر المحاسبية وإعداد القوائم المالية الختامية ويناسب هذا النوع من المراجعة المشروعات الصغيرة التي لا تتعدد فيها العمليات . بصورة كبيرة بحيث يمكن للمراجع أن يقوم بها خلال فترة زمنية قصيرة.

5. أنواع المراجعة من حيث القائم بالمهمة

تنقسم المراجعة حسب هذا التصنيف إلى نوعين وهما[2]:

أ.المراجعة الخارجية : تتم هذه المراجعة بواسطة شخص محترف من خارج الشركة مستقلاً عن إدارتها ولا يربطه بها أي عمل سابق وهو المراجع الخارجي وتلجأ إليه الشركة للقيام بفحص حساباتها وإبداء رأي فني محايد حول مدى صحة وعدالة قوائمها المالية .

يفرق في الواقع بين ثلاثة أنواع من المراجعة الخارجية وهي[3]:

i. المراجعة القانونية (Audit legal) :تعرف أيضاً بمحافظة الحسابات (Commissariat aux comptes) وهي التي يفرضها القانون على بعض الأنواع من الشركات والهيئات، وتتمثل في أعمال المراقبة السنوية الإجبارية التي يقوم بها محافظ الحسابات بغرض الشهادة على صحة وانتظامية الحسابات السنوية وإعطائها الصورة الصادقة لوضعية الشركة المالية ونتائج نشاطها.

ii. المراجعة التعاقدية (Audit contractuel) : يقوم بها شخص محترف خارجي ومستقل بطلب من إدارة المؤسسة أو أحد الأطراف المتعاملة معها ويمكن تجديدها سنويا ويكون هذا النوع اختيارياً وفقاً لعقد يبرم بين المراجع وزبونه، ويقوم المراجع بمهمته حسب الاتفاق.

iii. الخبرة القضائية (Expertise judiciaire) : يقوم بها شخص محترف خارجي بطلب من المحكمة، وذلك للاستعانة بتقريره في حل نزاع بين مؤسسة معينة وطرف آخر متعامل معها .

ب.المراجعة الداخلية : تتم المراجعة الداخلية بواسطة موظف من داخل المنشأة ويتم ادائها لأطراف داخلية للمنشأة وعادةً ما تكون للأدارة.

([1]) محمد محمود عبد المجيد ، د.جورج دانيال غالي، **مراجعة متقدمة، مرجع سابق** ، ص11.

([2]) سهير شعراوي جمعة، **أصول المراجعة**، ط7،(القاهرة : مطابع الدار الهندسية، 2003م) ، ص 31 .

([3]) بوتين محمد ، **مرجع سابق**، ص 27 .

تستنتج الباحثة أن أنواع المراجعة :

1. تتمثل في المراجعة من حيث الإلزام.
2. المراجعة من حيث مجال أو نطاق المهمة.
3. من حيث درجة الشمول ومدى المسؤولية في تنفيذ المهمة.
4. من حيث مواعيد تنفيذ المهمة.
5. من حيث القائم بالمهمة.

5/1/1 أهمية المراجعة

ازدادت أهمية المراجعة في المنشآت بصورة ملحوظة وذلك نتيجة لعدد من الأسباب أهمها زيادة حجم المشروعات والتعقيد في أنظمتها الإدارية والإنتاجية، وزيادة عدد الشركات متعددة الجنسيات وانتشار فروعها في بلدان عديدة وما رافق ذلك من تعقيدات في أنظمتها المالية والمحاسبية[1].

تظهر أهمية التدقيق الداخلي للإدارة من خلال تقديم الخدمات التالية[2]:

1. **خدمة وقائية** : حيث يقدم التدقيق الداخلي التأكيدات على وجود الحماية الكافية للأصول وحمايتها.
2. **خدمة تقييمية :** حيث تعمل هذه الوظيفة على قياس وتقييم فعالية نظم الرقابة الداخلية وإجراءاتها ومدى الالتزام بالسياسات الإدارية.
3. **خدمات إنشائية:** يمكن تقديم هذه الخدمة من خلال اقتراح التحسينات اللازمة على الأنظمة داخل المشروع.
4. **حماية السياسة الإدارية من الانحراف عن التطبيق الفعلي :** تعود اهمية المراجعة الى كونها وسيلة وغاية والهدف من هذه الوسيلة هي خدمة عدة طوائف تستخدم القوائم المالية المراجعة وتعتمدها في إتخاذ قراراتها أهم هذه الطوائف[3]:

أ. **أهمية المراجعة بالنسبة لإدارة المؤسسة :** إن ادارة المؤسسة عند قيامها بالتخطيط تعتمد على معلومات صحيحة ودقيقة . ولا يمكن الوثوق في هذه المعلومات بصفة مطلقة الا اذا كانت معتمده ومصادق عليها من طرف شخص محايد وذلك باعطاء رأي محايد حول صدق البيانات والقوائم المالية التي تساعد في إتخاذ القرارات[4].

([1]) فضل علي عبد المغني،، **مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية**، (عمان : جامعة اليرموك ، رسالة ماجستيرغير منشورة في البنوك التجارية اليمنية، 2003م) ص ص 16 ، 17.

([2]) عبد الفتاح الصحن وأخرون ، **الرقابة ومراجعة الحسابات** ، (الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة، 1989م)، ص27.

([3]) محمد الرملي عبد الاله، **إطار مقترح لمعايير المراجعة الداخلية في ظل تطور تكنولوجيا المعلومات** ، (الزقازيق : جامعة الزقزيق ، كلية التجارة ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، المجلد 8، العدد 2 ، ديسمبر 1994م) ، ص250.

([4]) أحمد حامي جمعة ، **المدخل الحديث لتدقيق الحسابات** ، (عمان : دار صفاء للتوزيع والنشر ،2000م) ، ص ص 39 ،43.

ب. **أهميـة المراجعـة بالنسـبة للمسـاهمين:** المراجعة تمكنهم من الوقوف على ممتلكاتهم وضمان إستخدام الموارد المتاحة استخداماً امثلاً فالمراجع يقوم بإعداد التقارير بعد القيام بفحص دقيق للحسابات وأنظمة الرقابة الداخلية[1].

ج. **أهميـة المراجعـة بالنسـبة لإدارة الضـرائب:** تعتمد عليها في تحديد الوعاء الضريبي واحتساب الضريبة التي تحصل عليها من ادارة المؤسسة فإذا كانت هذه المعلومات صحيحة والنتائج مبنية بشكل سليم وتعكس الحقيقة فإن قيمة الضرائب تكون حقيقية[2].

6/1/1 معايير المراجعة

إن من أهم المقومات الاساسية لاي مهنة متطوره وجوب وجود معايير أو مستويات اداء معينة ومتعارف عليها بين الممارسين لهذه المهنة يعملون في ضوئها ، ولمهنة المراجعة معايير متعارف عليها في معظم بلدان العالم المتقدم[3].

المعايير الدولية للمراجعة ، اطار متجانس وقابل للتطبيق من المستويات المهنية الدولية والتي لا تتعارض بالمرة مع معايير المراجعة المتعارف عليها من ناحية، ولا تحرم على أي دولة اصدار معايير مراجعة وطنية خاصة بها[4].

وتنقسم معايير المراجعة المتعارف عليها الى ثلاثة مجموعات عددها عشرة تم إصدارها من قبل المعهد الامريكي للمحاسبين القانونين وهي[5]:

1. المعايير العامة

تهتم المعايير العامة بالتأهيل والصفات الشخصية للمراجع وعلاقتها بجوده ونوعية الأداء المطلوب، ومن ثم فإنه يجب على المراجع قبل التعاقد على مهمة المراجعة أن يقرر ما إذا كانت هذه المعايير يمكن تحقيقها، واستيفاؤها عند أداء هذه المهمة فقد تبنى مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي ثلاثة معايير عامة وهي[6]:

أ. يجب أن يتم الفحص بواسطة شخص أو أشخاص لديهم قدراً كافياً من التأهيل العملي والعلمي كمراجعين.

ب. يجب أن يكون لدى المراجع اتجاه فكري وعقلي محايد ومستقل في كل الأمور المتعلقة بعملية الفحص والمراجعة.

([1]) خالد راغب الخطيب ، خليل حمود الرفاعي ، **الاصول العلمية والعملية لتدقيق االحسابات** ، (عمان : دار المستقبل للنشر ، 1998م) ، ص11.

([2]) أحمد خليل ، **المراجعة والرقابة المحاسبية** ، (الاسكندرية : الدار الجامعية للنشر ، 1968م)، ص5.

([3]) خالد امين عبدالله ، **علم تدقيق الحسابات الناحية العملية** ، ط2، (عمان : دار وائل للنشر ، 2004م) ، ص75.

([4]) وجدي حامد حجازي، **معايير الدولية للمراجعة شرح وتحليل** ، (القاهرة : دار التعليم الجامعي، 2010م) ، ص166.

([5]) Nick A. Dauber and others, "**The Complete Guide To Auditing Standards and Other Professional Standards for Accountants**", Washington: John Wiley & Sons, Inc, 2009, PP.35-36.

([6]) حامد منصور وآخرون ، **المراجعة الداخلية** ، (القاهرة : جامعة القاهرة ، 1994م)، ص32.

ج. يجب أن يبذل المراجع العناية المهنية الواجبة والمعقولة عند أداءه لمهمة الفحص وإعداد التقرير.

2. معايير العمل الميداني

تتعلق هذه المعايير بتخطيط وتنفيذ المراجعة، وتعتبر محددة بدرجة أكبر من المعايير العامة، فهي تقدم إرشادات للمراجع بصدد تجميع الأدلة التي تؤيد رأيه والتي يحصل عليها من فحص أرصدة القوائم المالية والعمليات المالية التي تنتج عنها هذه الأرصدة[1]:

أ. التخطيط السليم لمهمة المراجعة والإشراف الملائم على المساعدين.

ب. دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية.

ج. جمع أدلة الإثبات الكافية والملائمة.

3. معايير إعداد التقارير

تمثل معايير إعداد التقرير المجموعة الأخيرة من معايير المراجعة المتعارف عليها، وهي تمثل الخطوط العريضة التي يسترشد بها المراجع في إعداد تقريره النهائي الذي يبدي من خلاله رأيه الفني المحايد عن القوائم المالية الختامية ويعتبر التقرير آخر حلقة من أعمال المراجع حيث يمثل الوسيلة التي يبلغ بها مستخدمي القوائم المالية رأيه عنها.

أصدرت الهيئات المهنية المختصة مجموعة من المعايير الخاصة بإعداد التقرير نلخصها فيما يلي[2]:

أ. يجب أن ينص تقرير المراجع ما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

ب. يجب ان يحدد تقرير المراجع الظروف التي أدت الى تغيير السياسات من فترة اى اخرى.

ج. يجب أن يوضح التقرير أن الأفصاح عن المعلومات في القوائم المالية قد تم بطريقة مناسبة.

يعتبر التقرير الهدف الرئيسي من عملية المراجعة، وذلك نتيجة لاحتوائه على رأي المراجع حول مدى عدالة القوائم المالية ويرفق هذا التقرير مع التقرير المالي السنوي الذي يشمل القوائم المالية[3].

تستطيع الباحثة أن تستنتج أن معايير المراجعة تم تقسيمها الى ثلاثة مجموعات من قبل المعهد الامريكي للمحاسبين القانونين المجموعة الاولى المعايير العامة تتعلق بالتأهيل والصفات الشخصية للمراجع والاستقلالية وبذل العناية المهنية الواجبة عند القيام بعملية الفحص وإعداد التقارير. المجموعة الثانية معايير العمل الميداني وهي تتعلق بتخطيط وتنفيذ عملية المراجعة وجمع ادلة الاثبات الكافية . المجموعة الثالثة معايير إعداد التقرير يقوم المراجع بإعداد تقريره النهائي ويعطي رأيه الفني المحايد عن القوائم المالية وينص في تقريره إذا كانت القوائم المالية أعدت وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

الشكل (1/1/1)

([1]) عوض لبيب فتح الله الديب ، أحمد محمد كامل سالم، **أصول المراجعة الحديثة** ، (الاسكندرية : الدار الجامعية، 2003م)، ص ص43 ،44.

([2]) طارق عبدالعال حماد ، **موسوعة معايير المراجعة** ، (الاسكندرية : الدار الجامعية للنشر ، 2004م) ، ص ص38 ،39.

([3]) محمد سمير الصبان ، سليمان محمد مصطفى ، **الأسس العلمية و العملية لمراجعة الحسابات** ، (الاسكندرية : الدار الجامعية للنشر، 2005م)، ص 166.

ملخص لمعايير المراجعة المتعارف عليها

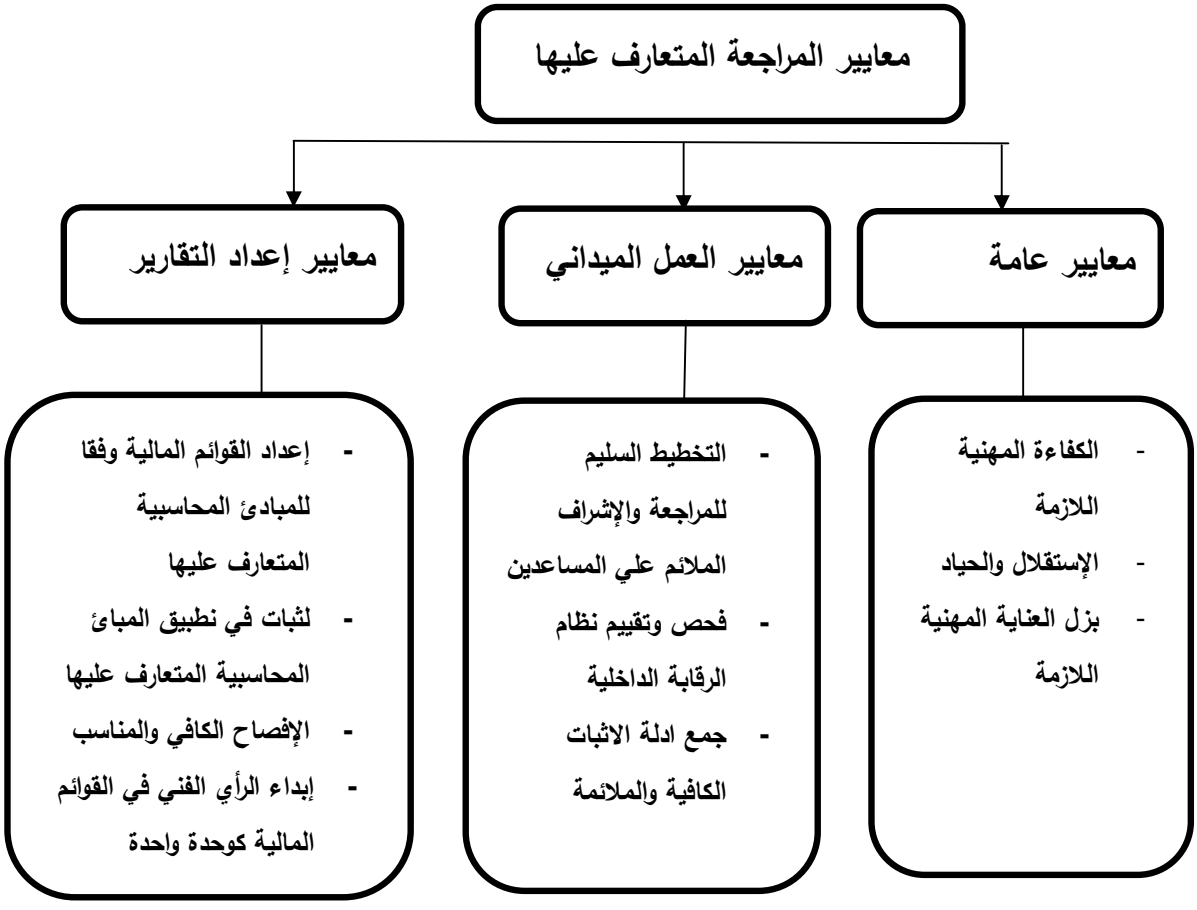

المصدر: ألفين أريتر، جيمس لوبك، **المراجعة مدخل متكامل**، ترجمة: محمد محمد عبد القادر الدسيطي، (الرياض: دار المريخ للنشر، 2009م)، ص 42.

تستنتج الباحثة من الشكل (1/1/1) أنه تم تقسيم المراجعة إلى ثلاثة مجموعات رئيسية تهتم المجموعة الأولى من المعايير بشخص المراجع وصفاته، بينما تهتم المجموعة الثانية بتنفيذ إجراءات المراجعة والمجموعة الثالثة تهتم بقرير المراجعة.

2/1 المبحث الثاني

مفهوم نظام المراجعة الداخلية

شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً من قبل الشركات والمؤسسات في الدول المتقدمة بالمراجعة الداخلية ، وقد تمثل هذا الاهتمام في نواحي متعددة يأتي في مقدمتها تزايد اهتمام الشركات بإنشاء إدارات مستقلة للمراجعة الداخلية مع العمل على دعمها بالكفاءات البشرية التي تمكنها من تحقيق الأهداف بالكفاءة والفعالية المطلوبة[1].

أدى التطور الاقتصادي وظهور الثورة الصناعية وكبر حجم المنشآت وتنوع وتعقد عملياتها إلى جانب إنفصال الملكية عن الإدارة وإنتشار المنشآت ذات الفروع والأقسام داخل الدولة وظهور المنشآت الدولية والمتعددة الجنسيات وتطبيق اللامركزية في الاداء ، أدي ذلك لإبتعاد المديرين عن مصادر المعلومات حيث أصبح من المتعذر على إدارة المنشاة الاتصال المباشر بأوجه النشاط التنفيذي داخل المنشأة نتيجة لإتساع الفجوة بين الإدارة من جهة والمنفذين للعمليات من جهة أخرى وترتب على ذلك عدم وجود معرفة كاملة لدى الإدارة عن مدى تنفيذ الإجراءات الموضوعة وتوفير الحماية الكاملة لأصول المنشأة ، ومدى قيام العاملين بأداء المهام الموكلة إليهم وحتي يمكن أن يتوافر قدر كاف من المعرفة في هذه المجالات ظهرت الحاجة إلى أهمية وجود نظم للرقابة الداخلية تحقق بما تتضمنه من ضوابط توفير الحماية لأموال وأصول المنشأة وإكتشاف الغش والأخطاء أولاً بأول[2].

نشأت المراجعة الداخلية نتيجة لظهور الحاجة إليها وبقدر ما تزداد وتتنوع هذه الحاجات يزداد التطور في هذا النوع من المعرفة ، ففي المجتمعات التي يعتمد فيها الإقتصاد على المشروعات الصغيرة نجد أنها تطبق نظام محاسبي بسيط وغير معقد ، إلى جانب أنه لا يوجد إنفصال بين الملكية والإدارة ، حيث يقوم صاحب المشروع عادة بنفسه ببعض إجراءات المراجعه والتقويم من أجل تحقيق الرقابة على الاعمال، وفي هذه الحالة تنفذ المراجعة الداخلية كجزء من الدور الأساسي لصاحب المشروع[3].

ظهرت المراجعة الداخلية في بادئ الأمر بهدف إكتشاف الغش والأخطاء ، وحماية أصول المنشأة من كافة أنواع الخسائر حيث كان عملها محصوراً في مراجعة العمليات المالية والمحاسبية بغرض خدمة الإدارة ، وهو ما يعرف بخدمات الحماية والوقاية . وسرعان ما تطور هدفها وإتسع مجال عملها بعد ذلك ليشمل جميع عمليات وأنشطة المنشأة وتقديم التوصيات والمقترحات اللازمة لخدمة المنشأة ككل وهو ما يعرف بخدمة البناء[4].

([1]) أحمد محمد مخلوف ، **المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية** ، (الجزائر : جامعة الجزائر كلية العلوم الأقتصادية وعلوم التسيير،رسالة ماجستير غير منشورة ، 2007م)، ص 6.

([2]) محمد عبد الفتاح محمد عبد الفتاح ، **الإسناد الخارجي لأداء وظائف المراجعة الداخلية و أثره علي إستقلال المراجع الخارجي وجودة المراجعة** ، (القهرة : جامعة عين شمس ، كلية التجارة ،مجلة الفكر المحاسبي ، العدد الأول ، 2001م) ، ص155.

([3]) عبدالقادر أحمد صالح عبدالقادر، **أثر تطبيق معايير المراجعة الداخلية في الأداء المالي بمؤسسات التعليم العالي الأهلي** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2013م) ، ص48 .

([4]) Sridhar Ramamoorti ,**Internal Auditing ,Evolution ,and Prospect, The Institute of Internal Auditors Research Foundation,** Altamonte Springs, Florida,USA,2003,P.4

مع تزايد حدة المنافسة وزيادة درجة التعقد التكنولوجي وظهور العديد من الأدوات المالية الحديثة وحدوث العديد من التغيرات في القوانين والتشريعات ، واجهت منشآت الاعمال العديد من التحديات والمخاطر، وقد إنعكس ذلك على دور ومسئوليات المراجعة الداخلية ، حيث دفع ذلك الباحثين والمراجعين الداخليين والجهات المهنية المهتمة بالمراجعة الداخلية إلى إعادة التفكير في دور المراجعة الداخلية الحالي وحفزها على القيام بدور أكثر فعالية في مساعدة المنشاة على تحقيق أهدافها[1].

1/2/1 نشأة المراجعة الداخلية

تعود بداية الاهتمام بالمراجعة الداخلية إلى عام 1941م حيث تم إنشاء معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية، وهذه الخطوة يمكن اعتبارها الخطوة الأساسية في مجال التجسيد المهني للمراجعة الداخلية، حيث ساهم منذ إنشائه في تطوير المراجعة الداخلية واتساع نطاق الانتفاع بخدماته، وقد عمل المعهد على تدعيم وتطوير المراجعة الداخلية عن طريق بذل الجهود المختلفة من أجل المضي قدماً بهذه المهنة، حيث تم في عام 1947م إصدار أول قائمة تتضمن مسئوليات المراجع الداخلي ، وفي عام 1957م تم إدخال تعديلات عليها وفي عام 1964 تم اعتماد دليل تعريف التدقيق الداخلي: على أنه مراجعة للأعمال والسجلات، تتم داخل المنشأة بصفة مستمرة أحياناً، وبواسطة موظفين متخصصين لهذا الغرض ويختلف نطاق وأهداف التدقيق أو المراجعة الداخلية كثيراً في المنشآت المختلفة وقد تتميز وخاصة في المنشأة الكبيرة إلى أمور متعددة لا تتعلق مباشرة بالنواحي المالية. وتعتبر أهم إنجازات معهد التدقيق الداخلي هي قيامه بوضع مجموعة من معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية[2].

2/2/1 تطور مفهوم المراجعة الداخلية

إن المراجعة الداخلية مفهوم ليس بالجديد فقد عرفت منذ فترة زمنية ومرت بمراحل تطوير فبعد أن كانت رقابة مالية مستمرة هدفها إكتشاف الخطأ والغش ، أصبحت تقوم على شمولية المراجعة النوعية والإستشارية لتحسين الأداء. ويرجع بداية الإهتمام بالمراجعة الداخلية إلى إنشاء معهد المراجعيين الداخليين Institute of Internal and Auditors **(**IIA**)** . في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1941م[3].

في عام 1947م اصدر معهد المراجعين الداخليين أولى توصياته عن مسئوليات المراجع الداخلي وعرفت المراجعة الداخلية في هذه التوصية بأنها النشاط التقييمي المستقل الذي يتم داخل المنشأة بقصد مراجعة العمليات كأساس لتقديم خدمات وقائية للإدارة وبالتالي فإنها نوع من أنواع الرقابة تمارس وظيفتها عن طريق قياس وتقييم فعالية غيرها من أدوات الرقابة ، وتهتم أساساً بالجوانب المالية والمحاسبية للعمليات[4].

([1]) www.KPmg.com,KPmg, **Internal Audit Of Future,**PP.1-3

([2]) عبدالسلام عبدالله سعيد أبوسرعة، **التكامل بين المراجعة الداخلية والمرجعة الخارجية** ،(الجزائر : جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، رسالة ماجستير غير منشورة ،2010م)، ص41.

([3]) خلف عبدالله الوردات ، **التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقاً لمعايير التدقيق الداخلي الدولية** ، (عمان : الوراق للنشر والتوزيع، 2006م) ، ص30.

([4]) إيناس سليمان ، **تطوير مقاييس المراجعة الداخلية للوفاء بإحتياجات مراجعة الجودة الشاملة** ، (القاهرة : جامعة القاهرة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2005م)، ص29.

يتضح للباحثة من التعريف أعلاه أن المراجعة عبارة عن نشاط يتم من داخل المنشأة بهدف فحص وتقيم نظم الرقابة ويقتصر نطاق المراجعة على مراجعة العمليات المالية والمحاسبية فقط.

في عام 1957م أصدر المعهد التعريف التالي للمراجعة الداخلية بدلاً من التعريف السابق حيث ذكر أن المراجعة الداخلية هي النشاط التقييمي المحايد داخل المنشأة لمراجعة العمليات المحاسبية والمالية وذلك بقصد خدمة الإدارة وتقديم خدمات رقابية وبناءة فهي جزء من نظام الرقابة الأخرى[1].

يتضح للباحثة من التعريف أعلاه أن نطاق عمل المراجعة الداخلية يركز على العمليات المالية والمحاسبية بهدف خدمة الإدارة والعمليات الأخرى.

في عام 1971م قام معهد المراجعيين الداخليين بتعديل توصياته مرة أخرى وشملت هذه التوصيات تعريفاً جديداً للمراجعة الداخلية حيث عرفها بأنها نشاط تقييمي مستقل داخل الشركة لمراجعة عملياتها بقصد تقديم الخدمات إلى الادارة وهي جزء من نظام الرقابة المالية تعمل عن طريق قياس وتقييم فعالية نظم الرقابة الأخرى[2].

يتضح للباحثة من هذا التعريف أنه وسع من نطاق المراجعة الداخلية حيث لم يحدد نوع معين من العمليات التي تركز عليها المراجعة الداخلية بل إمتدت لتشمل جميع عمليات المنشأة بعد أن كانت تركز في ظل التعاريف السابقة على العمليات المالية والمحاسبية بصف أساسية.

وفي عام 1981م عرف معهد المراجعين الداخليين المراجعة الداخلية بأنها نشاط تقييمي مستقل داخل الشركة لفحص وتقييم أنشطة الشركة كخدمة للشركة وهي نظام رقابي يعمل عن طريق فحص وتقييم كفاية وفعالية نظم الرقابه الأخرى[3].

يتضح للباحثة من هذا التعريف أن المراجعة الداخلية تحولت من أداة لخدمة الادارة الى أداة لخدمة المنشأة ككل ويعكس هذا التحول التطور الذي حدث في الولايات المتحدة الأمريكية .

وفي عام 1991م أصدر معهد المراجعين الداخليين تعريفاً اخراً للمراجعة الداخلية بإعتبارها وظيفة تقييمية مستقلة يتم أنشاؤها داخل المنشأة لفحص وتقييم أنشطة المنشأة لخدمة المنشأة[4].

يتضح للباحثة من هذا التعريف انه لا يختلف كثيراً عن التعريف السابق له حيث أن المراجعة الداخلية وظيفة من وظائف المنشأة تمتد لتشمل جميع أنشطة المنشأة لخدمة المنشأة وأنها نشاط مستقل عن أنشطة الإدارات الأخرى التي تخضع للفحص ويشير تعبير فحص وتقييم إلى طبيعة المراجعة الداخلية بإعتبارها نشاط يبحث عن الحقائق اولاً ثم يقوم بتقييم النتائج وتقديم التوصيات.

([1]) أحمد حلمي جمعة ، **المدخل إلى التدقيق الحديث** ، (عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع ، 2005م) ،ص 47.

([2]) عبدالفتاح الصحن ، محمد سرايا ، **الرقابة والمراجعة الداخلية علي المستوي الجزئي والكلي** ،(القاهرة : مطبعة التوني 1995م)، ص96.

([3]) الغباري أيمن ، **الإتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية وأهميتها في تحديد الاتجاهات المستقبلية**، (القاهرة : جامعة القاهرة، كلية التجارة ، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين ، العدد 56 ،2000م) ،ص145.

([4]) Bruyn Gp Coetzee R du , **The Relation ship Between the New IIA Standards and the Internal Profession**, Meditarii Accoutancy Research ,Vol 9,2001,P.26.

وفي عام 1994م أصدر معهد المراجعين الداخليين أحدث تعريف للمراجعة الداخلية وعرفها بأنها وظيفة تقييم مستقلة داخل الشركة لفحص وتقييم أنشطتها كخدمة للشركة وهي تهدف إلى مساعدة جميع أفراد الشركة بما في ذلك الإدارة والعاملين في القيام بمسئولياتهم بشكل فعال وذلك عن طريق تزويدهم بتحليلات وتوصيات إستشارية ومعلومات تخص الأنشطة الخاضعة للفحص[1].

ويتضح للباحثة من التعريف أعلاه أن المراجعة الداخلية هي وظيفة تقييم مستقلة تتم داخل الشركة لفحص وتقييم الانشطة والهدف منها مساعدة الإدارة والعاملين للقيام بمسئولياتهم عن طريق التحليل والتوصية الاستشارية .

في 26 يونيو 1999م أصدر معهد المراجعين الداخليين أحدث تعاريفه للمراجعة الداخلية والذي عرفها بأنها عبارة عن نشاط إستشاري مستقل وتأكيد موضوعي لإضافة قيمة بغرض زيادة عائد وتحسين عمليات المنشأة وتساعد المنشأة في تحقيق أهدافها من خلال طريقة منهجية منظمة لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والسيطرة[2].

Internal auditing is an independent ,objectives assurance and consulting activity to add value and improve an objectives by bringing asystematic, discipline approach to evaluate and improve the effectivenessof risk management control and governance processes.

وتمثلت عناصر التعريف الحديث للمراجعة الداخلية فيما يلي:

1.نشاط مستقل

لا يعتبر من المفاهيم المستحدثة في مجال المراجعة الداخلية غير أن المستحدث هو إتساع نطاق هذا المفهوم ليتضمن إستقلال النشاط إلى جانب الاستقلال التنظيمي ، وذلك لاضفاء المصداقية على المراجع الداخلي والفاعلية على أنشطة المراجعة الداخلية والاستقلال يعني إفساح المجال أمام المراجع الداخلي لأداء واجباته المهنية بحرية تامة بعيداً عن أي ضغوط في تحديد نطاق المراجعة والاحتفاظ بالاستقلال التنظيمي.

2.تأكيد موضوعي

المقصود بالنشاط التأكيدي هو الفحص الموضوعي للأدلة بغرض توفير تقويم مستقل لإدارة المخاطر والرقابة ، وعملية إدارة التحكم المؤسسي (الحوكمة) للمنشأة.

3. ذو طبيعة إستشارية :

([1]) حسن عبدالله حسن ، **نموزج مقترح لأستخدام نظام المراجعة الداخلية لتقويم أداء الوحدات الحكومية**، (الخرطوم : جامعة النيلين، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2009م) ، ص30.

([2]) WWW.theiia.org.The Institute of Internal Auditiors (IIA) ,**Definition Of Internal Auditing** , 2010.

هي عبارة عن الخدمات الإستشارية التي تتعلق بالمنشأة ، وتحدد طبيعة ونطاق هذه الخدمات بالاتفاق مع المنشأة ويدعم عملية التحكم المؤسسي وإدارة المخاطر وعملية الرقابة بدون أي مسئولية إدارية للمراجعون الداخليون مثل النصيحة والمشورة والتدريب.

4.إضافة قيمة

هو تحسين الفرص لتحقيق أهداف المنشأة وتحديد فرص التحسينات في العمليات التشغيلية أو تخفيض درجة التعرض للمخاطر عن طريق القيام بخدمات التأكيد والخدمات الأستشارية.

5. إدارة المخاطر

المقصود بالمخاطر هو مدى إمكان وقوع حدث ما يمكن أن يكون له تأثير سلبي على تحقيق الأهداف ويتم قياس الخطر بتوقع النتائج المترتبة على وقوعه ودرجة إحتمال حدوثه.

6. إدارة التحكم المؤسسي (الحوكمة)

هي سلسلة من الاجراءات المستخدمة بواسطة ممثلين لأصحاب المصالح لتوفير الأشراف على المخاطر وإدارتها ومراقبتها والتأكد من كفاية الضوابط الرقابية والمساهمة المباشرة في إنجاز أهداف الشركة لغرض تحقيق فعالية الوكالة.

3/2/1 عوامل ظهور المراجعة الداخلية

كانت هنالك العديد من العوامل التي أدت إلي ظهور المراجعة الداخلية وزيادة الاهتمام بها داخل المنشآت وتفعيل دورها بشكل كبير ومن هذه العوامل مايلي[1]:

1. كبر حجم منشآت الأعمال والمشروعات الحديثة وتعقد عملياتها.
2. إنفصال الملكية عن الإدارة.
3. ظهور المنشآت ذات الفروع المنتشرة جغرافياً والشركات متعددة الجنسيات .
4. إصدار المواصفات القياسية للجودة العالمية.
5. ظهور وإنتشار مدخل إدارة الجودة الشاملة .
6. التغير في أنماط الملكية .
7. زيادة حالات إخفاق المنشآت.

فيما يلي تحليلاً للعوامل أعلاه التي أدت إلى ظهور المراجعة الداخلية:

1.كبر حجم منشات الاعمال

لقد أدى ظهور الشركات المساهمة والمشروعات الحديثة وتعقد عملياتها إلى عدم قدرة الإدارة على الإلمام بكل شيء مما استوجب الاستعانة بنظم الرقابة الداخلية ولكي تطمئن الإدارة على سلامة نظم الرقابة

([1]) مؤمن محمد حسن العفيفي ، **مدى قدرة المراجع الداخلي من خلال تطبيق معايير الاداء المهني للمراجعة الداخلية الدولية علي مواجهة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الاقتصادية** ، (غزة : الجامعة الاسلامية ،غزة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2009م)، ص32.

الداخلية والتزام العاملين بها إستعانت الإدارة بالمراجع الداخلي وبذلك أصبحت المراجعة الداخلية أحد فروع الرقابة الداخلية[1].

2.إنفصال الملكية عن الإدارة

تعتبر إدارة الشركات بمثابة وكيل عن اصحاب المصلحة فيها وبخاصة المساهمين وأن الإدارة كوكيل عن المساهمين منوط بها تصميم وتشغيل أنظمة فعالة للرقابة الداخلية لضمان إعداد قوائم مالية خالية من التحريفات الجوهرية[2].

3.ظهور المنشآت ذات الفروع والشركات متعددة الجنسيات

إن كبر حجم المشروعات ترتب عليه إنشاء فروع لها في مناطق مختلفة ومتباعدة وقد بدأت الإدارة المركزية لهذه المنشآت في إستخدام المراجع الداخلي للسفر إلى مقر الفروع لمتابعة أعمالها وسمي المراجع الداخلي (بالمراجع المتجول) حيث لم يقتصر التوسع جغرافياً على الفروع بل تعداه لتمتلك الشركة شركات أخرى في بلدان أخري غير بلد الشركة الأم ، مستقلة في إداراتها مما أدي زيادة طبيعة المسئوليات الإدارية ونطاقها كنتيجة لزيادة حجم النشاط و إتساع النطاق الجغرافي للعمليات ، بالإضافة إلي التعقيدات المصاحبة للأسواق الجديدة وتزايد حاجات الإدارة إلى مراقبة هذه العمليات بطريقة سليمة[3].

4. إصدار المواصفات القياسية للجودة العالمية

لقد اصبحت شهادة الجودة العالمية تمثل جوازاً للمرور إلى الأسواق الخارجية من مختلف دول العالم حيث إشترطت بعض الدول والتكتلات الاقتصادية ضرورة حصول موردي السلع والخدمات على شهادة الجودة العالمية التي تصدرها المنظمة الدولية للتوحيد القياسي الامر الذي يتطلب من المنشآت ضرورة إمتداد عمل المراجعة الداخلية ليشتمل على المراجعة الداخلية للجودة للتأكد من الإلتزام بمتطلبات ومواصفات الجودة العالمية[4].

5. ظهور وإنتشار مدخل إدارة الجودة الشاملة

المقصود بمفهوم إدارة الجودة الشاملة هو مجموعة من الافكار والأساليب التي تتضمن جميع جوانب العمل داخل المنشأة بما يحقق التطوير والتحسين المستمر في مستويات الجودة لكافة المنتجات والعمليات الأمر الذي ينتج عنه تحقيق رضا العملاء وزيادة الإنتاجية ثم تدعيم الاداء التنافسي للمنشاة وأن برامج

([1]) عبدالوهاب نصر ، شحاته السيد شحاته، **الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة أسواق المال،** (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2006م) ، ص72.

([2]) أحمد السيد أحمد السقا ، **المراجعة الداخلية** ، (طنطا : جامعة طنطا ، كلية التجارة ،2009م) ،ص89.

([3]) عبدالرحمن علي التويجري، **تقييم أداء المراجعة الداخلية في دول الخليج العربي** ، (البحرين : جامعة البحرين ، المجلة العربية للمحاسبة ، المجلد 7 ، العدد الأول ، مايو 2004م) ، ص 78.

([4]) مصطفي محمد حسن ، **تقييم مدى إستيعاب البيئية المصرية لدور المراجعة الداخلية في الرقابة على تحقق نظم الجودة ،منظور نظرية إنتشار الإبتكار،** (الاسكندرية : جامعة الإسكندرية ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، المجلد 42 ،العدد 2 ، 2005م) ، ص125.

الجودة الشاملة تشير إلى وجود حاجة إلى اجراء مراجعة أو فحص للنواحي المالية والنواحي التشغيلية لهذه البرامج وذلك من خلال تخطيط عملية الفحص[1].

6. التغير في أنماط الملكية

لقد تغيرت أنماط الملكية خصوصاً في الشركات المساهمة حيث أصبحت الملكية تتركز في يد عدد قليل من المستثمرين وبدأ هؤلاء المستثمرين ينادون بضرورة التغيير في المواصفات الإدارية والإجراءات والأساليب الرقابية التي تستخدمها المنشآت بما يحقق الحماية لمصالحهم[2].

7. زيادة حالات إخفاق المنشآت

لم تواجه مهنة المحاسبة والمراجعة بمثل ما واجهته مع بدايات القرن الحادي والعشرين حيث عصفت بها مشاكل إنهيار العديد من منشآت الأعمال العالمية ، وفقدان العديد من المساهمين ، وأصحاب المصالح لمليارات الدولارات نتيجة فساد إداراتها العليا ، وإخفاق المراجعين الخارجيين بل وتواطؤ بعضهم في الكشف عن تلك التجاوزات وإتخاذ الإجراءات المهنية الملائمة فضلاً عن إنحسار دور المراجعين الداخليين عن القيام بدور فعال في مواجهة الفساد المالي المنسوب إلى الإدارة العليا لتلك المنشآت[3].

4/2/1 أسباب تطور المراجعة الداخلية

منذ أن أصدر معهد المراجعيين الداخليين أول تعريف للمراجعة الداخلية عام 1947م ، تم إجراء عدة تعديلات عليه ومن ثم تعديل مسئوليات المراجع الداخلي ، معايير المراجعة الداخلية نطاق عمل الممارسات العملية غير أنه في العقد الأخير تحركت الممارسات العملية في مجال المراجعة مما أدى إلى وجود تطورات حديثة في المراجعة الداخلية ومن الأسباب التي أدت إلى ذلك[4]:

1. قصور وإستقلال المراجع الداخلي.
2. تطور مفهوم الرقابة الداخلية.
3. التوسع في إحتياجات الإدارة .
4. نقص عدد وخبرة المراجعيين الداخليين.

5/2/1 أهمية التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية

إن للمراجعة عدة أنواع ولكن تعدد أنواعها لا يؤثر على جوهر عملية المراجعة، وأهم تقسيم للمراجعة هو من حيث القائم بالمراجعة، فتوجد المراجعة الداخلية التي يقوم بها موظف داخل المؤسسة والمراجعة

([1]) بكري علي حجاج، **دور المراجعة الداخلية في تفعيل الرقابة الأقتصادية في منظمات الأعمال** ، (القاهرة : جامعة الأزهر، المجلة العلمية لكلية التجارة ،العدد 30 ، 2005م) ، ص169.

([2]) WWW.theiia.org,The Institute Of Internal Auditors (IIA), **Position Paper On Resourcing Alternatives For The Internal Audit,** 2005,

([3]) عبيد بن سعد المطيري ، **التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة والمراجعة** ، (القاهرة : جامعة الأزهر، المجلة العلمية لكلية التجارة (بنين)، العدد 28 ،2003م) ، ص11.

([4]) لبيب خالد ، **نحو إطار متكامل لضوابط كفاءة أداء مهنة المراجعة الداخلية في مواجهة الفساد المالي في قطاع الأعمال** ، (الاسكندرية : جامعة الإسكندرية ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، المجلد 40 ، العدد الأول، 2003م) ، ص98.

الخارجية التي يقوم بها المراجع الخارجي، وعليه سيتم عرض أولاً المسار العملي لكل من المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية ثم أوجه التشابه ووصولاً إلى ضرورة التكامل بينهما[1].

1. المسار العملي للمراجعة الداخلية

تعرف المراجعة الداخلية على أنها وظيفة داخل المؤسسة تقوم على التحقق والفحص وتقييم نظم الرقابة الداخلية وهي تعمل على خدمة الإدارة ومساعدة المدراء على جميع المستويات لتحسين أنشطة المؤسسة وذلك عن طريق تحليل وتقييم كفاءة مختلف الوظائف داخل المؤسسة[2].

فالمراجعة الداخلية هي عبارة عن نشاط داخل المؤسسة يهدف إلى مراقبة وتقييم نظام الرقابة الداخلية وتقديم الاستشارة والتوصيات المختلفة من أجل تحسين وتقوية أنظمة الرقابة الداخلية لديها. وتعتبر المراجعة الداخلية جديدة مقارنة بالمراجعة الخارجية فقد كان أول ظهور لها بعد الازمة الاقتصادية العالمية 1941م[3]. كما تعرف المراجعة الداخلية على أنها هي رقابة الرقابة[4].

يتضح للباحثة مما سبق أن المراجعة الداخلية تقوم على أساس الرقابة البعدية المفاجئة، فهي جزء من الرقابة الداخلية، أي أنها وظيفة مستقلة داخل المؤسسة تقوم على فحص الجوانب المالية وغير المالية داخل المؤسسة، فدورها هو استشاري بالنسبة للإدارة . حيث تعتبر المراجعة الداخلية دعامة أساسية من دعائم نظام الرقابة الداخلية. وعليه يقوم المراجع الداخلي بالمهام التالية[5]:

أ. الفحص والتحقق من الدفاتر والسجلات والقوائم المالية، لغرض التأكد من صحتها ودقتها ومدى تماشيها مع القواعد والمعايير المتعارف عليها، وهذه المراجعة هي "مراجعة داخلية مالية "كونها تهتم بالنواحي المالية.

ب. يقوم المراجع الداخلي كذلك بفحص أعمال الإدارات والأقسام المختلفة في المؤسسة للتأكد من تطبيق وتنفيذ الخطط والسياسات والإجراءات والنظم الموضوعة، وتقييمها لاقتراح التحسينات الواجب إدخالها عليها لمحاولة تحسين كفاءة الأفراد داخل المؤسسة، ويطلق عليها اصطلاحا "بالمراجعة الداخلية الإدارية" كونها تتعلق بأداء الإدارت المختلفة داخل المؤسسة.

2. المسار العملي للمراجعة الخارجية

([1]) فتحي رزق السوافيري ، محمد عبدالمالك ، **دراسات في المراقبة و المراجعة الداخلية** ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2002م)، ص69.

([2]) مبارك عبد المنعم الزبير محمد ، **تقييم تطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية الحديثة للحد من الفساد** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه ، 2014م) ، ص 44.

([3]) حسن عبدالله حسن ، **نموذج مقترح لإستخدام نظام المراجعة الداخلية لتقويم أداء الوحدات الحكومية بالسودان** ، (الخرطوم : جامعة النيلين ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2009م) ،ص 35 .

([4]) شدري معمر سعاد ، **التقارير المالية للمراجع وآثارها على إتخاذ القرارات في ظل الأزمات المالية** ، (الجزائر : جامعة أمحمد بوقرة ، بومرداس، رسالة دكتوراه منشوراه ،2015م) ، ص16.

([5]) شدري معمر سعاد ، **المرجع السابق** ، ص 18.

تعرف المراجعة الخارجية على أنها عملية الفحص التي تمارس من طرف مراجع خارجي مختص تخول له المصادقة على السجلات والقوائم المالية، وكذلك إبداء رأي حول مدى صدق وعدالة القوائم المالية السنوية لتحديد نتيجة المراجعة[1].

عليه فالمراجعة الخارجية تقوم على التحقق الانتقائي المنظم لأدلة وقرائن الإثبات لما تحتويه سجلات المؤسسة من بيانات وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، بهدف إبداء رأي مهني محايد على صدق وعدالة التقارير المالية لمستخدميها .

ترى الباحثة أن المراجعة الخارجية تتم بواسطة شخص مستقل عن المؤسسة يتم التعاقد معه، فالمراجع الخارجي يقوم بالفحص والتحقق من البيانات المالية الموجودة بالقوائم المالية بالنسبة للمؤسسة الطالبه لخدماته من خلال إبداء رأيه المهني المحايد حول مدى صدق وعدالة تلك البيانات المالية من عدمه.

3. المقارنة بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية:

بداية سيتم عرض أوجه التشابه ومن بعدها أوجه الإختلاف بين المراجعة الداخلية والخارجية.

أ.أوجه التشابه بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية :

يمكن حصر أوجه التشابه بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية في العناصر التالية[2]:

i. يسعى كل من المراجع الداخلي والخارجي إلى التأكد من وجود نظام فعال للرقابة الداخلية وذلك من خلال فحصه وتقييمه لاستخراج نقاط القوة والضعف ومدى فعاليته.

ii. يعتمد كلا المراجعين على نفس التقنيات من خرائط تدفق الوثائق، الاستبيان، الفحص .

iii. يهتم كلا المراجعين بمراجعة المعلومات المالية للعمليات التي تقوم بها المؤسسة، ومحاولتهما منع التلاعب بأملاك المؤسسة والقضاء على الأخطاء وكل أشكال الغش[3].

iv. التعاون والتنسيق بين المراجع الداخلي والخارجي من أجل تجنب التكرار في أعمال المراجعة ولتغطية كافة أنشطة المؤسسة وهذا يتم إذا كانت هناك خلية خاصة بالمراجعة الداخلية داخل المؤسسة تتميز بالإستقلالية عند قيامها بعمليات الفحص والتقييم.

ب. أوجه الإختلاف بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية:

يمكن حصر أوجه الاختلاف في العناصر التالية[4]:

([1]) صالح مرصاد ، **المراجعة الداخلية والتدقيق في البنوك التجارية** ، (الجزائر :جامعة قاصدي مرباح ، رسالة ماجستير غير منشورة ،2013م) ، ص25.

([2]) إيهاب ديب مصطفي رضوان ، **أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية** ، (غزة : الجامعة الأسلامية ، رسالة ماجستير منشورة ، 2012م)، ص 17 .

([3]) غوالي محمد بشير ، **دور المراجعة في تفعيل الرقابة داخل المؤسسة** ، (الجزائر : جامعة الجزائر ، رسالة ماجستير منشورة ، 2004م) ، ص14.

([4]) ميشيل سويدان ، **مدى الألتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية في شركات الكهرباء الأردنية** ، (عمان : المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، المجلد 9 ، العدد 3 ، 2013م) ، ص39.

i. الهدف: إن الهدف من المراجعة يختلف بين المراجع الداخلي والخارجي، فالأول معني بإكتشاف الأخطاء والتلاعبات ومنع حدوثها وكذلك خدمة المراجع الخارجي، فحين أن المراجع الخارجي يهدف إلى إبداء رأي موضوعي حول مدى صدق وعدالة القوائم المالية في شكل تقرير شامل لنتائج عملية المارجعة.

ii. التعيين : المراجع الداخلي يعين من الإدارة العليا في المؤسسة (المدير)، بينما يعين المراجع الخارجي من طرف مجلس الإدارة.

iii. الإستقلالية : المراجع الداخلي أقل استقلالية من المراجع الخارجي .

شكل (1/2/1)

التمييز بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية

البيان	المراجعة الداخلية	المراجعة الخارجية
1.الأهداف	الهدف الرئيسي هو خدمة الإدارة عن طريق التأكد من أن نظام المعلومات المحاسبي كفء يقدم معلومات سليمة ودقيقة للإدارة وسلامة نظام الرقابة الداخلية وبالتالي إكتشاف الاخطاء والإنحرافات عن السياسات الموضوعة والعمل علي الحد منها.	الهدف الرئيسي هو خدمة طرف ثالث وهم المساهمون عن طريق إبداء الرأي في مدى سلامة وصدق تمثيل القوائم المالية التي تعدها الإدارة عن نتائج الأعمال والمركز المالي .وايضاً إكتشاف الاخطاء والغش في حدود ما تتأثر به التقارير والقوائم المالية النهائية .
2.القائم بالمراجعة	شخص موظف داخل الهيكل التنظيمي للمشروع يعين من طرف الإدارة.	شخص مهني مستقل من خارج المشروع يعين من طرف المساهمين
3.الإستقلال في أداء العمل وإبداء الرأي	يتمتع بإستقلال جزئي عن بعض الإدارات لكنه يدعم حاجيات الإدارات الأخرى.	يتمتع بإستقلال كامل عن الإدارة في عملية الفحص والتقييم وإبداء الرأي.
4.المسئولية	مسئول أمام الإدارة ومستويات الإدارة العليا التي تستلم منه تقرير بنتائج الفحص .	مسئول أمام الملاك أو المساهمين ويقدم تقريره عن نتائج الفحص الذي يبدئ فيه رأيه عن القوائم المالية إليهم.
5.نطاق العمل	يحدد من طرف الإدارة.	يحدد بمقتضي أمر التعيين والعرف السائد

		– معـايير المراجعـة المتعـارف عليهـا والقوانين المنظمة للمهنة.
6.توقيت الأداء	يتم الفحص علي مدار السنة بصفة مستمرة .	غالباً ما يتم الفحص مرة واحدة في نهاية السـنة الماليـة أو علـي فتـرات متقطعـة حياناً .

المصدر: محمد التهامي طواهر ، مسعود صديقي ، **المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية** ، ط2، (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2005م) ، ص34.

من خلال الجدول أعلاه يتبين للباحثة أن الهدف الرئيسي للمراجعة الخارجية هو خدمة المساهمين بالدرجة الاولى بإعتبار المراجع الخارجي وكيلاً عنهم في مراقبة أعمال من أوكلت لهم إدارة شركتهم ، حيث يتميز بإستقلالية مطلقة وهو مسئول أمام المساهمين أو الملاك ويقدم تقريره إليهم في حين المراجعة الداخلية هي وظيفة داخل الشركة وهي في خدمة الإدارة العليا ، والقائم بها هو موظف تعينه الإدارة وهو مسئول أمامها ويقدم تقريره لها .

6/2/1 العلاقة بين المراجعة الداخلية والرقابة الداخلية

1. مفهوم الرقابة الداخلية

الرقابة الداخلية هي مجموعة الخطط والأساليب والإجراءات المعتمدة داخل المؤسسة من أجل حماية أصولها، والتأكـــــد من صحة المعلومات المقدمة من المحاسبة والعمل على تحسين الأداء وضمان الامتثال لتعليمات الإدارة، وتتمثل الأهداف الأساسية لنظام الرقابة الداخلية في ضمان ما يلي[1]:

أ. موثوقية وسلامة الخطط ، القوانين ، الاجراءات ، والأنظمة.

ب. الحفاظ علي الأصول.

ج. الاستخدام الأقتصادي والكفؤ للموارد.

2.العلاقة بين المراجعة الداخلية والرقابة الداخلية:

يمكن حصر إهتمام المراجع الداخلي بعملية الرقابة الداخلية في النقاط التالية[2]:

أ. تتكون الوظيفة الإدارية من مجموعة من الوظائف الفرعية هي التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة، وتعتبر وظيفة الرقابة للمدير والتي يشاركـــــه بفعالية في إنجاز المراجع الداخلي ضمانا لأداء الوظائف الفرعية الأخرى.

([1]) رأفت حسين مطر ، **معايير المراجعة الداخلية ومدى إمكانية إستخدامها في تنظيم الممارسة المهنية في فلسطين** ،(الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2002م)، ص25.

([2]) أمير عثمان علي ، **أثر التطورات الحديثة علي مهنة المراجعة في ظل معايير المراجعة الدولية** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2007م) ، ص29.

ب. قيام المراجع الداخلي بمختلف تطبيقات المراجعة ، مراجعة العمليات، الأداء، الالتزام بالسياسات يكون لغرض تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الإدارة.

ج. قيام المراجع الداخلي بتزويد الإدارة بالمعلومات الرقابية خاصة أن هذا الأخير يمتاز بالإستقلالية عن الأنشطة التشغيلية داخل المؤسسة فالمراجع الداخلي التأكيد من تطابق الأداء الفعلي مع الأداء المخطط وهذا ما يؤكد على إعتماد إدارة المؤسسة على المراجعة الداخلية لتحقيق الأداء .

د. عمل المراجع الداخلي داخل المؤسسة يجعله قريب من السجلات المالية، وعلى دراية كاملة نسبياً بالمشاكل التي تسمى المؤسسة ، هذا الأمر الذي يدفعه إلى التعرف على الأنشطة التشغيلية المرتبطة بهذه السجلات وإتمام عمليات الرقابة[1].

تستنتج الباحثة من العلاقة بين الرقابة والمراجعة الداخلية أن هذه الأخيرة ما هي إلاّ أداة من أدوات الرقابة الداخلية يكون الغرض منها التأكد من دقة وفاعلية الأنظمة والإجراءات المتّبعة، ورفع التقارير إلى الإدارة عن نقاط الضعف والانحرافات، أيضاً تهدف المراجعة الداخلية إلى قياس مدى كفاية أنظمة الرقابة الداخلية.

7/2/1 خصائص المراجعة الداخلية

تتميز المراجعة الداخلية بالخصائص التالية[2]:

1. وظيفة تقييم مستقلة : بمعني أن يكون المراجع الداخليمستقلاً عن الانشطة التي تقوم بمراجعتها.
2. وظيفة الاستشارية : حيث تعمل على تزويد إدارة ومجلس إدارة الشركة بالتحليليات والاستشارات والدراسات والاقتراحات المناسبة الوقت المناسب .
3. وظيفة تأكيدية : بناءً على تقدير المخاطر، تعمل المراجعة الداخلية على تقييم كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية ، وبناءً على نتائج تقدير المخاطر لتطمئن الإدارة بأن هذه المخاطر مفهومة ويمكن التعامل معا بشكل مناسب .
4. وظيفة موضوعية : أي أن يقوم المرجع بداء علة دون تمييز او تحيز ويمارس العدالة والتجرد في جمع وتقييم ادالة الاثبات والنتائج وتعتبر خاصية أساسية فهي تسمح للمراجع ان يوفر خدمات التكد والاستشارة إلى الادارة وجميع الاطراف.

8/2/1 أنواع المراجعة الداخلية

([1]) نهلة عبد الكريم ، **أثر الرقابة الداخلية في زيادة الكفاءة و الفعالية بالمنشآت الصناعية** ، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، 2008م)، ص 34.

([2]) أحمد زكريا زكي ، **دور المراجعة الداخلية في تفعيل مراجعة إدارة مخاطر الأعمال** ،(الرياض : الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين ، مجلة المحاسبون ، العدد 61 ، أكتوبر 2009م)، ص 55.

أدى التطـور الكبيـر فـي المؤسسـات إلـي كثـرة العمليات والمعلومـات المتدفقـة وهـذا احتمال الخطـأ والإنحرافات والتلاعبات أصبح كبيراً، هذا ما أدى إلى توسع وظيفة المراجعة الداخلية داخل المؤسسة وأصبحت ملمه بكل النشاطات مما أدى إلى انقسامها إلى نوعين هما[1]:

1. المراجعة المالية والمحاسبية

يقصد بها مراجعة كل ما يتعلق بالعمليات والوثائق المالية والمحاسبية من قوائم مالية، الميزانية، جدول حسابات النتائج، وكذلك نتائج المحاسبة التحليلية بالاضافة إلى الموازنات التقديرية يقوم المراجع الداخلي بالتأكد من صحة تسجيلها من ناحية، والتأكد من تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها من ناحية أخرى ، وهذا لتمكين الإدارة من الإعتماد عليها في رسم السياسات وإتخاذ القرارات الادارية وتمر بالخطوات التالية :

أ. مراجعة سابقة للتأكد من سلامة الإجراءات المتخذه.

ب. مراجعة لاحقة تهدف إلى اكتشاف سوء التصرفات والقضاء عليها.

ج. التحقق من الوجود الفعلي للأصول وذلك بالجرد المستمر لها والمفاجئ بقصد حمايتها وكذلك الموجودات لتفادي السرقة واالتلاعب وسوء الاستعمال.

2. المراجعة الإدارية

شمل هذه المراجعة فحص الإجراءات الرقابية الخاصة بلنشاطات غير المالية والمحاسبية ، كما تضمن تطبيق القواعد الداخلية للمؤسسة بشكل جيد وصحيح من طرف العاملين ، وتمكين الإدارة من اكتشاف المشاكل قبل إستفحالها ومدها بالتوصيات والنصائح لتحسين من فعالية النظام ولعلاج النقص المكتشف، وعليه فمراجعة العمليات تقوم بالاهتمام بالعناصر التالية :

أ. دراسة وضعية النشاط الذي تعمل فيه المؤسسة.

ب. التحقق من إحترام إجراءات نظام الرقابة الداخلية.

ج. التأكد من مدى كفاءة الإجراءات المتخذة تنفيذ سياسات الإدارة .

د. تطوير وتحسين الإجراءات الموجودة داخل المؤسسة ، وذلك بتحليل النتائج وإعداد تقرير. يشكل على بعض التصويت، وتقديمه للإدارة المعنية من أجل إتخاذ القرارات الصحيحة .

9/2/1 منهجية المراجعة الداخلية

لكي يقوم المراجع الداخلي بتنفيذ مهمته لابد من القيام بالآتي[2]:

1.التخطيط الأولى لعملية المراجعة الداخلية

([1]) برليسي فهيمة ، **التدقيق الداخلي ودوره في انجاح مسار تطبيق الحوكمة** ، (الجزائر : جامعة سكيكدة ، الملتقي الوطني حول مهنة التدقيق في الجزائر ، 2010م) ، ص 5.

([2]) مصطفي نجم البشاري ، **أهمية تطبيق معايير حوكمة الشركات لتفعيل نظم المراجعة الداخلية في المؤسسات العامة بالسودان** ، (الخرطوم : قاعة الصداقة، مؤتمر المراجعة الداخلية الأول بالسودان ، 20-21 يناير ،2008م) ، ص 12.

حيث يقوم المراجع الداخلي بالإطلاع علي المنشأة والتعرف عليه من كثب وذلك بغرض تكوين الملف الدائم للمؤسسة وهي تتم في ثلاثة مراحل وهي:

أ. الدراسة الأولية: الحصول علي البيانات الأساسية عن المؤسسة .

ب. إعداد برامج المراجعة :تحديد الأهداف التي يريد الوصول إليها ونطاق العمل المطلوب.

ج. توزيع الإختصاصات: تحديد موظفي مكتب المراجعة و إختيار الكفاءات المناسبة .

2.القيام بالمراجعة

ممارسة المراجع لعمله بصورة فعلية وفقاً لما تم تحديده في الخطوة السابقة الا أن هنالك بعض العناصر ينبغي مراعاتها للقيام بعملية المراجعة وهي[1]:

أ. التحقيق : التأكد من مدى صحة ودقة العمليات وقدرة الاعتماد عليها في إتخاذ القرارات وهنا يجب التفريق بين الحقائق والأداء بحيث يعتمد التحقيق اساساً على العمليات والحسابات وهي العنصر المشترك المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية .

ب. التحليل : ويقتضي الفحص الانتقادي للسياسات الإدارية واجراءات الرقابة الداخلية والحسابات والأجراءات المحاسبية ومختلف السجلات والمستندات داخل نطاق الفحص.

ج. الإلتزام : ويقصد به التوافق بين السياسات الأدارية من جهة للأنضباط في التنظيم.

د. التقييم : وهو التقييم الشخصي للمراجع عن مدي كفاءة وفعالية مختلف السياسات المعمول بها في المؤسسة ، ترشيد الأجراءات وتطوير الأداء وتقديم الاقتراحات .

هـ. التقرير: بحيث يبرز فيه المراجع الذي كان محل الفحص ومدى أهميته والطريقة التي تمت بها المعالجة مع النتائج المتوصل إليها والتوصيات المقترحة.

و. عليه يجب أن تتكامل هذه العناصر مع بعضها لتحقيق إهداف المراجعة الداخلية والتي هي الجزء المكمل للرقابة الداخلية .

10/2/1 إطار عملية المراجعة الداخلية

يمكن تقسيم نشاط المراجعة الداخلية بحسب طبيعة العمليات إلى أربعة أقسام هي[2]:

1.المراجعة المالية :

تتمثل في النشاط الذي يقوم به المراجع الداخلي في الفحص والمراجعة للجوانب المالية ونظم الضبط والرقابة في المنشأة .

2. مراجعة الالتزام :

تتمثل في النشاط الذي يقوم به المراجع الداخلي لمراجعة الالتزام بالمتطلبات النظامية والقانونية .

المراجعة التشغيلية :

([1]) مصطفي نجم البشاري ، **المرجع السابق** ، ص 13.

([2]) عبدالقادر أحمد صالح عبدالقادر ، **مرجع سابق** ، ص 59-60.

تتمثل في مراجعة الأنشطة و السياسات والاجراءات والعمليات للتحقق من كفايتها وانتظامها .

مراجعة نظم المعلومات :

تتمثل في النشاط الذي يقوم به المراجع الداخلي في المنشآت التي تتبع نظم الحاسوب للتأكد من أكتمال هذه النظم ومأمونيتها وايضاً الرقابة الداخلية في بيئة الحاسوب بالإضافة إلى الفعالية الفنية للنظم الالكترونية .

شكل (2/2/1)

إطار عملية المراجعة الداخلية

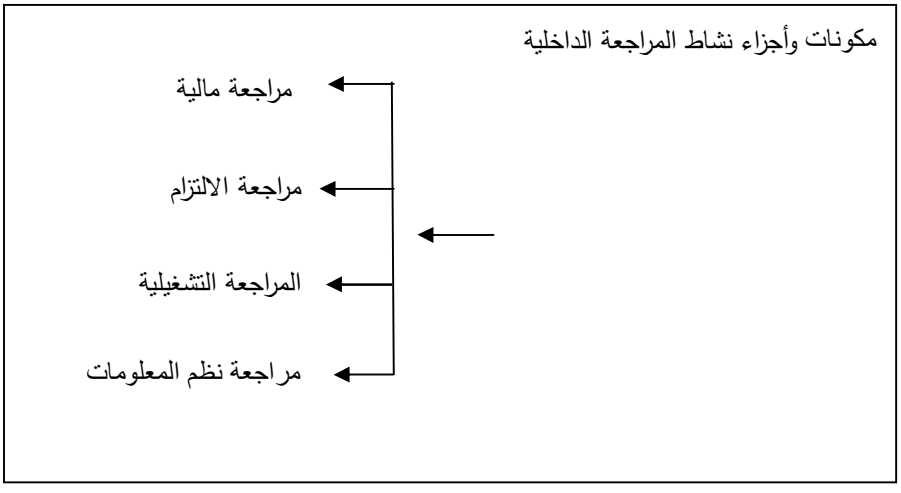

المصدر: السيد أحمد السقا ، **المراجعة الداخلية** ، (طنطا : جامعة طنطا، كلية التجارة ، 2009م) ، ص7 .

11/2/1 فاعلية وأنشطة المراجعة الداخلية

أصبحت وظيفة المراجعة الداخلية من الوظائف المهمة لأغراض الرقابة والمساءلة المحاسبية وبالتالي أصبح من الضروري التعرف على العوامل المحددة لفاعلية وظيفة المراجعة الداخلية من ناحية ، ولستعراض الأنشطة الفنية المستخدمة في تنفيذ عملية المراجعة الداخلية بفعالية في المجال المالي والمحاسبي والمجال التشغيلي من ناحية أخرى. ويستهدف ذلك دعم دور المراجعة الداخلية في خدمة أغراض الرقابة والمساءلة المحاسبية[1].

يقصد بفاعلية وظيفة المراجعة الداخلية مقدرتها على تحقيق الأهداف المنوطه بها وتعتمد فعالية وظيفة المراجعة الداخلية على العوامل الأربعة التالية[2]:

1. استقلال المراجع الداخلي.
2. تفويض السلطة للمراجع الداخلي .
3. تحديد أهداف واضحة للمراجعة الداخلية.

([1]) سليمان سعيد عبدالعزيز ، **إدارة التدقيق الداخلي** ، (عمان : جمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين ، مجلة المدقق ، العدد 70 ، 2007م)، ص28.

([2]) أمين السيد أحمد لطفي ، **المراجعة الدولية وعولمة أسواق رأس المال** ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2005م)، ص 232.

4. توفير الموارد اللازمة لوظيفة المراجعة الداخلية.

يحتاج دور وظيفة المراجعة الداخلية في المنشآت المختلفة إلى توصيف رسمي في الدستور الخاص بوظيفة المراجعة الداخلية، متضمناً تحديد أهدافها ونطاقها. كما يجب تحديد الترتيبات التي تكفل الإستقلال للمراجع الداخلي ، وكذلك تحديد مسئولياته وواجباته. وإقرار دستور أو ميثاق وظيفة المراجعة الداخلية يعزز مصدر السلطة المفوضة للمراجع الداخلي. ويجب توفير الموارد المطلوبة للوفاء بالأهداف .

يجب أن تقوم الإدارة بتحديد أهداف واضحة لوظيفة المراجعة الداخلية عند إنشائها مع أخذ المخاطر المفترضة بعين الاعتبار. وسوف تحدد هذه الأهداف نطاق وظيفة المراجعة الداخلية الذي ينبغي تحديده في دستور وظيفة المراجعة الداخلية[1].

وينبغي أن تتطابق أهداف المراجعة الداخلية مع أهداف المنشأة وأغراضها، وأن تبدو تدعيماً لمساعي الإدارة نحو إنجاز السياسات والأهداف المرسومة ، وبالتالي فان أهداف وظيفة المراجعة الداخلية تتضمن السعي نحو الضمان أو تاكيد الآتي:

1. الاقتصاد والكفاية والفعالية لعمليات المنشأة.
2. دقة السجلات.
3. منع الضياع وتقليل ارتكاب الأخطاء والمخالفات.
4. الالتزام بسياسات المنشأة وأهدافها.
5. الالتزام بالإجراءات الرقابية.
6. سلامة نظم الرقابة وفعاليتها.

من الأنشطة التي تمارسها وظيفة المراجعة الداخلية أن المخاطر تشير إلى إحتمال أن الأحداث قد تقع وقد تهدد تحقيق أهداف المنشآت، كما أن نظم الرقابة هي عبارة عن المقاييس التي يتم وضعها بفعالية لمنع أو اكتشاف الفشل وتفويض السلطة داخل المنشأة أمر ضروري للقيام بالعمل وانجازه ، وتفويض السلطة الذي يعتمد على المهارة والمعرفة والخبرة ومعايير الأداء يعد ضرورياً للوفاء بالمسئوليات الوظيفية ويحتاج المراجعون الداخليون إلى تفويض السلطة لمباشرة أعمالهم، ومقابلة أفراد المنشأة ، وفحص المستندات، وملاحظة العمليات من أجل جمع أدلة الإثبات .وغالباً ما يفوض مجلس الإدارة السلطة للمراجع الداخلي ويصدق عليها . وفي جميع الأحوال من الضروري للإدارة العليا ضمان الفهم والإدراك لدور وظيفة المراجعة الداخلية وغرضها عبر المنشأة كلها . ويجب أن تكون حقوق المراجع الداخلي في الوصول للمعلومات والاتصال بالأفراد معروفة جيداً كما ينبغي بيان حدود ذلك بوضوح تام. ولا شك أن الوفاء

([1]) توفيق أيوب ، **طبيعة التدقيق الداخلي** ، (عمان : الجامعة الاردنية ، مجلة الاردنية في إدارة الاعمال ، المجلد 5 ، عدد 4، 2009م)، ص 37.

بمسئوليات وظيفة المراجعة الداخلية تجعل من الضروري على المراجعين الداخليين تكوين الأحكام والآراء اعتماداً على تفسيرهم للأدلة والقرائن التي تم تجميعها[1].

تعتمد فعالية وظيفة المراجعة الداخلية على مصداقيتها والاعتماد عليها. ويعتمد ذلك على تأكد مديري الإدارات والعمليات التي تخضع للمراجعة من كفاءة المراجع الداخلي ومقدرته على عمل مثل هذه الأحكام والآراء عن العمليات المسئولون عنها. ويتطلب ذلك أن يكون أفراد إدارة المراجعة الداخلية ذوي مهارات ومعرفة وخبرة ومكانة ملائمة. هذا وينبغي ألا يكون للمراجع الداخلي سلطة تغيير أي شيء في المجالات الخاضعة للفحص. فالتغير أمر اختياري للإدارة المسئولة، أما دور المراجع الداخلي فهو الملاحظة وإعداد التوصيات اللازمة فقط.

واستقلال المراجع الداخلي يتطلب أن يتمتع المراجع بإستقلال تام على أساس الوضع التنظيمي ، وعلى أساس الموضوعية التي تمكنه من الأداء السليم لواجباته، وكي تخدم المراجعة الداخلية هدف البناء ، ينبغي أن تكون أحكامها غير متحيزة ، ويتحقق ذلك فقط من خلال الموضوعية. واستقلال وظيفة المراجعة الداخلية يعني (حرية تخطيط وتنفيذ العمل والاتصال بأعلى مستويات الإدارة والتحرر من كل مسئوليات التشغيل وحرية قرار التعيين والعزل والحوافز والمكافآت لجميع أعضاء إدارة المراجعة الداخلية) وكذلك يجب أن يتمتع المراجع الداخلي بالنزاهة ، وأي افتراض بتعارض المصالح يقلل من مصداقية النتائج والتوصيات التي تقدمها، وايضاً الإعتقاد السليم في نتائج العمل الذي يقومون به[2].

لكي يكون المراجع الداخلي مستقلاً يجب أن تتوافر فيه الشروط التالية:

1. يجب أن ترتفع المكانة التنظيمية للمراجع الداخلي وأن يتبع الإدارة العليا، وأن يتحرر من أية رقابة إشرافية، أو من أي تأثير من الإدارة في أي مجال يخضع للمراجعة.
2. يجب أن يحظى المراجع الداخلي بالتأييد الكامل من الإدارة في كل القطاعات ويتضمن ذلك وضع دستور وظيفة المراجعة الداخلية الذي يتضمن تحديداً واضحاً ورسمياً لأهداف وظيفة المراجعة الداخلية وسلطاتها ومسئولياتها والوضع التنظيمي للمراجع الداخلي، ونطاق وظيفة المراجعة الداخلية.
3. يجب أن يكون تعيين رئيس إدارة المراجعة الداخلية وعزلة من اختصاص المدير العام أو لجنة المراجعة.
4. يجب أن يتمتع المراجع الداخلي بالاستقلال الذهني، وأن يكون قادراً على صنع الأحكام وإبداء الرأي دون تحيز.

([1]) جمعة حميدات ، **التدقيق الداخلي** ، (عمان : جمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين ، مجلة المدقق ، العدد 69-70 ، 2007م) ، ص29.

([2]) عبدالفتاح الصحن ، كامل سمير ، **الرقابة والمراجعة الداخلية** ، (الاسكندرية : الدار الجامعية الجديدة للنشر ،2001م) ،ص213.

5. يجب أن يتحرر المراجعون الداخليون من التأثيرات غير الضرورية التي يمكن أن تؤثر جوهرياً على نطاق عملهم أو الأداء التي يتم إصدارها في تقرير المراجعة.

وتستنتج الباحثة أن إستقلال المراجع يرتبط بالموضوعية التي يتمتع بها وتجنب تعارض المصالح والوضع التنظيمي للمراجع الداخلي.

3/1 المبحث الثالث

أهداف المراجعة الداخلية

يتمثل الهدف الأساسي للمراجعة الداخلية في زيادة إحكام رقابة الضبط الداخلي عن طريق مساعدة جميع أعضاء الإدارة بالوحدة على تأدية مسئولياتهم بطريقة فعالة وذلك بتزويدهم بتقارير صحيحة تعكس لهم كيفية الاداء داخل المؤسسة ونوعية الانظمة المطبقة بها ، فكأن صفة الشمول هي من صفات المراجعة الداخلية فهي تختص بمعرفة كل نشاطات المنشأة في النواحي التي ترى الإدارة جدواها في سبيل إخلاء مسئولياتها من فحص وتقويم وقوة وكفاءة تطبيق الرقابة المحاسبية والمالية تمشياً مع السياسات والخطط الموضوعة والإجراءات داخل المؤسسة والتحقق من وجود حماية كافية للأصول ضد الفقد أو التلف وتقويم عمل الأفراد ومقدار تحملهم للمسئولية ، ويظهر ذلك بصورة جلية من خلال أهداف نظام الرقابة الداخلية التي سوف تتطرق الباحثة إليها .

1/3/1 أهداف الرقابة الداخلية

إن للرقابة الداخلية أهدافاً وقائية للحد من أخطاء الغش والاختلاس والسرقات وسوء الإستخدام وذلك لأن إجراءاتها سابقة للتنفيذ او مرافقه له ، ويتمثل الهدف الرئيسي الذي ينبغي أن تحققه من وضع وتطبيق نظام الرقابة الداخلية في التوفيق بين تصرفات وسلوك العاملين وأهداف المؤسسة التشغيلية التي تسعى لتحقيقها ، ويتحقق هذا الهدف في المؤسسات الصغيرة من خلال التعليمات الشفوية تحت إشراف صاحب المؤسسة مباشرة عن سير الأعمال على أساس يومي ، أما في المؤسسات الكبيرة فيتم توضيح العلاقة بين السلطات والمسئوليات وتحديد إختصاصات ومهام كل موظف من موظفي المؤسسة[1].

هناك أهداف أخرى للرقابة الداخلية يمكن حصرها في الآتي[2]:

1. تنظيم المشروع لتوضيح السلطات والصلاحيات والمسئوليات .
2. حماية أصول المشروع من الإختلاس والتلاعب مع المحافظة على حقوق الغير بالمشروع.
3. التأكد من دقة البيانات المحاسبية حتي يمكن الإعتماد عليها في السياسات والقرارات الإدارية .
4. رفع مستوى الكفاية الإنتاجية .
5. تشجيع الإلتزام بالسياسات والقرارات الإدارية
6. الإعتماد على أسلوب الإدارة باللإستثناء حيث تركز الإدارة جهدها في مراقبة النتائج الشاذة التي تخرج عن النطاق المعروف[3].

([1]) وليم توماس ، إندرسون هنكي ، **المراجعة بين النظرية والتطبيق** ، ترجمة أحمد حجاج و كمال الدين سعيد ، (الرياض : دار المريخ للنشر، 1989م)، ص ص 370-371.

([2]) خالد أمين عبدالله ، **علم تدقيق الحسابات** ، (عمان : دار وائل للنشر ، 2001م) ، ص 168.

([3]) رؤوف عبد المنعم ، تحسين الشاذلي ، **مبادئ المراجعة بين الفكر والتطبيق** ، (القاهرة : الفاروق الحديثة للطباعة والنشر ، 1987م) ، ص 187.

7. إطمئنان إدارة المشروع على حسن سير العمل فيه ومنع إرتكاب الغش والتزوير والأخطاء وتقسيم العمل وتحديد المسئولية لكل موظف وترتيب التنفيذ بحيث يتمم موظف عمل الموظف الاخر وفي نفس الوقت يراجع عمل الموظف السابق له .

2/3/1 وظائف المراجعة الداخلية

إن الوظيفة الرئيسية للمراجعة الداخلية هي التقرير المستمر والمنظم للتحقق من تنفيذ السياسات الإدارية والمالية ويتأتى ذلك عن طريق[1]:

1. التأكد من سلامة ودقة البيانات والمعلومات المحاسبية والإدارية التي تعرض على إدارة المنشأة وكذلك الجهات الخارجية.
2. تقييم نظم الضبط بهدف التأكد مما يلي:

أ. التأكد من أن نظام الضبط الداخلي يعتمد على إجراء التوزيع السليم للعمل بين الموظفين وبين الإدارات والأقسام المختلفة.

ب. إعطاء التوصيات بخصوص نظام الضبط الداخلي والنظام المحاسبي وذلك بهدف إجراء التحسينات المطلوبة.

ج. التأكد من تطبيق اللوائح المالية والإدارية والالتزام بالسياسة التي وضعتها الإدارة مع التركيز على نقاط الضعف في نظام المراقبة الداخلية وذلك بهدف إقتراح التحسينات أو التعديلات اللازمة.

د. تقوم المراجعة الداخلية بالتقرير عما إذا كانت مستويات الأداء ملتزمة بالخطط المستهدفة، ولذلك فإن أعباء المراجعة الداخلية تتزايد وبالتالي تحتاج إلى تخصصات فنية أخرى من غير المحاسبين.

هـ. إعداد التقارير اللازمة وتحديد نوع المعلومات المطلوبة فهناك معلومات تهدف إلى تحقيق الرقابة المالية، وأخرى تفيد في قياس الكفاية الإنتاجية، كما يتعين تحديد المستوى الوظيفي الذي يقدم له التقرير، فمن الضياع أن يقدم تقرير لمن لا يستفيد به. كما توجد وظائف أخرى ثانوية للمراجعة الداخلية تتمثل في[2]:

i. تدريب الموظفين الجدد والقدامى.
ii. تسهيل عمل المراجع الخارجي .
iii. القيام بعمل البحوث الخاصة التي تطلبها الإدارة .
iv. التأمين على ممتلكات المنشأة العامة ضد الأخطار .

تستنتج الباحثة مما سبق أن المراجعة الداخلية وظيفتها الأساسية خدمة أهداف الإدارة، وهذا يزيل الغموض الذي قد يتعرض له إصطلاح المراجعة الداخلية والذي إعتبره البعض قاصراً على فحص دقة

([1]) أحمد حلمي جمعة ، **المدخل الحديث لتدقيق الحسابات** ، (عمان : دار الصفاء للنشر ، 2000م) ، ص 22.
([2]) هادي التميمي ، **مدخل إلى التدقيق** ، ط2 ، (عمان : دار وائل للنشر ، 2004م) ، ص 43.

السجلات الماليــة ، وكــان نتيجة ذلك أن كثيــر من المنشــآت لم تستفد بالخــدمات التي يمكــن أن تقدمها المراجعة الداخلية، ولذلك فإن التركيـز علــى دور وأهميــة المراجعــة الداخلية لإدارة المنشأة من شأنه أن يوسع ويعمق مفهوم هذه الوظيفة.

3/3/1 وظائف المراجعة الخارجية

إن وظيفة المراجعة توكــل مهامها إلى شخص حر عن المؤسسة يتعاقد معها من أجــل هذه المهمة فقط ومن أهم وظائفها[1]:

1. إختبار الوثائق المحاسبية والمالية المحضرة ومنحها الثقة لإستخدامها وتزداد مصداقيتها إذا كانت المراقبة الداخلية متوضعة بشكل صحيح.
2. السهر على مراقبة داخلية آمنة بفضل التنظيم الذكــي وكــذلك إلى جانب تــوفر الإجراءات الخاصة المدعمة ببرنامج داخلي عام ومنتظم للوثائق المحاسبية المقدمة .
3. كما تهدف المراجعة الخارجية إلى تبرير الحسابات والحالات المقدمة .
4. المراجعة الخارجيــة تطبق من طرف مفتشي الحسابات حيث أن مفتشــي الحــسابات مهمتها فحص وتدقيق الوثائق المنجزة لغرض تأكيد صدق وقانونية الحسابات .
5. مفتش الحسابات ملزم بتشــكيل ملف حول عملية المراجعة بطريقة يدلي فيهــا عن آرائه وتوصياته حول الإجراءات التفصيلية والتحليلية وذلك بإجراء المراجعة الإختبارية وليست الشاملة.

4/3/1 مسؤوليات المراجع الداخلي بالنسبة لنظام الرقابة الداخلي

بالنسبة لوظيفة المراجع الداخلي هناك العديد من المسؤوليات الموجودة فأهم المسؤوليات على عاتق المراجع الداخلي هي وضع الأهداف ، وتجميع الأدلة الملائمة، ووضع التقرير, وكل هذا له الأثر الكبير في تقوية نظام الرقابة الداخلية ويمكن تفصيل هذه المسؤوليات بما يلي[2]:

1. تطوير الأهداف العامة وخاصة فيما يتصل بأي مهمة مراجعة يطلعون بها.
2. إختيار وتجميع بواسطة منظومة متكاملة من إجراءات المراجعة وتقويم أدلة المراجعة بما في ذلك استعمال الأساليب الإحصائية وغير الإحصائية في الاستدلال.
3. رفع التقارير عن نتائج المراجعة في عدة مصور ولعدة فئات مختلفة ، ولتحمل تلك المسؤوليات ينبغي على المراجع إكتساب المهارات الآتية:

أ. مهارات التفكير الانتقادي والتحليلي.

ب. القدرة على فهم أي عملية مراجعة سواء كانت متصلة بالشركة أو الأفراد أو العاملين فيها أو النظام المتبع.

ج. المعرفة المعمقة بالمبادئ والمفاهيم والأساليب الجديدة للرقابة الداخلية.

([1]) أحمد حلمي جمعة ، **مرجع سابق** ، ص 24.

([2]) مسعود دراوسي ، ضيف الله محمد الهادي ، **فعالية وأداء المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري** ، (الجزائر : جامعة محمد خيضر ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية ، 2012م) ، ص10.

د. الإلتزام بالأخلاقيات المهنية وقواعد السلوك المهني.

هـ. التواصل مع تكنولوجيا المراجعة عبر عدد متنوع من أنواع تقارير المراجعة.

5/3/1 أهداف ونطاق الأعمال

ذكر البعض ايضاً أن اهداف المراجعة الداخلية ونطاق أعمالها يتمثلان في الآتي[1]:

1. التحقق من إلتزامات إدارة المؤسسة بتنفيذ جميع الأهداف والسياسات والإجراءات التي إعتمدتها الإدارة العليا في خططها السنوية .
2. التحقق من مدى ملائمة هذه السياسات والإجراءات وفيما إذا كانت تؤدي إلى تحقيق الاهداف الموضوعة أم لا ، وذلك في حدود قرارات الإدارة العليا.
3. عرض الإقتراحات اللازمة لتطوير وتحسين فاعلية هذه السياسات والإجراءات التي تؤدي إلى زيادة الرقابة الداخلية على أنشطة ومعاملات وأصول المؤسسة .
4. التحقق من مدى كفاية وفاعلية إجراءات الرقابة الداخلية الخاصة بالعناصر التالية :

أ. المحافظة على أصول الشركة.

ب. الوفاء بالإلتزامات في مواعيدها .

ج. الدقة في البيانات المحاسبية ودرجة الإعتماد عليها وبالتالي دقة التقارير.

د. الكفاءة في إدارة أموال المؤسسة والمحافظة عليها وسبل إستثمار الفائض منها .

هـ. التأكد من حسن أداء الإدارات في تنفيذ المهام الموكلة لها بالكفاءة المطلوبة .

و. التاكد من تطبيق النظم والسياسات والإجراءات والدورات المستندية التي تحكم العمل بالأنظمة المالية والإدارية وأثر تطبيق هذه السياسات والإجراءات على تحقيق الأهداف الموضوعة .

ز. التحقق من مدى تطبيق المؤسسة للقوانين واللوائح و القرارات الحكومية التي تحكم نشاط المؤسسة وتقديم المقترحات الخاصة بمعالجة أوجه القصور.

ح. التاكد من تطبيق الدورات المستندية والقواعد والإجراءات الخاصة بالمحافظة على الموجودات والأصول الثابته والتأكد من وجودها .

ط. التحقق من مدى تنفيذ عقود المؤسسة طويلة الاجل .

ي. الإشتراك في دراسة تقارير السادة مراقبي الحسابات ومتابعة تنفيذ ما ورد في هذه التقارير.

ك. التأكد من تطبيق نظم وسياسات وإجراءات شئون الموظفين في مجالات التوظيف وصرف المستحقات والبدلات والمزايا و التأكد من سلامة إنشاء وحفظ الملفات الخاصة بهم .

6/3/1 أهداف المراجعة الداخلية

([1]) محمد عبد الفتاح عشماوي ، **نموزج مقترح لتفعيل قواعد حوكمة السشركات في إطار المعايير الدولية للمراجعة الداخلية ،** (القاهرة : المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات ، 2005م) ، ص 11.

أصبحت المراجعة الداخلية جزءاً لا يتجزأ من انشطة جميع المنشآت على إختلاف أعمالها وتشمل أعمال المراجعة الداخلية أبعاداً أوسع من عملية المراجعة الخارجية حيث تتضمن بالإضافة لمراجعة كافة معاملات الشركة دراسة مدى كفاءة الإدارة ومدى سلامة السياسات الإدارية وتكامل نظم الرقابة ونظم الضبط الداخلي المطبقة بالمنشأة ومدى إلتزام الأفراد بذلك التطبيق ، هنالك من ميزو بين هدفين رئيسيين للمراجعة الداخلية هما[1]:

1. هدف الحماية

ركزت وظيفة المراجعة الداخلية عند نشأتها على تحقيق هدف الحماية من خلال القيام بأعمال الفحص ولتطابق لما تم فعلاً ، وتحديد مدى إتفاقه مع أو إختلافه عن المقاييس الموضوعة ، ضد الخطأ والغش وعلى هذا فإن قبول كل من الإدارة العليا والإدارة الدنيا في التنظيم للأعمال التي تستهدف تنفيذ هدف الحماية يرجع إلى :

أ. إن هدف الحماية يرجع إلى النشأة التاريخية لوظيفة المراجعة الداخلية ، إذ أن فحص الاداء الماضي أسهل كثيراً من تقويم أحداث مستقبلية.

ب. إن تحقيق هدف الحماية يعتمد على النظام المحاسبي المالي ونظام الداخلية اللذان يهدفان إلى تطابق الأداء الفعلي مع المقاييس الموضوعة .

ج. إن تحقيق هدف الحماية من خلال المراجعة المالية وبواسطة المحاسبة قد إكتسب الشرعية لأنه إرتبط تاريخياً بنشأة المحاسبة المالية .

2. هدف البناء

يتحقق هدف البناء من خلال إقتراح وظيفة المراجعة الداخلية للعلاج والتوصيات بنتيجة الفحص والتقويم وبصفة خاصة أثناء عمليات الانشطة ، وفي الوقت الذي تقبل فيه الإدارة بسلطة المراجع الداخلي في القيام بالمراجعة التشغيلية لتحقيق هدف البناء[2].

بناءاً على ما ذكر تستخلص الباحثة أن نظام المراجعة الداخلية الفعال في الوحدات المختلفة لديه من الاهداف المختلفة التي يعمل بكل دقة على تحقيقها ، ويؤكد أن نظام المراجعة الداخلية الهادف هو النظام الذي يعمل على تحقيق جميع الأهداف المرجوة بكل كفاية وفعالية وعدد من الأهداف يزداد ويقل حسب نوع وحجم الوحدة.

هذه الاهداف يمكن أن تقسم بصفة عامة إلى قسمين هما[3]:

القسم الأول: أهداف أساسية :

([1]) أحمد محمد زامل ، **المحاسبة الإدارية ، تطبيقات بالحاسب الآلي** ، (الرياض : معهد الإدارة العامة ، 2000م) ، ص 544.

([2]) السيد أحمد السقا ، **مرجع سابق** ، ص4.

([3]) طارق عبد العال حماد ، **موسوعة معاييلا المراجعة ، شرح معايير المراجعة الدولية و الأمريكية** ، الجزء الثالث ، (القاهرة : جامعة عين شمس ، ، 2007م) ، ص8.

الهدف الاول: يتمثل في أن هدف المراجعة الداخلية يعمل على التأكد من دقة إتباع وتنفيذ السياسات والإجراءات المرسومة والموضوعة بالوحدات ، وهذا الهدف يعتبر من الأهداف الاساسية والدعائم الأولى لنظام المراجعة الداخلية حيث أنه يعمل على التأكد من دقة وتنفيذ السياسات والإجراءات التنفيذية المرتبطة بهما والتي رسمتها الإدارة المتعلقة بالمسائل المحاسبية والمالية وكافة المسائل المتعلقة بها وكذلك التأكد من انه قد تم الحصول علىأدلة الإثبات الكافية والملائمة لتكون أساساً معقولاً للنتائج التي تم التوصل إليها والتي يجب أن تسير وفق طريق مرسوم دون أي إنحراف أو تغيير يذكر، وفي هذا الهدف يجب على المراجعين الداخليين توحيد التفسير والتعليق للسياسات والتعليمات التي تمثل إختلافاً في الرأي ومنع الإساءة لأي تفسير لو تعليمات سواء كان ذلك عملاً بسوء قصد أو بحسن نية[1].

الهدف الثاني: يتمثل في أن نظام المراجعة الداخلية يهدف للعمل على تقييم الخطط والسياسات والإجراءات المرسومة لا شك أن نظام المراجعة الداخلية يقوم بعمل الدراسة والفحص على الخطط والسياسات الموضوعة والإجراءات التنفيذية وكذلك تقييمها والكشف عن نقاط الضعف أو النقص بواسطة المراجعين الداخليين وإقتراح التعديلات والتحسينات اللازمة والمعالجة في الحال .

ترى الباحثة أن هذا التقسيم لا مناص أن يكون على كافة أوجه نشاط الإدارات وأقسام الوحدة أو المنشأة ولابد أن يخرج بمناقشات ودراسات مع المختصين بهذه الإدارات والأقسام ، وذلك لتلمس نقاط الضعف ومن ثم إقتراح المعالجة البناءة لتطوير وتحديث الخطط بما يحقق أقصي كفاءة إنتاجية ممكنة للوحدة[2].

الهدف الثالث : يتمثل في أن نظام المراجعة الداخلية يقوم بالمحافظة على أموال الوحدات وحمايتها ويعمل هذا الهدف على تحقيق المحافظة على الاموال بالصورة المطلوبة وكذلك يجب ان يقوم بمهام فحص دقة وملائمة نظام الضبط الداخلي الذي يعمل بوسائله وإجراءاته المختلفة لحماية أموال وأصول الوحدة من السرقة والإختلاس والضياع والتلاعب وسوء الاستعمال ، يعتبر هذا الهدف واجب ومهم في إختبار نظم ووسائل الرقابة والضبط الداخلي كما هي موضوعة . أن مهمة نظام المراجعة الداخلية حماية الأصول والاموال بالوحدات أو المنشأة وان الحماية المقصودة هي المنع من الإختلاس والسرقة والتلاعب أي الحماية تشمل كل طرق عمل المنع على ذلك العمل أو سوء الاستعمال وعدم كفاية الإجراءات مثل سوء إجراءات التخزين وتعرض بعض المواد للتلف والضياع وعدم الإستفادة من الخصم النقدي عليها وكذلك التهاون والإهمال في دقة تحصيل مستحقات الوحدات حتي لا تفقد او تسقط بذلك التهاون أو التلاعب .

ترى الباحثة أن الهدف الثالث لنظام المراجعة الداخلية هدف وقائي يعمل ويغطي جميع أوجه نشاط الوحدات في حماية أموالها عند القيام بأداء وظائفها المختلفة .

([1]) السيد أحمد السقا ، **مرجع سابق** ، ص4.

([2]) خالد أمين عبدالله ، **مرجع سابق** ، ص33.

الهدف الرابع : يتمثل في التحقق من صدق ودقة البيانات المحاسبية ، هذا الهدف من المهام الأساسية لنظام المراجعة الداخلية وهو هدف حقيقي يعمل للاستوثاق من دقة البيانات المحاسبية والعمل على تزويد المستويات الإدارية المختلفة ببيانات وتقارير محاسبية وإحصائية والمقارنات والتحليل الهادف لهذه البيانات وذلك حتي تصل قمة الإستفادة أي هذه المستويات الإدارية على أساس سليم فعال[1].

يلاحظ أن تحقيق هذا الهدف لا يقف على مجرد تقديم بيانات علمية سليمة فقط وإنما يحاول هذا الهدف بواسطة التحقق والتحليل أن يجعل من البيانات والارقام الصماء مؤشرات عن طريق إجراء مقارنات بينها ووفق تحليل دقيق يظهر نتائج مؤشرات هادفة مطلوبة . ولا شك أن البعض أكد أن التحقق من دقة وصحة البيانات المحاسبية يعتبر هاماً وضرورياً لتزويد الهيئات الإدارية بالمستويات المختلفة ببيانات محاسبية دقيقة وصادقة وخالية من أي خطأ أو تحريف أو تعديل أو تلاعب[2].

ترى الباحثة أن الهدف الرابع هو الهدف الشائع والمفهوم في معظم الوحدات الآن وذلك لأن رؤية الغالبية العظمي للأشخاص في الوحدات عندما يقال نظام المراجعة الداخلية في الوحدة يتبادر إلى ذهنهم حسب المفهوم الشائع مراجعة دقة البيانات المحاسبية ولا يتبادر أو يدرك باقي الأهداف الاخرى وأهميتها مثل مراجعة الخطط والسياسات والتأكد منها والمحافظة على اموال الوحدة ككل .

تؤكد الدارسة أن التطبيق العملي لنظام المراجعة الداخلية الآن في أغلب الوحدات يستخدم فقط لهدف مراجعة البيانات المحاسبية ويغفل بقية الأهداف الأخرى الأساسية ، كذلك أنه في حالة العمل على تحقيق كافة الأهداف الخاصة الأساسية لنظام المراجعة الداخلية بصفة الشمول دون الإغفال عن أي هدف يؤدي إلى تقرير متكامل وفعال يزيد من كفاءة عمل الوحدة اياً كان نوعها .

القسم الثاني: أهداف غير أساسية (وظائف فرعية)

الأهداف غير الأساسية تعتبر وظائف فرعية وأنها تمثل هدفاً خامساً لنظام المراجعة الداخلية وهي تتمثل في مجموع الوظائف الفرعية التي تعتبر أهدافاً غير اساسية تساعد في تحقيق أهداف الوحدات بصفة عامة هذه الاهداف الفرعية المختلفة تقدم الخدمة إلى مستويات الإدارة المختلفة وتستفيد منها بصفة عامة وهي تتمثل في الآتي[3]:

الهدف الأول : أن قسم نظام المراجعة الداخلية في الغالب قد يعهد إليه القيام بإجراء بعض البحوث والدراسات ويتم ذلك التكليف من الإدارة في تدريب وعلى سبيل المثال لهذه البحوث أو الدراسات حالات التوسع المنتظر في أنشطة الوحدة .

الهدف الثاني : أن عمل نظام المراجعة الداخلية في حالة قيامه بجميع نواحي أنشطة الوحدة فإنه يستطيع تقديم التعاون التام للإدارة في تدريب العاملين بالوحدة وذلك سواء للعاملين الجدد أو القدامي ، وقسم

([1]) طارق عبد العال حماد ، **مرجع سابق** ، ص18.

([2]) عبد المنعم محمود عبدالمنعم ، عيسي محمد أبو طبل ، **المراجعة أصولها العلمية والعملية** ، الجزء الأول ، (القاهرة : دار النهضة العربية، 1982م) ، ص277.

([3]) عبد الماجد عبدالله حسن ، **مبادئ المراجعة** ، (الخرطوم : دار جامعة أم درمان للطباعة والنشر، 2002م) ، ص4.

المراجعة الداخلية يعتبر هو القسم ذو القدرة على تزويدهم من فهمهم لطبيعة هذه الاعمال عن طريق البرامج التدريبية التي تنظمها الإدارة وكذلك لها الأثر الفعال في رفع الكفاءة لدى العاملين بالوحدة .

الهدف الثالث: إن نظام المراجعة الداخلية يدفع العاملين لحسن الأداء لواجباتهم وفق الدقة والعناية بدون أي تأخير وذلك نسبة لقيامها بالفحص والتحقيق المستمر دون توقف وهذا بالطبع يعمل على منع إرتكاب الغش والتلاعب أو على الأقل الحد من ذلك.

ولقد أكد هذه الأهداف غير الأساسية كاتب آخر[1]:

1. بحكم إلمام نظام المراجعة الداخلية بجميع نواحي المنشأة فإنها تستطيع أن تعاون في تدريب العاملين.
2. بحكم وجود نظام للمراجعة الداخلية شامل وفعال في الوحدة فإن ذلك يعمل على دفع العاملين إلى الأداء الجيد الممتاز.
3. بحكم الإسناد إلى نظام للمراجعة الداخلية بإجراء البحوث عن أوجه الأنشطة المختلفة بالمنشأة فإنها تدفع العاملين للتعهد للوصول إلى أجود نتائج علمية من البحوث والدراسات الموكلة لهم .

تلاحظ الباحثة أن الأهداف الفرعية الثلاثة يمكن أن يضاف لها هدف رابع يكمن في إعادة النظر في النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية ومعرفة مدى ملائمتها بالوحدة وتقديم المقترحات اللازمة لتطويرها وكذلك فحص الجودة الأقتصادية للعمليات من ناحية الكفاءة والفعالية بالوحدة أو المنشأة .

حتي يتم الوصول إلى هذه الأهداف ذات الفعالية والكفاءة الممكنة يجب على المراجعين الداخليين إتباع النقاط الثلاث الآتية بكل دقة ممكنة وهي تتمثل في[2]:

1. **التحقيق :** يكون على السجلات والدفاتر وكافة البيانات بالوحدة بالإضافة إلى كافة الموجودات التي تملكها الوحدة.
2. **التقويم :** إن التقويم وفحص السجلات الذي يقوم به المراجعون الداخليون يتيح لهم الفرصة الكاملة لتقويم مدى كفاية النظام المحاسبي وكشف نقاط الضعف بكل دقة ممكنة وكذلك يتضمن التقويم أعمال المراجعة الداخلية لدراسة مدى ملائمتها لعمل المراجع الخارجي[3].
3. **التطبيق:** يمكن التطبيق من فعالية السياسات الموضوعة والإجراءات التنظيمية والرقابة في مدى تطبيقها والمراجعين الداخليين بتحقيق تلك الرقابة على تطبيق هذه السياسات المنظمة والتأكد من مدى تنفيذ العمل كما هو مرسوم من سياسات وموضوع من خطط.

يتضح للدارسة أن زيادة الاهتمام بتنفيذ النقاط السابقة بكل دقة (التحقيق ، التقويم ، التطبيق) هي التي تؤدي إلى الوصول إلى قمة أغراض نظام المراجعة الداخلية التي ذكرت بصفة شاملة وبكل سهولة ويسر مطلوبة في الوحدات أياً كان نوعها .

([1]) محمد السيد السرايا ، **أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل ، الإطار النظري والمعايير والقواعد ومشاكل التطبيق العلمي ،** (القاهرة : المكتبة الجامعية الحديثة ، 2007م) ، ص126.

([2]) صبح الطبحان ، **أصول التدقيق الحديث** ، الجزء الأول ، (بغداد : مطبعة الزمان ، 1999م)، ص227.

([3]) طارق عبد العال حماد ، **مرجع سابق** ، ص 81.

هناك من حصر أهداف المراجعة الداخلية في الآتي[1]:

1. التحقق من مدى التزام العاملين بالسياسات والخطط والإجراءات والقوانين والانظمة ذات التاثير الهام على أعمال المنشأة .
2. تحديد مدى ملائمة إجراءات المحاسبة عن الأصول ومدى كفاية الحماية والأمان لتلك الاصول .
3. التحقق من مدى مصداقية وسلامة المعلومات وفحص الوسائل المستخدمة في تحديد وقياس وتبويب وتقرير مثل هذه المعلومات إستخدام موارد المنشأة والتقرير عن الإنحرافات عن المعايير العملية.

وضح آخر أهداف المراجعة الداخلية كالآتي[2]:

1. دقة الأنظمة الداخلية.
2. الكفاءة التي يتم بها التنفيذ الفعلي للمهام داخل كل قسم من أقسام المنشأة.
3. كيفية وكفاءة الطريقة التي يعمل بها النظام المحاسبي وذلك كمؤشر يعكس بصدق نتائج العمليات والمركز المالي .

شكل (1/3/1)

أهداف المراجعة الداخلية

هدف الحماية	هدف البناء
يتم القيام بأعمال الفحص والمطابقة بين الأداء الفعلي والمعايير الموضوعية لكل من: - سياسات المؤسسة - الإجراءات المحاسبية - نظم الرقابة الداخلية - سجلات المؤسسة - قيم المؤسسة - أنشطة التشغيل	ويعني إقتراح الخطوات اللازمة لتصحيح نتائج الفحص والمطابقة وتقديم النصح للإدارة وعلى ذلك يعمل المراجع الداخلي بالإضافة إلى مراجعة العمليات الحسابية والمالية إلى : - تحقق مدى الإلتزام بالسياسة والإجراءات والخطط الموضوعية - التحقق من مدى سلامة إجراءات حماية الأصول - إقتراح بتطوير وتحسين الأداء

المصدر: فتحي رزق السوافيري ، أحمد عبد المالك محمد ، **الرقابة والمراجعة الداخلية** ، (الاسكندرية : الدار الجامعية الجديدة ، 2002م)، ص35.

حدد آخران أهداف المراجعة الداخلية كالآتي[3]:

1. مراجعة وتقييم نظام الرقابة الداخلية .

([1]) صالح مرصاد ، **المراجعة الداخلية والتدقيق في البنوك التجارية بالجزائر** ، (الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ، رسالة ماجستير منشورة ،2013م) ، ص25.

([2]) مصطفي نجم البشاري ، **مرجع سابق** ، ص9.

([3]) سامح رفعت ابوحجر، إيمان أحمد دويحة ، **دور المراجعة الداخلية كآلية لتقويم نظم الرقابة الداخلية في ظل تطبيق حوكمة الشركات في مصر** ،(القاهرة : جامعة القاهرة ، المؤتمر السنوي الخامس ، لقسم المحاسبة ، 2009م)، ص 8.

2. مقابلة المعايير الموضوعة .
3. تحديد مخاطر المؤسسة وتخفيضها إلى الحد الأدنى.
4. مساعدة أعضاء المؤسسة على القيام بمسئولياتهم بكفاءة وفاعلية .
5. تحديد مدى دقة ومصداقية المعلومات المالية والتشغيلية .
6. التحقق من إتباع الإجراءات والسياسات الداخلية واللوائح والقوانين الخارجية.

ايضاً من أهداف المراجعة الداخية ما يلي[1].

1. مراجعة النظم الموضوعة في الشركة للتأكد من الالتزام بالسيسات، الخطط والإجراءات او القوانين واللوائح التي يكون لها تأثير جوهري على العمليات والتقارير.
2. التأكد من دقة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والسجلات حتي يتم الإعتماد عليها كأساس سليم لرسم السياسات.
3. التأكد من مدى إمكانية الاعتماد على المعلومات المالية والتشغيلية ونزاهتها، وكذلك الوسائل المستخدمة لتحديد وتصنيف وقياس هذه المعلومات.
4. المحافظة على أموال الشركة وممتلكاتها من أي ضياع أو اختلاس أو تلاعب أو سوء استعمال.
5. تقييم كفاءة إستخدام الموارد المستخدمة .
6. التدقيق في العمليات أو البرامج للتأكد من أن النتائج تتماشى مع الأهداف الموضوعة، وما إذا كانت العمليات أو البرامج تنفذ كما هو مخطط لها.
7. إطلاع الهيئات المسئولة بالشركة عن مدى مسايرة التطبيق العملي للمخطط والسياست المرسومة لتحقيق الأهداف المرجوة.

7/3/1 منهجية المراجعة الداخلية

تكون مهمة المراجعة الداخلية وفق الخطوات التالية[2]:

الفرع الأول : التخطيط الأولي:

إن لكل عملية منهجية متبعة يتوقف نجاح المراجع على دقة العمل المعتمد. تعتبر مرحلة التخطيط الأولي المرحلة التمهيدية في المراجعة الداخلية وفي هذه المرحلة يقوم المراجع بالإطلاع على المؤسسة وهذا من أجل كسب معلومات عامة وكاملة عن المؤسسة مثل تاريخ الإنشاء، حجمها، المحيط الذي تتواجد فيه، نظام التسيير وهذا كله قصد تكوين ملف يدعي بالملف الدائم للمؤسسة ويتضمن معلومات محاسبية ومالية عن المؤسسة، وبعد كل هذا يخرج المراجع الداخلي بخلاصة مبدئية عن المؤسسة ولكي يتم التخطيط الأولي يجب التطرق للخطوات المعتمدة في هذه المرحلة وهي:

([1]) بن داود محمد عبدالنور ، **دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات** ، (الجزائر : جامعة قاصدي مرباح –ورقلة ، رسالة ماجستير منشورة ،2014م) ، ص7.

([2]) آمال مهاوة ، عبيد وردة ، **دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في المؤسسة الإقتصادية** ، (الجزائر : جامعة ورقلة ، رسالة دكتوراه منشورة، 2008م) ، ص ص 53-55.

1.الدراسة الأولية للشركة

عند بداية العمل أو قيام المراجع الداخلي بعمله الميداني يقوم المراجع الداخلي بدراسة أولية لنشاط المؤسسة ويجب على المراجع أن يتصل على المعلومات والبيانات عن عمليات الشركة كمستندات ترفق بأوراق المراجعة يمكن أن نلخص مايجب الحصول عليه كتاريخ النشأة، عقد حق الشركة ، الهيكل التنظيمي ، خطوات الانتاج، أماكن المصانع ، الفروع والوحدات ، نظام الرقابة الداخلية ، السياسات والإجراءات المحاسبية ، ويعتبر تحديد نقاط الضعف والقوة من الجوانب الهامة في الدراسة التمهيدية .

2.إعداد برنامج المراجعة

من الواضح أن المراجع لا يستطيع القيام بعملية المراجعة في المؤسسة كلها حتي ولو كانت المؤسسة صغيرة مما يتوجب على المراجع أن يستعين بموظفي مكتبة الذين يتلقون التعليمات منه ويستطيع موظفو المكتب من القيام بمهمة المراجع وحتي يتسني للمراجع من مراقبة تنفيذهم لخطة المراجعة وهذا ما يؤدي ويستوجب سير العمل وهو ما يسمي ببرنامج المراجعة. وعندما تتم كل خطوة في برنامج المراجعة يقوم المراجع أو مساعديه بالتوقيع أمام العمل الذي تم ذكره والزمن الفعلي الذي تمت فيه العملية . ويعتبر برنامج المراجعة أداة فعالة ونافعة للتخطيط والرقابة، كذلك يستوجب على المراجع أن يظهر نطاق العمل المطلوب في برنامج المراجعة حتي لا يضيع مساعدي المراجع وقتهم في تفاصيل غير مطلوبة اما الغرض من هذا البرنامج هو إعطاء نموذج عليه[1].

3.توزيع الإختصاصات على هيئة المراجعة بالمكتب

المقصود هنا تحديد موظفي المكتب الذين يمثلون فريق المراجعة ، ولتحديد موظفي المكتب يجب أن تتم دراسة حريصة للظروف المحيطة بكل مهمة يجب على المراجع التوفيق بين المهارات المطلوبة وكفاءة المراجعة هنا والتي تتطلب أن تتلقى كل مهمة إشرافاً فنياًكافياً ويتم توفير الأفراد اللازمين للمراجعة ويجب أن يكونوا مدربين ومؤهلينتأهيلاً كافياً ويجب أن يكونوا على معرفة واسعة وإدراك لنظريات المحاسبة وطرق تطبيقها عملياً. كثيراً ما يترك المراجع عمليات تمر عليه ولا يسأل عليها لجهله بالمبادئ العامة في المحاسبة وفي هذه الحالة يتحمل مخاطرة عالية قد تنتهي نهاية ليست في صالح المراجع ، الهدف من هذه الخطوة هو الإطلاع الكامل والشامل على المؤسسة من طرف المراجع الداخلي والتأقلم معها ولهذه المرحلة أهمية كبرى لأن نجاح أو فشل مهمة المراجع يتوقف على المرور بهذه المرحلة التمهيدية كما أن هدف هذه المرحلة الحصول على كمية أكبر من المعلومات حول المؤسسة وبالتالي تحديد المدة الزمنية لعملية المراجعة [2].

([1]) منصور أحمد البديوي و آخرون ، **الإتجاهات الحديثة في المراجعة** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2003م) ، ص25.

([2]) عمر علي كامل ، **دور معايير التدقيق في تقليص فجوة التوقعات في المراجعة** ، (المنصورة : جامعة المنصورة ، كلية التجارة ، مجلة الدراسات التجارية ، العدد الأول ، 2010م) ، ص43.

الفرع الثاني : طريقة أداء المراجعة الداخلية

تتمثل هذه الخطوة في تطبيق إجراءات المراجعة كما تم تحديدها في برامجها والتعديلات التي أدخلت عليها إن وجدت كمرحلة أولى ، وتختلف طريقة وأداء المراجع الداخليتبعاً لإختلاف طبيعة نشاط المؤسسة ونوعية المشكلات التي تؤثر على أداء عملياتها والنظام الإداري الذي تسير عليه إداراتها إلا أن هناك عناصر مشتركة في أداء المراجعة وهي[1]:

1. **التحقق**: يهدف التحقق إلى التأكد من مدى صحة العمليات المحاسبية من حيث الدقة المحاسبية وإمكانية الإعتماد عليها في إتخاذ القرارات ، ويستلزم التحقق التفرقة بين الحقائق والآراء حيث أن قوة أي إستنتاج تتوقف وتكمن في الإعتماد على هذه الحقائق ، وطبقاً لذلك فإن التحقق يختص أساساً بالعمليات والحسابات ويعتبر عاملاً مشتركاً بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية.
2. **التحليل** : يقصد به الفحص الانتقادي للسياسات الإدارية وإجراءات الرقابة الداخلية والإجراءات المحاسبية والمستندات والسجلات والتقارير التي تقع داخل نطاق الفحص ويتطلب إجراء مقارنات والربط بين العلاقات مثل الربط بين الاستثمار وعائده ونسبة المصروفات إلى المبيعات وإجمالي الارباح وكذلك التمعن بقصد إكتشاف الأمور الشاذة مثل وجود مبلغ دائن في حساب أصل ما.
3. **الإلتـزام** : ويقصد الإلتزام بالسياسات المرسومة من طرف الإدارة والقيام بالعمليات وفقاً للطرق الإدارية حتي يتحقق الانضباط بالتنظيم .
4. **التقييم :** هو التقرير الشخصي الواعي عن مدى كفاية وفعالية السياسات والإجراءات التي تسير عليها الشركة وما لديها من تسهيلات ، والتقييم يجعل عمل المراجع الداخلي لا يقتصر على نطاق المراقبة المحاسبية والمالية والتي في العادة يحدد المراجع الداخلي عمله بها إنما إلى نطاق الرقابة الإدارية العامة .
5. **التقرير:** أي عندما يقدم المراجع الداخلي التقرير الذي يبرز فيه المشكلة وأهميتها وطريقة معالجتها وما توصل إليه من نتائج وتوصيات ويفضل عرض التقرير على المسؤول عن النشاط محل الفحص .

الفرع الثالث : تقرير المراجع

تعد المرحلة الأخيرة في منهجية المراجعة ، ونعني بتقرير المراجع ما يقرره بالنسبه ما راجعه أو ما شاهده من دقة وصدق القوائم المالية في المؤسسة واهذا يكون التقرير مهماً للجهات الخارجية والداخلية مساهمين ، مجلس إدارة .

اما الركائز الاساسية لإعداد التقرير السليم هي[2]:

([1]) الفتاح محمد الصحن ، سمير كامل ، **الرقابة والمراجعة الداخلية** ، (الاسكندرية : الدار الجامعة الجديدة للنشر ،2001م)، ص ص 231-233.

([2]) صالح مرصاد ، **مرجع سابق** ، ص46.

1. يجب أن يكون التقرير مكتوباً في وثيقة ولا يمكن أن يكون شفوياً .
2. يجب أن يكون التقريرموجهاً للمساهمين جميعاً وليس إلى مساهم واحد فالمراجع وكيل عن جميع المساهمين .
3. يجب أن يكون التقرير موقعاً من المراجع ذاته.
4. يجب أن يكون التقرير مؤرخاً حتي يتسني تحديد الزمن لعملية المراجعة .
5. يجب أن يكون التقرير بلغة واحدة وغير غامضة ولا يحمل في طياته عبارة تحمل أكثر معنى.

8/3/1 موقع المراجعة الداخلية في التنظيم الإداري

إن وظيفة المراجعة الداخلية في المؤسسة تتناول المجال التقييمي وكذلك الوقائي لأصول المؤسسة ثم النواحي الأنشائية بتقديم الإقتراحات التحسينية لأنظمة المؤسسة ، كما أن مجالها يتسع ويجعلها أداة رقابية للمستويات العليا للمؤسسة ، فالمراجع الداخلي يقوم بعمله من واقع مهامه الوظيفية ومسؤولياته أمام الإدارة العليا ، فهو يقييم عمل الغير ولكن لا يواجه الغير في العمل ، فهو لا يتمتع برئاسة مباشرة لهيئة الموظفين الذين يراجع لهم[1].

فالمراجع الداخلي مستقل في تنفيذ مهام وظيفته ولا يملك السلطة لإعطاء الأوامر مباشرة للموظفين فهو يتأكد من التماشي مع السياسات و الإجراءات و السجلات بغرض تحديد مسؤولية المخطئ ، حيث أن ما يقوم به من فحص لا يبعد المسؤولية عن الأفراد الذين قامو بالعمل إن أداء المراجع الداخلي لمهامه لا يمكن أن تتصور إكتمالها إلا في ظل تمتعه بإستقلالية تامة عن باقي الوظائف[2].

إذ تعد إستقلالية المراجع الداخلي أحد المعايير الهامة للمراجعة ، ويعتبر هذا المعيار ضرورياً لكفاءة تنفيذ برنامج المراجعة ، ولكن كيف يتسنى تحقيق هذا الإستقلال للمراجع الداخلي وهو موظف بالمؤسسة يقوم بتقديم خدماته للإدارة العليا ، ففي ظل العلاقة الوظيفية للمراجع الداخلي لا يمكن أن يتحقق الإستقلال الكامل ومن ثم يتحول الأمر إلي تحقيق نوع من الإستقلال في الوضع التنظيمي للمراجع الداخلي بالنسبة للإدارات والأقسام بالمؤسسة والوضع الأمثل هو أن يتبع المراجع الداخلي تنظيم الإدارة العليا للمؤسسة ، ومن مقتضيات الإستقلال أن يكون المراجع الداخلي بعيداً عن وضع السياسة والإجراءات وإعداد السجلات أو الإرتباطات أو اي عمل تنفيذي آخر يكون من الطبيعي أن يتولي مراجعته وتقييمه فيما بعد ، وفي ظل هذا الوضع يقدم تقاريره لمجلس الإدارة أو معالجة المراجعة

([1]) محمد السيد سرايا ، عبدالفتاح الصحن ، **الرقابة والمراجعة الداخلية** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 1998م)، ص194.

([2]) لبيب خالد ، **نحو إطار متكامل لضوابط كفاءة أداء مهنة المراجعة الداخلية في مواجهة ظاهرة الفساد المالي في قطاع الأعمال** ، (الاسكندرية : جامعة الإسكندرية ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، المجلد 40 ، العدد الأول ، 2003م ،ص14.

المنبثقة من مجلس الإدارة ومن خلال هذا يمكن القول أن المراجع الداخلي مستقل في عمله من ناحيتين هما[1]:

1. مكانه في التنظيم الوظيفي وإرتباط عمله بالمستويات العليا حيث أن تعضيد الإدارة له يحقق الإستقلال من عمله وتحقيق ما يؤكل إليه من عمل فرئيس إدارة المراجعة الداخلية مسؤول أمام المستويات العليا للإدارة نظراً لأن ما سيكشفه عمله أثناء تأديته له هو إهتمامات مجلس الإدارة.
2. إن المراجع الداخلي يقوم بوظيفته من حيث الفحص والتقييم ومراقبة التنفيذ لجميع أنشطة المؤسسة ولهذا لا يجب أن يعهد إليه بأي مهام تسجيلية أو تنفيذية ، من خلال هذا يجب أن تراعي إستقلالية إدارة المراجعة الداخلية بشكل تام وأن تكون مربوطة بشكل مباشر مع الإدارة العليا التي من مسؤولياتها متابعة أمور المؤسسة وإصدار التعليمات ووضع الضوابط والأنظمة وإصدار القرارات الإستراتيجية قد تكون مرتبطة مع المدير العام ولكن لأجل ضمان تنفيذ التوصيات فمجلس الإدارة هو من يجب الإرتباط معه .

يمكن أن يظهر لنا موقع إدارة المراجعة الداخلية من خلال الشكل التالي :

شكل (2/3/1)

موقع إدارة المراجعة الداخلية في الهيكل التنظيمي

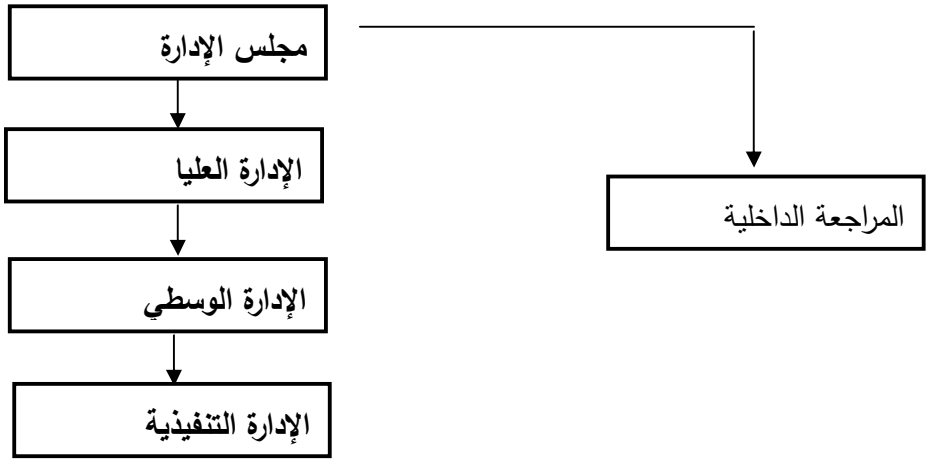

المصدر: سمير كامل محمد عيسي ، **العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين جودة حوكمة الشركات**، (الاسكندرية : جامعة الإسكندرية ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، العدد الأول ، مجلد 45 ، يناير ، 2008م)، ص23 .

هنالك إتجاهات متزايدة في الكثير من المؤسسات نحو إنشاء ما يطلق عليه بلجنة المراجعة وتتكون من أعضاء مجلس الإدارة غير المتفرغين وذلك بغرض الإشراف على وظيفة المراجعة الداخلية مما يزيد من إستقلالية مصلحة المراجعة الداخلية عن الإدارة ، وكما زادت العلاقة بين لجنة المراجعة وإدارة المراجعة الداخلية كما زاد إحتمال توافر الإستقلالية والموضوعية في الفحص والتقرير ويجب أن تكون لجنة المراجعة

([1]) عماد الحانوتي ، **أهمية التدقيق الداخلي في الحد من الغش** ، (عمان : جمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين ، مجلة المحاسب القانوني العربي، العدد 97 ، 2005م) ، ص8.

مسؤولة على الأقل على الإشراف على توظيف وترقية ومكافأة رئيس إدارة المراجعة الداخلية "المشرف " ويجب أن يتم إعتماد جميع السياسات والمعايير والإجراءات الخاصة بالمراجعة الداخلية عن طريق لجنة المراجعة [1].

شكل (3/3/1)

تموضع المراجعة الداخلية داخل الهيكل التنظيمي وفقاً للجنة المراجعة

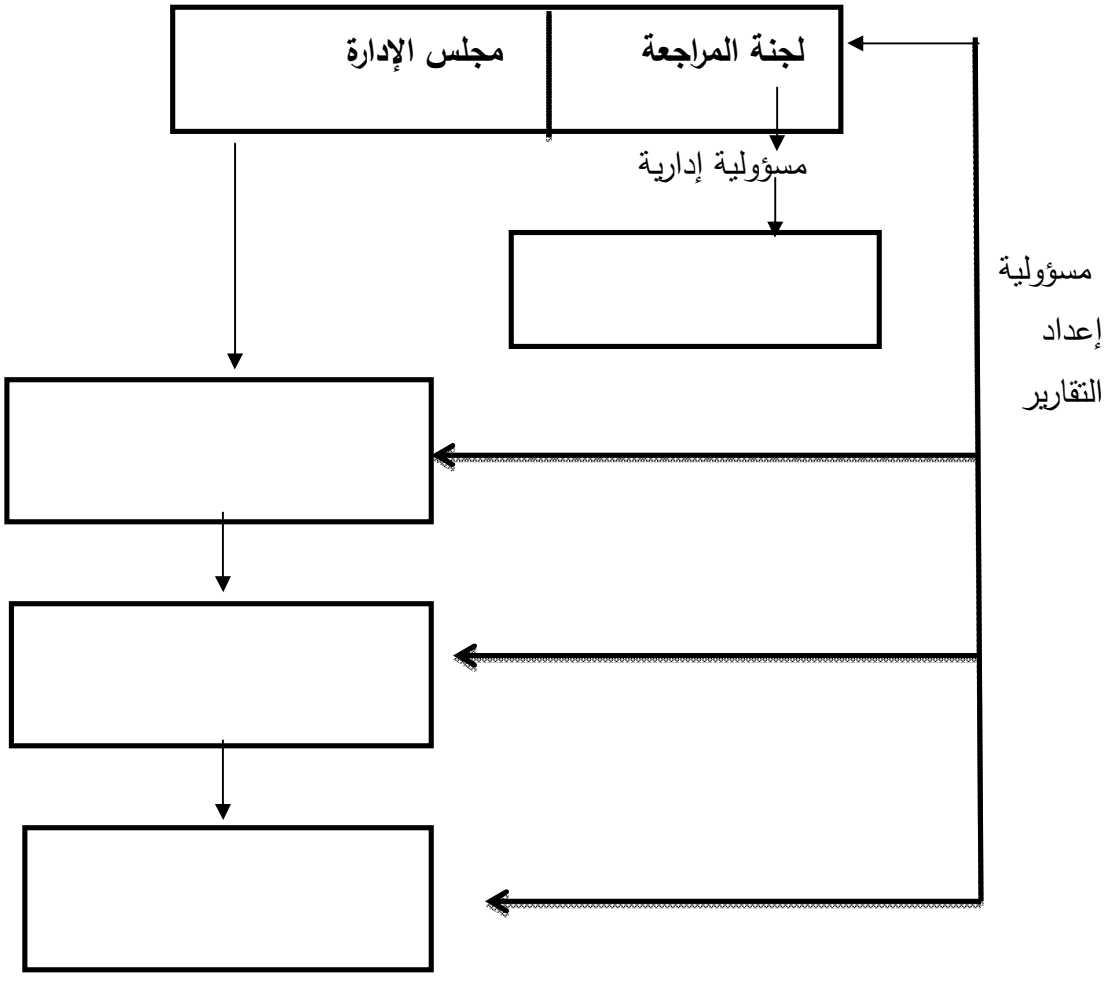

المصدر: خالد أمين عبدالله ، **التدقيق والرقابة الداخلية في البنوك** ، (عمان : دار وائل للنشر ، 1999م)، ص37.

يتضح من الشكل أعلاه أن لجنة المراجعة هي المشرفة إدارياً عن إدارة المراجعة الداخلية إلا أن الموقع العلمي قد يختلف كثيراً عما يجب أن يكون وذلك لأن أعضاء لجنة المراجعة هم أعضاء مجلس الإدارة غير المتفرغين ولديهم الكثير من المسؤوليات والإنشغالات الأخرى خارج المؤسسة مما يجعل عملية إشرافهم على إدارة المراجعة الداخلية أمراً من الصعوبة لذا فإن إدارة المراجعة الداخلية تكون من الناحية العملية تحت الإشراف الإداري للإدارة العليا[2].

([1]) فتحي رزق السوافيري ، سمير كامل محمد و محمود مراد مصطفي ،**الإتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية** ، (الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر، 2002م) ،ص82.

([2]) فتحي رزق السوافيري ، سمير كامل محمد و محمود مراد مصطفي ، **مرجع سابق** ، ص 83.

شكل (4/3/1)

موضع إدارة المراجعة الداخلية من الناحية العملية

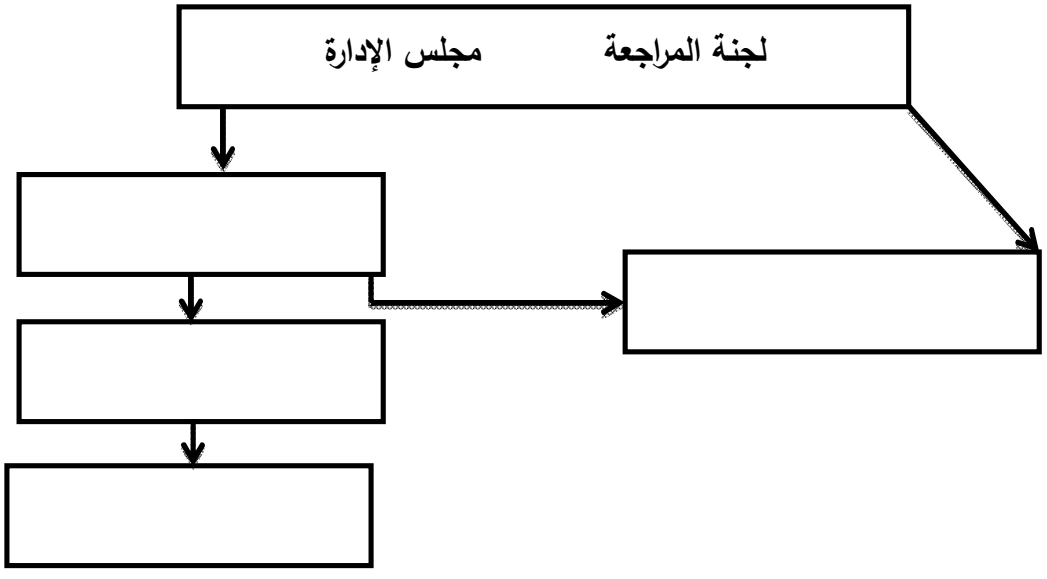

المصدر : محمد السيد سرايا ، **المراجعة الداخلية والرقابة في المنظمات** ، (القاهرة : دار الجيزة ،2004م) ، ص39.

تشارك لجنة المراجعة عادة في المساءلة الإدارية لإدارة المراجعة الداخلية مع الإدارة العليا وذلك بإعتماد توظيف وفصل المشرفين على إدارة المراجعة الداخلية وبإعتماد جداول عمل هذه الإدارة وكذلك خططها التوظيفية وموازنة مصروفاتها ومراجعة أداء المراجعيين الداخليين بالمشاركة مع الإدارة العليا إن إتخاذ المراجعة الداخلية وضعاً محدداً يضمن إستقلالية عملها عن باقي الوظائف من شأنه أن يؤهل عمل إدارة المراجعة الداخلية إلي القيام بعملية المراجعة بأحسن حال وبما يضمن فعاليتها وبالتالي يكون مخرج نظام المراجعة الداخلية قابل للإعتماد عليه في عملية إتخاذ القرارات على كل المستويات[1].

ثم إن وجود إدارة للمراجعة الداخلية داخل التنظيم الإداري "المؤسسة" من شأنها أن يكون لها منعكس نفسي على سلوك الموظفين في كل مستوى إداري معين ، مما يؤدي بكل واحد منهم إلى تأدية عمله في أحسن حال وبالتالي تحسن الأداء في المؤسسة .

/2 الفصل الثاني

الاطار النظري لمعايير المرجعة الداخلية

لقد ازدادت أهمية المراجعة الداخلية في وقتنا الحالي وشهدت السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً من قبل المنشآت في مختلف الدول. وأصبح المراجعة الداخلية عبارة عن نشاط تقييّمي لكافة الأنشطة والعمليات في المنشأة ، ويهدف إلى تطويرها ورفع كفاءتها الإنتاجية و يعتبر نظام الرقابة الداخلية أحد أهم

([1]) محمد، آمال إبراهيم ، **دور المراجعة الداخلية في دعم فاعلية حوكمة الشركات** ، (بنها : جامعة بنها ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، العدد 2 ، 2005م) ، ص33.

الإجراءات التي تتخذها المنشأة في مواجهة المخاطر والحد منها، حيث أن وضع نظام رقابة داخلية، يمتاز بالكفاءة والفاعلية، ويتم تطبيقه من قبل الأفراد والإدارة، يشكل حماية للمنشأة من المخاطر التي تواجهها، ويقلل من احتمالية التعرض للمخاطر إلى أدنى حد ممكن، ومما لا شك فيه أن دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية المستعمل في المنشأة يعتبر حجر الأساس الذي ينطلق منه المراجع وهو نقطة الارتكاز للمراجع عند أعداده لبرنامج المراجعة .

وسوف يعرض هذا الفصل من خلال المباحث:

1/2 المبحث الأول : معايير المراجعة الداخلية

2/2 المبحث الثاني : نظام الرقابة الداخلية

3/2 المبحث الثالث : مفهوم وأهداف حوكمة الشركات

1/2 لأول

معايير المراجعة الداخلية

1/1/2 مفهوم المعايير

المعايير في اللغة : وردت في القرآن الكريم بمعني قنطار، حيث قال تعالي : (آتيتم إحداهن قنطاراً) (سورة النساء الآية 20) بمعنى هو إسم للمعيار الذي يوزن به ، وهي ميزان أو مقياس متفق عليه وأساس

للحكم والمقارنة[1]، كما هو الرطل والربع[2]. عرفها مجمع اللغة العربية بأنها، نموزج متحقق أو متصور لما ينبغي أن يكون عليه الشئ فيقال عاير بين المكيالين بمعنى إختبرهما لمعرفة مدى تساويهما ، أو عاير المكيال والميزان بمعنى إمتحنه لمعرفة صحته[3]، وهي المرجع الذي يستند إليه لضبط مقدار وحدة القياس[4]. وهي وحدة مرجع القياس ، وعاير الميزان إذا قايسه وإختبره بغيره لمعرفة صحته ، وعاير شيء ما جعل له قياساً ونظاماً [5]. وتعتبر ترجمة لكلمة Standard وهي تعنى القاعدة[6] .

المعايير إصطلاحاً:

المعايير هي " الموازين أو المقاييس التي يقاس عليها الأداء الفعلي المرجو ، وذلك بغرض العمل على تحقيق الوجه الرقابي الأمثل والمطلوب منها[7].

للمعايير عدة مفاهيم منها :

عرف مجمع اللغة العربية المعيار بأنها نموذج متحقق أو متصور لما ينبغي أن يكون عليه الشيء فيقال عاير بين المكيالين أي امتحنهما لمعرفة مدى تساويهما، أو عاير المكيال والميزان أي أمتحنه لمعرفة صحته[8].

المعايير هي أنماط السلوك المهني التي يجب على المراجع القيام بها عند تنفيذه لمهمته ، وتعبر عن المستوى المعقول من العناية المهنية ، ومتعارف عليها بين أعضاء المهنة . فهي بمثابة قواعد إسترشادية تمكن أعضاء المهنة من الرجوع إليها عند إصدار أحكامها[9] .

المعيار والقطاع العام :

تسري المبادئ الرئيسية في هذا المعيار لدى مراجعة القوائم المالية لوحدات القطاع العام ، وعلى المراجع الرئيسي لوحدات القطاع العام في حالة إذا ماتطلبت القوانين تطبيق مجموعة محددة من
معايير المراجعة أن يتأكد من أن المراجع الآخر قد إلتزم في مراجعته بتطبيق هذه المعايير[10].

([1]) ماجدة عبدالمجيد أحمد أبكر ، **معايير المراجعة الداخلية ودورها في الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للتنبؤ بالفشل المالي** ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه ،2016م)، ص77.

([2]) أبوعبدالله محمد بن أحمد أبي بكر بن فرح الانصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي ، **الجامع لأحكام القرآن** ، (الرياض: دار عالم الكتب للنشر ، 2003م) ، ص30.

([3]) www.tcci.net .ly

([4]) www.arab.ency.com

([5]) السعيد قاسمي ، فرحات عباس ، **النظام المحاسبي المالي الجديد ومدي تنميطه مع المعايير المحاسبية الدولية** ، (الجزائر : معهد العلوم الإقتصادية والتسيير ، الملتقي الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية ،2010م)، ص4.

([6]) صلاح الدين عبد الرحمن فهمي ، **مقارنة معايير المحاسبة الدولية "IAS"** ، (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، 2000م)، ص90.

([7]) محمد توفيق بليغ ، **التكاليف المعيارية** ، (القاهرة : مكتبة الشباب ، 1990م) ، ص50.

([8]) حسين القاضي ، مأمون توفيق حمدان ، **المحاسبة الدولية ومعاييرها** ، (عمان : دار الثقافة للنشر ،2008م)، ص103.

([9]) وجدي حامد حجازي، **المعايير الدولية للمراجعة** ، (الإسكندرية : دار التعليم الجامعي ، 2010م)، ص166 .

([10]) حسن محمد حسين أبوزيد ، **دراسات في المراجعة** ، (القاهرة : دار الثقافة ، 1999م)، ص ص 238-239 .

المعيار عموماً هو كل ما يمكن استخدامه في القياس ، اما في المجال المهني فيمكن تسمية معيار أداء وهو نموذج لأداء عملية محددة تم تحديده من قبل السلطات المهنية . أي أنه نموذج متوقع لما ينبغي أن تكون عملية الممارسة الفعلية[1].

ترى الدارسة أن تعريف " Kohler " للمعيار يعتبر من أشمل التعاريف في هذا المجال حيث ترى أن المعيار هو : " هدف مرغوب ومطلوب تحقيقه أو نمط يتأسس بالعرف و عن طريق القبول العام أو من خلال الهيئات العلمية أو المهنية أو الحكومية أو السلطات التشريعية ويهدف وضع المعيار إلى تكوين قاعدة أساسية للعمل يسترشد بها مجموعة الأشخاص في نطاق و ظروف أعمالهم " ويجب أن تتفق المعايير مع العرف السائد في مجال تطبيقها ، وأن تستند على الدراسات والخبرة والممارسة في المجال العمل المهني مع ضرورة تحديد الهدف من تطبيق كل معيار وعدم وجود تناقض بين المعايير ، وأن تكون مصحوبة بالإلتزام بتطبيقها سواء من المنظمات المهنية أو السلطات الحكومية .

كما ترى الدارسة إن معايير الأداء في حقل المراجعة لا تختلف كثيراً عن المعايير في ظل الظروف المتماثلة .

أما أرينز فإنه يعرف معايير ممارسة المراجعة الداخلية Standards for The Practice of Internal Auditing بأنها دليل قام بإصداره معهد المراجعين الداخلين لتغطية الأنشطة والأداء الذي يقوم به المراجعون الداخليون[2]، يعرف معيار المراجعة الداخلية على أنه أداة الحكم على مستوى الكفاءة المهنية ، ، ودرجة الإتساق التي يصل إليها المدققون عند أدائهم لوظائفهم[3]. كما عرف المعيار بأنه هدف مرغوب مرغوب الوصول إليه أو نموذج فرضته التقاليد أو الإجماع أو الهيئات العلمية والمهنية والحكومية أو القانونية ، وعرفت بأنها مستويات أداء معينة يلتزم بها المراجع في أداء عملية المراجعة الداخلية. أهل الفلسفة بأنه نموذج متحقق أو مقصود لما ينبغي أن يكون عليه الشيء ومنه العلوم المعيارية وهي المنطق والأخلاق[4].

تستطيع الدارسة أن تعرف معايير المراجعة الداخلية بأنها نماذج ومقاييس عامة للحكم على أداء المراجع الداخلي والتي توضع بواسطة السلطات حتى يتم التفريق بين المعايير والأساليب الفنية وإجراءات المراجعة ينبغي أن تعرف المعايير بأنها المقاييس التي تهتم بنوعية وجودة عمل المراجع، والأهداف التي يجب تحقيقها ، والصفات المهنية المرتبطة بالمراجع وأحكامه أثناء العمل الميداني

([1]) محمد إسماعيل عبد الواحد ، **مقومات تطوير المراجعة الداخلية في إطار حوكمة الشركات** ، (المنصورة : جامعة المنصورة ، مجلة الدراسات ، المجلد 30 ، العدد الاول ، 2006م) ، ص ص 160 -161.

([2]) ألفين أريتنز ، جيمس لوبك ، **المراجعة ، مدخل متكامل** ، ترجمة الدسيطي محمد عبد القادر ، حجاج حمد حامد ، ط7 ، (الرياض : : دار المريخ للنشر ، 2002م) ، ص1053.

([3]) خشارمة صهيب حسين ، **العوامل المؤثرة في تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها** ، (اليرموك: ، جامعة اليرموك ، رسالة ماجستير، 2005م) ، ص20.

([4]) طارق عبد العال حماد ، **معايير المراجعة** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ،2004م) ، ص3.

وإعداد تقرير المراجعة وأن المعايير بصفة عامة عبارة عن مقاييس يقاس عليها الأداء الفعلي لأي عمل أياً كان نوعه وذلك بغرض تحقيق درجة رقابة مثلى أي على الوجه المطلوب .

2/1/2 أهداف المعايير

تتمثل أهداف المعايير في الآتي[1] :

1. تقليل درجة الإختلاف في الممارسات المهنية في ظل الظروف المتشابهة .
2. تمثل إطار عام لتقويم نوعية وكفاءة العمل الفني بغرض تحديد طبيعية وأبعاد المسئولية المهنية للمراجعين المزاولين.
3. في ضوء معايير المراجعة يمكن للمراجع أن يطمئن أنه بذل العناية المهنية الواجبة Due Cared، أي أن سار على نفس المستوى المعتاد والمتعارف عليه بين أعضاء المهنة في ظل الظروف المتشابهة .
4. تعتبر ضرورية بالنسبة للمراجعين الداخليين لأنها تضع المبادئ الاساسية التي سوف يلتزموا بها عند ممارستهم لمهامهم.
5. إرشادات تستخدم لتقييم المراجعين الداخليين والحكم على عملهم .
6. تحديد المواصفات والمتطلبات الشخصية التي يجب توافرها في المراجع الداخلي .
7. توفير المصداقية للمستفيدين[2].

أما أهداف المعايير وفقاً لتحديد المعهد الدولي للمراجعين الداخليين فهي[3] :

1. توضيح المبادئ الأساسية التي يلتزم بها المراجع أثناء ممارسته عملية المراجعة
2. وضع إطار لإنجاز وإثراء نشاط المراجعة الداخلية .
3. وضع أساس لقياس أداء المراجع الداخلي .
4. تمتين أداء الإدارة .
5. تقويم جودة الإدارة في تنفيذ المسؤوليات والمهام[4].

3/1/2 أهمية المعايير

يعود تاريخ الإهتمام بمعايير المراجعة إلى سنة 1941م حيث طالبت بورصة الأوراق المالية بالولايات المتحدة الأمريكية بضرورة أن يذكر المراجع في تقريره ما إذا كانت عملية المراجعة قد تمت وفقاً لمعايير مقبولة قبولاً عاماً ، ولكن حتى ذلك الوقت لم تكن هناك معايير يمكن للمراجع أن تشير إليها في تقريره

([1]) وجدي حامد، **مرجع سابق** ، ص185.

([2]) أحمد محمد العمري ، فضل عبد الفتاح ، **مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية** ، (عمان : جامعة الاردن ، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، المجلد 2، العدد 3 ،2006م)، ص ص 343- 365.

([3]) ندي قسم السيد حاج أحمد ، **معايير المحاسبة الدولية في ظل العولمة وتطبيقها في السودان** ، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه غير منشوره ، 2010م) ، ص 38.

([4]) محمد أبو العلا ، شريف محمد السكري ، **المراجعة** ، (القاهرة : د.ن ، 1991م) ، ص118.

ونتيجة لذلك فإن لجنة إجراءات المراجعة التابعة لمجمع المحاسبين القانونين الأمريكي بدأت في الإهتمام بمحاولة البحث عن مجموعة من المعايير يمكن من خلالها تقديم إرشادات للمراجع في أداء مهامه . وفي أكتوبر 1947م استطاعت اللجنة أن تنتهي من صياغة تسعة معايير صدرت بشكل رسمي في 1948م ، وقد تلا ذلك إصدار معيار عاشر في 1949م وقد لقيت هذه المعايير العشرة القبول العام من القائمين على مزاولة مهنة المراجعة ، وظلت كما هي بدون تغيير حتى سنة 1988م حيث أصدر مجمع المحاسبين القانونين نشرة معايير المراجعة رقم (55) ونشرة معايير المراجعة رقم (58) . وإستناداً إلى ما جاء بهما تم تعديل بعض الجوانب التطبيقية لكل من المعيار الثاني من معايير العمل الميداني والمعيار الثاني من معايير التقرير وذلك على التوالي ، وتختلف معايير المراجعة عن إجراءتها حيث يقصد بإجراءات المراجعة الخطوات التفصيلية التي تتم من خلالها عملية الفحص ، ويتم وضعها بمعرفة المراجع وهي تختلف من شركة لأخرى وفقاً لمجموعة من الاعتبارات مثل طبيعة النشاط وفعالية هيكل الرقابة الداخلية[1].

ترى الباحثة أن معايير المراجعة تكمن أهميتها في أنها توفر إرشادات فنية ومهنية في جميع الأمور المتعلقة في مجالات عمل المراجعة وسلوكه فهي :

1. تحدد المواصفات والمتطلبات الشخصية التي يجب أن تتوفر في المراجعة نفسها ونوعية أدائها .
2. تعتبر مقاييس لإلتزام المراجع بمبادئ المراجعة والأهداف العامة للمراجعة.
3. تعتبر إرشادرات تستخدم في تقييم الأخرين والحكم على عملهم .

4/1/2 خصائص المعايير

تتميز المعايير بعدد من الخصائص هي[2]:

1. يعتبر المعيار هدف مرغوب فيه ومطلوب تحقيقه .
2. يعتبر المعيار نمط يتأسس بالعرف أو عن طريق القبول العام أو عن طريق إصدارات الهيئات المهنية أو العملية أو القرارات التكونية أو القوانيين التشريعية .
3. يهدف وضع المعيار إلى تكوين قاعدة أساسي للعمل يسترشد بها مجموعة من الأشخاص عند أدائهم عملهم المهني .
4. يجب أن يتفق المعيار مع العرف السائد في مجال التطبيق .
5. يجب أن يتم الإلتزام بتطبيق المعيار من جانب التنظيمات المهنية أو المهنيين الممارسين والهيئات الحكومية .
6. المعايير تمثل الحد الأدنى للاداء المهني فهي بمثابة خط دفاع أو ضد مسؤليات الإهمال والتقصير عند أداء مهام المراجعة .

([1]) عباس شافعي ، **دراسات في المراجعة** ، (القاهرة : مكتبة التجارة والتعاون ، 2006م) ، ص56.

([2]) علي عبد القادر ذنيبات ، **مدى تأثير موقع التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي في تحقيق الشفافية المالية** ، (عمان : كلية العلوم الإدارية ، مجلة الدراسات ، المجلد 35، العدد 2، 2008م) ، ص289.

كما تعتبر المعايير وسيلة للحكم على أداء شخص معين بهذا فهي تتميز بالخصائص التالية[1]:

1. قابلة للتطبيق .
2. مرنة تواكب التطور .
3. وسيلة للقياس على الحكم .
4. متفق عليها سواء من خلال الإلتزام بإتباعها بموجب القانون أو قرار رسمي أو باجماع هيئة مهنية أو قناعة الأفراد بها .
5. نموذج يسترشد الشخص به أثناء القيام بواجباته.

ترى الباحثة أن ما يزيد من مصداقية مهنة المراجعة الداخلية ويزيد من الثقة منها ويسهل من عمل المراجع ويضمن موضوعيته وحياده هو أن يستند عمله إلى نظرية واضحة للمراجعة .

5/1/2 نظرية المراجعة

يقصد بها مجموعة من الأفكار الأساسية والمبادئ والقوانيين العامة المترابطة والمتسقة منطقياً التي تهدف إلى[2] :

1. التقييم والتفسير المنطقي للقرارات والممارسات الواجب اتخاذها أو القيام بها عند أداء العمل .
2. توجيه السلوك بما يكفل تحقيق قيم وأهداف محددة .

أي ان وجود نظرية للمراجعة تساعد المراجع على اتخاذ القرارات المتعلقة بكل خطوة من خطوات المراجعة بطريقة علمية وسليمة مما يقلل من المخاطر التي قد يتعرض لها المراجع ويمكنه من إتمام عملية المراجعة بكفاءة وفاعلية .

مما هو جدير بالذكر أنه يجب أن يكون لنظرية المراجعة محتوى تطبيقي أي لا يكفي أن تكون النظرية متسقة منطقياً وإنما يجب أن تكون أيضاً قابلة للتطبيق العملي وبعبارة أخرى فإن النظرية ليست هدفاً في حد ذاتها وإنما هي وسيلة لأحكام وترشيد التطبيق والممارسة العملية .

موقع المعايير في نظرية المراجعة :

تمدنا النظرية بأساس لتنظيم الفكر وتنفيذ الفعل وتساعد نظرية المراجعة في وصف وتفسير القرارات التي يتعين على المراجع اتخاذها عند تنفيذ عملية المراجعة ، حيث يعتمد نظرية المراجعة باتخاذ القرارات المتعلقة بكل خطوة من الخطوات التفيذية لعمل المراجعة[1].

([1]) عبد الفتاح الصحن ، احمد محمد نور ، **الرقابة ومراجعة الحسابات** ، (الإسكندرية : مؤسسة الشباب ، 2003م)، ص23.

([2]) منصور أحمد البدوي ، شحاته السيد ، **دراسات في الاتجات الحديثة في المراجعة** ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2003م)، ص35.

لقد حدد مجمع المراجعين الداخليين (IIA) معيار الممارسة أو المعايير الخاصة في أداء نظام المراجعة الداخلية التي يتعين الإلتزام بها من قبل أعضاء المجمع وهي تنص على[2]:

1. أن يتم التحقق من أن درجة الخبرة الفنية والتأهيل العلمي للمراجعيين الداخليين كافية ومناسبة لأداء أعمال وظيفة المراجعة الداخلية .
2. أن يلتزم المراجعون الداخليون بالمعايير الأخلاقية المطلوبة لمزاولة المهنة وأن تتوفر لديهم المعرفة والمهارة الإنضباط لأداء المهام بالمستوى .
3. المهني المناسب وان تتوافر لديهم القدرة على الاتصال وتكوين العلاقات الإنسانية .
4. أن تؤدي عمليات المراجعة بمستوى العناية المهنية الجديدة الممتازة .

إن هذه المعايير التي يتعين الإلتزام بها تنقسم بوجه عام إلى خمسة مجموعات من المعايير العامة الرئيسية.

6/1/2 المبادئ العامة للمراجعة الداخلية

لتحقيق الإعتراف بمهنة المراجعة ورفع شأنها أصدر معهد المراجعين الداخليين الأمريكي قائمة ملخص بالمبادئ العامة للمراجعة الداخلية التي ساعدت على تحديد أهداف المراجعة الداخلية ووضوح مسئوليات المراجع الداخلي وواجباته . ملخص للمبادئ العامة للمراجعة الداخلية[3] :

100 الإستقلال .

110 المركز التنظيمي .

120 الموضوعية .

200 الكفاءة المهنية .

210 الجهاز الوظيفي .

220 التعليم والمهارات .

230 الإشراف .

240 الإستجابة لمعيار العمل الميداني .

250 التعليم ، التدريب ، المهارات .

260 العلاقات الإنسانية والتوصيل .

270 التعليم المستمر.

280 العناية المهنية .

([1]) إيمان محجوب محمد عويضة ، **تطور المراجعة الداخلية المستقلة في مؤسسات الدولة في السودان** ، (الخرطوم : جامعة النيلين كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، 2000م) ، ص78.

([2]) يوسف سعيد يوسف المدلل ، **دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الاداء المالي والإداري** ، (غزة : الجامعة الإسلامية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2007م)، ص 347.

([3]) Institute of Internal Audit (IIA) , **Statement for the Professional Practies on Internal Auditing**, (Altaminte Springs ,fla) 1980 ,pp3-4 .

300 مجال العمل .

310 ترابط المعلومات ومدى صحتها .

320 التمشي مع السياسات والخطط والإجراءات والقوانين واللوائح .

330 حماية الأصول .

340 الإستخدام الإقتصادي للموارد .

350 تحقيق أهداف التشغيل والبرامج .

400 تنفيذ العمل المبدئي .

410 التخطيط للمراجعة .

420 فحص وتقويم المعلومات .

430 توصيل المعلومات .

440 التتبع .

500 إدارة قسم المراجعة الداخلية .

510 الأغراض ، السلطة ، المسئولية .

520 التخطيط .

530 السياسات والإجراءات .

540 إدارة الأفراد والتطوير .

550 العلاقة مع المراجع الخارجي .

7/1/2 نشأة المعايير

نشأت المعايير فى فترة الثلاثينيات من القرن الماضى عندما ساد العالم الكساد العالمى والذى نتج عنه إفلاس كثير من الشركات لحاجتها إلى الإقتراض من المؤسسات المالية للمحافظة على أسعار الأسهم . فى عامى 1933م و1934م أعطى الكونجرس الأمريكى تفويضاً للجنة تبادل الأوراق المالية والبورصات سلطة إصدار وإختيار المعايير، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية رائدة فى مجال تطوير المعايير ومازالت تلعب دوراً كبيراً فى ذلك . كما ساهمت بريطانيا ومجمع المحاسبين القانونيين مساهمة فعالة ثم تبعتهم كندا . كانت بداية الاهتمام بالمعايير المحاسبية فى الثلاثينيات من القرن الماضى الإ أن الصياغة الرسمية والالتزام بها بدأ عام 1963م فى أمريكا وبريطانيا. وبدأت صياغة المعايير فى كندا وأستراليا أواخر الستينات ، وكانت المملكة العربية السعودية أولى الدول العربية التى قامت بإصدار المعايير ثم تلتها مصر فالكويت ، وفى السودان تم تشكيل مجلس مناقشة إصدار معايير محاسبية سودانية فى مارس 1985م ، وشكلت لجنة المحاسبين القانونيين فى عام 1988م وإصدرت معايير محاسبية سودانية ملزمة لكافة الشركات والمؤسسات المالية بالسودان من تاريخ إقرارها

. أما معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية فى البلدان الإسلامية بدأ التفكير فيها وطبقت فى يناير عام 1988م وأصبحت ملزمة لكل المؤسسات المالية والمصارف[1]. ويتكون الإطار العام لمعايير المراجعة الداخلية التي وضعها معهد المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1978م والتي تم تعديلها عام 1993م من خمسة معايير عامة ، تم تبويبها في خمسة مجموعات تتضمن معايير فرعية، والمعايير الجديدة التي أصدرها معهد المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية في عام 2003م والتي أصبحت نافذة إعتباراً من 2004م[2].

معايير المراجعة الداخلية :

توجد الآن معايير مهنية خاصة بالمراجعة الداخلية وكان من الطبيعي أن توجد لها منظمات مهنية خاصة بها ، إلا أنه من المؤسف أن مثل هذه المعايير ومثل هذه المنظمات المهنية ، لم توجد في مصر، مثل معظم دول العالم الثالث ، حتى الآن. وتشمل المعايير المهنية الحديثة للمراجعة الداخلية الصادرة من مجمع المراجعين الداخليين IIA على خمسة مجموعات من المعايير تغطي النواحي الرئيسية والوظائف الرئيسية للمراجعة الداخلية وهي[3]:

المجموعة الأولى: معايير الاستقلال independence

المجموعة الثانية: معايير الحرفية المهنية professional proficiency

المجموعة الثالثة: معايير نطاق العمل (الفحص) الميداني scope of work

المجموعة الرابعة : معايير اداء وظيفة المراجعة المراجعة الداخلية performance Audit Work

المجموعة الخامسة: معايير إدارة قسم المراجعة الداخلية management of internal audit department

وكل مجموعة من المعايير السابقة تعتبر بمثابة قسم يشتمل علي مجموعة من الإرشادات outlines ومجموعة من التعليقات comments ذات قيمة للمراجعين الداخليين.

وسنعرض لكل مجموعة من المعايير السابقة على النحو التالي:

المجموعة الأولى لمعايير المراجعة الداخلية:

معايير الاستقلال: independence

وتشتمل هذه المعايير على عدد من المعايير الفرعية وهي[4]:

1. الاستقلال:

([1]) د. مصطفى نجم البشارى، **مدخل إلى معايير المحاسبة** ، (الخرطوم : شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، 2007م) ، ص3.

([2]) أسامة بن فهد الحيزان ، **تطوير أداء وظيفة المراجعة الداخلية لتفعيل متطلبات الحوكمة** ، (القاهرة : جامعة القاهرة ، كلية التجارة، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين ، 70، الجزء الأول، 2008م) ، ص 298.

([3]) عبدالوهاب نصر علي ، شحاته السيد شحاته ، **الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة أسواق المال – الواقع والمستقبل** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2006م) ، ص500.

([4]) عبدالوهاب نصر علي ، شحاته السيد شحاته ، **مرجع سابق** ، ص502.

ويعني استقلال المراجع الداخلي عن الأنشطة التي يقوم بمراجعتها ويتحقق الاستقلال عندما يقوم المراجع الداخلي بأداء عمله بحرية freely وبموضوعية objectively ويسمح ذلك للمراجع الداخلي بإعطاء رأي غير متحيز ويتحقق الاستقلال بناء على الوضع التنظيمي والموضوعية.

2. **الوضع التنظيمي**:

يجب أن يكون لإدارة المراجعة الداخلية وضع تنظيمي يسمح لها بأداء مسئولياتها ويجب أن يحصل المراجعين الداخليين على دعم من الإدارة العليا ومن مجلس الإدارة وذلك لكي يكون الأفراد الخاضعين للمراجعة متعاونين بدون أي تدخل interference .

يجب أن يتمتع مدير إدارة المراجعة الداخلية بسلطة لكي يحقق له ذلك استقلالية وتوسيع نطاق عمل إدارته وتنفيذ توصيات هذه الإدارة كما يجب أن يكون لمدير إدارة المراجعة الداخلية اتصال مباشر مع مجلس الإدارة حتى يستطيع توصيل المعلومات في النواحي المهمة ومن ناحية أخرى فإن استقلالية إدارة المراجعة الداخلية يمكن أن تتزايد من خلال وجود إجماع concur بين أعضاء مجلس الإدارة على تعيين مدير إدارة المراجعة الداخلية ويجب أن يتم تحديد سلطات وأهداف ومسئوليات إدارة المراجعة الداخلية في شكل مكتوب (charter) كما يجب أن يتم عرض خطط الموازنة المالية وخطط الموارد البشرية الخاصة بإدارة المراجعة الداخلية للإدارة العليا ولمجلس الإدارة الموافقة عليها. ويجب أن يقدم مدير إدارة المراجعة الداخلية تقرير بالأنشطة التي تم القيام بها للإدارة العليا ولمجلس الإدارة على أن يتم ذلك سنوياً أو نصف سنوي[1].

والوضع الأمثل للوضع التنظيمي لإدارة المراجعة الداخلية هو أن تكون تابعة للجنة المراجعة بالشركة أو لمجلس الإدارة مباشرة.

3. **الموضوعية Objectivity:**

أ. يجب أن يكون المراجع الداخلي موضوعياً عند أدائه لوظيفة المراجعة الداخلية وتعتبر الموضوعية أمراً ذهنياً يجب أن يتحقق لدى المراجع الداخلي أثناء أداءه لعمله بحيث يجب أن يكون تابع للغير عند إبدائه لرأيه في أي أمر من أمور المراجعة.

ب. يجب ألا يجعل المراجع الداخلي نفسه في وضع يجعله غير قادر على إبداء رأي موضوعي مع ضرورة تخصيص الأفراد staff assignments على المهام بحيث يتم تفادي أي تعارض محتمل أو فعلي في المصالح.

ج. يجب أن يقوم المراجعين الداخليين بالتقرير لمدير إدارة المراجعة الداخلية حول المواقف التي تحتوي على تعارض في المصالح بحيث يقوم مدير إدارة المراجعة الداخلية بإعادة تخصيص المهام علي هؤلاء الأفراد لتخفيض حدة التعارض في المصالح ويجب أن يتفادى المراجع الداخلي أداء أي مهام تشغيلية operating or non and it work حيث أن أداء أي من المهام التشغيلية التي سيراجعها

([1]) طارق عبد العال حماد ، **معايير المراجعة** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ،2004م) ، ص3.

المراجع الداخلي سيجعل موضوعيته غير متوفرة ، الأمر الذي يجب أن يؤخذ في الحسبان عند الحصول على تقرير المراجعة من المراجع الداخلي[1].

المجموعة الثانية لمعايير المراجعة الداخلية:

معايير الحرفية المهنية لإدارة المراجعة الداخلية: professional proficiency

وتحتوى هذه المعايير على عدد من المعايير الفرعية وهي[2]:

1. يجب أن يتم أداء المراجعة الداخلية بحرفية وبعناية مهنية due professional care
2. يجب أن توفر إدارة المراجعة الداخلية تأكيداً بأن التقنية المهنية technical proficiency والخلفية التعليمية educational back ground للمراجعين الداخليين في مستوى مقبول ومناسب لأداء مهامهم.
3. يجب أن تمتلك أو تسعى إدارة المراجعة الداخلية للحصول على الخبرة والمهارات والنظم المطلوبة لأداء مسئولياتهم ومهام عملية المراجعة.
4. يجب أن تعطي المراجعة الداخلية درجة من التأكيد المناسب حول مدى ملائمة الإشراف على كافة أعمال المراجعة الداخلية التي تم أداءها[3]. ويجب ملاحظة أن المعايير من (1) حتى (4) تتعامل مع مسئوليات ومهام إدارة المراجعة الداخلية ، وذلك للتأكد من أن المراجعين الداخليين لديهم خبرة ودرجة من التعليم تتناسب مع مهام المراجعة الداخلية التي يتم أدائها حيث يجب التأكد من أن الأفراد في إدارة المراجعة الداخلية قادرين على أداء المهام المكلفين بها.
5. المراجعين الداخليين يجب أن يلتزموا بالمعايير المهنية للأداء ويجب مراعاة أن هذا المعيار يشير إلى ضرورة التزام المراجع الداخلي بالمعايير المهنية بالإضافة إلى دستور أخلاقيات المراجعة الداخلية code of cordite الصادر عن معهد المراجعين الداخليين والذي يشتمل على مجموعة من القيم الأخلاقية مثل الأمانة ، الموضوعية ، الولاء.
6. المراجعين الداخليين يجب أن يمتلكوا من الخبرة والمهارات اللازمة لأداء مهام المراجعة الداخلية[4] . على سبيل المثال يجب أن يمتلك المراجع الداخلي القدرة على فهم المبادئ الإدارية حتى يكون قادر على تقييم درجة الأهمية وخطورة الانحراف deviation عن الممارسات السليمة للعمل good business practices . ويجب أن يكون لدى المراجع الداخلي إلماماً ببعض الأساسيات في مجالات مختلفة مثل (المحاسبة – الاقتصاد – القانون التجاري – التمويل – الأساليب الكمية) ويجب أن يكون المراجع الداخلي لديه حرفية في تطبيق إجراءات وتقنيات ومعايير المراجعة الداخلية

([1]) رأفت علي رضوان ، **معايير الاداء المهني للمراجعة الداخلية** ، (القاهرة : جامعة عين شمس ، المجلة العلمية للإقتصاد ، العدد 2 ، 2006م) ، ص 165.

([2]) ثناء علي القباني ، **المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2002م- 2003م)، ص120.

([3]) عبدالوهاب نصر علي ، شحاته السيد شحاته ، **مرجع سابق** ، ص503.

([4]) محمد سمير الصبان ،عبد الوهب على نصر ، **المراجعه الخارجيه ، المفاهيم الأساسيه وآليات التطبيق وفقا للمعاييرالمتعارف عليها والمعايير الدوليه** ،(الاسكندرية : الدار الجامعيه ، 2002م)، ص49.

ويجب أن يمتلك المراجع الداخلي الذي يتعامل بشكل كبير مع السجلات المحاسبية الحرفية في المبادئ والتقنيات المحاسبية.

7. يجب أن يكون لدى المراجعين الداخليين المهارة في التعامل والاتصال بالآخرين بشكل فعال حيث يجب أن يكون لديهم المقدرة على فهم العلاقات البشرية والحفاظ على علاقات مرضية satisfactory مع الأفراد الذين يتم مراجعتهم audities.
8. يجب أن يحافظ المراجعين الداخلين علي الكفاءة المهنية **technical competence** من خلال التعليم المستمر continuous education حيث يجب أن يكون لدى المراجع الداخلي إلماماً بالتطورات في معايير المراجعة الدخلية وإجراءاتها وتقنياتها ويمكن أن يتحقق التعليم المستمر من خلال العضوية في المعاهد والجمعيات المهنية والمؤتمرات العلمية .
9. يجب أن يبل المراجع الداخلي العناية المهنية الكافية والملائمة عند أداءه لمهام المراجعة الداخلية والمقصود ببذل العناية المهنية الكافية والملائمة هو نفس مستوى العناية والمهارة المتوقعة من المراجع الداخلي الكفء في ظل ظروف مشابهة أو نفس الظروف[1].

المجموعة الثالثة من معايير المراجعة الداخلية

معايير نطاق العمل (الفحص الميداني) scope of work

تشتمل هذه المعايير على مجموعة من المعايير الفرعية وهي[2]:

1. نطاق عمل المراجع الداخلي

حيث أشار هذا المعيار إلى ضرورة أن يشتمل عمل المراجع الداخلي على فحص وتقييم مدى دقة وفعالية نظام الرقابة الداخلية الخاص بالشركة ودرجة جودة الأداء في تنفيذ المهام المطلوبة.

وقد أشار ذلك المعيار إلى دور الإدارة العليا ومجلس الإدارة في إعطاء إرشادات عامة للمراجع الداخلي لتحديد الأنشطة التي يجب مراجعتها وقد حدد هذا المعيار أن الهدف الأساسي للمراجع الداخلي باعتبار أنه المحدد الأساسي لنطاق فحصه هو التأكد من دقة وفعالية هيكل الرقابة الداخلية ولذا فقد حدد هذا المعيار الأهداف الأساسية لهيكل الرقابة الداخلية والتي تتمثل في[3]:

1. توفير معلومات ذات درجة عالية من النزاهة integrity والقابلية للاعتماد عليها reliability .
2. الالتزام بالخطط والسياسات والإجراءات والقوانين.
3. الحماية المادية للأصول safguading.
4. الاستخدام الاقتصادي والكفء للموارد الاقتصادية .
5. تحقيق وإنجاز الأهداف التشغيلية والبرامج المختلفة.

([1]) منصور احمد البديوي ، شحاته السيد شحاته ، **الإتجاهات الحديثة في المراجعة** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2002م) ، ص122.

([2]) عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون ، **المراجعة التشغيلية والرقابة المالية** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2007م-2008م) ، ص181.

([3]) عبداالوهاب نصر ، شحاته السيد شحاته ، **مرجع سابق** ، ص509.

وقد وضع هذا المعيار تعريفاً للرقابة بشكل عام على أنها إجراء تتخذه الإدارة وذلك لتحسين احتمال وإمكانية تحقيق الأهداف المرغوب فيها ، وقد وصف هذا المعيار هذه الإجراءات الرقابية بأنها توفر تأكيداً معقولاً reasonable حول تحقيق أهداف وخطط الشركة المرغوب فيها.

وقد قسم هذا المعيار الإجراءات الرقابية إلي ثلاث مجموعات رئيسية وهي[1]:

1. رقابة وقائية preventive control: للوقاية ومقاومة الأحداث غير المرغوب فيها من الحدوث.
2. رقابة اكتشافية detective control : لاكتشاف وتصحيح الأحداث غير المرغوب فيها والتي قد حدثت بالفعل.
3. رقابة توجيهيه directive control : والتي تسعى لإحداث أو التشجيع على حدوث حدث معين مرغوب في حدوثه.

المجموعة الرابعة من معايير المراجعة الداخلية

معايير أداء وظيفة المراجعة الداخلية: performance of audit work

إن عمل المراجع الداخلي لابد أن يشمل تخطيط عملية المراجعة الداخلية ، وفحص وتقييم المعلومات وتوصيل النتائج وعملية المتابعة following up وتمثل هذه المعايير شرح لكافة المراحل المختلفة لعملية المراجعة الداخلية والتي تبدأ بعملية التخطيط وتنتهي بعملية المتابعة .

وتشمل هذه المعايير على مجموعة من المعايير الفرعية والتي تتمثل في[2]:

1. تخطيط المراجعة الداخلية:

يجب أن يقوم المراجع الداخلي بتخطيط عملية المراجعة وتخطيط كل جزء من أجزائها وقد أوضح هذا المعيار أن عملية التخطيط يجب أن تكون موثقة.

2. فحص وتقييم المعلومات:

يعتبر هذا المعيار هو أكثر المعايير – كما وصفه معهد المراجعين الداخليين IIA - تفصيلاً في شرح عملية المراجعة الداخلية.

قد ألزم هذا المعيار المراجع الداخلي بضرورة جمع ، تحليل ، تفسير ، وتوثيق المعلومات وذلك لتدعيم نتائج عملية المراجعة.

3. توصيل نتائج المراجعة الداخلية

حيث ألزم هذا المعيار المراجع الداخلي بضرورة توصيله لنتائج عملية المراجعة الداخلية التي قام بإجرائها حيث يجب أن يتم إعداد تقرير في شكل مكتوب ويجب أن يكون موقعاً وذلك بعد الانتهاء من عملية الفحص.

([1]) أمين السيد احمد لطفي ، **دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التاكد**، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2007م)، ص 512.

([2]) سنتا عمر حسين مالك ، **المراجعة الداخلية ودورها في الرقابة على تنفيذ الموازنات العامة للدولة** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه غير منشوره ، 2016م) ، ص 70.

وقد يتم تقديم تقارير دورية (ربع سنوية) interim في شكل مكتوب أو شفوي في صورة رسمية أو غير رسمية.

4. المتابعة following up

يجب أن يتابع المراجع الداخلي عملية المراجعة الداخلية بعد إعداد تقريره النهائي عنها وذلك للتأكد من أن النتائج والتوصيات التي اقترحها قد تم اتخاذ إجراءات مناسبة تجاهها ، حيث يجب أن يحدد المراجع الداخلي الإجراءات التصحيحية اللازمة لتصحيح أي نواحي قصور ، لذلك فإن المراجع الداخلي يجب أن يتأكد أن هذه الإجراءات التصحيحة قد حققت النتائج المرغوبة أو أن الإدارة ومجلس الإدارة قد أخذت في الحسبان الحظر المصاحب لتجاهل هذه الإجراءات التصحيحية[1].

المجموعة الخامسة من معايير المراجعة الداخلية

معايير إدارة قسم المراجعة الداخلية

يجب أن يدير مدير إدارة المراجعة الداخلية إداراته بشكل سليم ، حيث ألزم هذا المعيار مدير إدارة المراجعة الداخلية بضرورة القيام بما يلي[2]:

أ. أن يحقق عمل إدارته الأهداف والمسئولية التي وافقت وترغب فيها الإدارة.

ب. الاستخدام الكفء والفعال للموارد الاقتصادية الخاصة بإدارته .

ج. إن عمل إدارة المراجعة الداخلية يتفق مع المعايير المهنية للمراجعة الداخلية .

شتمل هذه المعايير على مجموعة من المعايير الفرعية والتي تهدف إلى تحديد هدف ومسئولية إدارة المراجعة الداخلية مع بيان كيفية تخطيط إدارة المراجعة الداخلية وللعلاقة مع المراجعين الخارجيين مع ضرورة وضع إدارة المراجعة الداخلية لبرنامج لتأكيد الجودة وذلك من خلال المعايير التالية[3]:

1. يجب أن يكون لمدير إدارة المراجعة الداخلية نظاماً أساسياً charter وقائمة بالأهداف والسلطات والمسئوليات لإدارة المراجعة الداخلية.
2. يجب أن يضع مدير إدارة المراجعة الداخلية خطط لإدارته لتمكينها من تنفيذ المسئوليات الخاصة بها، وقد أوضح هذا المعيار الخطوات الخاصة بعملية وضع الخطط لإدارة المراجعة الداخلية والتي تشمل (وضع الأهداف ، ووضع جداول عمل ، ووضع الموازنات وتقارير للأنشطة).

([1]) عبد الفتاح الصحن وآخرون ، **اصول المرجعه** ، (الاسكندريه : الدار الجامعيه ، 2005م) ، ص29.

([2]) خالد محمد عبد المنعم اللبيب، **نحو إطار متكامل لضوابط كفاءة أداء مهنة المراجعة الداخلية في مواجهة ظاهرة الفساد المالي في قطاع الاعمال** ، (حلوان : جامعة حلوان ، كلية التجارة وادارة الاعمال ، العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، العدد الاول ، 2003م)، ص181.

([3]) أسامة علي ميلاد أبو راوي ، **دور المراجعة الداخلية في تدعيم حوكمة الشركات** ، (حلوان : جامعة حلوان ، مجلة كلية التجارة ، العدد 4 ، الجزء 2 ، 2011م) ، ص 50.

3. يجب على مدير إدارة المراجعة الداخلية أن يضع سياسات وإجراءات لإرشاد فريق عمل المراجعة لأداء عملهم .
4. يلتزم مدير إدارة المراجعة الداخلية بوضع برنامج لاختيار وتطوير الموارد البشرية لإدارة المراجعة الداخلية .

جدول (1/1/2)

معايير المراجعة الداخلية

معايير الإستقلال	1- كفاية الموقع التنظيمي . 2- كفاية الموضوعية.
معايير الكفاية المهنية	3- الحصول علي الكفاية والعناية المهنية الفنية . 4- الحصول علي المعرفة والمهارات والتدريب. 5- الإلتزام بمعايير السلوك المهنية .
معيار العمل الميداني	6- إمكانية الإعتماد على المعلومات . 7- الإلتزام بالتخطيط والسياسات . 8- حماية الأصول .
معيار اداء وظيفة المراجعة الداخلية	9- التخطيط لكل عملية مراجعة . 10- فحص وتقييم المعلومات . 11- توصيل النتائج. 12- المتابعة
معيار إدارة قسم المراجعة الداخلية	13- توفير قائمة بالأهداف والسلطة . 14- توفير السياسات والإجراءات. 15- توفير برامج الإدارة وتنمية الأفراد . 16- توفير التحقيق بين جهود المراجعة الداخلية والخارجية 17- توفير ضمان الجودة.

المصدر: د. أمين السيد أحمد لطفي ، **مراجعات مختلفة لأغراض مختلفة** ، (القاهرة : الدار الجامعية ، 2005م)، ص117**.**

يتضح للباحثة أن معهد المراجعين الداخليين الأمريكي قام بإصدار معايير عام 978م كانت في البداية تتكون من خمسة مجموعات رئيسية هي الاستقلال ، والكفاية المهنية ، ونطاق العمل، وأداء وظيفة المراجعة الداخلية وإدارة قسم المراجعة الداخلية وكل معيار من هذه المعايير ينقسم إلى مجموعة من المعايير الفرعية تعبر عن وسائل تحقيق المعيار الرئيسي ، ثم أجري معهد المراجعين الداخليين الأمريكي تطويراً عليها عام 2000م وقسمها إلى:

1.المعايير المهنية للمراجعة الداخلية : Attribute Standards

عبارة عن أربعة معايير رئيسية صادرة من معهد المراجعين الداخليين الأمريكي توضح خصائص مهنة المراجعة الداخلية وخصائص المراجعين الداخليين وتتمثل في[1]:

1000- الغرض والسلطة والمسئوليات لأنشطة المراجعة الداخلية :

ينبغي أن يحدد الغرض من انشطة المراجعة الداخلية وسلطات ومسئوليات المراجعين الداخليين بشكل رسمي في دستور المراجعة الداخلية ومتسق مع المعايير وإن يتم الموافقة عليه عن طريق مجلس الإدارة.

1100- الإستقلال والموضوعية :

أن يكون نشاط المراجعة الداخلية مستقلاً ، وأن يكون المراجعين الداخليين موضوعيين عند أداء عملهم.

1200- الكفاية ولعناية المهنية الواجبة :

يتعين أن يؤدي المراجع الدخلي المهام المكلف بها بكفاية وعناية مهنية واجبة .

1300-برنامج تأكيد الجودة والتحسين :

أن يطور ويحتفظ مدير المراجعة الداخلية ببرنامج ضمان الجودة والتحسين وهذا البرنامج يتم تصميمه لمساعدة نشاط المراجعة الداخلية على تحسين أعمال المنشأة ، بالإضافة إلى توفير تأكد بأن نشاط المراجعة الداخلية يتطابق مع المعايير ودليل السلوك الأخلاقي.

2.معايير الاداء : Performance Standard

عبارة عن سبعة معايير رئيسية صادرة من معهد المراجعين الداخليين الأمريكي تختص بتوضيح أنشطة المراجعة الداخلية وكيفية قياس الأداء في[2]:

2000- إدارة نشاط المراجعة الداخلية :

يقوم مدير المراجعة الداخلية بإدارة نشاط المراجعة الداخلية بكفاءة وفاعلية ليتحقق من أن النشاط يضيف قيمة للمنشأة ، وذلك من خلال توافق نشاط المراجعة الداخلية مع متطلبات تعريف المراجعة الداخلية .

2100- طبيعة عمل النشاط :

أن يقوم نشاط المراجعة الداخلية بالتقييم والمشاركة في تحسين إدارة المخاطر ونظم الرقابة والحوكمة[3].

2200- تخطيط مهمة العمل :

([1]) صفوت مصطفي إبراهيم ، **تفعيل دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات في ضوء معايير المراجعة الداخلية الحديثة** ، (بنها : جامعة بنها ، كلية التجارة مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، العدد 2 ، 2006م) ، ص 188.

([2]) أمين السيد أحمد لطفي ، **مرجع سابق** ، ص 511.

([3]) أمين السيد أحمد لطفي ، **المراجعة الإدارية وتقييم الاداء** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2011م) ، ص 106.

يقوم المراجعين الداخليين بتطوير وتسجيل خطة لكل مهمة عمل[1].

2300- أداء مهمة العمل :

يقوم المراجعين الداخليين بتحديد وتحليل وتقييم وتسجيل معلومات كافية لتحقيق أهداف المهمة التي يقومون بتاديتها.

2400- توصيل النتائج :

يقوم المراجعين الداخلين بتوصيل نتائج اداء المهمة بالطريقة والوقت المناسبين لذلك.

2500-متابعة التقدم :

أن يضع ويحتفظ مدير المراجعة الداخلية بنظام لمتابعة التصرف في النتائج التي تم توصيلها للإدارة .

2600- قبول الإدارة للمخاطر :

مدير المراجعة الداخلية عندما يتأكد من قبول الإدارة لمستوى مخاطر أعلى من المستوى التي تتحمله المنشأة عليه مناقشة هذا الأمر مع الإدارة للوصول لحل مقبول ، وأن لم يتم الإتفاق والتوصل لحل يقوم كل من مدير المراجعة الداخلية و الإدارة العليا برفع الامر لمجلس الإدارة .

المعايير الدولية للمراجعة الداخلية التي تم وضعها من قبل معهد المراجعين الداخليين الأمريكي (IIA). وهذه المعايير مقسمة إلى معايير عامة ومعايير الأداء والجدول التالي يبين هذه المعايير[2].

جدول (2/1/2)

المعايير الدولية للمراجعة الداخلية

رقم المعيار	المعايير العامة	رقم المعيار	معايير الأداء
1000	الغرض والسلطة والمسئولية	2000	أنشطة التدقيق الداخلي
1100	الموضوعية	2100	طبيعة العمل
1200	الكفاءة والعناية المهنية	2200	تخطيط المهمة
1300	جودة الضمان وبرامج التحسين	2300	أداء المهمة
		2400	نتائج ألاتصال
		2500	برامج المراقبة
		2600	قبول الإدارة للمخاطر

المصدر: احمد حلمي جمعة، **المدخل إلى التدقيق الحديث**، (عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع ، 2005م)، ص 96.

2/2 المبحث الثاني

(1) أسامة عبد المنعم عبد الجبار ، **دور المدقق الداخلي في مواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة الأردنية من خلال تطبيق معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي** ، (بغداد : جامعة بغداد ، مجلة العلوم و الإدارة و الإقتصاد ، العدد 91، 2012م) ، ص 96.

(2) أحمد حلمي جمعة ، **المدخل إلي التدقيق الحديث** ، (عمان : دار الصفاء للنشر والتوزيع ، 2005م) ، ص 96.

الرقابة الداخلية

1/2/2 نظام الرقابة الداخلية

لقد أدت الخسائر التي تعرضت لها كبرى الشركات والبنوك خلال العقدين السابقين إلى الرفع من أهمية الإدارة الفعالة للمخاطر والرقابة الداخلية ضمن القطاع المالي الرسمي في جميع أنحاءالعالم ونظراً لإزدياد أهميتها أكثر بعد حدوث تلك الانهيارات المالية لكبريات الشركات في العالم ، فقد إزداد تركيز التشريعات عليها وإعطائها أهمية بالغة لما لها من دور كبير تقوم به في عدة مجالات. وغالباً ما يعتمد المراجع بدرجة كبيرة على نظام الرقابة الداخلية وكذلك على نتائج إختبارات الإلتزام بالإجراءات الرقابية الموضوعية للتأكد بدرجة معقولة من أمانة عرض أرصدة القوائم المالية والملاحظات المرفقة بها طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها [1].

2/2/2 نشأة الرقابة الداخلية

يعتبر السبب الرئيسي لظهور نظام الرقابة الداخلية في انفصال الملكية عن التسيير. وكذا كبر حجم المؤسسات وتعقدها الشيء الذي أدى إلى زيادة الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية الرقابية,كما أصبح أمراً حتمياً تقتضيه الإدارة الحديثة للمحافظة على الموارد المتاحة وتحقيق أهدافها.وتلعب الرقابة الداخلية دوراً هاماً في حلقة التغذية المرتدة لإدارة المخاطر, بحيث يتم إيصال المعلومات الصادرة عن عملية الرقابة الداخلية إلى مجلس الإدارة. وتعمل آليات الرقابة الداخلية على تحسين عملية إتخاذ القرارات وذلك من خلال التأكيد على دقة اكتمال وإرسال تلك المعلومات في حينها لكي يتمكن كلا من مجلس الإدارة والإدارة من المعالجة الفورية لشئون الضبط عند ورودها, لذلك إذا قامت المؤسسة بربط آليات ضبطها الداخلي بإدارة المخاطر, يصبح بإمكان الرقابة الداخلية تحديد المخاطر المتبقية وإعلام الإدارة بها[2]، ففي بادئ الأمر كانت لا توجد أهمية كبيرة لنظام الرقابة الداخلية نظراً لعدم وجود فصل بين الملكية والإدارة, حيث كانت رقابة المالك أو ما يعرف بالرقابة الشخصية, وإنحصر مفهوم الرقابة في حماية النقدية فقط بإعتبارها أكثر أصول المؤسسة تداولاً [3]، وبعد ذلك اتسع نطاقها ليستخدم مرادف للضبط الداخلي والذي يعنى تقسيم العمل وتحديد السلطات والمسئوليات والفصل بينهما عن طريق قيام موظف ما بعملية كاملة ولذلك يعرف نظام الضبط الداخلي بأنه مجموعة من الوسائل والمقاييس والأساليب التي تضعها الإدارة بغرض ضبط عملياتها ومراقبتها بطريقة تلقائية ومستمرة لضمان حسن سير العمل وعدم حدوث الأخطاء أو الغش أو التلاعب أو حتى الإختلاس في أصول المؤسسة وسجلاتها وحساباتها[4]. كما أن كبر حجم المؤسسات

([1]) يوسف محمد جربوع ، **مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق** ، (عمان : مؤسسة الوراق للنش والتوزيع, 2008م) ، ص20.

([2]) حسام أبو وطفة , **دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية ، دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية** ، (غزة : الجامعة الإسلامية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2009م)، ص24.

([3]) حسين أحمد دحدوح ، **دور لجنة المراجعة في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات** ، (دمشق : مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، مجلد 21 ، العدد الأول ، 2008م) ، ص3 .

([4]) سارة عثمان، **دور المراجعة الداخلية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية في الشركات** ، (الجزائر : جامعة قاصدى مرباح ورقلة ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2013م ، ص15.

وتعقد نواحيها الإدارية، المالية والتنظيمية، أدى إلى إعتبار نظام الرقابة الداخلية أمراً حتمياً للإدارة الحديثة للمحافظة على مواردها المتاحة، كما أن إدخال نظم المعلوماتية وتعقد عالم الأعمال وحدوث الفضائح المالية أدت إلى إعادة النظر في نظام الرقابة الداخلية من أجل تطويره وتحسين فعاليته ليتماشى مع المستجدات الحالية .

3/2/2 مفهوم نظام الرقابة الداخلية

يمكن تعريف الرقابة الداخلية بأنها عملية منتظمة systematic process يتأكد من خلالها المدراء من مدى تنفيذ الخطط وتحقيق الأهداف وباستخدام طرق فعالة وذات كفاءة عالية effective and efficient manner . ويصف Robert J. Mockler الأجزاء الضرورية في العملية الرقابية control process فيقول أن الرقابة الإدارية هي عبارة عن جهد منظم systematic effort لتحديد مقاييس للأداء لتحقيق الأهداف المخططة[1]. ويعرفها البعض بأنها تلك العملية التي تحاول التأكيد على أن النشاطات الفعلية تتلاءم مع النشاطات المرغوب فيها أو الأهداف التي سبق تحديدها[2]. فالرقابة تعمل على كشف الانحرافات وتصحيحها كما تزود المدير بتغذية راجعة تساعده في تحديد الأهداف المستقبلية ووضع المعايير أو المقاييس اللازمة .

ايضاً عرفتها لجنة حماية المنظمات COSO المنبثقة من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين على أنها العملية المتخذة من طرف مجلس الإدارة، والموظفين الآخرين من أجل توفير ضمان معقول بما يتعلق بتحقيق أهداف المؤسسة وفعالية وكفاءة العمليات, وهذا بالاعتماد على التقارير المالية والالتزام بالقوانين والنظم[3]. تعريف معهد المحاسبين القانونيين بانجلترا يشير نظام الرقابة الداخلية إلى نظام يتضمن مجمع عمليات مراقبة مختلفة من مالية ومحاسبية وضعتها الإدارة لضمان حسن سير العمل في المنشأة. كما نص المعيار الدولي للمراجعة رقم 900 والخاص بتقدير المخاطر والرقابة الداخلية على أن نظام الرقابة الداخلية يشمل كافة السياسات والإجراءات التي تتبناها المؤسسة لمساعدتها قدر الإمكان في الوصول إلى هدف الإدارة وهو إدارة العمل بشكل منظم وكفء والمتضمنة الالتزام بسياسات الإدارة وحماية الأصول ، ومنع واكتشاف الاحتيال والخطأ، دقة واكتمال السجلات المحاسبية وإعداد معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب[4].

مما سبق يُكن القول أن الرقابة الداخلية هي عبارة عن إجراءات وأساليب توضع لضمان سير العمل، ومن أجل حماية الأصول والمحافظة على القدرة النقدية والمحاسبية وفق المعايير والنظم الصحيحة.

4/2/2 أهداف الرقابة الداخلية

([1]) James Higgins**. "the management challenge**" Macmillan publishing company ,USA 1991 p 568

([2]) Aldage and Stearn "Management" by south western publishing co. cincinnati,ohio 2,ED 1991

([3]) سامح رفعت ابوحجر ، إيمان رويحة ، **دور اللمراجعة الداخلية كآلية لتقويم نظم الرقابة الداخلية في ظل تطبيق حوكمة الشركات في مصر** ،(القاهرة : جامعة القاهرة ، كلية التجارة ، المؤتمر السنوي الخامس ، 2007م) ، ص80 .

([4]) محمد براق ، عمر قمان ، **دور حوكمة الشركات في التنسيق بين الآليات الرقابية الداخلية والخارجية للحد من الفساد المالي والإداري** ، (الجزائر : جامعة محمد خيضر ، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ، 2012م)، ص22.

في بداية الحديث عن نظام الرقابة الداخلية استنتجنا أن هدف هذا النظام يتمثل فى حسن إدارة المؤسسة وضمان سير العمل وإدارة المخاطر، تحقيق الكفاءة والفاعلية في التشغيل، تحقيق الدقة في المعلومات المالية وذلك للاستفادة القصوى من كونها أحد مكونات نظام التغذية المرتدة ، وتشجيع الالتزام بالنظم والسياسات والتعليمات الموضوعة من قبل الإدارة . ومن هذه الأهداف الرئيسية نستطيع سرد عدة أهداف فرعية في عدة نقاط محددة على النحو التالي[1]:

1. التحكم في المؤسسة: ويعتبر من أهم أهداف مجلس الإدارة والمسئولين التنفيذيين, ويحدث هذا عن طريق التنفيذ الصارم والدقيق لمختلف التعليمات والإجراءات والقوانين.
2. حماية أصول المشروع: ويقصد بها حماية المؤسسة لأصولها وسجلاتها حماية فعلية وهنا تنقسم الحماية إلى جزئين حماية مادية وهى مثل السرقة والتلف والحماية المحاسبية وترتبط بالتسجيلات للحركات الفعلية للأصول وغيرها.
3. ضمان الدقة وجودة المعلومات: ويعتبر أهم الأهداف على الإطلاق حيث يوفر للمؤسسة أو لغيرها المعلومات الصحيحة والدقيقة عن المؤسسة مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات صائبة.
4. تحسين ورفع الأداء: حيث ركزت كل التعريفات السابقة على الكفاءة الانتاجية التي هي قدرة المؤسسة على الوصول للهدف الذي حددته, والفعالية ويقصد بها تحقيق المؤسسة أهدافها بأقل التكاليف مع المحافظة على نفس الجودة والنوعية.

5/2/2 أهمية نظام الرقابة الداخلية

يعتبر وجود نظام سليم للرقابة الداخلية بمنشأة ما أمراً مهماً بالنسبة لكل من إدارة المنشأة والمراجع فبالنسبة للإدارة نجد أنها تهتم بنظام الرقابة الداخلية للأسباب التالية [2]:

1. كبر حجم المنشآت وتعدد عملياتها وتعقدها جعل من المتعذر على إدارة المنشأة التعرف على أوجه نشاطها المختلف ونتائج أعمالها عن طريق الاتصال الشخصي لذا أصبح لزاماً على القائمين بإدارة المنشأة الاعتماد على وسيلة أخرى تمكنهم من إدارة المنشأة إدارة سليمة وقد وجدوا في التقارير والكشوف الإحصائية وما تحويه من بيانات محاسبية خير وسيلة تعينهم على رسم الخطط ومتابعة تنفيذها ولكي تؤدى هذه الوسيلة أهدافها لابد من التأكد من صحة ما تحويه هذه التقارير والكشوف من بيانات وأرقام وخلوها من أي خطأ أو غش وذلك عن طريق وضع نظام للرقابة الداخلية على الحسابات والدفاتر.
2. ازدياد المسئوليات والاختصاصات الملقاة على عاتق إدارة المنشأة مثل مسئولية حماية أصول المنشأة من السرقة أو الضياع أو سوء الاستعمال ومسئولية وجود سجلات محاسبية سليمة أدى إلى قيامها بتفويض بعض اختصاصاتها إلى بعض الإدارات الفرعية كإدارة المشتريات والإدارة المالية. وحتى

([1]) رقية حساني ، **آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري**، (الجزائر : جامعة محمد خيضر ، بسكرة، الملتقي الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ، 2012م) ، ص12.

([2]) لطفي شعباني ، **المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة** ، (الجزائر : جامعة الجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2004م) ، ص11.

تطمئن الإدارة إلى حسن سير العمل بهذه الإدارات عليها أن تضع من أنظمة الرقابة الداخلية وما يكفل لها ذلك.

3. تعدد الجهات الحكومية التي تحتاج إلى بيانات دقيقة وبصورة دورية في مواعيد محددة عن نشاط المنشآت مثل مصلحة الشركات والجهاز المركزي للمحاسبات ووزارة التخطيط وحتى تطمئن الإدارة إلى الوفاء بالتزاماتها تجاه تلك الجهات من حيث دقة البيانات التي تقدمها لها ازدادت عنايتها بأنظمة الرقابة الداخلية.

بالنسبة للمراجع نجد أنه بالرغم من أن وضع نظام محكم للرقابة الداخلية يعتبر مسئولية إدارة المنشأة إلا أن هذا النظام يعتبر مهماً بالنسبة له لما يلي[1]:

1. ترتب على اتساع حجم المنشآت وتعدد عملياتها أنه أصبح من المتعذر على المراجع القيام بمراجعة تفصيلية لجميع العمليات المثبتة بالدفاتر والسجلات وبالتالي تحولت عملية المراجعة من مراجعة تفصيلية إلى مراجعة اختيارية تقوم على أساس العينات ويتوقف حجم العينات ونطاق الاختبارات الذي سيعتمد عليه المراجع في فحصه للدفاتر والسجلات على مدى قوة ومتانة نظام الرقابة الداخلية المطبق بالمنشأة فإذا كان نظام الرقابة الداخلية قوياً أمكن للمراجع أن يضيق اختباراته والعكس إذا كان نظام الرقابةالداخلية ضعيفاً حيث يجب عليه أن يوسع نطاق اختباراته.
2. يقوم المراجع بناء على فحصه لنظام الرقابة الداخلية المطبق بالمنشأة بتصميم برنامج المراجعة الذي سيسير عليه في عمله.
3. يتمكن المراجع في ضوء فحصه لنظام الرقابة الداخلية من التعرف على نقاط الضعف أو الثغرات التي يحتويها النظام وإبلاغ الإدارة بها فيما يسمى بخطاب الإدارة مع إقتراح التوصيات بشأن كيفية التغلب على تلك النقاط والعمل على إحكام الرقابة.

6/2/2 مقومات نظام الرقابة الداخلية

إن وجود نظام سليم ومحكم للرقابة الداخلية رهين بتوافر مجموعة من المقومات أو الأسس الرئيسية نستطيع سرد أهمها باختصار في النقاط التالية[2]:

1. **خطة تنظيمية دقيقة :** يجب وضع خطة تنظيمية دقيقة يراعى فيها تقسيم المنشأة إلى إدارات رئيسية وإدارات فرعية ملائمة وتحديد مسئوليات كل إدارة من هذه الإدارات بدقة ووضوح وبيان السلطة الممنوحة لكل إدارة للقيام بمسئولياتها والتنسيق العام بين نشاط تلك الإدارات.
2. **نظام محاسبي متكامل :** يجب أن يتوافر نظام محاسبي متكامل يرتكز على الأسس التالية[3]:

([1]) محمد عبد الفتاح عشماوى ، **نموذج مقترح لتفعيل قواعد حوكمة الشركات فى اطار المعايير الدولية للمراجعة الداخلية**، (القاهرة: بحث مقدم للمؤتمر العربى الأول حول التدقيق الداخلى فى إطار حوكمة الشركات ، 2005م)، ص10.

([2]) نادر شعبان السواح ، **المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني** ،(الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2006م)، ص19.

([3]) عبد الفتاح الصحن، كمال خليفة أبو زيد، **المراجعة علماً وعملاً**، (الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، 1991م)، ص30.

أ. مجموعة من المستندات المؤيدة للعمليات المالية ودورات مستنديه توضح خط سير كل مستند وتحكم الرقابة عليه في جميع المراحل التي يمر بها.

ب. مجموعة مترابطة من الدفاتر والسجلات المحاسبية والتقارير والقوائم المالية.

ج. دليل مبوب للحسابات يعكس بشكل كاف عناصر الحسابات الختامية والميزانية الضرورية

3. مجموعة من العاملين على مستوى مناسب من الكفاءة

أ. وجود إدارة سليمة للمراجعة الداخلية : يساعد وجود إدارة سليمة للمراجعة الداخلية في تحقيق أقصى فعالية لوسائل الرقابة الداخلية نظراً لما ينتج عنها من كشف أية انحرافات أو اختلافات وفحص أسبابها ويجب أن تكون إدارة المراجعة الداخلية متحررة من نفوذ أي قسم أو إدارة من إدارات المنشأة حتى تستطيع أن تؤدى مهمتها بدقة ودون تحيز.

ب. استخدام الوسائل الآلية : كلما أمكن يجب استخدام الوسائل الآلية التي تؤكد صحة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والسجلات وتقلل احتمالات الأخطاء وتمكن من أداء وإنجاز الأعمال المحاسبية بسرعة.

7/2/2 أنواع الرقابة الداخلية

عرف مجلس معايير المراجعة الأمريكي نظام الرقابة الداخلية بأنه السياسات والإجراءات الموضوعة لتوفير درجة معقولة من التأكيد (عدم زيادة تكاليف نظم الرقابة الداخلية عن المنافع المتوقعة من تلك النظم) على إنجاز أهداف معينة خاصة بالمنشأة [1]. إن السياسات والإجراءات المتعلقة بالبيانات المالية تعتبر ملائمة للمراجعة والسياسات والإجراءات المتعلقة بالبيانات غير المالية تعتبر ملائمة للمراجعة فقط في حالة إستخدامها بواسطة المراجع لتنفيذ إجراءات المراجعة الداخلية بأنها نشاط أو عملية تتأثر بإدارة المنشأة وموظفيها مصممة لتعطي تأكيد معقول عن تحقيق الأغراض التالية[2]:

1. إمكانية الاعتماد على التقارير المالية.
2. كفاءة وفاعلية النظام.
3. احترام وتطبيق القوانين والأنظمة ذات العلاقة.

من خلال التعريف السابق يمكننا تحديد نوعين من المراقبة الداخلية:

1. الرقابة الإدارية.
2. الرقابة المحاسبية.

1.الرقابة الإدارية

وتشتمل على خطة التنظيم والوسائل والإجراءات المختصة بصفة أساسية أكبر كفاءة إنتاجية ممكنة وضمان تحقيق السياسات الإدارية، إذ تشتمل هذه الرقابة على كل ما هو إداري ، سواء كانت برامج

([1]) خالد الخطيب ، خليل الرفاعي ، **الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات**، (عمان : دار المستقبل 1998م)، ص137.

([2]) Richard L.Daft "**Management"** 2nd Ed., U.S.A: Dryden Press, 1991, P.512 .

تدريب العاملين ، طرق التحليل الإحصائي ودراسة حركة المنشأة عبر مختلف المراحل، تقارير الإدارة، الرقابة على الجودة، والى غير ذلك من أشكال الرقابة.

2. الرقابة المحاسبية

تشتمل على خطة التنظيم والوسائل والإجراءات التي تهتم بصفة أساسية بالمحافظة على أصول المنشأة ومدى الاعتماد على البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والسجلات المحاسبية ويتحقق ذلك عن طريق تصميم نظام فعال لأنظمة الضبط الداخلي وتوفير جهاز كفء للقيام بعمليات المراجعة الداخلية[1].

تستنتج الباحثة أن كل نوع من نوعي الرقابة الداخلية والرقابة المحاسبية، تعتمد على البيانات المحاسبية، الإحصائية حيث أن الغرض الأصلي للرقابة الداخلية هو ضمان صحة البيانات التي ستتخذ أساساً للحكم على مدى صحة الأداء وعلى النتائج التي تظهرها القوائم المحاسبية .

8/2/2 مكونات نظام الرقابة الداخلية

من مكونات نظام الرقابة الداخلية البيئة الرقابية وتشمل[2]:

1.عوامل بيئية

المراجعة الداخلية (طرق الرقابة المتعلقة بالإشراف والمتابعة) وجودها ضروري لأي بيئة رقابة فعالة، ولتحقيق الموضوعية لابد أن يتمكن المراجعين الداخليين من رفع تقريرهم لأعلى المستويات الإدارية في المنشأة، ولكي يتفهم المراجع طرق الرقابة المتعلقة بالإشراف والمتابعة عليه أن يتفحص الإجراءات المتبعة في تصميم الخطط والموازنات والتقديرات المستقبلية ونظام محاسبة المسئولية والطرق المتبعة لمقارنة الأداء الفعلي مع الأداء المخطط ومعالجة الإدارة للانحرافات عن الأداء المتوقع.

2. **الهيكل التنظيمي**

قاعدة هامة للمساءلة عن نتائج الأعمال وبالتالي يزيد من فعالية الرقابة.

3. طرق الاتصال

كتيبات الدلائل (دليل السياسات)، والخرائط التنظيمية، الاجتماعات والمؤتمرات تساعد في إيجاد نظام رقابة فعال.

9/2/2 حدود نظام الرقابة الداخلية

نظام الرقابة الداخلية لا يقدم تأكيداً مطلقاً بل معقولاً على ضمان تحقيق أهداف المنشأة نتيجة وجود المعوقات التالية[3]:

1. إساءة فهم التعليمات.

([1]) Kathryn. Batrol and David Martin "**Management**" McGraw-Hill, INC. 1991 , P 595.

([2]) عبد الرحمن الصباح ، **مبادئ الرقابة الإدارية** ، (عمان : دار الزهران للنشر والتوزيع، 1997م) ، ص107.

([3]) احمد حلمي جمعة ، **المدخل إلى التدقيق الحديث** ، (عمان : دار الصفاء للنشر والتوزيع ، 2005م)، ص23.

2. الخطأ في التقدير.
3. اللامبالاة.
4. عدم التركيز.
5. التعب.
6. تجاوزات الإدارة وذلك لأن الإدارة قد لا تخضع لأنواع معينة من إجراءات الرقابة، وأنه لا يجوز للمراجع الاعتماد الكلي على أدلة وقرائن النظم المعمول بها في المنشأة لعدم ضمان إكتمال ودقة السجلات .

دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية بواسطة المراجع

بعد انتهاء المراجع من فحص واختبار نظام الرقابة الداخلية ، يجب علية إجراء تقييم نهائي لما توصل إليه نظراً لان جزء كبير من المراحل الباقية تعتمد على كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية ويهتم المراجع بنظام الرقابة الداخلية لتحقيق هدفين[1]:

1. المساعدة في تخطيط المراجعة.
2. تقييم مخاطر الرقابة الداخلية .

العوامل التي تساعد المراجع على فهم نظام الرقابة الداخلية[2]:

1. تجربته السابقة مع المنشأة .
2. الاستفسارات.
3. فحص(تفتيش) المستندات والقيود المحاسبية.
4. ملاحظة أنشطة المنشأة لفهم نظام الرقابة الداخلية.
5. إعادة تطبيق إجراءات رقابية معينة .

يجب التفرقة بين مفهوم تنفيذ نظام الرقابة الداخلية ومفهوم فعالية تنفيذ نظام الرقابة الداخلية ، فعند تقييم فعالية تنفيذ نظام الرقابة الداخلية ينظر المراجع إلى كل من[3]:

1. أسلوب تطبيق سياسات وإجراءات الرقابة الداخلية.
2. الثبات في تطبيق تلك السياسات والإجراءات.
3. من الذي يقوم بتطبيق تلك السياسات والإجراءات.

جدول رقم (1/2/2)

([1]) غسان فلاح مطارنة ، **تدقيق الحسابات المعاصر**، (عمان : دار المسيرة ، 2000م)، ص223.
([2]) هادي التميمي ، **مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية** ، (عمان : دار وائل للنشر ، 2004م، ص22.
([3]) أحمد مخلوف ، **مرجع سابق** ، ص70.

الطرق والأساليب التي يعتمد عليها المراجع

الطريقة	الميزات	المساوئ
قـــــــــوائم الاستقصـــــاء (الاستبيان)	- سهولة الملء(التعبئة) - الشمول لكل ما هو مهم في نظام الرقابة. - كشف وتوضيح نقاط الضعف.	-عرضة لعدم استيعاب (فهم)المجيب لمحتوى السؤال. - الأسئلة قد لا تناسب المسئول.
المذكرات	- يتم تصميمها وفقاً لطبيعة العمل. -تحتاج لتحليل مفصل مما يضطر المراجع لفهم طبيعة عمل نظام الرقابة.	- قد تصبح مطولة بحيث تستهلك الجهد والوقت. - قد لا تؤدي إلى اكتشاف نقاط الضعف في نظام الرقابة. - قد يهمل المراجع أجزاء هامة من نظام الرقابة.
خرائط التدفق	- التمثيل البياني لهيكل نظام الرقابة. - تضمين جميع الأجزاء الهامة في نظام الرقابة. - مناسبة لنظم المعالجة الإلكترونية. - لا تحتاج لألفاظ وعبارات مطولة كما هو الحال مع المذكرات.	- يحتاج تصميمها لوقت أطول نسبياً . - قد لا تؤدي إلى اكتشاف نقاط الضعف في نظام الرقابة.

المصدر: عبد الله الغانم ، **مذكرة(3). التدقيق الداخلي**، (الرياض : جمعية المحاسبين القانونيين السعودية، 2005م)، ص7.

10/2/2 تقيَيم فعالية نظام الرقابة الداخلية

بعد قيام المراجع بتجميع البيانات والوثائق التي تفيد في فهم كيفية عمل نظام الرقابة الداخلية ، وطريقة الحصول على البيانات الكافية، وطرق الحصول عليها من الشرح الوصفي للنظام ، واستخدام خرائط التدفق للنظام واستخدام قوائم الاستقصاء الخاصة بالرقابة الداخلية[1]، ويعني تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في منع أو اكتشاف الأخطاء الجوهرية والغش والتحريف وسوء العرض في تأكيدات القوائم المالية خلال فترة معقولة من تاريخ وقوعها. ويتم تنظيم هذا التقييم من خلال تأكيدات القوائم المالية بإستخدام دورات العمليات، ففي حالة السياسات والإجراءات الرقابية المعروفة يضعف فعاليتها في منع وإكتشاف الأخطاء يتم تحديد المستوى المخطط لمخاطر الرقابة عند أعلى مستوى (الحد الأقصى للمخاطرة). في حالة السياسات والإجراءات الرقابية التي يبدو أنها فاعلة فإن المراجع قد يتخذ واحد من قرارين[2]:

([1]) عبد الفتاح الصحن ،محمد الصبان ، محمد الفيومي ،**مرجع سابق**، ص213.

([2]) أمين السيد احمد لطفي ،**التطورات الحديثة في المراجعة** ،(الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2007م) ، ص زززز.

1. إذا كان المراجع يعتقد أن إجراء إختبارات التحقق التفصيلية لوحدها وبصورة مكثفة سيكون أقل تكلفة من الجمع بين إختبارات التحقق التفصيلية واختبارات الرقابة فإنه يحدد المستوى المخطط لمخاطر الرقابة عند الحد الأقصى ولا يقوم بأي اختبارات رقابة وإنما يقوم باختبارات التحقق التفصيلية.
2. إذا كانت السياسات والإجراءات الرقابية تبدو فاعلة وكان المراجع يعتقد أن الجمع بين إجراء إختبارات الرقابة واختبارات التحقق التفصيلية في نطاق مخفض سيكون أقل تكلفة من إجراء اختبارات التحقق التفصيلية بصورة مكثفة فإنه يحدد مخاطر الرقابة الداخلية المخططة عند مستوى أقل من الحد الأقصى ويجمع بين اختبارات الرقابة واختبارات التحقق التفصيلية في نطاق مخفض.

11/2/2 تقدير المخاطر في نظام الرقابة الداخلية

يعتبر مفهوم مخاطر المراجعة مثل مفهوم المادية من أهم المفاهيم الأساسية التي يجب أن يتخذ المراجع قراراً بشأنها عند التخطيط لعملية المراجعة وتقيّم الأدلة[1].

لقد أوضحت معايير التدقيق فيما يخص المعيار رقم (400) والخاص بتقدير المخاطر والرقابة الداخلية والصادر عن مجلس معايير التدقيق والضمان الدولي (LAASB)

على أن مخاطر المراجعة تتكون مما يلي[2]:

1.المخاطر الملازمة (الجوهرية)

فقد نص المعيار(400) على انه على مدقق الحسابات تقدير المخاطر الملازمة على مستوى البيانات المالية ، وعند تطوير برامج التدقيق ، فان على المدقق ربط ذلك بارصده حسابات أساسية وطائفة من معاملات بمستوى التوكيدات ، أو الافتراض بان المخاطر الملازمة مرتفعة بالنسبة للتوكيدات ، كذلك انه تقدير المخاطر الملازمة يجب على المراجع الحسابات تقييم عوامل عدة منها[3]:

أ.على مستوى البيانات المالية :

i. أمانة الادارة ، خبرة الادارة والمعرفة والتغيرات الإدارية .
ii. الضغوط التي تتعرض لها الادارة .طبيعة عمل المنشأة.
iii. العوامل المؤثرة على القطاع الذي تنتمي له المنشأة.

ب.فيما يخص رصيد الحسابات والعاملات

قابلية البيانات المالية للتحريف، العمليات الأساسية المعقدة والإحداث التي يمكن أن تتطلب استخدام خبير، الاجتهاد الشخصي عند تحديد أرصدة الحسابات، إحتمالية تعرض الأصول للحسابات أو الاختلاس، عمليات تتم معالجتها بطريقة عادية.

([1]) كمال خليفة ، منصور البديوي ، شريفة علي حسن ، **مرجع سابق**، ص75.
([2]) غسان فلاح مطارنة ، **تدقيق الحسابات المعاصر**، (عمان : دار المسيرة ، 2000م)، ص223.
([3]) محمود شحروري ، **مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية** ، (عمان : جامعة آل البيت ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 1999م)، ص43.

مخاطر الرقابة

ينص المعيار على أن خطر الرقابة هو الأخطاء التي يمكن أن تحدث في رصيد حسابات معين أو عمليات منفردة أو مجتمعة مع أخطاء بيانات أو لعمليات الترصيد. هذا النوع من الأخطاء لا يمكن منعة. أو اكتشافه وتصحيحه في الوقت المناسب بواسطة الأنظمة المحاسبة والرقابة الداخلية ، وفيما يخص مخاطر الرقابة فان يجب على مدقق الحاسبات اتخاذ الإجراءات التالية[1]:

1. أن يقوم بعملية التقدير الأولى مخاطر الرقابة عن طريق تقييم فعالية النظام المحاسبة ونظام الرقابة الداخلية بمنع حدوث معلومات خاطئة أساسية أو اكتشافها وتصحيحها .
2. أن يقوم المدقق بتوثيق وفهم النظام المحاسب ونظام الرقابة الداخلية بالمنشأة وان يقوم بتقدير مخاطر الرقابة.
3. أن يقوم مدقق الحسابات بإجراء اختبارات القابلة للحصول على أدلة إثبات تخص فاعلية النظام المحاسب ونظام الرقابة الداخلية وذلك للتحقيق من تصميم هذه الأنظمة ، وهل تعمل على منع أو اكتشاف وتصحيح المعلومات الخاطئة بشكل ملائم .
4. أن يقوم مدقق الحسابات بتحديد نوعية أدلة الإثبات الملائمة وتوقيت الحصول عليها خاصة فيما يخص الواجبات .
5. أن يقوم مدقق الحسابات قبل ختام عملية التدقيق بتقدير مدى صحة مخاطر الرقابة.

مخاطر الاكتشاف:

لقد عرف مجلس معايير المراجعة مخاطر الاكتشاف بأنها المخاطر الناتجة عن خطأ في البيانات ولا يمكن إكتشافها من قبل المدقق عند إجراء الاجراءت التفصيلية وقد تكون هذه الأخطاء موجودة في حساب معين أو عملية أو مجموعة عمليات وقد تكون مع أخطاء أخرى لبيانات أو أرصده[2].

هناك عدد من الاعتبارات يجب على المراجع أخذها في الحسبان فيما يخص مخاطر الاكتشاف:

1. طبيعة الإجراءات الجوهرية ،كاستخدام اختبارات موجهة إلى أطراف مستقلة من خارج المنشأة بدلاً من الأطراف داخل المنشأة.
2. توقيت الإجراءات الجوهرية ، القيام بالإجراءات في نهاية الفترة بدلاً من إجراءها في موعد مبكر.
3. مدى الإجراءات الجوهرية ،كإستعمال عينة بحجم اكبر[3].

العلاقة بين المراجعة الداخلية ونظام الرقابة الداخلية:

إن تطبيق نظام رقابة قوي وفعال على أنظمة البنك يساهم في تزويد مجلس الإدارة بأداة للرقابة على فعالية أنظمة الرقابة, والذي يتطلب نشر الوعي العام والمعرفة عن أهمية وقيمة أنظمة الرقابة ، ورفع مستوى الكفاءة في العمل من خلال التخلص من الإجراءات الرقابية عديمة الفائدة . إضافة لذلك فان نظام

([1]) فتحي رزق السوافيري ، احمد عبد المالك محمد ، **دراسات في الرقابة والمراجعة الداخلية**، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2002م)، ص33.

([2]) عبد الفتاح الصحن ، محمد الصبان ، **المراجعة مدخل فلسفي تطبيقي**، (الاسكندرية : الدار الجامعية للنشر، 2004م) ، ص11.

([3]) عبد الفتاح الصحن ، كامل سمير ، **الرقابة والمراجعة الداخلية**،(الاسكندرية : الدار الجامعية الجديدة للنشر، 2001م) ، ص 24.

الرقابة الداخلية يساعد الإدارة والمدققين في التعرف على النواحي ذات المخاطر المرتفعة ونقاط الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية الذي يؤدي إلى منع الأخطاء وعمليات الاحتيال[1].

بالتالي فإن العلاقة بين المراجعة الداخلية ونظام الرقابة الداخلية علاقة مباشرة ، حيث يسعى كلاً منهما لتحقيق ما هو مطلوب لتحقيق الأهداف، وبالإضافة إلى ذلك فإن الرقابة الداخلية تتعلق بالمنشأة ككل, أو بأي من وحداتها التشغيلية أو بوظائف أعمالها، أما المراجعة الداخلية تهتم بفحص كفاءة وقوة نظام الرقابة الداخلية[2].

3/1 المبحث الثالث

مفهوم وأهداف حوكمة الشركات

1/3/1 نشأة حوكمة الشركات

(1) احمد حلمي جمعة, **التحكم المؤسسي وأبعاد التطور في اطار ممارسة مهنة التدقيق الداخلي,** (عمان : المؤتمر العلمي المهني الخامس تحت شعار التحكم المؤسسي واستمرارية المنشأة، 25 -24 أيلول 2003م) ، ص21.

(2) كمال محمد كامل النونو، **مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها بالبنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة،** (غزة : الجامعة الاسلامية ، رسالة ماجستير، 2009م)، ص22.

نشأ مفهوم حوكمة الشركات بعد ظهور نظرية الوكالة وما تتضمنه من تعارض في المصالح بين إدارة المؤسسة والمساهمين وأصحاب المصالح بصفة عامة و هذا ما أدى إلى زيادة الاهتمام بإيجاد قوانين وقواعد تنظم العلاقة بين الأطراف في المؤسسات[1]، وترتبط اقتصاديات حوكمة الشركات بنظرية الوكالة والتي تتأسس على الفصل بين الإدارة والمساهمين وبأكثر معيارية فصل الملكية عن الرقابة . ويعتبر أول من تكلم على انفصال الملكية عن الإدارة هو (Knight ،1924م) وتجلى هذا الارتباط بين مفهوم الحوكمة ومفهوم انفصال الملكية عن الإدارة من خلال أن كل طرف يسعى إلى تحقيق مصلحته ولو على حساب الآخرين إضافة إلى أن كون هذا الارتباط وفق إطار الحوكمة يسعى إلى ضمان الانضباط السلوكي والتوازن في تحقيق مصالح جميع الأطراف، وكيفية الرقابة الفعالة وإدارة المخاطر،[2] ولقد كانت البداية الحقيقية للاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات حينما أصدرت لجنة الأبعاد المالية لحوكمة الشركات (Cadbury) ديسمبر 1992م تقريرها والمشكل من قبل مجلسي التقارير المالية وسوق لندن للأوراق المالية.

أسباب ظهور حوكمة الشركات:

نتيجة الانهيارات المالية لمجموعة الشركات الأمريكية خلال سنوات 2001م – 2003م . وعلى رأسها شركتي (Enron& World Com) و برز المزيد من الاهتمام بمعايير الإفصاح والمعايير المحاسبية الدولية وبعد تضليل شركة إنرون للمساهمين وبقية الجهات العاملة بسوق الأوراق المالية من خلال التلاعب في التقارير المالية لإخفاء الخسائر وتضخيم الأرباح، مما أدى إلى ارتفاع أسعار أسهمها في البورصة، إحدى الأسباب الرئيسية للاهتمام بحوكمة الشركات حيث استغل المدراء بهذه الشركة المعلومات الداخلية المتوفرة لديهم فسارعوا إلى بيع حصصهم بالشركة لتحقيق أرباح شخصية، ذلك قبل أن ينتبه المساهمين إلى التضخيم والتضليل الذي يحدث . ولعل من الأسباب التي أدت إلى ظهورها ما يأتي:

1. غياب التنسيق في المعايير المحاسبية الذي جعل من الممكن التلاعب وتغيير الحسابات.
2. ضعف مصداقية المحللون الماليون الذين يقعون في تعارض للأهداف مما أدى إلي تعزيز قانون أعمالهم.
3. الأثر السلبي لبعض الحسابات والتوزيعات في الأرباح التي لا تظهر في القوائم المالية.
4. تواطؤ المراجعون مثل (Anderson) الذي أدى إلى تعزيز التشريع كأن تؤكد الحسابات من طرف المراجعون.

2/3/1 مفهوم حوكمة الشركات

يقصد بحوكمة الشركات مجموعة الآليات التنظيمية التي تعمل من أجل تحديد سلطة المسيرين والتأثير على قراراتهم الاعتباطية، وهذا بهدف الالتزام بتحقيق مصالح الأطراف المختلفة دون التفرد بالمصالح التي تخص

([1]) رقية حساني وآخرون ، **آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري**، (الجزائر : جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الملتقي الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، 2012 م).

([2]) محمد براق، عمر قمان ، **دور حوكمة الشركات في التنسيق بين الآليات الرقابية الداخلية والخارجية للحد من الفساد المالي والإداري**، (الجزائر : جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ، 2012م).

المسيرين[1]، كما يُمكن النظر إلى حوكمة الشركات بأنها "الطريقة التي تستخدم بها السلطة لإدارة أصول وموارد الشركة، بهدف تحقيق مصالح المساهمين والأطراف الأخرى ذات العلاقة بالشركة ويقصد بها أيضاً ،النظام الذي يوجه ويراقب الشركات.

تقوم مؤسسة التمويل الدولية (IFC) بتعريف حوكمة الشركات على أنها "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها. ويقصد بها كذلك" وضع النظام الأمثل الذي يتم من خلاله استغلال موارد الشركات وحسن توجيهها ومراقبتها من أجل تحقيق أهداف الشركة والوفاء بمعايير الإفصاح والشفافية، حيث أن رسم وتنفيذ التوجيهات بطريقة تحمي أموال المستثمرين والمقرضين يظهر بوضوح حسن إدارة الشركة وتبنيها لنظام شفاف يضمن للشركة النجاح ويحميها من الفساد[2]، وهذا يؤكد أنه لا يوجد تعريف موحد متفق عليه بين كافة الاقتصاديين والقانونيين لمفهوم حوكمة الشركات ويرجع ذلك إلى تدخله في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات[3].

من خلال التعريفات السابقة نستنتج أهمية حوكمة الشركات حيث يتضح أنها مهتمة بالطرق التي من خلالها يمكن ضمان المنفعة لجميع الأطراف بما فيهم المستثمرين .

3/3/1 أهمية حوكمة الشركات

تكمن أهمية حوكمة الشركات في الآتي[4]:

1. تحقيق الثقة في المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية المنشورة.
2. مساعدة الشركات على جذب الاستثمارات وزيادة قدرتها التنافسية.
3. ضمان وفاء الشركة بالتزاماتها، وضمان تحقيق أهدافها بشكل قانوني واقتصادي.
4. محاربة الفساد الداخلي في الشركات وعدم السماح بوجوده والقضاء عليهنهائياً .
5. ضمان تحقيق النزاهة والحياد والاستقامة لكافة العاملين في الشركة.
6. توفير معلومات عادلة وشفافة لكافة الأطراف ذات العلاقة المرتبطة بالشركة.

4/3/1 أهداف حوكمة الشركات

يمكن أن نلخص أهداف حوكمة الشركات في النقاط التالية[5]:

1. تحسين القدرة التنافسية للوحدات الاقتصادية وزيادة قيمتها.
2. فرض الرقابة الفعالة على أداء الوحدات الاقتصادية وتدعيم المساءلة المحاسبية بها.

([1]) عبدالفتاح محمد الصحن ، **المراجعة علماً وعملاً** ، (الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، د .ت) ، ص19.

([2]) مصطفي نجم البشاري، **المؤسسة العامة بالسودان** ، (الخرطوم : المؤتمر الاول للمراجعة الداخلية بالسودان ، 2008م) ، ص180

([3]) طارق حسن عبدالعال حماد، **حوكمة الشركات مفاهيم المبادئ والتجارب** ،(الاسكندرية : الدار البيضاء الجامعية ، 2005م) ، ص3.

([4]) إحسان صالح المعتاز وعفاف سالم بصفر ، **دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات** ، (الرياض : مجلة جامعة الملك عبدالعزيز ، العدد 2 ، 2010م) ، ص55.

([5]) احمد مخلوف، **الأزمة الخارجية العالمية واستشراف الحل باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات من منظور إسلامي**، (الجزائر : جامعة سطيف، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة الخارجية والاقتصادية الدولية والحوكمة المالية، 2009م)، ص10.

3. ضمان مراجعة الأداء التشغيلي والمالي والنقدي للوحدة الاقتصادية.
4. تعميق وتعزيز ثقافة الالتزام بالقوانين والمبادئ والمعايير المتعارف عليها.
5. زيادة ثقة المستثمرين في أسواق المال.
6. التنبؤ بالمخاطر المتوقعة وإدارتها.
7. تعظيم الأرباح وتحقيق العدالة والشفافية ومحاربة الفساد.

1/3/5 مبادئ حوكمة الشركات

يقصد بها مجموعة الأسس والممارسات التي تطبق بصفة خاصة على الشركات المملوكة لقاعدة عريضة من المستثمرين، وتتضمن الحقوق والواجبات لكافة الأطراف المتعاملة مع الشركة وتظهر من خلال النظم واللوائح الداخلية المطبقة بالشركة والتي تحكم أي قرار قد يؤثر على مصلحة الشركة والمساهمين .

هنالك مجموعة من مبادئ حوكمة الشركات تتمثل في ستة مبادئ وهي[1]:

1.وجود إطار فعال لحوكمة الشركات

ينبغي على اطار حوكمة الشركات ان يشجع على شفافية وكفاءة الاسواق وان يكون متوافقاً وان يحدد بوضوح توزيع المسئوليات من مختلف الجهات الاشرافية والتنظيمية والتنفيذية لتوفير السلطة والنزاهة والموارد والجهات المعنية للقيام بواجباتها لكي تحقق اثر ايجابي على الاداء الاقتصادي ككل[2].

2.حقوق المساهمين

وفقاً لهذا الإطار فإن إطار حوكمة الشركات ينبغي أن يضمن حماية حقوق المساهمين التي يشمل الآتى[3]:

أ. تأمين أساليب تسجيل وملكية ونقل لملكية الأسهم والحصول علي المعلومات الخاصة بالشركة في الوقت المناسب وبصفة منتظمة للمشاركة والتصويب في اجتماعات الجمعية العمومية .

ب. للمساهمين الحق في الحصول على معلومات كافية عن القدرات المتعلقة والتغيرات الأساسية في الشركة مثل التعديل في النظام الأساسي.

ج. يجب إتاحة الفرصة للمساهمين في الشركة الفعالة والتصويت في الاجتماعات مثل قواعد التصويت.

د. يجب السماح لأجهزة الرقابة على الشركات بالعمل على نحو فعالية ويتسم بالشفافية.

هـ. يجب عدم استخدام الآليات المضادة للاستحواذ لتحصين الإدارة التنفيذية ضد المسألة.

3. مبدأ المعاملة المتكافئة للمساهمين

([1]) محمد عبد الفتاح عشماوى ، **نموذج مقترح لتفعيل قواعد حوكمة الشركات فى اطار المعايير الدولية للمراجعة الداخلية** (القاهرة : بحث مقدم للمؤتمر العربى الأول حول التدقيق الداخلى فى اطار حوكمة الشركات ، 2005م) ، ص 22 .

([2]) ممدوح ابوالسعود، **دور المراجعة الداخلية فى حوكمة الشركات** ، (القاهرة : جامعة الدول العربية ، المؤتمر الاول للتدقيق الداخلي في اطار حوكمة الشركات، 24 -26سبتمبر ،2003م) ، ص 336 .

([3]) سامح رفعت أبو حجر ، **دور المراجعة الداخلية كآلية لتقويم نظم الرقابة الداخلية في ظل تطبيق حوكمة الشركات في مصر** ، (القاهرة : جامعة القاهرة ، كلية التجارة، المؤتمر السنوي الخامس لقسم المحاسبة ، 2013م) . ص19.

ينبغى ان يتضمن إجراءات الشركات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين من بينهم صغار المساهمين الاجانب مع تعويضهم فى حالة انتهاك حوقهم علاوة على ان يجب منع تداول الأمر بالافصاح والشفافية، كما ينبغى ان يطلب من اعضاء مجلس الادارة او المديرين التنفيذين الافصاح عن وجود أية مصالح خاصة بهم قد تصل بمسائل تمس الشركة.

4.مبدأ أصحاب المصالح من حوكمة الشركات

ينبغى وفقاً لهذا المبدأ ان يجب أن تشتمل إطار حوكمة الشركات على اعتراف بحقوق أصحاب المصالح كما ينبغى عليها العمل على تشجيع مجال خلق فرص العمل وثورة الشركة مع تحقيق الاستدامة المشروعة على اسس مالية سليمة كما ينبغي أن يعمل إطار حوكمة الشركات على تأكيد احترام حقوق اصحاب المصالح التي يحميها القانون مع إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح في الحصول على تعويضات عند انتهاك حقوقه[1].

5.مبدأ الأفصاح والشفافية

ينبغى ان يكفل إطار حوكمة الشركات تخفيض الإفصاح الدقيق وفي الوقت الملائم ثبات كافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة وأهدافها من بينها الموقف المالى والإداء والملكية وأسلوب ممارسة السلطة أن يتضمن بذلك العديد من العناصر اهمها[2] :

أ. يجب ان يشمل الإفصاح كلف أن يقتصر على المعلومات.

ب. أهدف الشركة.

ج. عوامل المناظرة المتطورة .

د. هياكل وسياسات حوكمة الشركات.

هـ. حق الأغلبية من حيث المساهمة وحق التصويت .

و. القيام بمراجعة المعلومات مراجعة سنوية عن طريق مراجع مستقل .

ز. النتائج المالية ونتائج عمليات الشركة[3].

6.مبدأ مسئولية مجلس الإدارة

يتمثل هذا المبدأ في النقاط التالية:

أ. يجب أن تعمل جميع اعضاء مجلس الادارة على أساس النوايا الحسنة وتوخي الحذر في اختيار لسلامة القواعد المطبقة.

([1]) محمد عبده مصطفى ، **تأثير بغض أليات حوكمة الشركات على الأداء** ، (الاسكندرية : جامعة الاسكندرية ، كلية التجارية ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ،المجلد 36 ، العدد 115 ، مارس 2006م) ، ص 336.

([2]) عطاء الله داؤود خليل واخرون ، **الحوكمة المؤسسة المدخلة لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة** ، (الاسكندرية : المكتبة الجامعية الحديثة ، 2008م) ، ص40.

([3]) محمد بهاء الدين أحمد ، **إطار مقترح لتحديد منهج تطبيقي لآليات حوكمة الشركات بهدف زيادة كفاءة و فاعلية المراجعة الخارجية مصر العربية** ، (بنها : جامعة بنها ، مجلة الدراسات و البحوث التجارية، المجلد الأول ، العدد 2 ، 2010م) ، ص ص 94-95.

ب. مجلس الادارة مطالب أن يراعي في قراراته التي لها تأثيرات على فئات المساهمين أن يتوخي تحقيق المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين .

ج. ينبغى ان يقوم مجلس الإدارة عن واجبات توجيه تنفيذ إستراتيجية الشركة وتقييم المخاطر المختلفة الأشراف على عملية الإفصاح والاتصالات.

د. التأكد من صحة النتائج التي تحققت الي جانب الإشراف على كافة التدفقات عموماً الرأسمالية منها خصوصاً والتصرف بالإصول الثابتة[1].

6/3/1 معايير حوكمة الشركات

هنالك مجموعة من المؤشرات التي يتم بموجبها قياس مدى فاعلية الحوكمة بصفة خاصة في الأسواق الاستثمارية المختلفة ومن خلالها مجموعة يتم استخدامها على مدى تواجد هذه الحوكمة ومدى تطبيق استخدامها وأهم هذه المعايير[2].

1. مدى وجود آليات بالتشريعيات : القوانين واللوائح المتضمنة لأفضل أساليب ممارسة السلطة لإدارة في مجلس ادارة الشركة هل من السهل الحصول عليها وهل نصوصها واضحة صياغتها سليمة وسهل الفهم ، وهل هى متقنة مع حزمة التشريعات الأخرى أن هنالك تعارض او تقارب وعدم توافق بينها وبين التشريعات الأخرى بحيث يبطل أحدهما الأخر أو يعطل بتنفيذه او يتم لمن يخالف أحكامها مخرجاً من تلقي العقوبات الخاصة بالمخالفة لإدعامها[3].
2. مشاركة غير المديرين : مدى مشاركة غير المديرين التنفيذين في منع القرارات وتوضع العمل وذلك لأنه يوفر إدارة جيدة للتوجيه وتحقيق القافية كما تعمل على اي قصور أو أي انحراف .
3. الفصل بين السلطات : أي تقييم العمل والادوار بين مجلس الادارة وبين المسئول التنفيذي الرئيسي وذلك لما لهذا الفصل من فاعلية تتصل بتحديد الرؤيا والإستراتيجية واختيار ورسم السياسات وغيرها .
4. وجود لجان متخصصة : مدى وجود لجان متخصصة تابعة للمجلس الإداري وتداول الأعمال التي يحتاج إلى بحث ودراسة تفصيلية وتطوير غيرها تقوم هذه اللجان بتقديم تقارير إلى مجلس الادارة وساعدهم في فهم حقائق الشركة ولحماية الشرائح من الوقوع فى الخطر أو الإستراتيجية .
5. درجة الافصاح عن المرتبات: مدى درجة الافصاح عن المرتبات ومكافئة كبار المديرين وماحصل لها من انجازات واعمال تم القيام بها وماتم تحقيقه في التاريخ ومدي المكاسب الذي حصل عليه من النتائج التي يتم الوصول اليها[4].

([1]) صفوت مصطفى محمد ابراهيم الدويري، **دور المراجعة الداخلية فى حوكمة الشركات المساهمة** ، (القاهرة: جامعة عين شمس 2006م) ، ص177.

([2]) المعتاز و Higson، **مدى فاعلية لجان المراجعة في الشركات المساهمة العامة السعودية ، دراسة ميدانية** ، الرياض : بحث مقدم لمؤتمر المحاسبة الأول ، أكتوبر ، 2002م) ، ص 194.

([3]) مصطفي حسن بسيوني السعدني، **مبادئ وممارسات حوكمة الشركات** ، (القاهرة : المكتبة الجامعية الحديثة ، 2006م)، ص 88.

([4]) أشرف حنا ميخائيل، **تدقيق الحسابات و أطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات**، (القاهرة : المؤتمر العربي الأول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات،سبتمبر 2005م).

تستنتج الباحثة أن معايير حوكمة الشركات خمسة على النحو التالى:

1. الالتزام بالقوانين والقرارت الحكومية .
2. الإلتزام بقرارات الجمعية العمومية للمساهمين.
3. كفاءة وفعالية الأداء في تحقيق الهدف المناسب للشركة وأهدافها والإستراتيجية.
4. سلامة الممارسة المحاسبية الإدارية وفق لقاعدة أفضل الممارسات.
5. دقة موضوعية التقارير غير المالية واعتمادها وشفافية الإفصاح وملائمة توقيته .

7/3/1 مقومات حوكمة الشركات

إن حوكمة الشركات لابد لها من توفر أربعة مقومات اساسية: [1]

1.الإطار القانوني

الذي يحدد حقوق ومسئوليات وإختصاصات طرف من اطراف الأساسية المعنية بالشركة وبصفه خاصة المؤسسين والجمعية العمومية للمساهمين والمساهم الفردي ومجلس الإدارة واللجان الرئيسية ، لجنة المراجع ولجنة التشريعات ولجنة المكآفات ومراقب الحسابات ويجب أن يحدد الإطار القانوين للحوكمة الجهة الحكومية مراقبة تطبيق اجراءات الحوكمة لايجب أن يترك نظام الحوكمة بكامله للشركات.

2.الإطار المؤسسى

هو الذي يتضمن المؤسسات الحكومية الرقابية المنظمة لعمل الشركات مثل الهيئة العامة لسوق المال وبورصة الأوراق المالية وهيئة الاستثمار قطاع الشركات الأموال وجهاز شئون البيئة.

3.الاطار التنظيميى

يتضمن عنصرين هما النظام الأساسى للشركة والهيكل التنظيمي لها موضحاً عليه أسماء واختصاصات رئيس واعضاء مجلس الادارة وكذلك اسماء واختصاصات المديرين التنفيذين .

4.روح الانضباط

هى الجد والاجتهاد والحرص على المصلحة العامة للشركة وتشجيع جميع العاملين بها على المساهمة الفعالة وذلك ثقافة الحوكمة في الشركة.

مما تقدم تستنتج الباحثة أن المقومات تسعى لتحديد مصالح استراتيجية للشركة ووجود لجنة مراجعة تقوم بدورها الرقابي على اعمال المراجعة ومتابعة تقاريره وضروره وجود نظام فعال لتقارير تتسم بالشفافية وتسعى كذلك للمشاركة النسبية لغير المديرين التنفيذين فى وضع القرارات في توجيه مسار العمل وتحديد مجالات النشاط لضرورة وجود هياكل تنظيمية واضح يحدد السلطات والمسؤوليات وتساعد مجموعة الانظمة الداخلية ونظام محاسبة المسؤولية وان هذه المقومات تمثل الية التفاعل بين الاطراف الاساسين بالتنظيم والتى تسعى لتحقيق رسالته واستراتيجيته واهدافه.

8/3/1 آليات حوكمة الشركات

([1]) صفوت مصطفى محمد ابراهيم الدويري، **دور المراجعة الداخلية فى حوكمة الشركات المساهمة** ، (القاهرة : جامعة عين شمس 2006م) ، ص177.

تمثل اهمية آليات حوكمة الشركات في الآتي: [1]

1. ضرورة تطبيق معايير الشفافية والإفصاح على كافة الشركات التي تنشر حساباتها وقوائمها المالية للجمهور ويستلزم ذلك تطبيق القوانين واللوائح التي تحدد مواصفات القوائم المالية التقارير التي يتضمن الافصاح عن المعلومات والاحداث التي تؤثر بشكل مباشر على سلامة الوضع المالي للشركة ونتيجة ونتيجة نشاطها والعمل على الحد من أساليب الاحتيال والغش معالجة تضارب المصالح تقويم المعلومات الكافية خاصة عن الأنشطة التي لا تظهر فيها القوائم المالية مع ضرورة توافر السلطة والإفصاح الكامل من خلال تقديم المعلومات في صورة سهلة ومبسطة تمكن المختصين من فهمها .
2. ضرورة تطبيق معايير جيدة لاختيار أعضاء مجلس الإدارة تقوم على تحديد المهارات والخصائص التي يجب توافرها في اعضاء مجلس الإدارة وذلك قبل تشكيل المجلس وكذلك تحديد التأهيل العلمي والخبرات العملية التي ينبغي توافرها في اعضاء مجلس الإدارة[2].

مما تقدم تستنتج الباحثة ان آليات حوكمة الشركات تؤدى الى الافصاح والشفافية فى المعلومات المالية وغير المالي وتهدف الى حماية اصحاب المصالح والمساهمين فى المنشاة.

9/3/1 مراحل حوكمة الشركات

تمر مراحل حوكمة الشركات بخمسة مراحل ضرورية لتبين وإرساء القواعد والإجراءات والممارسة اللازمة لحوكمة الشركات[3].

1.رفع المستوى الوعي السائد

البداية عادة تتم برفع مستوى الوعي السائد عن مفاهيم حوكمة الشركات في البلدان النامية ومحاولات تطبيقها في السياق المحلي حيث تركز الجهود الأولية في هذا المضمار على ترسيخ الإدراك لدى الحكومات والأوساط التجارية بفوائد الحوكمة مثال لذلك رفع مستوى الوعي لحكومة الشركات بين المصارف مثلاً العمل على تثقيف القائمين عليها بل تقييم ممارسة الحوكمة الشرعية عندما تأخذ القرارات بشأن القروض على اعتبار تلك الممارسات تؤثر بصورة مباشرة على مستوى المجازفة بالتسليف والاقراض ومن ثم على ارباح المصارف.

2.تشريع القوانين القومية

مما أن يبرز الوعي في الأوساط التجارية في بلدة نامية حتى يصبح بالامكان بدء عملية تحديد مبادئ البلدان المحلية التي تشكل قضية فيما يتعيلق بها المشروعات في إعداد متطلبات تطبيق مفاهيم الحوكمة غالباً ما نبدأ بوضع القوانين القومية بالاعتماد على مبادئ منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية

([1]) عطية صلاح سلطان ، **دور لجان المراجعة في دعم حوكمة المؤسسات لأغراض استمرار المنشأة** ، (القاهرة–: المؤتمر العربي الأول حول المراجعة الداخلي في إطار الحوكمة المؤسسية، سبتمبر 2005م) .

([2]) محمد مصطفى سليمان ، **حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي** ، (الاسكندرية : الدار الجامعي ، 2012م) ، ص20.

([3]) سمير كامل محمد عيسى، **العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين جودة حوكمة الشركات –دراسة تطبيقية،** (الإسكندرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد الأول ، 2008م) ، ص44.

بحوكمة الشركات وكفاءتها ويتم الانطلاق منها مثل هذه القاعدة تستطيع الدول تطوير مجموعات مبادئها وقوانينها الخاصة التى تعالج الواقع المحلي فيما يتعلق بالتعامل التجاري والالتزام بالمعايير الدولية[1].

3.مراقبة ومتابعة عمليات التطبيق

عندما يتم رسمياً تبني قانون قومي يجب توضيح مدى تقيد الشركات به في القرب كانت اسواق الأوراق المالية تقليدية ضامنة التقيد بحوكمة الشركات من خلال متطلبات الإدراج فيها ولكن هذه الطريقة كثيراً ما تكون غير كافية داخل الدول القريبة الصناعية في الأماكن الأخرى لا تحظى أسواق الأوراق المالية بحصة كبيرة تتسم بالأهمية من النشاطات الاقتصادية بمؤزارة إنشاء تطوير المؤسسات الحكومية لمراقبة صناعة التعامل الأوراق المالية[2].

4.التدريبات على المسئوليات الجديدة

بعد أن يتم وضع الإطار المناسب للحوكمة تقع مسئوليات جديدة على عاتق المديرين التنفيذين في الشركات وأعضاء مجلس الإدارة وأمن سر الشركات أمثالهم حيث يتعين أن يقوم قطاع الشركات في تعليم هؤلاء الأفراد بكيفية أداء الأدوار المناسبة .

مثال ذلك ما حدث في روسيا تم إصدار قانون حوكمة الشركات فيها حيث عقد المديرين الروسي على تنظيم سلسلة مكثفة من الدورات التدريبية لكبار الموظفين في الشركات ومختلف أنحاء البلد وقد تطلب الأمر ابتكار مواد دراسية ونقل المناسب منها إلى البلدان الأخرى[3].

5. إضفاء الطابع المؤسساتي على حوكمة الشركات

تأتى هذه المرحلة الأخيرة عندما يتقبل الوسط التجاري في اقتصاد البلد المعينة حوكمة الشركات كجزء طبيعي ومفيد القيام بالأعمال التجارية وتكون المؤسسات التي تدعم التطبيق والالتزام والامتثال لقواعد حوكمة الشركات قد اوضحت ثابتة في مكانها وشمل هذه المؤسسات مبادرات القطاع الخاص والمعاهد القومية للمديرين وكذلك المؤسسات الحكومية كالنظام القضائي الذي يحكم النزاعات بشكل عادل ومستمر[4].

مما تقدم تستنتج الباحثة أن الالتزام بقواعد هذه المراحل عند تنفيذ او تطبيق مبادئ حوكمة الشركات يساعدعلى رفع مستوى الوعى بالنسبة للعاملين وتعريفهم بالحوكمة يساعد على تحقيق أهدافها واذا تم إتباع هذه الخطوات سيتم إدارة الشركات بصورة جيدة وفعالة وبالتالي يكون هناك محافظة على أموال المساهمين وتوفير معلومات ملائمة لأسواق المال تتصف بالشفافية الإفصاح في المعلومات المحاسبية.

([1]) عشماوي محمد عبد الفتاح، **نموذج مقترح لتفعيل قواعد حوكمة المؤسسات في إطار معايير الدولية للمراجعة** ، (القاهرة : بحث مقدم إلى المؤتمر العربي الأول حول المراجعة الداخلية في إطار حوكمة المؤسسات، 2005م) .

([2]) مناور حداد، **دور حوكمة الشركات ف التنمية الإقتصادية** ، (دمشق : جامعة دمشق ، المؤتمر العلمي الأول ، 2008م) ، ص39.

([3]) ايمان احمد عزمي ، **حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية الإدارية والإقتصادية** ، (الاسكندرية : جامعة الإسكندرية كلية التجارة، المؤتمر العلمى الخامس ، 2005م) ، ص 55.

([4]) محسن أحمد الخضيري ، **حوكمة الشركات** ، (القاهرة : مجموعة النيل العربية ، 2005م) ، ص 39 .

10/3/1 العلاقة بين حوكمة الشركات والمراجعة الداخلية والرقابة الداخلية

يتضمن مفهوم حوكمة الشركات عدة آليات رقابية تعمل على تحقيق أهداف الشركة ويمكن تقسيم هذه الآليات إلى ما هو داخلي كالمراجعة الداخلية ولجان المراجعة ونظام الرقابة الداخلية ومنها ما هو خارجي كالمراجعة الخارجية. وللحوكمة دور بالغ الأهمية في التنسيق بين هذه الآليات والعمل على تطورها وتطور نظام المراجعة الداخلية في ظل تطبيق حوكمة يؤدي إلى تقويم نظام الرقابة الداخلية بشكل سليم وبدوره إحداث التوافق بين الآليات بفعل الحوكمة.

1.المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات

بعد الفضائح والانهيارات المالية للوحدات الاقتصادية العالمية أصبحت المراجعة الداخلية من الضرورات التي تشغل الهيئات العلمية في الوقت الحالي إذ أوصت التقارير العلمية في جميع دول العالم على ضرورة الاهتمام بالدور الذي يلعبه في الشركات[1]. فالمراجعة الداخلية هي عبارة عن خدمات للفحص والتقويم وهذا ما تم استنتاجه من مقارنة التعريفات المختلفة الخاصة بالمراجعة الداخلية وهذا من وجهة نظر التعريفات التقليدية. أما بالنسبة للتعريفات الحديثة فتشتمل المراجعة الداخلية على وظيفتين خدمة التأكيد الموضوعي والخدمات الاستشارية . وهذا التطور في المفهوم أدى إلى حدوث تطور في أهداف المراجعة الداخلية والتي أصبحت في الآتي[2]:

1. زيادة قيمة الشركة وتحسين عملياتها من خلال مشاركة الإدارة في تخطيط إستراتيجية الشركة وتوفير المعلومات التي تساعدها في تنفيذ تلك الإستراتيجية
2. تقويم وتحسين فاعلية إدارة المخاطر.
3. تقويم وتحسين فاعلية الرقابة الداخلية.
4. -قويم وتحسين فاعلية عمليات حوكمة الشركات.

بصدد تطور المراجعة الداخلية فقد أشار كل من Dana & Larry إلى أن تطور الميثاق الأخلاقي لمهنة المراجعة الداخلية أصبحت عاملاً أساسياً في دعم حوكمة الشركات إذ أن وظيفة المراجعة الداخلية أصبحت بتطورها تخدم أطراف يمارسون دوراً هاماً في حوكمة الشركات وكذلك تضيف قيمة لهم عن طريق التأكد من رسم الأهداف الإستراتيجية للوحدات الاقتصادية بطريقة تحقيق مصالح جميع الأطراف وبأساليب نزيهة ، وانطلاقاً من كون المراجعة الداخلية أحد عوامل الإسناد لحوكمة الشركات وانعكساً لتطور معايير المراجعة الداخلية على دور المراجع الداخلي فقد تغير الدور التقليدي للمراجع الداخلي وتجاوز عملية تحديد مخاطر نظام الرقابة الداخلية ليصل إلى القيام بدور استشاري كبير لتطوير وتعديل مؤشرات تشغيل الأداء الرئيسية وأصبح المراجع الداخلي مطالباً بأن يكون لديه عدد من المهارات الفنية لتساعده في فهم الخطط وأسس بناء

([1]) مجدي محمد سامي، **دور لجان المراجعة فئ حوكمة الشركات وأثرها عل جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية** ، (الاسكندرية : جامعة الإسكندرية ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، العدد 2 ، 2009م) ، ص 46.

([2]) صفاء أحمد العاني ، محمد عبد الله العزاوي، **التدقيق الداخلي في ظل حوكمة الشركات ودوره في زيادة قيمة الشركة** ، (عمان : جامعة العلوم التطبيقية الخاصة ، المؤتمر العربي الثالث حول إدارة منظمات الأعمال ، التحديات العالمية المعاصرة ، مارس 2009م) ، ص6.

البرامج بعد الأحداث الاقتصادية المهمة التي تمثلت بانهيار شركات عالمية كبرى ، والتي كانت أهم أسباب انهيارها أزمة الثقة الناتجة عن ضعف الأداء الرقابي والمراجعة الداخلية في الشركات المنهارة ، وأصبحت لدى المراجعة الداخلية أهمية كبيرة كونها الأساس الذي يرتكز عليه حوكمة الشركات في ظل الفصل بين الملكية و الإدارة ، إذ يقوم المراجع الداخلي من منظور حوكمة الشركات بدور مهم إذ يأخذ على عاتقه تقويم نظم الرقابة الداخلية والعمل على تطويرها وكذلك تقويم وأدارة المخاطر التي تتعرض لها الشركة[1].

2.دور حوكمة الشركات في التنسيق بين المراجعة الداخلية والرقابة الداخلي:

يلاحظ مما سبق أن هناكاهتماماً كبيراً حول نظم الرقابة الداخلية في إطار حوكمة الشركات مما أدى إلى تطور مفهوم المراجعة الداخلية في ظل الحوكمة لمواكبة أهمية نظم الرقابة الداخلية وللقيام بالدور المطلوب منها في تحسين نظام الرقابة الداخلية إذ أصبح من الضروري أن يتضمن تقرير المراجع الداخلي بل والخارجي أيضاتقريراً مدمجاً مع التقرير المالي حول فعالية إجراءات الرقابة الداخلية[2]. حيث لا تكون هناك قيمة إضافية لعمل المراجع بدون تقييمه وتقويه للرقابة الداخلية مما يؤدي إلى إستنتاج أن المراجعة بنوعيها الداخلية والخارجية مرتبطة بالرقابة الداخلية بشكل تكاملي كما لها دور كبير في تفعيل الرقابة الداخلية بما يحقق أهداف حوكمة الشركات .

مما سبق نستطيع الوصول إلى أن وجود ارتباط بين الآليات الرقابية الداخلية والتي يعتبر أهمها (المراجعة الداخلية والرقابة الداخلية) لمفهوم حوكمة الشركات فيما بينها يعمل باتجاه التفعيل الجيد لحوكمة الشركات، ولذلك فانه كل ما يكون هناك تعاون وارتباط بينهم بشكل كبير فان ذلك حتما سيعزز التحكم في الشركة، مما يسمح بتجسيد رقابة الأطراف ذات المصلحة على الشركة، كما أن هذه الآليات من الأفضل أن تعمل فيما بينها لتغطية النقائص التي ُكن أن تنجز من إحدى آلياتها، وهو ما تسعى إليه حوكمة الشركات من خلال العمل على التنسيق بين آلياتها.

3/ الفصل الثالث

جودة المعلومات المحاسبية

زاد اهتمام الدراسات المحاسبية في الفترة الأخيرة بجودة المعلومات المحاسبية بسبب التأثير المباشر لهذه المعلومات على مستخدميها خاصة في ظل تطور تكنولوجيا المعلومات . فالمعلومات المحاسبية عالية

([1]) عادل ممدوح غريب ، **تحليل مدى إدراك المراجعين لفعالية لجان المراجعة في حوكمة الشركات** ، (حلوان : جمعة حلوان، كلية التجارة وادرة الاعمال ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، المجلد 27 ، العدد 4 ، 2013م) ، ص 1.

([2]) حمدي معمر ، بلعزوز بن علي ، **متطلبات إرساء مبادئ الحوكمة في شركات التأمين التعاوني** ، (الجزائر : جامعة الشلف ، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية ، العدد 14 ، 2015م) ، ص ص 41-50.

الجودة لها منافع متعددة، حيث قد تساعد مستخدميها في قياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة والتنبؤ بها، وكفاءة تخصيص الموارد ومساعدة المستثمرين على اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة، وتخفيض تكلفة رأس المال وتحسن من كفاءة تخصيصه من خلال تقليل عدم تماثل المعلومات بين المديرين والمستثمرين وتقليل تكاليف الوكالة . ومستخدمي المعلومات المحاسبية يهتمون بأن تكون المعلومات المحاسبية المقدمة ملائمة وموثوق فيها ومفصح عنها في الوقت المناسب وقابلة للمقارنة. فأن توافر المعلومات الملائمة والجيدة ذات الصفات المناسبة يوفر مجالاً مهما للإدارة في إتخاذ قرارات حكيمة ورشيدة .

1/3 المبحث الأول : مفاهيم نظم المعلومات المحاسبية

2/3 المبحث الثاني : خصائص جودة المعلومات

3/3 المبحث الثالث : معايير جودة المعلومات

1/3 المبحث الأول

مفهوم البيانات والمعلومات المحاسبية

يمر العالم اليوم بتحولات كبيرة ومتسارعة في شتى المجالات ، خاصة فيما يتعلق بتداعيات العولمة الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية وما يعرف بثورة المعلومات التي جعلت من الضروري وضع الخطط والسياسات لمجابهة هذه التحديات التي أصبحت أمراً واقعاً ، ففي ظل دخول العولمة المعلوماتية، والتوجه الاقتصادي نحو الاندماج وتجاوز الحدود الاقليمية وتبرز الحاجة إلى ضرورة تفعيل دور المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية لتسهم بصورة اكثر فعالية نحو تحقيق الأهداف وترشد القرارات لتتماشى مع العولمة وافرازاتها[1]، والمحاسبة لها اطارها الفكري بما يتضمنه من فروض ومبادئ وسياسات وقواعد ومفاهيم, وهذا الاطار الفكري يجب ان يحكم التطبيق العملي من خلال مجموعة من المعايير يعكسها النظام المحاسبي . المحاسبة كنظام للمعلومات يعد من اهم اهدافها جمع البيانات والمعلومات اللازمة والملائمة للاستخدامات المختلفة مع تعدد المستخدمين في ضوء ما يمليه الفكر المحاسبي من تعدد النظام . ولا شك ان هناك مجموعة من السمات التي يجب مراعاتها لضمان سلامة نظام المعلومات كما وان هناك لهذا النظام اساسيات الواجب ارساؤها تصميماً للنظام وتمهيداً لتشغيله بأحد اساليب التشغيل الملائمة وصولاً لمخرجات النظام متمثلة في المعلومات المحاسبية. ان قيمة المعلومات المحاسبية تتحدد في ضوء منفعتها ومدى الاستفادة من وراء استخدامها واثرها في صنع واتخاذ القرار بجانب المجالات الاخرى المتعددة , ولكن مع ضرورة مراعاة اقتصاديات هذه المعلومة[2].

1/1/3 مفهوم البيانات والمعلومات المحاسبية

تعد البيانات والمعلومات المحاسبية مكونات اساسية لنظم المعلومات المحاسبية ، وغالباً ما يتم استخدامها فى الحياة العملية كمصطلحات مترادفة وبقصد الدلالة على معنى واحد رغم ما بينهما من اختلافات جوهرية[3]، يعد مفهوم البيانات والمعلومات من المفاهيم المثيرة للجدل في الإستخدام اليومي حيث إن هناك عدم تمييز واضح بين هذين المفهومين .

1.مفهوم البيانات :

يشير مصطلح البيانات الى الحقائق التى تم جمعها وتخزينها ومعالجتها بواسطة نظام المعلومات فى حين أن مصطلح المعلومات يشير الى البيانات التى تم تنظيمها ومعالجتها حتى تصبح ذات معنى وتضيف معرفة وتصبح كأساس لعملية اتخاذ القرار. هنالك تعريفات متعددة للبيانات منها هي عبارة عن الاعداد

([1]) محي الدين حمزة ، **دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للأوراق المالية** ، (دمشق : مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 23 ، العدد الأول ، 2007م) ، ص 101.

([2]) احمد الهادي شيبر ، **دور المعلومات المحاسبية فى اتخاذ القرارات الإدارية على شركات المساهمة العامة فى فلسطين** ، (غزة : الجامعة الاسلامية ، رسالة ماجستير منشورة ، 2006م)، ص31.

([3]) ابراهيم الجرزاوي وعامر الجنابي ، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية** ، (عمان : دار اليازوري للنشر والتوزيع ، 2009م) ، ص15.

والأحرف الابجدية والرموز التى تقوم بتمثيل الحقائق والمفاهيم بشكل ملائم يمكن من إيصالها وترجمتها ومعالجتها من قبل الانسان أو الاجهزة لتتحول الى نتائج[1]، ايضاً هى عبارة عن حقائق أو أرقام محدودة المعنى بالنسبة لمستلمها فى إتخاذ القرارات. تمثل البيانات المواد الاولية (المدخلات) التى يتم تشغيلها وإدارتها فى النظام المحاسبي بهدف استخراج المعلومات . وتعبر البيانات عن حقائق وإشارات أولية غير مبوبة وغير منظمة ، وهي ذات دلالة تاريخية بدرجة كبيرة وليس لها أثر فى إتخاذ القرارات وبالتالى فهي ذات قيمة اقتصادية بسيطة وتكون في صور قيم وحقائق وتقديرات مستقلة عن بعضها البعض ، وهي غير معدة في الكثير من الحالات للإستخدام المباشر.

2.مفهوم المعلومات المحاسبية

تمثل المعلومات المنتج النهائي لنظام المعلومات المحاسبي والذي يذهب الى البيئة المحيطة ، فهي بيانات تمت بيانات تمت معالجتها وتشغيلها لتعبر عن احداث ووقائع إقتصادية فعلية ، مما يؤكد انها تساعد في زيادة قدرة مستخدميها على اتخاذ القرارات المناسبة[2]، كما تعتبر المعلومات المحاسبية نوعاً من المعرفة المناسبة والناتج عن العمليات التشغيلية لخدمة أغراض بعينها ممثلة فى نتائج نهائية أو مخرجات تدعم قرارات ونشاطات يتم استخدامها من قبل المعنيين بها، وبذلك تمثل المعلومات المحاسبية مجموعة من القيم والحقائق النهائية المنظمة والمبوبة لصورة كمية ووصفية والتى ترتبط مع بعضها بعلاقات تبادلية ، وهي ذات تأثير مباشر في سلوك الأفراد والإدارات المختلفة وتزداد قيمتها الإقتصادية وفقاً للمنفعة التى تحققها لمستخدميها ، ومن هنا فإن وظيفة المعلومات المحاسبية تتمثل فى زيادة المعرفة لدى متخذي القرارات لتخفيض حالة عدم التاكد التى يواجهونها أثناء ادائهم لوظائفهم[3].

3.الفرق بين البيانات والمعلومات المحاسبية

إن معيار الإستفادة من قبل المتلقي هو الاساس فى التمييز بين البيانات والمعلومات وحتى يستفيد المتلقي من البيانات يجب ان تتصف هذه الاخيرة بخاصيتين هما[4]:

أ.الإضافة المعرفية

عندما تقوم البيانات بالتقليل من حالة عدم المعرفة عند المتلقي تتحول الى معلومات ، اما اذا كان المتلقي يعرف مسبقاً بمحتوى البيانات فإنها لا تشكل أي إضافة معرفية وبالتالي لا يمكنه الإستفادة منها. اي يتم التمييز بين البيانات والمعلومات وفق هذا المعيار على الشخص المتلقي المستفيد ، يسمي

([1]) عبد الرازق محمد قاسم ، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية** ، (عمان : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2008م)، ص 13.

([2]) صلاح الدين عبدالمنعم مبارك ، **اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية** ، (الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر ، 2002م)، ص23.

([3]) ستيفن موسكوف ، مارك سيمكن ، **تصميم المعلومات المحاسبية لإتخاذ القرارات** ، ترجمة كمال الدين سعيد و مراجعة أحمد حامد حجاج ، (الرياض: دار المريخ ، 2002م) ، ص 13.

([4]) محمد يوسف حفناوي ، **نظم المعلومات المحاسبية** ، (عمان : دار وائل للنشر ، عمان ، 2001م) ، ص 10.

هذا المعيار بمعيار الشخص المتلقي ، لان ما يعد معلومات بالنسبة لشخص ما يعكس أن يعتبر بيانات بالنسبة لشخص آخر والعكس صحيح .

ب.الإرتباط

حتى تتحول البيانات الى معلومات يجب أن تكون هذه البيانات مرتبطة بمشكلة معينة أو حدث معين يتم إتخاذ قرار بشأنه من المتلقي ، فالبيانات تعد معلومات إذا كانت تؤثر في القرار المتخذ فهي إما ان تؤدي الى إتخاذ قرار سليم ، وإما أن تؤكد أن القرار المتخذ سليم ، أو تؤدي الى تغيير القرار أو تعديله لذلك فإن ما يعتبر بيانات في لحظة معينة قد تتحول الى معلومات في أوقات اخرى[1]، إذن المعلومات هي بيانات تمت معالجتها عن طريق العمليات التشغيلية وأصبحت معدة للإستخدام ، أي أصبحت مفيدة وذات معنى في توضيح الأمور بما يخدم إحتياجات المستفيدين وفي مقدمتهم الإدارة . أما البيانات فيمكن القول أنها عبارة عن حقائق مجردة تعبر عن أحداث معينة بهيئة رموزاً أو حروفاً أو أرقام أو رسوم بيانية ، قد تكون بصيغة غير مرتبة يتم جمعها من مصادر مختلفة بهدف إجراء العمليات اللازمة عليها وترتيبها لتحويلها الى معلومات يمكن الإستفادة منها فى اتخاذ القرارات المختلفة أو بإختصار هى المادة الخام اللازمة لإنتاج المعلومات. [2]

2/1/3 مفهوم نظام المعلومات

نظام المعلومات هو لغة الإتصال بالتنظيم مبنية بإدراك لتمثل بطريقة موضوعية سريعة واقتصادية بعض مظاهر نشاطه[3]، يعرف أيضاً على أنه مجموعة منظمة من الأفراد والمعدات والبرامج وشبكات الاتصالات وموارد البيانات، والتي تقوم بتجميع وتشغيل وتوزيع المعلومات لمساندة اتخاذ القرارات والتعاون والرقابة داخل المنظمة[4]. ويعني ذلك أنه وسائل مادية وبشرية تتداخل بين الوسائل المادية والبشرية وربط للمؤسسة بالمحيط الخارجي مستجيباً بذلك لاحتياجاته.

1.مكونات نظم المعلومات المحاسبية

نظم المعلومات المحاسبية كأي نظم أخرى ، تتكون من مجموعة من العناصر تعمل مجتمعة لتحقيق اهداف النظام ككل وتتلخص هذه العناصر فيما يلى[5]:

أ. المستندات والاوارق الثبوتية المؤيدة للعمليات التى تحدث بالمنشأة الاقتصادية .

ب. قواعد البيانات التى اتخذت فيها البيانات المالية الخاصة بالعملية المالية .

ج. البرامج التطبيقية المحاسوبية التى تعالج البيانات لتحويلها لمعلومات مفيدة وملائمة .

([1]) عباس مهدي الشيرازي ، **نظرية المحاسبة** ، (الكويت : دار السلاسل للطباعة والنشر و التوزيع ، 1990م) ، ص ص 194-199.

([2]) حسام عبدالله ابو خضرة ، حسن سمير ، **نظم المعلومات المحاسبية** ، (عمان : مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، 2008م)، ص33.

([3]) Yves Simon, Patrick Joffre ,**Encyclopédie de Gestation** ,Economical (France), 1ère Edition, Tome1 1997, Page1120

([4]) سعيد عبد الفتاح، **نظم المعلومات المحاسبية**، ط5 ، (القاهرة : المكتب العربي الحديث ، 1995م) ، ص67.

([5]) محمد يوسف حفناوى ، **نظم المعلومات المحاسبية** ، (عمان : دار وائل للنشر ، 2001م) ، ص 58.

د. الإجراءات المحاسبية المرسومة والمكتوبة لتسلسل العمليات المالية فى المنشأة .

هـ. الافراد المتعاملون مع واحد او اكثر من عناصر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة .

و. المسائل الإلكترونية عموماً وتكنولوجياً الإتصال المستخدمة في هذه النظم.

2.مفهوم النظام

كلمة نظام نسمعها ونقرأها في مجالات متعددة فمثلاً نظام الاتصالات أو النظام القانوني ، نظام الحكم ، نظام التعليم ، نظام العمل ، النظام الاقتصادي النظام الإداري وغيرها وعلى هذا الأساس تبدو كلمة نظام في ضوء ما تقدم متعددة المعاني والاستخدامات وعند فحصها وتحليل هذه الاستخدامات والمعاني وغيرها نجد أن كلها تلتقى في جوهر واحد بحيث يتكون كل نظام من هذه النظم من مكونات أساسية تتفاعل فيما بينها وتعمل ضمن ظروف بيئة محددة لتحقيق الهدف من وجودها[1].

عرف النظام بانه مجموعة الأجزاء والعناصر والمستلزمات المتكاملة التي تسعى لتحقيق هدف معين من خلال معالجة بيانات وتهيأتها كمادة في فترة زمنية محددة[2]. النظام يعتبر مجموعة من الأجزاء والعناصر المترابطة التي تعمل بتنسيق تام وتفاعل وتحكمها علاقات وآليه معينة في نطاق محدد لتحقيق غاية مشتركة وهدف عام بواسطة قبول المدخلات ومعالجتها من خلال إجراء تحويلي لإنتاج المخرجات مع التغذية المراجعة[3]. ايضاً يعرف بأنه الكل المنظم والمركب الذي يجمع ويربط بين أشياء واجزاء تشكل من مجموعها تركيباً موحداً وتلك الاجزاء التي يتكون منها النظام تنظيم في علاقات متبادلة بحيث لا يمكن عزل أحدهما عن الأخر ومع ذلك فكل منها يحتفظ بذاتيته وخصائصه إلا أنها في النهاية جزء من كل متكامل[4].

3.مكونات النظام ، وهي[5]:

أ.المدخلات

بما أن النظام قائم علي التفاعل بين عناصره أو مكوناته إذ لابد من وجود موارد مادية او بشرية والتي تشكل المادة الخام لهذا التفاعل لذلك فإن هذه الموارد يمكن تسميتها بالمدخلات لكونها تشكل نقطة البدء في عملية التفاعل في النظام ليتمكن ان يعمل النظام لغرض تحقيق الهدف المطلوب منه.

ب.المعالجات

([1]) اسماعيل خليل اسماعيل ، ريان نعوم ، **الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بين النظرية والتطبيق** ، (بغداد : مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية ، العدد 30 ، 2012م) ، ص296.

([2]) محمد عيد حسين آل فرح الطائي ، **المدخل إلى نظم المعلومات الإدارية** ، ط2 ، (عمان : دار وائل ، 2004م) ، ص 18 .

([3]) محمد يوسف ، **مرجع سابق** ، ص 19.

([4]) مصطفي جاموس ، **قائمة التدفق النقدي أحد المداخل الرئيسية لتطوير نظام المعلومات المحاسبي في سوريا** ، (دمشق : مجلة جامعة دمشق ، المجلد الأول ، العدد الأول ، 1999م) ، ص40.

([5]) أحمد عبد الرحمن المخادمة ، **أثر المعلومات المحاسبية المحوسبة فى اتخاذ القرارات الإستثمارية على الشركات الأردنية** ، (عمان : الجامعة الاردنية ، المجلة الاردنية في إدارة الاعمال ، المجلد 5 ، العدد 4 ، 2009م) ، ص 254.

تعتبر المعالجات مكوناً أساسياً في النظام لكونه يحول المادة الخام (المدخلات) التي تدخل للنظام إلى مخرجات تحقق أهداف النظام المحددة فيها أي أن التفاعل بين المكونات الخاصة بالنظام لا تتم بشكل عشوائي وتلقائي بل تتم بواسطة تحكم تلك التفاعلات وتحدد مساراتها وترشدها بغية الوصول إلى ما هو مطلوب إجرائه على المدخلات لغرض تحويلها إلى مخرجات مفيدة .

ج.المخرجات

إن أجزاء المعالجات على مدخلات النظام في إطار المتغيرات المحيطة بالنظام وفقاً لما هو مطلوب من النظام تحقيقه سيتم الحصول على نتائج يطلق عليها بالمخرجات (نتائج تفاعل مكونات النظام) .

د.التغذية العكسية

أن التطور المستمر للنظام يصحح المسارات الخاصة به يتوجب توجيه ومتابعة تقييم عمليات تنفيذ المخرجات لذا يتطلب فحص فاعلية النظام من خلال النتائج والمخرجات الخاصة به ويطلق على هذه العملية بالتغذية العكسية.

الشكل (1/1/3)

مكونات النظام

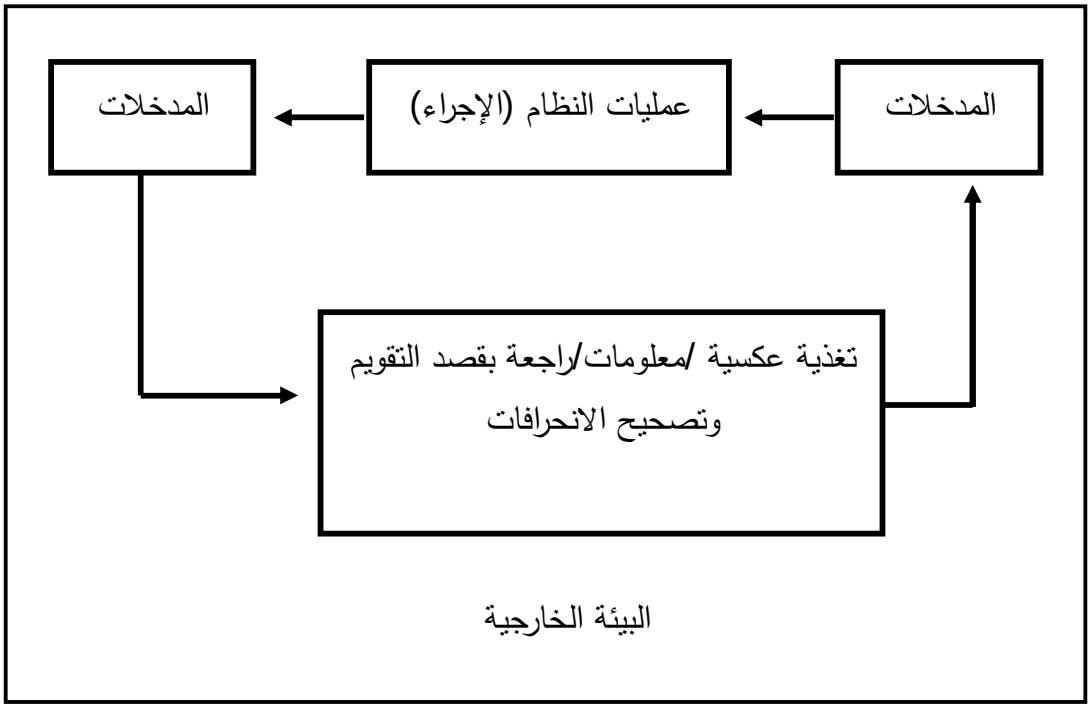

المصدر: هاشم فوزي دباس العبادي وآخرون ، **إدارة الموارد البشرية – مدخل استراتيجي متكامل** ، (عمان : مؤسسة الوراق للنش والتوزيع ، 2006م) ، ص 544 .

يمكن تحديد المقومات الأساسية لكل نظام كما يلي[1]:

1.المتغيرات

هي على شكل بيانات كمية أو وصفية أو رمزية والنظام يقوم باستقلالها عن طريق أجهزة الإحساس بين النظام (المدخلات) وم ثم يتم إجراء بعض العمليات الإجرائية في إطار عوامل معينة لغرض إخراجها على كل مخرجات .

2.العنوان

إن حركة تفاعل النظام مع عناصره لابد أن تمر عبر قنوات يتم تحديدها وهي على شكل ممر في اتجاهين بين طرفي العلاقة .

3.حدود النظام

يمكن تحديد الحدود الداخلية للنظام من التعرف على حجم المنظمة وأبعادها البيئية التي تتعامل معها وأطراف النشاط التي لها علاقة بالمنظمة أما الحدود الخارجية فتمثل في بيئة المنظمة وهي تشمل كافة المتغيرات التي تؤثر على النظام والتي يؤثر النظام فيها[2].

4.بيئة النظام

يمكن تقسيم البيئة المحيطة إلى[3]:

أ. **البيئة الخارجية والعامة :** ويقصد بها العوامل التي تؤثر علي كافة المنظمات وتقع خارج حدود المنظمة ونطاق رقابة الإدارة وهم في إطارها ممارسة الأعمال الإدارية وتشمل كافة العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية والقانونية والتكنولوجية

ب. **البيئة الخاصة بالمنظمة :** البيئة الخاصة هي مجموعة العوامل التي تقع علي حدود المنظمة وتختلف من منظمة إلي منظمة أخرى ، وترتبط بعملية اتخاذ القرار وتشمل كافة العوامل التسويقية والتكنولوجية والسياسية والاجتماعية المرتبطة بالمنظمة ذات التأثير الحالي والمحتمل عليها.

ج. **البيئة الداخلية** : وتمثل طاقات وإمكانيات المنظمة الإنسانية والمالية والحالية والمستقبلية وقيم أفراد الإدارة بها والتي تؤثر إلى حد كبير علي أهداف واستراتيجيات المنظمة ومن الصعب وضع حدود فاصلة بين البيئة الداخلية والبيئة الخارجية أو بين العوامل البيئية العامة والعوامل البيئية الخاصة فالعوامل البيئية العامة كثيراً ما تخترق عوامل البيئة الخاصة وتؤثر على تلك العوامل البيئية الداخلية ، وهكذا تتداخل العوامل البيئية وتتشابك العلاقات فيما بينها وتتأثر بها المنظمة وبالتالي تؤثر فيها.

([1]) نزار الفليح ، مؤيد عبد الرحمن ، **مدى توفر الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية وأثرها في قرارات الائتمان** ، (المنصورة : جامعة المنصورة ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، المجلد 34، العدد الأول ، 2010م) ، ص 417.

([2]) معالي فهمي حيدر ، **نظم المعلومات مدخل لتحقيق الميزة التنافسية** ، (القاهرة : الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2012م) ، ص69

([3]) محي الدين حمزة ، **دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للأوراق المالية** ، (دمشق : مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 23 ، العدد الأول ، 2007م) ، ص 101.

3/1/3 انواع نظم المعلومات المحاسبية

تمثل المعلومات فى الوحدة الاقتصادية أداة الإتصال التى تقوم بالربط بين مصادر البيانات فى هذه المرحلة الاقتصادية وبين المستويات الادارية التى تتخذ القرارات ، وعادة ينظر مصمم نظام المعلومات الى الوحدة الاقتصادية على انها مجموعة من المشاكل التى راد حلها عن طريق متخذى القرارات وفى الواقع العملى يمكن التمييز بين عدة أنواع من نظم المعلومات المستخدمة فى الوحدة الاقتصادية وهذه الانواع تختلف فيما بينها من حيث المفاهيم التى ترتكز عليها ودرجة استعيابها للتقدم التكنولوجى فى اطار تشكيل البيانات[1].

من اهم تلك الانواع ما يلى[2]:

1.نظم المعلومات المنهجية formal information systems

تستخدم بعض نظم المعلومات الوسائل اليدوية او بعض الالات التقليدية بجانب الوسائل اليدوية ويطلق على مثل هذه النظم نظم المعلومات غير المنهجية ، حيث انها لا تستخدم الوسائل الآلية فى تشكيل البيانات بالاضافة الى انها ليست لها برامج منهجية متقدمة . والملاحظ انه يمكن أن يوجد عدد من القنوات المنهجية او غير المنهجية للمعلومات فى الوحدة الاقتصادية ، كما انه يمكن أن يجتمع النوعان فى الوحدة الاقتصادية الواحدة ، فى حالة وجود قنوات منهجية للمعلومات فان مسئولية انتاج المعلومات تكون واضحة ومحددة وفقاً لتصميم مسبق ، بينما فى حالة وجود قنوات غير منهجية – تلك التى تنشا فى ضوء الحاجات التى لم تستطيع النظم المنهجية ان تلبيها – فانها قد لا تمر بمرحلة التصميم ، ولكن اثناء نمو حجم الوحدة الاقتصادية واستمرار الحاجة الى هذا النوع من المعلومات فانه يمكن من المالوف او المتوقع ان تتحول القنوات غير المنهجية الى نظم منهجية للمعلومات .

2.نظم المعلومات المتكاملة Integrared information systems

يوجد اكثر من نظام للمعلومات فى الوحدة الاقتصادية يعمل كل منها بصورة منفصلة ، مثل نظم المحاسبة المالية ، ونظم محاسبة التكاليف ، ونظم الموازانات التخطيطية ، ونظم المحاسبة عن المخزون ، ونود القول بان هذه الحالة من عدم التكامل قد يؤدى الى تكرار عملية تجميع البيانات وتشكيلها مما يؤدى الى زيادة تكلفة تشكيل البيانات وقد يقلل من كفاءتها ، ويكون المفيد القيام بخطوة مؤداها التنسيق بين اهداف وبرامج مثل هذه النظم بشكل يكفل تفادى اي تكرار فى اي مرحلة من مراحل العمل ، مما يؤدى الى رفع كفاءة التشغيل فى عملية انتاج المعلومات وبالتالى خفض تكلفتها .وما ذلك الا تطبيقاً لمعظم مبادئ نظرية النظم ومن بينها مبدأ العائد الاكبر ، ومبدأ الشمولية ، ومبدأ وحدة الهدف , يمكن ايجاد التكامل بين نظم المعلومات قبل تصميمها ، كما يمكن ادخال التكامل بين نظم المعلومات الموجودة بالفعل داخل الوحدة الاقتصادية ، كما يمكن ادخال التكامل عند اضافة نظام معلومات جديد او عند حذف نظام معلومات من بين النظم القائمة.

([1]) هاشم أحمد عطية ، **مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية** ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2005م) ، ص 3.

([2]) أحمد جمعة وآخرون ، **نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر** ، (عمان : دار المناهج للنشر التوزيع ، 2003م)، ص 9.

3.نظم المعلومات الشاملة:Total information systems

أن مجرد التنسيق والتكامل بين نظم المعلومات المنهجية والجانبية فى الوحدة الاقتصادية قد لا يكفل فى حد ذاته الكفاءة المنشودة لعملية تشكيل البيانات ، لذلك من الافضل تصميم نظام وحيد وشامل للمعلومات تكون مهمته انتاج المعلومات المطلوبة لكافة المواقف وفكرة نظام المعلومات الشامل يعتبر مفهوماً حديثاً نسبياً نتج عن تفاعل عدة عوامل فى جانبي عرض وطلب المعلومات .

4/1/3 وظائف نظم المعلومات المحاسبية

إن إستحداث نظم معلومات محاسبية في منشأة ما لها العديد من القوائم التى تحققها هذه النظم من خلال القيام بوظائفها سواء أن تم إنشاء هذه النظم من الصفر او كانت نتيجة لتعديل النظم المحاسبية التقليدية اليدوية ، بنظم محاسبية تكون ناتجة عن النظم اليدوية .

ومن اهم الوظائف التى تؤديها هذه النظم ما يلى[1]:

1. وظيفة جمع البيانات المحاسبية وتبويبها وفهرستها .
2. وظيفة مراجعة وإدخال وتخزين البيانات المحاسبية في النظام .
3. وظيفة تشغيل ومعالجة البيانات المحاسبية لتحويلها لمعلومات تخدم اهداف المنشأة.
4. وظيفة تخزين المعلومات المحاسبية وإدارة بنك المعلومات .
5. وظيفة نقل وإيصال المعلومات الى مستخدميها ، وعرضها بالطريقة المناسبة ، أي تقديم عرض تلخيص للمعلومات باسلوب كمي او بيانى ، وبتقارير دورية أو حسب الطلب .
6. وظيفة رقابة وحمايه البيانات حيث يتم حماية البيانات من الأخطار والتلاعب .

5/1/3 الخصائص الواجب توافرها فى نظم المعلومات المحاسبية

نظم المعلومات المحاسبية تتميز بعدةخصائص اذا ما توفرت تجعل منها نظاماً معلوماتية حيوية فى المنشأة المتواجدة بها حيث تكون مؤدية لوظائفها التى طووت لأجلها بكفاءة في هذه المنشأة

الخصائص التى تؤثر نظم المعلومات المحاسبية الحديثة لأن تكون فاعلة وذات كفاءة هى[2]:

1. نظم المعلومات المحاسبية يجب ان تحاول الاستفادة بقدر الإمكان من التكنولوجيا الحديثة وأحدث أنواع الكمبيوتر لإنتاج المعلومات.
2. أنتتسم بالاقتصادية ، بمعنى ان تكون هذه النظم مبرراً اقتصادياً بحيث لاتزيد تكلفتها عن منافسها على الاقل والا اصبحت تحميلاً على موارد الوحدة.
3. نظم المعلومات المحاسبية يجب ان تحاول الاستفادة بقدر الإمكان من التكنولوجيا الحديثة وأحدث انواع الكمبيوتر لإنتاج المعلومات.

([1]) السيد عبد المقصود دبيان، محمد الفيومي محمد، **مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية**، (الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر، 2002م) ، ص 13.

([2]) سليمة نشنش ، **دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار الإستثمار المالي بالمؤسسة الإقتصادية** ، (الجزائر : جامعة مسيلة ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، الملتقي الدولي ، 14 - 15 ابريل ، 2009م) ، ص ص 9-8 .

4. أن تتسم بالاقتصادية ، بمعنى ان تكون هذه النظم مبرراً اقتصادياً بحيث لا تزيد تكلفتها عن منافسها على الاقل والا اصبحت تحميلاً على موارد الوحدة.
5. أن ترتبط بالهيكل التنظيمي للمنشأة ، حيث توفر المعلومات اللازمة لتحقيق اهداف الإدارة من تخطيط ورقابة واتخاذ القرارات اللازمة .
6. يجب ان تحقق هذه النظم درجة عالية جداً من الدقة والسرعة فى معالجة البيانات المالية عند تحويلها لمعلومات محاسبية وبشكل منتظم[1].
7. أن تكون هذه النظم سريعة ودقيقة فى استرجاع المعلومات الكمية او الوصفية المخزنة فى قواعد بياناتها .
8. يجب ان تستخدم هذه النظم لطلب المعلومات بصفة مستمرة من خلال توليد المعلومات وقت الحاجة اليها كنتيجة لوجود بنك البيانات متطور يحتفظ بالبيانات الى حين الحاجة اليها .
9. يجب أن توفر نظم المعلومات المحاسبية قنوات إتصال لتدفق المعلومات الي داخل وخارج المنشاة واجراء مؤاءمة بين نظم المعلومات والبيئة المحيطة .

شكل رقم (2/1/3)

وظائف نظام المعلومات المحاسبية

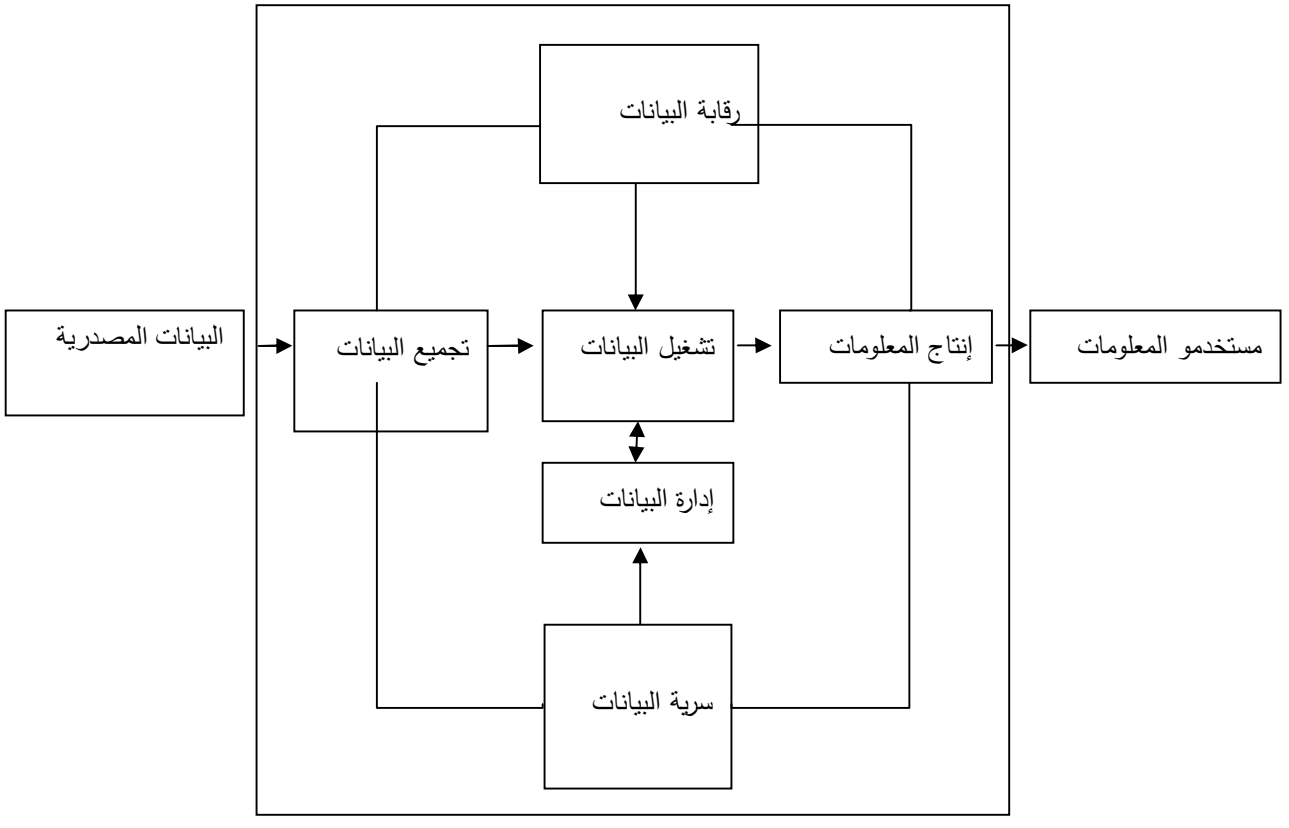

المصدر: د. ثناء علي القباني ، **نظم المعلومات المحاسبية**، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2003م) ، ص 19.

([1]) عادل طه فايد، **نظم المعلومات المحاسبية**، (القاهرة: مكتبة عين شمس، 1999م) ، ص5.

يتضح للدارسة من الشكل اعلاه بانه يتم جمع البيانات المصدرية لادخالها الى النظام بعد التحقق من صحتها وتبويبها وجمع وتخزين البيانات المتعلقة بانشطة وعمليات المنشاة بكفاءة عالية ثم تتم معالجة البيانات عبر عمليات الفرز والتصنيف والتلخيص بسرية تامة حتى يتم انتاج معلومات مفيدة وعلى درجة من السرية والثقة من خلال تامين الرقابة الكافية التى تؤكد تسجيل ومعالجة البيانات المتعلقة بانشطة الاعمال بدقة ، وتوكد ايضا حماية هذه البيانات واصول المنشاة الاخرى ومن ثم يتم استخراجها للمستخدمين.

6/1/3 مدخلات نظام المعلومات المحاسبية

تعدد مصادر نظام المعلومات المحاسبية ، نظراً للتنوع فى أوجه النشاط داخل الوحدة الاقتصادية بالاضافة الى اختلاف انشطة الجهات الخارجية الاخرى التى توفر البيانات بطريقة غير مباشرة ويمكن تمييز المدخلات الاساسية لنظام المعلومات المحاسبية الى[1]:

1. البيانات التى تجمع بصورة روتينية : نتيجة للاحداث المترتبة على معاملات الوحدة الاقتصادية مع الغير من الافراد والهئيات والوحدات الاخرى خارج الوحدة الاقتصادية وينشأ عن هذه المعاملات ، علاقة دائنية ومديونية بين الوحدة الاقتصادية والغير ، وهي غالباً ما تتعلق بعمليات البيع والشراء ، المدفوعات ، المتحصلات النقدية ، وعلاقة الوحدة الاقتصادية مع الموردين ، والعاملين.
2. البيانات الخاصة التى تجمع بصورة غير روتينية : من مصادر خارجية كالهيئات التجارية ، والجهات الرسمية الحكومية .
3. البيانات العادية التى تجمع بصورة روتينية للعمليات داخل الوحدة الاقتصادية ، نتيجة للحركة الداخلية لتفاعل عوامل الانتاج ومستلزماته.

تشغيل نظام المعلومات المحاسبية

تمر عملية تشغيل نظام المعلومات المحاسبية بالآتى[2]:

1. تجميع البيانات : تجميع البيانات الخام بشكل منطقي من خلال المستندات والفواتير .
2. ساعات العمل للعمال يمكن الحصول على البيانات وادخالها في نظام الكمبيوتر مباشرة .
3. تبويب البيانات : اعداد البيانات والتحقق من صحتها وترتيبها .
4. صيانة البيانات : بمجرد التحقق من صحتها وترتيبها فانها تكون جاهزة لعملية الصيانة وتشمل العمليات الحسابية ، المقارنة ، النخليص والتخزين.
5. التقارير التى تحتاجها الادارة عن اداء المشروع .

([1]) عباس شافعى ، منير محمود سالم ، **النظرية المحاسبية** ، (القاهرة : مكتبة عين شمس ،1975م) ، ص ص 11-13.

([2]) محمد الفيومى، احمد حسين على حسين ، **تصميم وتشغيل نظم المعلومات المحاسبية** ، (عمان : دار الثقافة والنشر ، 2006م) ، ص 70.

تستنتج الباحثة أن خطوات تشغيل البيانات يتفق مع الدورة المحاسبية لانها تبدأ بتجميع البيانات الخام من خلال المستندات المؤيدة لها وادخالها فى نظام الحاسوب وتبويبها بدقة والتحقق من صحتها حتى تكون جاهزة لانتاج التقارير النهائية.

7/1/3 مخرجات نظام المعلومات المحاسبية

تقسم مخرجات نظام المعلومات المحاسبية الى الاتى[1]:

أ. مخرجات يومية روتينية.

ب. مخرجات معلومات التغذية العكسية .

يتضمن المخرجات اليومية الخاصة بتوثيق النشاط والمعاملات الروتينية العادية للوحدة الاقتصادية ، سواء خارج الوحدة (جهات خارجية) او بين مراكز المسئولية داخل الوحدة هذه المخرجات كاوامر الشراء ومقاصة الاستلام والشيكات المدفوعة ، بالاضافة الى معلومات التغذية العكسية التى يحتاجها مستخدمى نظام المعلومات المحاسبية بغرض تنظيم وادارة الانشطة داخل الوحدة الاقتصادية ، ويمكن تصنيف معلومات التغذية العكسية الى ما يلى[2]:

1. معلومات خاصة بتسجيل الاحداث التى تصف الماضى فتنشأ عنها تقارير تشغيلية.
2. معلومات تعبر عن اتجاهات ومؤشرات معينة (تقارير تخطيطية).
3. معلومات في شكل تنبؤات ترتبط باتخاذ القرارات فى المستقبل (تقارير خارجية).

تستنتج الباحثة ان مخرجات نظام المعلومات المحاسبية يحتوى على مخرجات يومية روتينية تهتم بتوثيق النشاط اليومى العادى للوحدة ، بالاضافة الى مخرجات التغذية العكسية التى يحتاجها مستخدمى نظام المعلومات المحاسبية داخل الوحدة الاقتصادية.

8/1/3 أسباب فشل نظم المعلومات

إن أهم أسباب فشل نظام المعلومات تتمثل فيما يلي[3]:

1. عدم التخطيط لتصميم نظام المعلومات ، حيث يضمن التخطيط السليم نجاح نظام المعلومات وذلك لتحديد أهدافه بوضوح سواء أكان ذلك عن تصميمه أو تطبيقه.
2. عدم التحديد الدقيق لإمكانيات نظام المعلومات وتحليل القيود والحدود المفروضة على النظام والمؤثرة على تشغيله ونتائجه .
3. العمل على بناء التكامل برد الفعل بدلاً عن المبادرة والمشاركة الفاعلة في تصميم النظام .
4. العمل على تهيئة الظروف التي من خلالها يمكن ان يعمل النظام بكفاءة
5. التقدير الخاطئ لإحتياجات المنظمة المستقبلية من المعلومات
6. التسرع في إدخال تقنيات الحاسوب دون الدراسة والتحليل اللازمين[4].

([1]) عبد الرازق محمد قاسم ، ت**حليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية** ، (عمان : دار الثقافة للنشر ، 2006م) ، ص 70.
([2]) محمد الفيومى ، **مرجع سابق** ، ص 37.
([3]) عادل طه فايد ، **مرجع سابق** ، ص 10.
([4]) محمد يوسف حفناوي، **نظم المعلومات المحاسبية** ، (عمان : دار وائل للنشر، 2001م) ، ص51.

7. نقص تغذية النظام بالبيانات الضرورية والدقيقة عن متغيرات البيئة الخارجية المختلفة .

8. عدم تكوين المزيج المتكامل من الأفراد والأجهزة والمعدات التي يعمل في ضوئها النظام.

9/1/3 خصائص نظام المعلومات المحاسبية

يتوافر لنظام المعلومات المحاسبية مجموعة من السمات أو الخصائص تميزه عن غيره من النظم وتحقق له الفاعلية المنشودة، ويمكن عرض أهم هذه الخصائص على الوجه التالي[1]:

1. المواءمة

يقصد بها المواءمة بين كل من البيئة التي تعمل فيها الوحدة الاقتصادية والقيود التي تواجه إدارة هذه الوحدة. ومن ثم فإنه ينبغي على مصمم نظام المعلومات المحاسبية أن يأخذ في اعتباره الظروف الفعلية المحيطة بمستخدمي المعلومات الملائمة (كماً ونوعاً) في ضوء المسؤوليات والأهداف الفعلية لمستخدمي هذه المعلومات .إذ إن عدم معرفتهم بما ينبغي اتخاذه من قرارات ، أو عدم درايتهم بالقيود المفروضة عليهم يجعلهم المزيد من المعلومات بشكل دائم استناداً لمبدأ الحيطة والحذر في احتياجاتهم المستقبلية .

2. **التكامل**

يقصد بالتكامل هنا تكامل نظام المعلومات المحاسبية مع غيره من النظم الفرعية الاخرى مثل نظام المعلومات الإدارية ، ويتم تحقيق هذا التكامل من خلال وجود وحدات مركزية خاصة باستخلاص مدخلات البيانات وتشغيل البيانات وبإعداد مخرجات المعلومات ، حيث تجري هذه العمليات مع الأخذ في الاعتبار احتياجات أو متطلبات النظم الفرعية المختلفة تفادياً لتكرار حدوثها لكل نظام من النظم الفرعية.

3. **المفاضلة**

يقوم نظام المعلومات المحاسبية بالمفاضلة بين الأغراض المتعددة لإنتاج المعلومات من ناحيتي الوقت والتنظيم ، فمن ناحية الوقت يلاحظ أن المعلومات التي تطلب للتخطيط وتكوين السياسات تغطي فترات طويلة نسبياً وتأخذ بعين الاعتبار الاتجاهات طويلة الأجل في التطوير الاقتصادي ومركز الصناعة وتطوير المنتجات وغير ذلك، في حين أن المعلومات التي تطلب للرقابة ينبغي أن تتدفق بانتظام ولكن على فترات قصيرة حتي يمكن أن تعكس ظرووف النشاط (أيا كان نوعه) بشكل يومي أو أسبوعي أو شهري.

أما من ناحية التنظيم نجد أن وظيفة الرقابة تعتمد على الخطوط المحددة للسلطة والمسؤلية كما تظهر في الهيكل التنظيمي أو الخريطة التنظيمية بالشكل الذي يعكس السلطات والوظائف الفردية وعلى الجانب الآخر فإن مهام التخطيط لاتتبع خطوط التنظيم[2].

4. النعصر البشري

([1]) د. محمود محمود السجائى ، **تحليل وتصميم النظم المحاسبية** ، (المنصورة : المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، 2010م) ، ص62.

([2]) محمود محمود السجائي ، **تحليل وتصميم النظم المحاسبية** ، (المنصورة : المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، 2010م) ، ص ص 63- 64 .

بمعني أن يراعي نظام المعلومات المحاسبية مجموعة المتغيرات السلوكية التي تحكم العنصر البشري باعتباره جزءاً اساسياً من النظام ، كيف لا والعنصر البشري هو الذي يقوم بتجميع وبتشغيل البيانات وعرض المعلومات في شكل تقارير أو قوائم ، واذا كان النظم آلياً فلا غني عن العنصر البشري بدونه فلن تعمل الأجهزة الآلية . وترجع أهمية العنصر البشري الى تدفق البيانات الي نظام وتدفق المعلومات من النظام يتأثر بقدرات الأفراد الذين يشكلون الهيكل التنظيمي ، ويتأثر أيضاً برغبة ككل فرد أن يشعر بأهمية وكيانه داخل التنظيم ، كما يتأثر كذلك بالبواعث والدوافع الشخصية قد تتفق أو قد تتعارض مع أهداف التنظيم ، ويتأثر أخيراً برغبة كل فرد أن يتعامل بصفة فددرية أي باعتباره إنساناً وليس باعتباره جزءاً ماديا من أجزاء النظام.

5. الأسلوب العلمي

ينبغي أن يركز نظام المعلومات المحاسبية على الأسلوب العلمي وذلك من خلال استخدام النماذج الرياضية وأساليب بحوث العمليات التي تساعد على توفير المعلومات الدقيقة للإدارة في مجال التنبؤ والمفاضلة بين البدائل والرقابة . وكما سوف نرى في موضوع متقدم من هذا الكتاب فان تشغيل البيانات إلكترونياً باستخدام الحاسبات الآلية بفتح الباب على مصراعيه أمام نظم المعلومات بشكل عام ونظام المعلومات المحاسبية بشكل خاص للاستفادة من المعادلات الرياضية – حتي المعقد منها – وأساليب بحوث العمليات لخدمة جميع الأغراض المحاسبية. ومن المؤكد أن استخدام الأسلوب العلممي في جميع مراحل التشغيل داخل نظام المعلومات المحاسبية بدءاً بمرحلة تجميع البيانات ومروراً بمرحلة تشغيل البيانات وانتهاء بمرحلة انتاج المعلومات يمكن هذا النظام من تحديث المعلومات باستمرار وبالتالي تزداد فاعليته في خدمة جميع مستخدمي المعلومات سواء من داخل الوحدة الاقتصادية أو من خارجها[1].

6. المرونة

تعني مرونة نظام المعلومات المحاسبية قدرته على الاستجابة للتغيرات التي تطرأ على الهيكل التنظيمي للوحدة الإقتصادية أو التغيرات التي تطرأ على البيئة الإقتصادية المحيطة بالوحدة أو التغيرات قد تحدث في المحيط التنافسي للوحدة الإقتصادية.

7. الاستجابة :

يقصد بذلك استجابة نظام المعلومات المحاسبية للطلب المتزايد والمستمر على المعلومات المحاسبية وذلك عن طريق قيامه بإنتاج المعلومات وتخزينها لحين الحاجة اليها مع مراعاة ان يتم تحديث هذه المعلومات بشكل دائم حتي تتلاءم مع مطالب مستخدمي المعلومات وتتكيف مع أي ظروف تحيط بنظام المعلوماتت أو بالوحدة الاقتصادية كنظام أشمل.

يرى البعضأن هناك بعض الخصائص التي تؤهل نظام المعلومات المحاسبية لأن يكون فاعلاً وكفواً وهي[2]:

([1]) منير محمد سالم ، رمضان غنيم ، **نظم المعلومات المحاسبية والحاسب الالكتروني**، (القاهرة : دار النهضة ، 2004م) ، ص19.

([2]) محمد يوسف الخضاري، **نظم المعلومات المحاسبية** ، (عمان : دار وائل للنشر، د.ن) ، ص59.

1. يجب أن يحقق نظام المعلومات المحاسبية درجة عالية جداً من الدقة والسرعة في معالجة البيانات المالية عند تحويلها لمعلومات محاسبية.
2. أن يزود الإدارة بالمعلومات المحاسبية الضرورية في الوقت الملائم لاتخاذ قرار اختيار بديل من البدائل المتوفرة للإدارة.
3. أن يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لتحقيق الرقابة والتقييم لأنشطة المنشأة الاقتصادية.
4. أن يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لمساعدتها في وظيفتها المهمة وهي التخطيط القصير والمتوسط والطويل الأجل لأعمال المنشأة المستقبلية.
5. أن يكون سريعاً ودقيقاً في استرجاع المعلومات الكمية والوصفية المخزونة في قواعد بياناته وذلك عن الحاجة اليها.
6. أن يتصف بالمرونة الكافية عندما يتطلب الأمر تحديثه وتطويره ليتلاءم مع المتغيرات الطارئه على المنشأة، يلاحظ الباحث أن الخصائص السابقة تجعل من نظام المعلومات المحاسبي بالاضافة لتوفير المعلومات المحاسبية الدقيقة وفي الوقت المناسب وبالسشرعة المطلوبة أداء لمساعدة الإدارة في الاختيار والمفاضلة بين البدائل المتاحة واختيار البديل الأمثل الذي يحقق اهداف المشروع اضف إلى ذلك أنه يعد اداة دقيقة فعالة من خلال توفير المعلومات. اللازمة للإدارة التي تساعد في تقييم انشطة المنشأة الاقتصادية.

تجدر الاشارة إلى أن البعض يرى أن خصائص نظام المعلومات تتمثل في تقديم المعلومات للانظمة الأخرى وللمستخدمين الخارجيين سواء أن كانوا افراد أو جماعات[1].

تستنتج الباحثة أنه يمكن استخلاص خصائص نظام المعلومات المحاسبية من الخصائص السابقة على مراحل على النحو الاتي:

1. مرحلة استلام البيانات.
2. مرحلة التخزين.
3. مرحلة الاسترجاع.
4. مرحلة الاعداد.
5. مرحلة التمويل (تحويل البيانات إلى معلومات).
6. مرحلة العرض.

10/1/3 مستخدمى المعلومات المحاسبية

(1) د. محمد القيومي، **نظم المعلومات المحاسبية في المنشآت المالية- مدخل النظم** ، (الاسكندرية : المكتب الجامعي الحديث، 1999م) ، ص80.

تنقسم الفئات التى لها مصلحة فى الحصول على المعلومات المحاسبية لا ستخدامها بشان اتخاذ قراراتها الى :

اولا: فئات من داخل الوحدة الاقتصادية وتضم[1]

1. الادارة العليا ، الادارة الوسطى والمستويات الاشرافية.
2. اجهزة التخطيط والمتابعة والمراقبة داخل الوحدة الاقتصادية .
3. النقابات والاتحادات والروابط المهنية والعمالية .

ثانيا: فئات من خارج الوحدة الاقتصادية ولها علاقة مباشرة حالية او مستقبلية بالتعرف على نشاطها ونتائج اعمالها ، وتضم الفئات التالية[2]:

1. المالكين والمساهمين والمستثمرين والممولين والمقرضين.
2. الموردين والعملاء والاجهزة المصرفية وشركات التامين واسواق المال والبورصات.
3. الوسطاء الماليين ومستشارى الاستثمار والمحللين الماليين.
4. مراجعى الحسابات والمحاسبين القانونيين والاجهزة الحكومية .

ثالثا : الفئات التى لها علاقة غير مباشرة بالوحدة الاقتصادية.

ان هذه الفئات تمثل حلقات المجتمع وامن المجتمع وسلامته وتضم الفئات التالية[3]:

5. مراكز حماية البيئة ومكافحة التلوث ومراكز الامن والحماية المدنية.
6. المنظمات الخيرية ومنظمة الصحة البشرية والبيطرية ومنظمة حقوق الانسان .
7. النقابات المهنية كالاطباء والصيادلة والحقوقيين والمحاسبين.
8. مؤسسات مكافحة المخدرات والامراض الاجتماعية.
9. المؤسسات الدينية والاحزاب السياسية ومنظمات السلام.

تستنتج الباحثة أن مستخدمى المعلومات المحاسبية يعتمدون المعلومات المحاسبية فى جميع المستويات سواء أن كانوا داخل الوحدة الاقتصادية كالادارة العليا والادارات المختلفة التى تساعدهم فى اتخاذ القرارات على ضوء البدائل المتاحة للهم، كما يستفيد من المعلومات المحاسبية اجهزة التخطيط والمتابعة والمراجعة فى وضع خططهم المستقبلية ويستفيد منها النقابات والاتحادات والروابط المهنية والعمالية ، وتساعد ايضاً فئات خارج الوحدة الاقتصادية من خلال التعرف على انشطة الوحدة والمراكز المالية للوحدة بغرض المحافظة على استثماراتهم وقروضهم ومعاملاتهم مع الوحدة.

11/1/3 العوامل التي تؤثر على نظم المعلومات المحاسبية

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في اهداف النظام الكفوء والفعال للمعلومات و هذه العوامل هي[1]:

([1]) د. كمال عبد العزيز النقيب، **مقدمة فى نظرية المحاسبة** ،(عمان : دار وائل للنشر 2004م) ، ص ص 300-302.

([2]) كمال الدين الدهراوي ، **مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية** ، ط2 ، (الإسكندرية : الدار الجامعية، 2005م)، ص4.

([3]) John Arnold, Tony Bop end Aloz**, Financial Acconting**, London: Prentice Hail PHI,1925,P.32.

1.اقتصادية النظام

ويقصد بذلك مدى كفاءة النظام في تحقيق اهدافه بالنسبة لتكلفته فيجب ان يكون النظام قادراً على معالجة عمليات المنشآت بكفاءة عالية تلاءم الجدول الزمني الذي تحدده المنشاة بما يحقق اهداف الادارة.

2.المرونة

بمعنى مدى مرونة النظام وامكانية ادخال تعديلات علية في المستقبل اذا ما احتاج الامر الى ذلك.

3.**البساطة**

بمعنى ان يتم تصميم النظام الذي يفي باحتياجات المنشاة بشكل بسيط يسهل فهمة والتعامل معه

4.الوثوق

وهي تشير الى درجة ثقة مستخدمي النظام ومستخدمي مخرجات النظام في ملائمة المعلومات التي يوفرها

5.القبول

قصد بذلك درجة تقبل جميع الاطراف المتعاملة والمستفيدة من النظام .

6.إمكانية الاعتماد عليه

يجب ان يكون النظام على مستوى معقول من الدقة كما يجب اختباره بصورة دورية للتأكد من استمرارية هذه الدقة . ويجب ان يكون النظام قادراً على وضع اولويات للتشغيل حتى يمكن تشغيل المخرجات الضرورية والحساسة في الوقت المحدد وتأجيل تشغيل المخرجات الاخرى الى ان يأتي وقتها .

ترى الباحثةان تصميم النظام لكي يكون نظاماً ناجحاً علية ان يكون واضحاً وتكلفته منخفضة وعلى درجة عالية من الثقة ويوفر المعلومات في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات وايضاً قابل للتعديل في المستقبل لتحقيق احتياجات المستخدمين.

2/3 المبحث الثاني

جودة المعلومات المحاسبية

1/2/3 خصائص المعلومات

اصبح للمعلومات دوراً مميزاً وأهمية كبرى في الحياة المعاصرة ، أم الشركات ام الدول ، واصبحت المعلومات هي المحرك الرئيسى لتطوير فاعلية أي شركة او منظمة سواء كانت خاصة ام عامة ، بما توفره

([1]) محمد شوقي بشادي واخرون ,**نظم المعلومات المحاسبية** ، (القاهرة : مطبعة مركز التعليم المفتوح ، 1998م) ، ص ص107-108.

من مقدرة عل مساعدة ادارات هذه الشركات أو المنظمات في صناعة واتخاذ القرارات أو في التخطيط او في البحث والتطوير ، أو في مجال الانشطة التى تقوم بها وتعرف المعلومات المحاسبية بانها كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية والجهات الخارجية وفي خط التشغيل والتقارير المستخدمة داخلياً[1]، وتلعب المعلومات دوراً هاماً في التخطيط واتخاذ القرارات وفي العمليات والأنشطة داخل الشركة ويعتمد ذلك على جودة تلك المعلومات المختلفة ، وحتى لا تفقد المعلومات فائدتها لابد من توفر خصائص نوعية في تلك المعلومات لأن عدم توافرها سيؤدى الى مخرجات عديمة الجدوى ، ومن أجل ان تكون المعلومات المستخدمة ذات فائدة لم يستخدمها ، لابد من توفر المجموعة من الخصائص المخهمة فيها ، لخصها بثلاثة أبعاد رئيسية هي[2]:

1.البعد الزمني :

يتعلق بزمن استخدام المعلومات مجيباً على تساؤلات (متى) تقدم المعلومة لمن يستخدمها او يطلبها ؟ ويتضمن الجوانب التالية :

أ. **المواقيت** : هى توفر المعلومات لذا لابد من الاهتمام بتوفير المعلومات في الأزمان المناسبة لكي تكون متاحة لاتخاذ القرار قبل حدوث موقف حرج او فقدان فرصة معينة .

ب. **التداول والحداثة** : هي ان تكون المعلومة مجددة وحديثة للاستفادة منها عند تقديمها وتداولها في الشركة حيث تلعب الحداثة دوراً هاماً في جودة المعلومات ، اذ تقل قيمتها بتقادمها.

ج. **التواتر والتكرار** : هي مدى تكرار الحاجة في المعلومات المتواجدة ، لان المعلومات يجب ان تقدم طالما نحتاجها ، وهذا يؤكد الاهتمام بالمعلومات النشطة في قاعدة البيانات .

د. **الفترة الزمنية** : هي الفترة التي تقدم بها المعلومات حتى يستطيع المدير الحصول على المعلومات عن مايحدث الآن ، وعن ماحدث في الماضي ومتوقع حدوثه في المستقبل ، لأن التأخير في جهود معالجة البيانات إلى معلومات رغم انها تحت الاستخدام ستسبب بمشاكل عديدة ، وكلف مرتفعة للإدارة .

2.بعد المحتوى:

يتعلق بعد المحتوى على تساؤل(ماذا) يتضمن الجوانب التالية[3]:

أ. **الدقة:** اي خلو المعلومات من الأخطاء حيث تساهم المعلومات في جودة القرار ، كما تعمل على تجنب القرارات الخاطئة وتقلل من التكلفة وإهدار الوقت .

([1]) خليل إبراهيم رجب الحمداني وآخرون، **دور المعلومات المحاسبية في إدارة المخاطر في المصارف**، (تكريت :جامعة، تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 10 ، العدد30 ، 2013م) ، ص55.

([2]) أحمد حسين علي حسين ، **مرجع سابق** ، ص 52

([3]) أحمد حسين علي حسين ، **مرجع سابق** ، ص 54 .

ب. **الثبات والصدق**: أي اعطاء المعلومات لنفس النتائج التي أعطتها التجربة السابقة ، وان تكون المعلومات المجتمعة صادقة وشرعية وصحيحة تتطاق مع معطيات الواقع شكلاً ومضموناً وتوجها.

ج. **الواقعية**: لابد للمعلومات ان تمثل الواقع ، وان تكون مرتبطة باحتياجات المستفيدين على اختلافهم مع التأكيد على خلو المعلومات من التحيز للوصول إلى قرارات رشيدة ، فالمعلومات المنحازة وغير الواقعية تؤدى لقرارات خاطئة.

د. **الملائمة** : هي ان تكون المعلومات ملائمة ومفيدة في تحسين اتخاذ القرار.

هـ. **الشمولية** : قدرة المعلومات على اعطاء صورة كاملة عن المشكلة او عن حقائق الظاهرة موضوع الدراسة مع تقديم بدائل الحلول المختلفة لها .

و. **الإيجاز** : تقديم المعلومات اللازمة للمستوى الإداري وما يتناسب مع متطلباته من المعلومات ، إذ لابد من الإيجاز في المستوى الاستراتيجي دون الخوض في كم كبير من المعلومات عن الموضوع.

ز. **المدي**: هي كون المعلومات واسعة او ضيقة اوبتركيز داخلي او خارجي ، ويتحدد مدي المعلومات بمدى شموليتها ، لذا لابد ان تمثل المعلومات المدى المطلوب وان تكون الحاجة اليها قائمة فعلاً وبشدة.

ح. **الأداء** : هي قدرة المعلومات في الكشف عن الأداء والذي يمكن بواسطته قياس إتمام الأنشطة وصنع التقدم وتجميع الموارد.

3. **البعد الشكلي**:

يتعلق بالإجابة على تساؤل (كيف) ويتضمن الجوانب التالية[1]:

أ. **الوضوح** : تقديم المعلومات بطريقة وشكل يسهل فهمها من قبل المستخدم كلما أمكن بحيث تكون واضحة وخالية من الغموض حتي يتمكن المدير من الوصول إلى القرارات الصائبة .

ب. **المنهجية والاتساق** : هي تقديم المعلومات بطريقة متناسقة ضمن معايير موحدة كي يتم تعظيم الاستفادة منها للإغراض المختلفة ، لذا لابد ان ترتب المعلومات بقدر وسياق .

ج. **المرونة** : أي قابلية المعلومات عن التكيف لاكثر من مستخدم واكثر من تطبيق لذلك يجب ان تكون المعلومات متوفرة في شكلاً مرن يمكن استخدامه من اكثر من مستوى إدارى بفاعلية في عملية اتخاذ القرار.

د. **التقديم**: هي طريقة تقديم المعلومات بشكل مختصر او تفصيلي ، وبشكل كمي ، فالمعلومات يمكن ان تكون حاضرة بشكل خبر أو رقم أو رسوم أو عن طريق الرسومات والمخططات المختلفة ، لذا لابد من عرض المعلومات بالطريقة السابقة ومعالجتها لجعلها قابلة للإستخدام بما يعظم الاستفادة منها للمستخدم .

([1]) حنان علي العطاس ، **قياس أثر التطبيق المحاسبي لمعايير جودة المعلومات المحاسبية المنشورة في سوق الأسهم السعودي - دراسة تطبيقية**،(القاهرة :جامعة عين شمس، كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2010م) ، ص44.

هـ. **وسائط الاعلام**: هي الوسيلة التي يمكن ان تقدم بها المعلومات ، إذ يمكن ان تقدم المعلومات سواء على ورق مطبوع أو فيديو أو أي وسيلة اخرى .

ان الخصائص السابقة لا تختلف بشكل كبير عن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ، حيث تشكل هذه الخصائص الصفات التي تجعل المعلومات المعروضة في القوائم المالية ذات فائدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية ، وتجعل المعلومات المحاسبية ذات جودة عالية ، لذا سيتم عرض هذه الخصائص حسب المعايير الدولية[1].

2/2/3 خصائص جودة المعلومات

لقد تعددت وتباينت المفاهيم والتعريفات التي أوردها الكتاب والمهتمين بموضوع الجودة في وضع تعريف محدد لمعنى الجودة ، ويرجع ذلك لإختلاف المداخل ووجهات النظر ، وفيما يلي يقوم الباحث بتناول أهم تلك التعريفات كما وردت في المعاجم المختلفة.

الجودة في اللغة : وردت كلمة الجودة في معاجم اللغة العربية بالعديد من المعاني ومنها يقال (أجاد) أي أتى بالجيد من القول[2]، أجاد الشيء :جيده جداً [3]. إستجاد الشيء :عده جيداً [4]. الجيد من كل شيء: بخلاف الردئ[5]. كما وردت كلمة الجودة بمعنى (Quality) في العديد من معاجم اللغة الإنجليزية بالمعاني التالية[6]:

1. صفة الشيء بكونه جيداً .
2. درجة إمتياز أو جودة الشيء .
3. درجة عالية من الدقة والتحسين والتميز .

جودة المعلومات في الإصلاح المحاسبي

بالرغم من أن الجودة تعتبر من أكثر الكلمات شيوعاً ، إلا انها أقلها وضوحاً ، حيث لم تتفق الدراسات حول تعريف واحد للجودة حتى الآن ، لا يوجد تعريف عام وموحد يمكن تطبيقه على كل السلع والخدمات[7]. ويمتد الاهتمام بالجودة إلى زمن بعيد إذ يوضح شعار معهد جولان الأمريكي إثنان من قدماء المصريين ، أحدهما يعمل والآخر يقيس جودة العمل[8] . وقد عرفت الجودة في عصر الفلاسفة الإغريق بأنها الامتياز Quality is excellence ، ويختلف معنى الامتياز بإختلاف الشيء المراد وصفه

([1]) زلاسي رياض، **إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية**، (الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة،2012م)، ص 24.

([2]) مجمع اللغة العربية ، **المعجم الوجيز** ، (القاهرة: مطابع الأميرية ، 1991م) ، ص 120.

([3]) المعلم بطرس البستاني ، **معجم محيط المحيط** ، (بيروت: مكتبة لبنان ، 1998م) ، ص ص 122 ، 123.

([4]) نشوان بن سعيد اليماني ، **شمس العلوم وراء كلام العرب من العلوم** ، (دمشق: دار الفكر ، 1991م) ، ص 85.

([5]) ابن منظور ، **لسان العرب** ، (القاهرة: دار الحديث ، 2003م) ، ص 95.

([6]) نهلة محمد سيد إبراهيم ، **تأثير جودة التقارير المالية على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية " دراسة ميدانية "**، (القاهرة: جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2008م) ، ص 40.

([7]) ثابت عبد الرحمن إدريس ، **قياس جودة الخدمة باستخدام مقاييس الفجوة بين الإدراكات والتوقعات ، دراسة تطبيقية على الخدمة الصحية بدولة الكويت** ، (الكويت: المجلة العلمية للعلوم الإدارية ، مجلد 4 ، العدد الأول ، نوفمبر 1996م) ، ص 9.

([8]) أحمد سيد مصطفى ، **إدارة الإنتاج والعمليات في الصناعة والخدمات** ، (بنها: جامعة بنها ، كلية التجارة ، 1988م) ، ص 400.

بالجودة فقد يكون الموصوف قوة او سرعة أي بما يتلائم مع الموصوف ، والصعوبة تكمن في تحديد او تحقيق هذا الامتياز علمياً وكيفية قياسه بشكل موضوعي ، وعرفت الجودة أيضاً على أنها : القيمة Quality value ، أي أن السعر هو المحدد الأول لإختيارات العملاء ، بينما في حقيقة الأمر أن القيمة ليست مرادفاً للجودة بل أن الجودة هي إحدى مكونات القيمة[1]. وفي أوائل الثلاثينات إنتشرت أفكار شوهارت الذي نادى بضرورة قياس الجودة بشكل كمي محدد وإخضعها للتحليلات الإحصائية ، عرفها جوران عام 1951م بأنها الملائمة للاستخدام المطابقة للمواصفات حيث قام جوران بتصنيف الجودة إلى ثلاثة تصنيفات أساسية هي[2]:

1. جودة التصميم: Design Quality

هي بعض الخصائص المعنية الملموسة والغير ملموسة في تصميم المنتج أو الخدمة ، وتأخذ الجودة المرتفعة في التصميم عدة أشكال ، فقد تعني الاعتماد على طريقة إنتاج أفضل لتحقيق دقة أكبر ومظهر أفضل للسلعة ، وغالباً ما يظهر ذلك بالنسبة للسلع على شكل مواصفات هندسية أكثر دقة أو قد تأخذ شكلاً آخر مثل إستخدام مواد خام أفضل.

2. جودة الأداء: Performance Quality

هي تعني قدرة السلعة على القيام بالوظيفة المتوقعة منها. وهو ما إصطلح على تسميته بدرجة الاعتمادية أو الجدارة Reliability ، ودرجة سهولة عملية الصيانة Maintainability وعادة ما تكون جودة الأداء محكومة بجودة التصميم .

3. جودة الإنتاج: Production Quality

هي الجودة التي تتحقق أثناء العملية الإنتاجية ذاتها ، وتسمى جودة المطابقة للمواصفات Conformance to Specification ، وتتوقف جودة الإنتاج على مدى ملائمة التصميم للقدرات التكنولوجية المتاحة في العملية الإنتاجية للمنشأة.

3/2/3 مفهوم جودة المعلومات المحاسبية

يعد مفهوم جودة المعلومات المحاسبية من المفاهيم الحديثة في مجال الفكر المحاسبي ، والذي أصبحت تتجه إليه العديد من البحوث والدراسات العلمية سواء كان ذلك من قبل الهيئات المنظمة لمهنة المحاسبة أو الباحثين في مجال المحاسبة ، ويرجع ذلك لأهميتها البالغة في إعداد وعرض القوائم والتقارير المحاسبية وتحقيق متطلبات الإفصاح اللازم في تلك القوائم[3].

وفي هذا الإتجاه فقد ظهرت العديد من المفاهيم والتعريفات التي أسهم بها الفكر المحاسبي حول ماهية جودة المعلومات المحاسبية.

([1]) بهيرة محمود الموجي ، **إدارة الجودة في صناعة الغزل والنسيج** ، (طنطا: جامعة طنطا ، كلية التجارة ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، العدد الأول ، 1996م) ، ص ص 1 - 2 .

([2]) إسماعيل خليل إسماعيل ، ريان نعوم، **الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بين النظرية والتطبيق** ، (بغداد :كلية، بغداد للعلوم الاقتصادية مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد30 ، 2012م)، ص 30.

([3]) إبراهيم أحمد الصعيدي ، **نظم المعلومات المحاسبية** ، (القاهرة: الدار الهندسية ، د. ت) ، ص 72 .

عرفت جودة المعلومات المحاسبية بأنها ، تلك البيانات والمعلومات الموائمة والتي تناسب حاجة المستخدم النهائي لها ، وبذلك فإن البيانات والمعلومات عالية الجودة هي التي تناسب حاجة المستخدمين لها والتي يتم إعدادها بهدف الوصول إلى معلومات موائمة في ضوء مجموعة من المعايير المرجعية[1]. كما عرفها آخر بأنها ، تعني مقدرة المعلومات المحاسبية على النبؤ وتخفيض عدم التأكد ، وذلك عند إستخدامها كمدخلات لنماذج التنبؤ بالمراكز المالية أو لمدخلات النماذج الاختيار من بين بدائل القرار[2]. وخلص أحد الباحثين إلى أن جودة المعلومات المحاسبية تعني ما تتمتع به المعلومات المحاسبية من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين ، وأن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية ، بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها [3]، كما أشار أحد الكتاب إلى أن جودة المعلومات المحاسبية هي عبارة عن مجموعة من المعايير الأساسية التي يمكن الاسترشاد بها في الحكم على مدى كفاءة وفاعلية المعلومات المحاسبية في تحقيق الأهداف المرجوة منها في أداء دورها في عملية إتخاذ القرارات الاقتصادية.

تستنتج الباحثة من خلال التعاريف السابق لجودة المعلومات المحاسبية ما يلي:

1. جودة المعلومات تتمثل في الموائمة مع الأحداث والعمليات والتي تتضمن مصداقية المعلومة التي تناسب حاجة المستخدم لتلك المعلومات.
2. الدقة والمنفعة والفاعلية والتنبؤ والكفاءة تعد أساس لقياس جودة المعلومات المحاسبية والاعتماد عليها.
3. إن جودة المعلومات المحاسبية تعتبر عامل نسبي قد تكون ذات جدوى لشخص معين أو مرحلة من مراحل القرار وقد تعتبر مجرد بيانات لشخص آخر أو عند اتخاذ قرار معين.
4. إن جودة المعلومات المحاسبية تتطلب مراعاة محددات القياس والعرض للمعلومات المحاسبية.

مما تقدم تستطيع الباحثة تعريف جودة المعلومات المحاسبية بأنها ، تعني توافر مجموعة من الخصائص والسمات والمعايير في المعلومات المحاسبية التي تجعلها ذات فائدة ونفع لأغراض الاستخدامات المختلفة داخل وخارج الوحدة الاقتصادية ، وتسهيل عملية الاختيار والمفاضلة بين البدائل المحاسبية المختلفة.

الفوائد الناتجة من جودة المعلومات المحاسبية وما مدى الحاجة إليها

([1]) مجدي محمد سامي ، **نحو إطار مرجعي لتقويم جودة المعلومات المحاسبية** ، (الزقازيق: جامعة الزقازيق ، كلية التجارة، مجلة البحوث التجارية ، المجلد 22 ، العدد 2 ، يونيو ،2000م)، ص435.

([2]) محمد جلال صالح السيد ، **تحسين جودة المعلومات المحاسبية لإتخاذ القرارات** ، مدخل سلوكي كمي مقترح ، (القاهرة : جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، ملحق العدد الأول ، 1996م) ، ص 1262.

([3]) محمد أحمد إبراهيم خليل ، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وإنعكاساتها على سوق الأوراق المالية**، (الزقازيق: جامعة الزقازيق ، كلية التجارة ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، العدد الأول ، 2005م)، ص 746.

من خلال حصر العديد من الفوائد التي تحققها المعلومات المحاسبية التي تتوافر فيها الخصائص النوعية أو معايير جودة المعلومات المحاسبية تتضح الحاجة إلى استخدام مفهوم جودة المعلومات المحاسبية في مختلف المجالات منها[1]:

1. أنه يمكن إستخدام جودة المعلومات المحاسبية كمرشد رئيسي عند المفاضلة بين البدائل المحاسبية المختلفة وخاصة في معالجة المواقف التي لا تشملها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً .
2. إن جودة المعلومات المحاسبية تعمل على زيادة فهم مستخدمي القوائم المالية والتقارير المالية التي تتضمن المعلومات المحاسبية.
3. إنه من فوائد الجودة تزايد مستوى الاتصال بين الأفراد ، خاصة عند نقل وتوصيل المعلومات المحاسبية لمستخدميها.
4. إستخدام خصائص جودة المعلومات المحاسبية كمعايير أساسية للتمييز بين المعلومات الجيدة والفاعلة في اتخاذ القرارات ، وبين المعلومات الغير جيدة والأقل فاعلية في مجال إتخاذ القرارات.

4/2/3 مناهج ومداخل قياس وتقويم جودة المعلومات المحاسبية

هناك مجموعة من المناهج العلمية التي تعمل على تقويم وقياس مستوى جودة المعلومات المحاسبية، ويمكن عرضها كما يلي[2]:

1. منهج الحدث

يعتبر منهج الحدث أحد مناهج تقويم مستوى جودة المعلومات المحاسبية ويعتمد في قياسه لمستوى جودة المعلومات المحاسبية على خبرة الباحثين والحكم الشخصي للقائم بعملية تحديد مستوى جودة المعلومات المحاسبية والحدث والفراسة في الوقوف على اهمية البيانات المحاسبية باعتبار انها المدخلات الأساسية للحصول على المعلومات المحاسبية.

2. المنهج النظري

يهتم المنهج النظري بالتركيز على عملية تشغيل ومعالجة البيانات المحاسبية الخاصة بالأحداث والظواهر الاقتصادية خلال الفترات المختلفة باعتبارها الأساس الذي يتم التركيز عليه في الحصول على معلومات تتصف بالجودة.

3. المنهج التجريبي

يسعى المنهج التجريبي إلى تقويم وقياس جودة المعلومات المحاسبية من خلال مدى إرضاء حاجات مستخدمي تلك المعلومات ومن ثم تحليل تلك الاحتياجات ومدى إرتباطها بالبيانات.

تستنتج الباحثة من خلال دراسة المناهج الثلاثة:

([1]) عماد الصباغ ، **نظم المعلومات -ماهيتها ومكوناتها** ، (عمان :مكتبة دار الثقافة للنشر، 2000م) ص30.
([2]) محمد يوسف حفناوي، **نظم المعلومات المحاسبية**،(عمان :دار وائل للنشر، 2001م) ،ص 38.

1. إن منهج الحدث والمنهج النظري يركزان على البيانات كمدخلات ويجهلان مدى حاجة المستخدمين.
2. المنهج التجريبي يعمل على معالجة سلبيات كل من منهج الحدث والمنهج النظري ، وذلك بالتركيز على جودة المعلومات بغرض تلبية حاجة مستخدمي هذه المعلومات وبالتالي إبداء آرائهم نحوها.

يمكن عرض التطور التاريخي لخصائص جودة المعلومات المحاسبية حسب ما جاءت به الدراسات والبحوث العلمية الصادرة عن المنظمات المهنية.

5/2/3 الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية

لكي تحقق المعلومات المحاسبية المنفعة المنشودة في مجال اتخاذ القرارات الاقتصادية وقرارات المفاضلة بين بدائل وطرق القياس المحاسبي[1]. فإن الأمر دائماً يلزم تحديد البديل الذي يقدم أكثر المعلومات فائدة في مجال إتخاذ القرار ، وعليه فقد أورد مجلس معايير المحاسبة المالية في قائمة المفاهيم رقم (2) الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي تعمل على التفرقة بين المعلومات الأكثر فائدة والمعلومات الأقل فائدة في عملية إتخاذ القرار، وقد وضع مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) عدد من الخصائص التي تعمل على قياس درجة الجودة في المعلومات المحاسبية، والتي يمكن بيانها من خلال الشكل أدناه حتى تكون أكثر وضوحاً :

شكل (1/2/3)

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

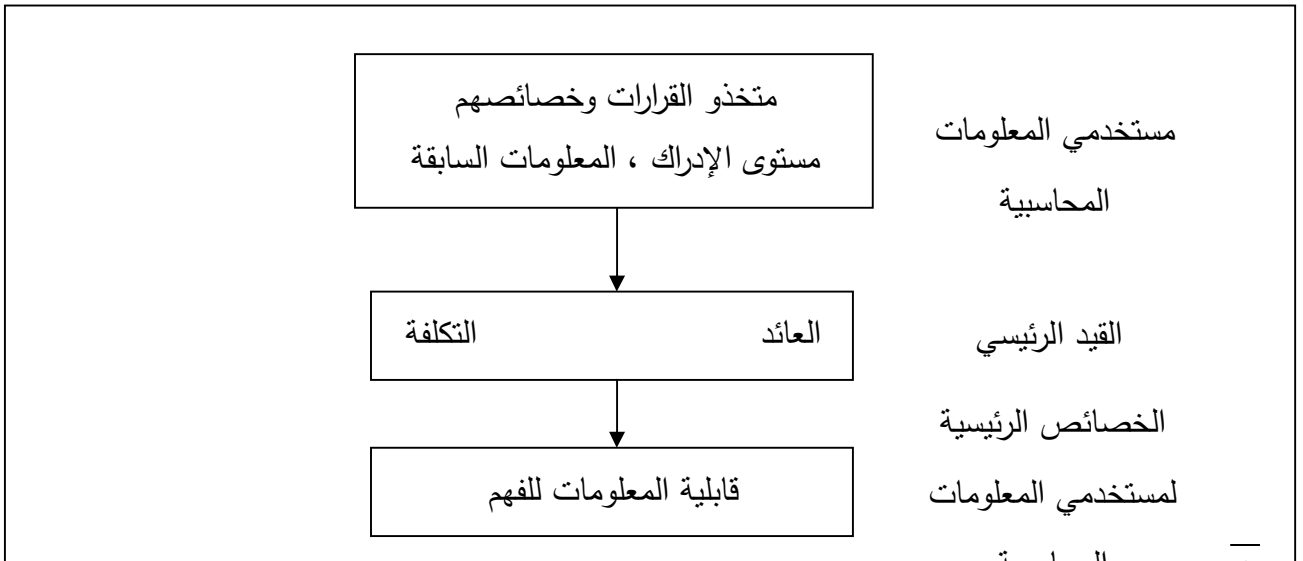

(1) ، ص 197.

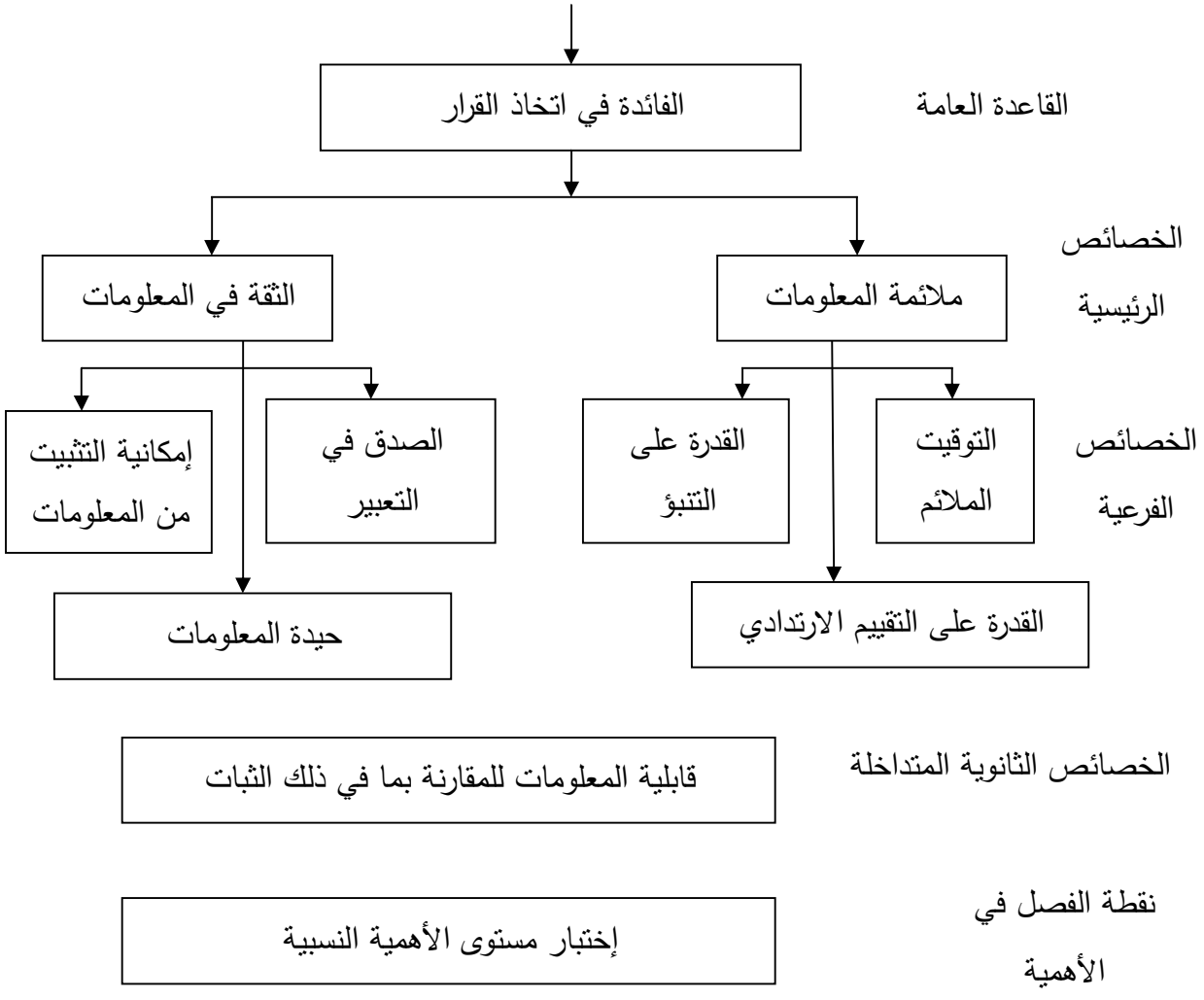

المصدر : د. عباس مهدي الشيرازي ، **نظرية المحاسبة** ، (الكويت : ذات السلاسل ، 1997م)، ص 197.

مما سبق في شأن الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية التي تم تناولها في الشكل السابق تستخلص الباحثة إن الخصائص الرئيسية التي يجب أن تتوافر في المعلومات المحاسبية هي الملائمة (Relevance) والثقة (Reliability) ، فإذا ما افتقدت المعلومات المحاسبية إلى أحد هاتين الخاصيتين تنعدم الفائدة المرجوة من الملعومات المحاسبية وبالتالي تغيب الجودة في تلك المعلومات.

1.الخصائص النوعية الأساسية لجودة المعلومات المحاسبية

تنحصر هذه الخصائص في أحد الخاصيتين التاليتين هما :

أ. الملائمة (Relevamce)

هي إحدى الخصائص الأساسية لتقويم وتحديد مستوى جودة المعلومات المحاسبية المتمثلة في القوائم والتقارير المنشورة كما تعني الملائمة وجود إرتباط منطقي ما بين المعلومات المحاسبية المتاحة لإتخاذ قرار معين وبين القرار الواجب اتخاذه[1].

([1]) عباس مهدي الشيرازي ، **مرجع سابق** ، ص 64.

كما جاء أيضاً ان المعلومات المحاسبية الملائمة هي تلك المعلومات التي تعمل على تغيرات جوهرية ملحوظة في القرارات الاقتصادية التي يبنى اتخاذها في الأساس على تلك المعلومات ، بمعنى تغيير إتجاه القرار أو تغير درجة تأكده[1].

الخصائص الفرعية لخاصية الملائمة

هي الخصائص التي تعمل على تفعيل درجة الملائمة وهي متمثلة في الخصائص الفرعية التالية[2]:

i. التوقيت المناسب (الملائم)

يقصد بالتوقيت المناسب تقديم المعلومات المحاسبية التي يتم عرضها للجمهور في الوقت المناسب والملائم والجيد لعملية إتخاذ القرار ، وذلك يعني إستفادة متخذ القرارات من هذه المعلومات في عملية إتخاذ القرارات بصورة ناجحة ، حيث ان التأخر في الحصول على المعلومات المحاسبية يفقدها اهميتها وبالتالي جودتها وهذا يعني سوء التوقيت .

ii. القيمة التنبؤية

هي من الخصائص الفرعية الهامة لخاصية الملائمة التي تعطي القدرة على التنبؤ بالمستقبل من خلال المعلومات المتوفرة في الحاضر ، أي أن التنبؤ يعني محاولة تقدير ما تكون عليه ظاهرة معينة في المستقبل ، قد يكون للمعلومات المحاسبية قيمة تنبؤية عندما تساهم في تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالأحداث المستقبلية وبالتالي التعديل في إتخاذ القرار أو اتخاذه بصورة أفضل ، أي المعلومات التي تعمل على تحديد المقدرة الإيرادية والربحية حالياً هي التي يمكن من خلالها التنبؤ بالمقدرة الإيرادية والربحية المستقبلية[3].

iii. التغذية العكسية أو المرتدة

هي من المقومات أو المعايير التي تجعل خاصية الملائمة ذات فاعلية ، ويقصد بالتغذية العكسية قدرة المعلومات المحاسبية على التقويم والتصحيح بمعنى صلاحية المعلومات المحاسبية للاستخدام في مختلف الظروف وشتى المجالات والتي تستخدم في تحديد وتقييم أعمال الماضي وتصحيح التوقعات السابقة بشأن تلك الأعمال من خلال قرارات سليمة في الحاضر كي يستفاد منها في المستقبل[4].

تستنتج الباحثة مما سبق الاتي:

1. إن الملائمة ومقوماتها الفرعية تمثل أحد الخصائص الأساسية لجودة المعلومات المحاسبية لأنها تمكن مستخدمي المعلومات من اتخاذ القرارات السليمة.
2. الملائمة تساعد مستخدمي المعلومات على التنبؤ بالنتائج المتوقعة.

([1]) ستيفن أ .موسكوف، ومارك ج .سيمكن، **نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات -مفاهيم وتطبيقات**، ترجمة:كمال الدين سعيد، (الرياض: دار المريخ للنشر 2002م) ، ص33.

([2]) صلاح الدين عبدالمنعم، **اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية الإدارية**، (الإسكندرية :الدار الجامعية ، 2001م) ، ص 44.

([3]) أحمد حسين على، **نظم المعلومات المحاسبية - الإطار الفكري والنظم التطبيقية**، (الإسكندرية :الدار الجامعية، 2004م)، ص 35.

([4]) علي محمد سلطان الوحيدي ، **نموذج مقترح للقياس المحاسبي لزيادة فاعلية البيانات المحاسبية** ، (الخرطوم : جامعة النيلين ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2007م) ، ص 36.

3. الملائمة تمكن مستخدمي المعلومات من التعرف على دقة توقعاتهم السابقة.
4. حتى تتحقق الملائمة في المعلومات المحاسبية يجب أن تصل إلى مستخدميها في الوقت المناسب ، وأن تتوفر فيها صلاحية الاستخدام في تقويم وتقييم الأحداث الماضية.
5. حتى تكون المعلومات المحاسبية ملائمة يجب أن تشتمل على التوقيت الملائمة والقدرة التنبؤية والقدرة على التقييم الارتدادي.
6. إن الفترة التي يتم فيها إعداد المعلومات المحاسبية وتوصيلها للمستخدم لابد أن تكون قصيرة حتى تكون المعلومات ملائمة وتساعد في اتخاذ قرارات ناجحة.

تستنتج الباحثة ايضاً أن الفترة التي يتم فيها إعداد القوائم المالية سواء أن كانت قصيرة أو طويلة نسبياً تحقق ما يعرف بدورية التقارير أو القوائم المالية ، وفي هذه الفترة يتم إعداد وإنتاج المعلومات المحاسبية تليها مباشرةً المدة التي تنقضي بين نهاية الفترة التي تعد فيها القوائم المالية وبين إتاحتها للتداول ، وهنا كلما كان الفارق الزمني طويلاً كلما قلت منفعة المعلومات المحاسبية.

ب. خاصية الموثوقية Reliability

عرف مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB) موثوقية المعلومات المحاسبية بأنها أحد الخصائص النوعية في تلك المعلومات المحاسبية ، وهي الخاصية التي على أساسها يتم التحقق والتأكد من خلو المعلومات المحاسبية من الأخطاء والتحيز ، وتتضمن الصدق في التعبير والتمثيل عن الأحداث والعمليات بصورة واقعية وحقيقية ، وتعتمد هذه الخاصية في المحاسبة على الصدق في القياس والتعبير ذلك بجانب التثبت والحياد ، وبهذا تكون خاصية الثقة فاعلة وفقاً لتلك المعايير الآتي شرحها[1].

i. الصدق في التعبير

الصدق في التعبير يعني وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات الواردة والظواهر المراد التقرير عنها وإتخاذ قرارات بشأنها ، وبالتالي فإن الصدق في التعبير يمثل المضمون والجوهر الذي لابد أن تسعى جميع المنظمات والوحدات الاقتصادية لتطبيقه ، وهنا لا يتطلب أن تكون المعلومات مؤكدة بصورة نهائية بقدر ما أنه يتطلب أكثر أن تكون تلك المعلومات خالية تماماً من التحيز في القياس ، وقد يكون التحيز مقصوداً ويعتبر هذا عدم الأمانة في القياس أو غير مقصود ، وبالتالي يعزى لنقص في المعرفة والخبرة العملية ، لذا تسعى هذه الخاصية إلى التحرر من التحيز الذي يعني أن تكون هذه المعلومات على قدر أكبر من الاكتمال مع مراعاة وجود الأهمية النسبية.

ii. إمكانية التحقق والتثبت

تعني إمكانية التحقق من المعلومات المحاسبية أن تكون لها دلالة محددة وواضحة وهي تمثل النتائج التي يتم التوصل إليها باستخدام أساليب القياس والإفصاح المختلفة حسب الاستخدام من شخص إلى آخر، كما

([1]) عصافت سيد أحمد عاشور ، **دور معايير المحاسبة في تشجيع الاستثمار في سوق الأوراق المالية** ، (طنطا : جامعة طنطا ، كلية التجارة ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، العدد 2 ، 2002م) ، ص 28.

أن التثبت يحقق عدم التحيز عند عملية القياس والطرق السليمة والصحيحة للظواهر بصورة صادقة ، وهنا لابد من التفرقة بين التثبت من المقاييس والتأكد من صحة القياس والتطبيق.

iii. حيدة المعلومات

يقصد بالحياد أن لا تكون المعلومات متحيزة لصالح جهة على حساب جهة أو الجهات الأخرى ، ويتمثل ذلك في مستوى الأجهزة المسئولة عن تنظيم السياسة المحاسبية وهي كيفية وضع المعايير المستخدمة التي تعمل على ملائمة المعلومات وإمكانية التحقق منها ، ومستوى المسئولية عند إعداد التقارير والقوائم المالية ومدى الالتزام بتطبيق تلك المعايير بصورة صحيحة والتميز الذي يمارسه القائم بإعداد وعرض المعلومات المحاسبية للوصول إلى نتائج بهدف التأثير على مستخدم القرار وذلك بأن تكون أمينة يمكن الوثوق بها والاعتماد عليها كأساس لعملية اتخاذ القرار[1].

تستنتج الباحثة مما سبق الاتي :

1. إن الثقة في المعلومات المحاسبية خاصية هامة جداً في المعلومات المحاسبية لأنها تعبر عن العمليات واحداث داخل الوحدة المحاسبية.
2. إن قابلية التحقق من المعلومات تعني القياس بموضوعية وهو الاصطلاح المستخدم في المجال المحاسبي للتعبير عن شروط الموضوعية التي يجب أن تتوفر في القياس.
3. الحياد في المعلومات المحاسبية يعني عدم التحيز حتى تعمل المعلومات المحاسبية على الوفاء بالاحتياجات المشتركة لمستخدميها.
4. تتسم المعلومات المحاسبية بأنها نزيهة وخالية من التحيز تجاه أي نتيجة محددة مسبقاً .
5. حتىتتحقق خاصية الصدق في التعبير يجب أن تعبر عن الواقع تعبيراً صادقاً وهذا ما يدل على وجود توافق بين المعلومات والواقع.

تستنتج الباحثةايضاً أن المعلومات المحاسبية تكون أكثر نفهماً إذا ما توفرت فيها خاصيتي الملائمة والموثوقية ، لكن في غالب الأحيان تكون هنالك حالة تبادل بين الخاصيتين والواجب هنا تحقيق الموزانة بينهما بدرجة معقولة من التأكد حتى تكون هذه المعلومات غير متحيزة وتتصف بالمنفعة في اتخاذ القرار.

2.الخصائص النوعية الثانوية للمعلومات المحاسبية

إن الصفات النوعية الثانوية للمعلومات المحاسبية هي صفات مكملة للصفات النوعية الأساسية وتتفاعل معها وهي قابلية المقارنة والثبات[2].

أ. المقارنة

([1]) إبراهيم أحمد الصعيدي، **مبادئ النظم المحاسبية**،(القاهرة :مطابع الدار الهندسية، 2003م) ، ص11.

([2]) نعيم دهمش ، **القوائم المالي والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً ، قائمة المتغيرات في المركز المالي من الناحية العلمية والعملية** ، (عمان: المكتب الاستشاري ، 1995م) ، ص 16 – 27 .

إن المعلومات التي تتعلق بأي وحدة محاسبية تكون أكثر فائدة إذا كان بالإمكان مقارنتها مع معلومات مشابهة خاصة بمنشأة أخرى ، وهذا ما يعرف بقابلية المقارنة ، وأيضاً المقارنة مع معلومات متشابهة لنفس المنشأة في فترات زمنية مختلفة وهو يطلق عليه الثبات.

تعتبر المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة للمنشآت المختلفة إذا تم قياسها ونشرها بأسلوب مشابه وقابل للمقارنة وتساعد مستخدمي المعلومات المحاسبية في تحديد وتشخيص أوجه التشابه والاختلاف في الظواهر الاقتصادية[1] ، لأنه لم يتم إخفاؤها باستخدام وسائل محاسبية مختلفة ، وبالتالي يمكن القول بأنه لا يمكن إجراء تقييم حقيقي إلا إذا توافرت معلومات قابلة للمقارنة.

لكي تعرض البيانات والقوائم المالية لابد وأن تعد على أسس مبادئ ومفاهيم متعارف عليها ومقبولة قبولاً عاماً ، وأن ينطبق على هذه البيانات والمعلومات المحاسبية الخصائص النوعية لجودة المعلومات.

ب. الثبات

إن أحد الأهداف الأساسية للمعلومات المحاسبية هو عرض تقارير مالية وعلى أساس مقارن ، وبالتالي يتطلب أن تعد التقارير والقوائم المالية على أساس ثابت من فترة إلى أخرى ، حتى يمكن إجراء مقارنة بين القوائم المالية للمنشأة ، وقد يعتمد المحاسبون وبشكل كبير على الثبات في استخدام المبادئ والسياسات المحاسبية كخاصية مطلوبة للبيانات المالية.

نعني بالثبات ، العمليات والأحداث التي عولجت في الفترة المحاسبية الحالية بالطريقة والأسلوب نفسه اللذين عولجت بهما العمليات والأحداث في الفترة المحاسبية السابقة ، وذلك من أجل إمكانية مقارنة القوائم المالية لسنة الحالية بالسنوات السابقة ، ومن أجل تجنب استنتاجات خاطئة قد تنتج عن عدم الثبات في تطبيق المبادئ والسياسات المحاسبية ، وعند إتباع مبدأ الثبات فإنه يتطلب الإفصاح عن ذلك في النواحي المالية[2].

تستنتج الباحثة من ذلك :

1. إن خاصية قابلية للمعلومات للمقارنة تمثل معياراً مهماً لتقويم مستوى الجودة في المعلومات المحاسبية والمنفعة منها.
2. تكون المقارنة أكثر جدوى من خلال التواصل في طرق إعداد وعرض القوائم المالية.
3. إن اختلاف الأساليب المحاسبية يعطي نتائج متباينة عن ذات الحقائق مما قد يؤدي إلى نتائج مضللة تقود إلى اتخاذ قرارات خاطئة.

3.قيود الخصائص النوعية لوجود المعلومات المحاسبية

([1]) أحمد رجب عبد العال، آخرون، **الأنظمة والمشكلات المحاسبية**،(الإسكندرية : الدار الجامعية 2003م) ، ص 27.

([2]) حمد الفيومي محمد، **مدخل النظم المعلومات المحاسبية**، (الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر، 2002م) ، ص 26.

ليس كل المعلومات المحاسبية الملائمة أو الموثوق بها تعتبر معلومات مفيدة ، ذلك لأن هذه المعلومات قد لا تكون ذات أهمية نسبية تذكر ، كما إنه قد تكون تكلفة الحصول عليها أكبر من العائد المتوقع منها، أي أنه من الواجب إخضاع الخصائص النوعية في التطبيق لنوعين من الاختبار[1].

أ.مستوى الأهمية النسبية

مستوى الأهمية هي خاصية حاكمة لكافة الخصائص النوعية لجودة المعلومات يعتمد تطبيقها على اعتبارات كمية أو نوعية أو خليط من الإثنين ، ويتم تحديد مقدار البند بصورة نسبية أي منسوباً إلى المستوى الذي يعتبر عادياً او منسوباً إلى بند آخر أو مجموعة من البنود ذات الصلة وإن هنالك علاقة بين الأهمية النسبية والملاءمة لأن المعلومات التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأهداف التقارير المالية لا تعتبر معلومات مهمة وبالتالي ليس هناك ما يدعو للإفصاح عنها وكذلك هناك ارتباط بين الأهمية النسبية وخاصية الثقة ذلك أن أخطاء القياس غير المهمة لا تؤثر على أمانة المعلومات وإمكانية الإعتماد عليها وأن البند يعتبر ذو أهمية نسبية إذا أدى حذفه أو الافصاح عنه بصورة حرة في التأثير على متخذ القرار لذلك فإن التطبيق على الاختبار لمستوى الأهمية النسبية يستلزم تحديد المستوى الذي يعتبر نقطة الفصل بين ماهو مهم وبين ماهو غير مهم ، وإن أقصى ما يمكن التوصل إليه أن تقدم الجهة المسئولة عن وضع المعايير المحاسبية بتعيين الحدود الدنيا للمعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها ، وبالتالي يتحدد مجال الاجتهاد الشخصي في اتجاه واحد[2].

ب.التكلفة والعائد:

أما فيما يختص باختبار التكلفة والعائد فيمثل قيداً رئيسياً على إنتاج وتوصيل المعلومات المحاسبية والقاعدة العامة هي أن المعلومات المحاسبية لا يجب إنتاجها وتوزيعها إلا إذا زادت منفعتها على تكلفتها ، فاختبار التكلفة والعائد ما هو إلا نوع من دراسات الجدوى بالتطبيق على نتائج وتوزيع المعلومات المحاسبية في الاتي[3]:

i. إن ثبات الوحدة المحاسبية على تطبيق طريقة معينة متبعة في المعالجة المحاسبية لحدث معين من فترة إلى أخرى يعتبر مهماً .

([1]) برهان محمد نور آخرون، **نظم المعلومات المحوسبة**، (عمان : دار المريخ للنشر، 2001م) ، ص10.

([2]) خالد أحمد الصرايرة ، **أساسيات نظم المعلومات في الإدارة التربوية**، (عمان : زمزم للنشر، 2011م)، ص 19.

([3]) رضا توفيق عبده، **نظم المعلومات المحاسبية**،(القاهرة : دار الثقافة العربية، 2007م) ، ص 53.

ii. إذا حدث تغير في طرق المعالجة المحاسبية للأحداث فإنه يجب الافصاح عن طبيعة وأثر هذا التغير والمبررات التي افترضت ذلك.

iii. الثبات في تطبيق نفس الإجراءات والمعالجة للأحداث لا يكون مطلقاً .

تستنتج الباجثة أن المعلومات المحاسبية التي تتصف بالجودة لابد لها أن تراعي وجود خاصية الملاءمة ومقوماتها الأخرى وتضامنها مع خاصية الثقة ومقوماتها ، وهذا يعني أن غياب أي خاصية عن الخاصية الأخرى ، ولو إن كان ذلك عن طريق المقومات والمعايير الفرعية لتلك الخصائص يخل بالجودة المطلوبة في تلك المعلومات ماعدا حالات التعارض المنطقي في تلك المعايير. وبالتالي لابد من التركيز في حالات التعارض هذه على جانب الثقة ومعاييرها لأنه الأهم، وهو الذي يعطي المعلومات المحاسبية إمكانية الإعتمادية أي أنه إذا لم يتم الوثوق بالمعلومات المحاسبية لا يتم النظر إلى مدى ملائمتها لإتخاذ قرار معين. مضافاً إلى ذلك مراعاة نسبة المقارنة والثبات في تلك المعلومات والنظر إلى الأهمية النسبية مع التكلفة والعائد.

تستنتج الباحثة من ذلك أنه:

1. تعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية لأن حذف معلومة أو عدم الافصاح عنها قد يؤثر على متخذ القرار وإن التكلفة والعائد من المعلومات يمثل قيد أساسي في إنتاج وتوصيل المعلومات المحاسبية.
2. أنه يجب الفصل بين المعلومات المهمة وغير المهمة ووضع معيار لتحديد أدنى درجة من المعلومات من حيث الأهمية النسبية.
3. المعلومات المحاسبية لا يجب إنتاجها وتوزيعها إذا زادت تكلفتها عن المنفعة المحققة منها.

شكل (2/2/3)

الخصائص النوعيه للمعلومات المحاسبية

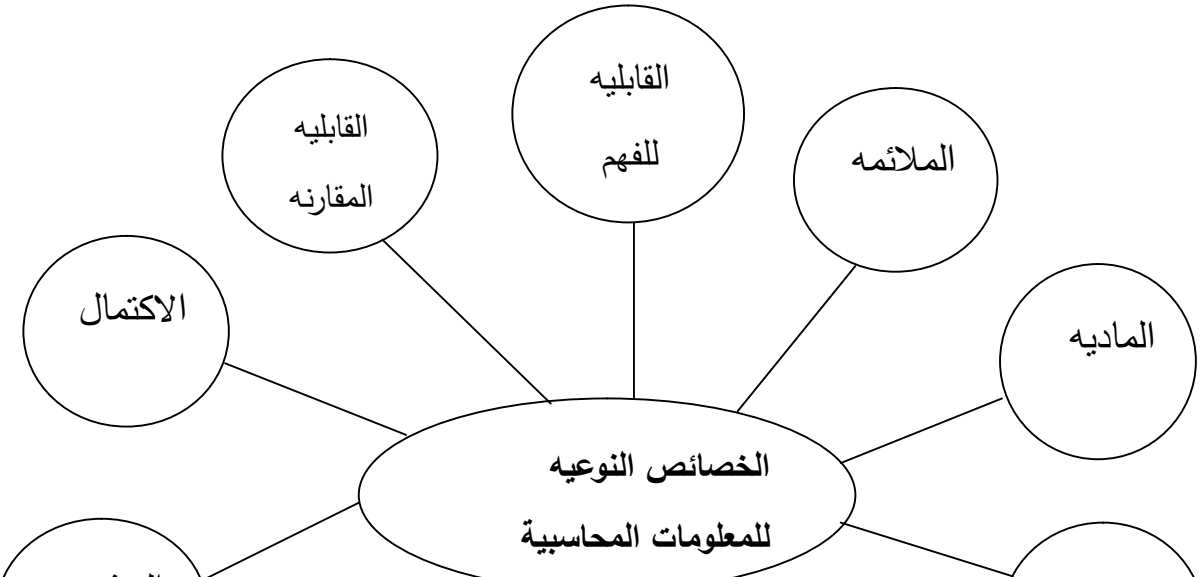

المصدر : صلاح الدين عبدالمنعم، **اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية الإدارية**، (الإسكندرية :الدار الجامعية،2001م)، ص 22.

3/3 المبحث الثالث

معايير جودة المعلومات

المعايير هي " الموازين أو المقاييس التي يقاس عليها الأداء الفعلي المرجو ، وذلك بغرض العمل على تحقيق الوجه الرقابي الأمثل والمطلوب منها[1].

عرف مجمع اللغة العربية المعيار بأنه (نموذج متحقق أو متصور لما ينبغي أن يكون عليه الشيء فيقال عاير بين المكيالين أي أمتحنهما لمعرفة مدى تساويهما، أو عاير المكيال والميزان أي أمتحنه لمعرفة صحته) [2].

([1]) محمد توفيق بليغ ، **التكاليف المعيارية** ، (القاهرة : مكتبة الشباب ، 1990م) ، ص50.

([2]) www,tcci,net,Iyviewersearch

1/3/3 مفهوم المعايير

للمعايير عدة مفاهيم منها:

1. أنماط السلوك المهني التي يجب على المراجع القيام بها عند تنفيذه لمهمته ، وتعبر عن المستوى المعقول من العناية المهنية ، ومتعارف عليها بين أعضاء المهنة.
2. فهي بمثابة قواعد إسترشادية تمكن أعضاء المهنة من الرجوع إليها عند إصدار أحكامها[1].

المعيار والقطاع العام :

تسري المبادئ الرئيسية في هذا المعيار لدى مراجعة القوائم المالية لوحدات القطاع العام ، وعلى المراجع الرئيسي لوحدات القطاع العام في حالة إذا ماتطلبت القوانين تطبيق مجموعة محددة من معايير المراجعة أن يتأكد من أن المراجع الآخر قد إلتزم في مراجعته بتطبيق هذه المعايير[2].

المعيار عموماً هو كل ما يمكن استخدامه في القياس ، اما في المجال المهني فيمكن تسمية (معيار أداء) وهو نموذج لأداء عملية محددة تم تحديده من قبل السلطات المهنية . أي أنه نموذج متوقع لما ينبغي أن تكون عملية الممارسة الفعلية .

ترى الباحثة أن تعريف " Kohler " للمعيار يعتبر من أشمل التعاريف في هذا المجال حيث ترى أن المعيار هو : " هدف مرغوب و مطلوب تحقيقه أو نمط يتأسس بالعرف وعن طريق القبول العام أو من خلال الهيئات العلمية أو المهنية أو الحكومية أو السلطات التشريعية ويهدف وضع المعيار إلى تكوين قاعدة أساسية للعمل يسترشد بها مجموعة الأشخاص في نطاق و ظروف أعمالهم " ويجب أن تتفق المعايير مع العرف السائد في مجال تطبيقها ، وأن تستند على الدراسات والخبرة والممارسة في المجال العمل المهني مع ضرورة تحديد الهدف من تطبيق كل معيار وعدم وجود تناقض بين المعايير ، وأن تكون مصحوبة بالإلتزام بتطبيقها سواء من المنظمات المهنية أوالسلطات الحكومية .

2/3/3 أهمية المعايير

يعود تاريخ الإهتمام بمعايير المراجعة إلى سنة 1941م حيث طالبت بورصة الأوراق المالية بالولايات المتحدة الأمريكية بضرورة أن يذكر المراجع في تقريره ما إذا كانت عملية المراجعة قد تمت وفقاً لمعايير مقبولة قبولاً عاماً ، ولكن حتى ذلك الوقت لم تكن هناك معايير يمكن للمراجع أن تشير إليها في تقريره ونتيجة لذلك فإن لجنة إجراءات المراجعة التابعة لمجمع المحاسبين القانونين الأمريكي بدأت في الإهتمام بمحاولة البحث عن مجموعة من المعايير يمكن من خلالها تقديم إرشادات للمراجع في أداء مهامه . وفي أكتوبر 1947م استطاعت اللجنة أن تنتهي من صياغة تسعة معايير صدرت بشكل رسمي في 1948م ، وقد تلا ذلك إصدار معيار عاشر في 1949م وقد لقيت هذه المعايير العشرة القبول العام من القائمين

([1]) وجدي حامد حجازي، **المعايير الدولية للمراجعة** ، (الإسكندرية ، دار التعليم الجامعي ، 2010م) ، ص166 .
([2]) وجدي حامد ، **مرجع السابق** ، ص99 .

على مزاولة مهنة المراجعة ، وظلت كما هي بدون تغيير حتى سنة 1988 حيث أصدر مجمع المحاسبين القانونين نشرة معايير المراجعة رقم (55) ونشرة معايير المراجعة رقم (58).

3/3/3 التطور التاريخي لمفهوم الجودة

إن مفهوم الجودة لم يكن مقتصراً على العصر الحديث بل عرفته البشرية منذ القدم ، فكانت دائمة البحث عن الأمور والأشياء الأفضل لحياتها ومن هنا واصلت تقدمها وتطورها بشكل مستمر ودائم فالجزور التاريخية للمفهوم تعود الى العصور القديمة ، حيث قام المصريون القدماء حوالي عام 2000م قبل الميلاد بوضع وتطوير مقاييس فى المساحة والأطوال لإستخدامها كمقاييس معيارية . وفى الدولة الإسلامية فقد حظيت الجودة بإهتمام خاص على المستوى الاخلاقي وعلى العملي ، وأما في السنة النبوية المطهرة فورد عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صل الله عليه وسلم قال : " إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه"[1]، فالجودة فى الإسلام تعني الأداء على أكمل وجه وفى الوقت المناسب وبأقل الموارد المتاحة ، و الأداء بمهارة عالية ، والعدالة بالمعاملة ، وضمن المعايير والمقاييس المعتمدة ، وقد ورد فى القرآن الكريم وعلى لسان الرسول صل الله عليه وسلم الكثير من الألفاظ المتنوعة التى معنى الجودة منها : الإحسان ، الإتقان ، التسديد ، السداد ، الإكمال[2]. والعصر الحديث ونتيجة للتقدم والتطور العلمي والتكنولوجي والمعرفي أصبح مفهوم الجودة الحديث يهتم أكثر بإرضاء العملاء بالدرجة الاولي ، فأصبحت الجودة تمثل القيام بالأمور الصحيحة من خلال الأسلوب الصحيح للوصول الى الهدف المنشود[3]، كما إنعكس هذا التقدم والتطور على قدرة المنظمات فى تحقيق الجودة وبات من أهم القضايا التي تواجه إدارة المنظمات[4].

4/3/3 مقاييس الجودة :

جدول (1/3/3)

المعايير وخصائص جودة المعلومات المحاسبية حسب الجهات المصدرة لها

معايير وخصائص جودة المعلومات المحاسبية	الجهة التي أعدت الدراسة وتاريخ صدورها
1/ الملائمة ، القابلية للتحقق ، التحرر والتحيز ، القابلية للقياس الكمي ، التماثل ، الثبات.	جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) 1966م
2/ الملائمة ، القابلية للتحقق ، القابلية للفهم ، الحياد ، التوقيت المناسب ، القابلية للمقارنة ، الاكتمال.	مجلس المبادئ المحاسبية (APB) 1970م

([1]) على بن ابي بكر الهيثمي ، **مجمع الزوائد** ، المجلد 4 ،(القاهرة : دار الريان للتراث ، 1407هـ) ، ص98 ،

([2]) حمدان الصوفي ، **مفهوم الجودة ومقوماتها في الإسلام ، الجودة فى التعليم العالي** ، المجلد الأول ، (غزة : منشورات الجامعة الأسلامية ، 2004م) ، ص17.

([3]) حسن عطوة حسين السعود ، **الحكومة الإلكترونية وأثرها فى جودة المعلومات المحاسبية** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه ، 2016م) ، ص 156.

([4]) محمد عادل الشعار، **مفهوم إدارة الجودة الشاملة** ، (القاهرة : جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، مجلة الفكر المحاسبي ، العدد 2، 2011م) ، ص 25.

3/ الملائمة ، الإمكانية على الاعتماد ، إمكانية المقارنة ، الحياد، الوقتية ، القابلية للفهم ، الإفصاح الأمثل.	Stab us and Kenly 1972م
4/ الملائمة ، القابلية للتحقق ، الحياد ، القابلية للمقارنة ، الثقة ، الأهمية النسبية ، الثبات ، الجوهر فوق الشكل.	معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (ASCPA) 1973م
5/ الملائمة ، إمكانية الاعتماد ، الأهمية النسبية، القابلية للفهم ، الاتساق ، إمكانية المقارنة ، الجوهر فوق الشكل.	لجنة Trublood 1973م
6/ الملائمة ، القياس الكمي ، القابلية للمقارنة ، القابلية للفهم ، الاكتمال ، الثقة الموضوعية.	معهد المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز (ICAEW) 1975م
7/ الملائمة ، الإمكانية على الاعتماد ، الأهمية النسبية ، القابلية للفهم ، القابلية للمقارنة ، أمانة العرض ، الحيادية ، الثبات ، إمكانية التحقق ، التكلفة والعائد ، الوقتية ، القيمة التنبؤية ، التغذية العكسية.	مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) 1980م
8/ الملائمة ، الموضوعية ، القابلية للمقارنة ، الوقتية، الوضوح ، الإفصاح الكامل ، الدقة ، التماثل، الحياد ، الجوهر فوق الشكل ، التوحيد، الأهمية النسبية ، التكلفة والمنفعة ، المرونة ، الإتساق ، التحفظ والمعقولية.	Stamp 1980م
9/ الملائمة ، القابلية للتحقق ، القابلية للفهم ، التوقيت، القابلية للمقارنة ، الاكتمال ، الدقة ، الأهمية النسبية ، الموضوعية ، التكلفة والعائد.	معهد المحاسبين الكندي (CICA) 1981م
10/ الملائمة ، إمكانية الاعتماد على المعلومة ، القابلية للمقارنة، القابلية للفهم ، الوقتية ، التكلفة والمنفعة ، الحياد ، الاكتمال ، الثقة ، الأهمية النسبية.	لجنة معايير المحاسبة الدولية (TSAC) 1989م
11/ الملائمة ، الصداقية ، الثبات ، الموضوعية ، إمكانية التحقق، القيمة التنبؤية ، الصدق في التعبير ، القيمة التأكدية ، الشمولية ، القيمة التصحيحية ، الحداثة ، الإمكانية والجدوى.	Davidl 1989م
12/ الملائمة ، المصداقية ، القابلية للفهم ، القابلية	الناغي 1993م – 1996م

الرقابية ، القيمة التنبؤية ، التوقيت والحداثة ، التكلفة، الحيادية في القياس، القابلية للتحقق ، الصدق في الإفصاح ، القابلية للمقارنة.	
13/ الملائمة ، القابلية للتحقق ، القابلية للفهم ، القابلية للمقارنة ، الأهمية النسبية ، الموضوعية، التمثيل الصادق.	معايير المحاسبة المصرية 1997م
14/ الملائمة ، إمكانية الاعماد على المعلومة ، الوضوح ، الثقة، القابلية للتحقق ، التوقيت المناسب ، التغذية العكسية ، القيمة التنبؤية ، الحياد ، الاكتمال ، القابلية للمقارنة ، الثبات ، معلومات غير مجمعة ، إستقرار الأرباح.	Jonas and Blanchet 2000م
15/ الملائمة، إمكانية الاعتماد على المعلومات، الدقة، الثقة ، التوقيت المناسب ، التغذية العكسية ، القيمة التنبؤية ، الحياد ، الاكتمال ، القابلية للمقارنة ، الثبات ، القابلية للفهم ، الموضوعية، التكلفة والعائد ، العرض العاجل ، الأهمية النسبية ، الجوهر قبل الشكل، الحيطة والحذر.	معايير التقارير الدولية ومعايير المحاسبة المصرية لسنة 2007م

المصدر : نهلة محمد السيد إبراهيم ، **تأثير جودة التقارير المالية على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية** ، (القاهرة: جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2008م) ، ص 82 .

تستنتج الباحثة من تعرضه للعناصر المرجعية للمنفعة من جودة المعلومات المحاسبية الآتي:

1. إنه يمكن النظر إلى عنصر الملائمة على أنه المحور والعنصر الأساسي الذي يعمل على جودة المعلومات المحاسبية ، وذلك تأسيساً على كثرة التركيز عليه من قبل جميع الجهات التي بحثت عن مدى المنفعة من المعلومات المحاسبية.
2. الملائمة هي أولى الخصائص النوعية التي تعمل على جودة المعلومات المحاسبية بغض النظر عن مدى إختلاف العناصر الثانوية المكونة لخاصية الملائمة من دراسة إلى أخرى.
3. لابد من توافر عنصر الثقة في تلك المعلومات حتى يمكن الاعتماد عليها.
4. تزداد قيمة المعلومات المحاسبية ذات الثقة وترتفع نسبة الجودة بها.

تستنتج الباحثة أن المعلومات المحاسبية لا تكون ذات جودة إلا بتوافر خاصية الملائمة بعناصرها المختلفة ونجد أهمها عنصر (القيمة التنبؤية) وذلك مع خاصية الثقة وعناصرها المتمثلة في (الصدق في التعبير والمصداقية) ، حتى يمكن التحقق من تلك المعلومات ، وبالتالي تكون ذات تأثير إيجابي عندما تستخدم

في إتخاذ القرار من قبل الأطراف المعنية ، كما يرى الباحث أن هذه العناصر المرجعية التي تمثل الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية قد تناولتها جميع المنظمات المهنية ، وبعبارات وتعاريف متعددة ومتنوعة للعناصر الثانوية أي (الخصائص الفرعية التي تجعل المعلومات المحاسبية ذات جودة وفائدة).

يتم بيان العناصر المرجعية لتقويم جودة المعلومات المحاسبية من خلال الجدول التالي:

جدول (2/3/3)

العناصر المرجعية لتقويم جودة المعلومات المحاسبية التي أصدرها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) 1980م

العنصر	التعريف
1/ التكاليف والمنافع	التأكد من زيادة العوائد على التكاليف.
2/ القابلية للفهم	عرض المعلومات بشكل مناسب يساعد المستفيدين على إستيعابها.
3/ الموثوقية	أن تتسم المعلومات بالصدق والحيادية والقابلية للتحقق.
4/ الصدق	هل حققت المعلومات المحاسبية الهدف من إعدادها.
5/ الدقة	التحقق من وفاء المعلومات للحدث او الموضوع الذي اعدت من أجله.
6/ التكامل	مدى تكامل المعلومات في تغطية الموضوع أو الحدث.
7/ الصلاحية	المعلومات تساعد في توصيف الأحداث أو الموضوعات الراهنة.
8/ الحياد	بما يضمن خلو المعلومات من أي خطأ غير موضوعي.
9/ التحقق	التحقق من صحة المعلومات بشك مناسب.
10/ الملائمة	دراسة البعد الزمني للمعلومات هل لها قيمة تنبؤية وقيمة مرتدة.
11/ التوقيت	الحصول على المعلومات في الوقت المناسب لها.
12/ القيمة التنبؤية	مساعدة المعلومات في التنبؤ المستقبلي.
13/ قيمة البعد الزمني	هل تطابق (او لا تطابق) المعلومات لتوقعات المستفيدين.
14/ القابلية للمقارنة	مقارنة المعلومات بنقاط معيارية.
15/ الأهمية النسبية	هل يكون هناك تأثير على متخذ القرار قبل الحصول على المعلومة وبعد الحصول عليها.

المصدر : مجدي محمد سامي ، **نحو إطار مرجعي لتقويم المعلومات المحاسبية** ، (الزقازيق : جامعة الزقازيق ، كلية التجارة ، مجلة البحوث التجارية ، العدد 2 ، 2000م) ، ص 428 .

وطور باحث آخر العناصر المرجعية لتقويم جودة المعلومات المحاسبية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) وذلك بإضافة عدد من المعايير حتى تصير في مجملها أربعة وعشرون معياراً يمكن عرضها كما يلي :

جدول (3/3/3)

النموذج المقترح للمعايير المرجعية لجودة المعلومات المحاسبية

العنصر	التعريف
الدقة	مدى دقة المعلومات وفائدتها للحدث أو الموضوع المطلوب.
التوقيت	مدى كفاءة وموائمة المعلومات للتوقيت المناسب.
القابلية للاستخدام	مدى قابلية إستدعاء وإستخدام المعلومات بسرعة ووضوح.
الثبات	أن تلتزم المنظمة بتطبيق السياسة المحاسبية بصورة ثابتة.
التكلفة والمنفعة	هل العوائد المنتظرة من المعلومات تفوق تلكفة الحصول عليها.
المصداقية	مدى حقيقة وصدق استخلاص المعلومات وعرضها.
الخلو من الأخطاء	مدى درجة خلو المعلومات من الأخطاء العمدية وغير العمدية.
صلاحية المعلومات	هل تساهم المعلومات في توصيف الأحداث الراهنة.
البعد المخطط	هل تطابقت المعلومات مع حاجة مستخدميها المستهدفة.
الصيغة	مدى ملائمة الصياغة والتعبير عن المعلومات.
الكم والكيف	مدى توافر المعلومات من حيث الكم والكيف المناسب.
البعد المستقبلي	هل تساهم المعلومات في التنبؤ والتقدير المستقبلي.
الموضوعية	البعد عن التحيز والإلتزام بالتعبير الصحيح للمعلومات.
ملائمة العرض	مدى كفاءة عرض المعلومات بما يتناسب مع حاجة المستفيدين.
التكامل	مدى ترابط وتكامل المعلومات للوفاء بحاجة مستخدميها.
الأمن	هل هناك ضوابط لحماية تلك المعلومات.
المرونة	مدى التناسب الذي يحقق المرونة في توزيع المعلومات.
القابلية للمقارنة	هل تصلح المعلومات للمقارنة طبقاً لنقاط معيارية Bencle Mark
القبول العام	يجب أن يكون محتوى التقرير مقبولاً من الأطراف المستفيدة بحيث تحقق حاجاتهم.
المغزى من المعلومات	الاهتمام بنوعية المعلومات الموضوحة للمستفيدين بحيث تحقق حاجاتهم.
الشفافية	مدى الوضوح وصدق التعبير عن المعلومات.
الأهمية النسبية	هل يراعى في المعلومات إختلاف أهميتها وفقاً لرؤية مستخدميها آخذاً في الاعتبار القيمة النسبية للمعلومات.
المنفعة المضافة	هل تحقق المعلومات القيمة المضافة لمستخدميها.
القابلية للقياس	إمكانية قياس قيمة المعلومات.

المصدر : مجدي محمد سامي ، **نحو إطار مرجعي لتقويم المعلومات المحاسبية** ، (الزقازيق : جامعة الزقازيق ، كلية التجارة ، مجلة البحوث التجارية ، العدد 2 ، 2000م) ، ص 428 .

وبعد التطرق إلى الدراسات التي تناولت العناصر والمعايير التي تعمل على تحقيق المنفعة من خلال تقويم جودة المعلومات المحاسبية والتي شملت دراسات المنظمات المهنية المختصة في هذا المجال ودراسات الباحثين تستنتج الباحثة الآتي:

1. إنه يمكن الاعتماد وبصورة مباشرة على العناصر الـ(15) التي تم إعدادها من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB).
2. إنه يمكن أن يضاف إليها المعايير الثلاثة التالية لتصبح هذه العناصر أكثر فائدة في تقويم جودة المعلومات ، وبالتالي مساعدة جميع الأطراف المستخدمة لهذه المعلومات المحاسبية ، ويمكن عرض المعايير الثلاثة المستنتجة كما يلي:

أ. معيار القبول العام:كما سبق القول يجب أن يكون محتوى التقارير وافياً ومقبولاً من جميع الأطراف المستفيدة (أي المستخدمة لتلك التقارير)بحيث تحقق حاجاتهم جميعاً .

ب.معيار المرونة في الاستخدام: وهذا يعني مدى المرونة في إستخدام وتطبيق المعلومة في مجالات متعددة ، مما يدلل على أن المعلومات لا تستخدم في إتخاذ قرار واحد فقط بل تصلح للاستخدام في عدد من القرارات المتباينة كلاً حسب حاجته.

ج. معيار الأمن: أي حماية المعلومات وسلامتها من الفقدان والتلف ، وهذا يعني أن تتوافر عدة ضوابط لحماية وسلامة المعلومة مع إمكانية الحصول عليها في وقت الحاجة إليها ، ويجب أن تحفظ في أماكن متعددة مثل نسخ المعلومات في الأشرطة والأقراص الصلبة والمرنة.

من خلال السرد السابق تستنتج الباحثة أنه يمكن تلخيص وبيان العناصر المرجعية التي تعمل على تقويم جودة المعلومات المحاسبية في المعايير الثمانية عشر التي تم حصرها في الجدول التالي حسب تقدير الباحثة:

جدول (4/3/3)

الإطار المرجعي المقترح

العنصر	التعريف
1/ الصدق	هل حققت المعلومات الهدف من إعدادها.
2/ الدقة	التحقق من وفاء المعلومات للحدث أو الموضوع الذي أعدت من أجله.
3/ الموثوقية	أن تتسم المعلومات بالصدق والحيادية والقابلية للتحقق.
4/ الصلاحية	المعلومات تساعد في توصيف الأحداث والموضوعات الراهنة.

5/ الحياد	بما يضمن خلو المعلومات من أي أخطاء غير موضوعية.
6/ القابلية للفهم	عرض المعلومات بشكل مناسب يساعد المستفيدين على إستيعابها.
7/ التحقق	التحقق من صحة المعلومات بشكل مناسب.
8/ الملائمة	دراسة البعد الزمني للمعلومات هل لها قيمة تنبؤية وقيمة مرتدة.
9/ التكاليف والمنافع	التأكد من زيادة العوائد على التكاليف.
10/ التكامل	مدى تكامل المعلومات في تغطية الموضوع أو الحدث.
11/ التوقيت	الحصول على المعلومات في الوقت المناسب لها.
12/ القيمة التنبؤية	أن تساعد المعلومات في التنبؤ المستقبلي.
13/ الأهمية النسبية	هل يكون هناك أثر على متخذ القرار قبل الحصول على المعلومة وبعد الحصول عليها.
14/ القابلية للمقارنة	مقارنة المعلومات بنقاط معيارية.
15/ القيمة البعدية	هل تطابق (أو لا تطابق) المعلومات توقعات المستفيدين.
16/ القبول العام	يجب أن يكون محتوى التقارير مقبولاً من الأطراف المستفيدين بحيث تحقق حاجاته.
17/ المرونة في الاستخدام	مدى التناسب في مرونة واستخدام المعلومات وتوزيعها في مجالات متعددة.
18/ حماية وسلامة المعلومات	مدى إمكانية توافر الحماية اللازمة في حفظ واستخدام المعلومات.

المصدر: إعداد الباحث، 2017م.

قد نجد المنظمات المهنية جميعها ركزت على تحديد العناصر التي تعمل على جودة المعلومات المحاسبية والتي تشير إلى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي تبين المنفعة المرجوة من تلك المعلومات بغض النظر عن تباين ترتيبها من منظمة إلى أخرى.

اهتمت المنظمات المهنية بإصدار المعايير وتحديد الخصائص المرتبطة بجودة المعلومات المحاسبية، ويتضح ذلك من خلال الجدول أعلاه[1].

5/3/3 مقاييس جودة المعلومات المحاسبية

تتمثل مقاييس جودة المعلومات المحاسبية في:

1.الدقة في المعلومات: بدرجة تمثيل المعلومات لكل من الماضي والحاضر والمستقبل، فكلما ازدادت دقة المعلومات ازدادت جودتها وازدادت قيمتها في التعبيرعن الحقائق التاريخية أو عن التوقعات المستقبلية[2].

([1]) نهلة محمد السيد إبراهيم ، **تأثير جودة التقارير المالية على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية** ، (القاهرة : جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2008م) ، ص 82 .

([2]) مؤيد محمد الفضل، د.عبد الناصر ابراهيم نور،**المحاسبة الإدارية**، (عمان : دار المسيرة للنشر، 2002م) ، ص 306.

2. منفعة المعلومات: ويمكن أن تأخذ المنفعة إحدى الاشكال التالية [1]:

أ. **المنفعة الشكلية:** يتطابق شكل ومحتوى المعلومات مع متطلبات متخذ القرار.

ب. **المنفعة الزمنية**: بارتفاع قيمة المعلومات وامكان الحصول عليها بسهولة.

ج. **المنفعة التقييمية والتصحيحية:** بارتفاع قدرة المعلومات على تقييم نتائج تنفيذ القرارات وقدرتها على تصحيح انحرافات النتائج[2].

د. **المنفعة المكانية:** الحصول عليها بسهولة.

3. الفاعلية: بمدى تحقيق المنشأة لأهدافها من خلال موارد محددة .

4. التنبؤ: الوسيلة التي يمكن استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع احداث ونتائج المستقبل.

5. الكفاءة: بتحقيق أهداف المنشأة بأقل استخدام ممكن للموارد[3].

يتضح للباحثة أن جودة المعلومات المحاسبية تعتبر معيار يمكن على أساسه الحكم على مدى تحقيق المعلومات المحاسبية لأهدافها ويمكن إستخدامها كأساس للمفاضلة بين الأساليب المحاسبية لغرض القياس والإفصاح المحاسبي في التقارير المالية بما يتيح اختيار أكثر المعلومات فائدة لمساعدة المستخدمين في ترشيد قراراتهم وأن توفر معايير عامة لقياس جودة المعلومات المحاسبية لها أهمية كبيرة في زيادة وفائدة عملية اتخاذ القرارات .

4/الفصل الرابع

الدراسة الميدانية

تتناول الباحث فى هذا الفصل الدور الوسيط لمبادئ الحوكمة في العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية . دراسة ميدانية علي عينة من المصارف التجارية بولاية الخرطوم، بإختبار مجموعة من الفرضيات خلال قياس العلاقة المؤثرة بين المتغير المستقل معايير المراجعة الداخلية والمتغير التابع المتمثل في جودة المعلومات المحاسبية والمتغير الوسيط المتمثل في مبادئ حوكمة الشركات.

لذلك يعرض الباحث هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

1/4 المبحث الأول : نبذة تعريفية عن المصارف التجارية السودانية

2/4 المبحث الثاني : إجراءات الدراسة الميدانية

([1]) زين العابدين فارس، **مشاكل أسس قياس الربح الحاسبي عند إعداد القوائم المالية المؤقتة**، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الثاني، 2003م) ، ص 1 .

([2]) ناصر محمد علي، **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في إتخاذ القرارات** ، (الجزائر: جامعة الحاج الخضر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2009م) ، ص 7.

([3]) صدام محمد محمود، **أثر التجارة الالكترونية على جودة المعلومات المحاسبية**، (تكريت: جامعة تكريت ، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 2، العدد 3، 2006م) ، ص136.

1/4 المبحث الأول

نبذة تعريفية عن المصارف التجارية السودانية

تتناول الباحثة في هذا المبحث نبذة تعريفية عن المصارف التي أجريت عليها الدراسة الميدانية وهي :

1/1/4 بنك فيصل الإسلامي السوداني

النشأة والتأسيس

- تم إنشاء بنك فيصل الإسلامي السوداني بموجب الأمر المؤقت رقم **9** لسنة 1977م بتاريخ **4/4/1977م** .
- في مايو 1977م اجتمع ستة وثمانون من المؤسسين السودانيين والسعوديين وبعض مواطني الدول الإسلامية الأخرى ووافقوا على فكرة التأسيس وأكتتبوا في نصف رأس المال المصدق به آنذاك .

- في 18 أغسطس 1977م تم تسجيل بنك فيصل الإسلامي السوداني كشركة مساهمة عامة محدودة وفق قانون الشركات لعام 1925م .
- باشر البنك أعماله فعلياً اعتبارا من مايو **1978م** .
- راس المال المصرح بـه **1,000 مايون جنيه سوداني**
- رأس المال المدفوع **700 مليون جنيه سوداني**
- النشاط
- القيام بجميع الأعمال المصرفية والمعاملات المالية والتجارية والإستثمارية والحرفية والمساهمة في المشروعات التنموية الإقتصادية والإجتماعية وتنشيط التعامل في مجال التجارة الخارجية وذلك على هدى الشريعة الإسلامية وبتقنيات حديثة ومتطورة.
- معلومات أساسية – إحصائيات[1]

جدول: البيانات الأساسية للبنك خلال الاعوام من 2010-2016م							
	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد الفروع	31	31	31	32	34	35	37
عدد الصرافات الآلية	80	91	112	118	136	143	148
عدد العاملين	886	907	942	1.063	1.249	1.288	1.464
نسبة توزيع الأرباح للمساهمين	55.1%	73%	67%	46.1%	38.7%	39.5%	%36.0
نسبة التوزيع لأصحاب الودائع	10%	10%	11.5%	12.0%	12.0%	12.0%	%12.0
معدل نمو الموجودات	40.1%	25%	46.2%	25.7%	24.0%	43.0%	%25.9
معدل نمو الودائع	40%	24%	48.6%	22.3%	28.0%	46.0%	%25.5
معدل نمو الدخل	48.6%	40%	28%	37%	28.0%	21.0%	%22.3
معدل العائد على الموجودات	3.1%	4%	4%	3.2%	3.0%	1.8%	%1.5
معدل العائد على حقوق الملكية	42.8%	39.1%	33%	38%	35.0%	26.8%	%23.8
معدل التكلفة التشغيلية	22.8%	24.7%	21.9%	23.7%	32.0%	31.9%	%33.5

أهداف البنك وأغراضه:

حدد البند الرابع من بنود عقد التأسيس أهداف البنك وأغراضه في الآتي:

1. القيام بجميع الأعمال المصرفية والتجارية والمالية وأعمال الاستثمارات والمساهمة في مشروعات التصنيع والتنمية الاقتصادية والعمرانية والزراعية والتجارية والاجتماعية في أي إقليم أو منطقة أو مديرية بجمهورية السودان أو خارجها.

[1] fibsudan@fibsudan.com

2. قبول الودائع بمختلف أنواعها.
3. تحصيل ودفع الأوامر وأذونات الصرف وغيرها من الأوراق ذات القيمة والتعامل في النقد الأجنبي بكل صوره.
4. سحب واستخراج وقبول وتظهير وتنفيذ وإصدار الكمبيالات والشيكات سواء أكانت تدفع في جمهورية السودان أو في الخارج وبوالص الشحن وأي أوراق قابلة للتحويل أو النقل أو التحصيل أو التعامل بأي طريقة في هذه الأوراق شريطة خلوها من أي محظور شرعي.
5. إعطاء القروض الحسنة وفقاً للقواعد آلتي يقررها البنك.
6. الاتجار بالمعادن النفيسة وتوفيرها وتوفير خزائن لحفظ الممتلكات الثمينة.
7. العمل كمنفذ أمين للوصايا الخاصة بالعملاء وغيرهم وتعهد الأمانات بكل أنواعها والعمل على تنفيذها والدخول كوكيل لأي حكومة أو سلطة أخرى أو لأي هيئة عامة أو خاصة.
8. تمثيل الهيئات المصرفية المختلفة شريطة عدم التعامل بالربا ومراعاة قواعد الشريعة الإسلامية فى معاملاته مع هذه المصارف.
9. قبول الأموال من الأفراد والأشخاص الاعتباريين سواء كانت بغرض توفيرها أو استثمارها.
10. القيام بتمويل المشروعات والأنشطة المختلفة التي يقوم بها أفراد أو أشخاص اعتبارين.
11. فتح خطابات الاعتماد والضمان ، وتقديم الخدمات آلتي يطلبها العملاء في المجال المالي والاقتصادي والقيام بأعمال أمناء الاستثمار.
12. تقديم الاستثمارات المصرفية والمالية والتجارية والاقتصادية للعملاء وغيرهم وتقديم المشورة للهيئات والأفراد والحكومات فيما يختص بمواضيع الاقتصاد الإسلامي وخاصة البنوك الإسلامية.
13. قبول الهبات والتبرعات وتوجيهها وفق رغبة دافعيها أو بما يعود بالنفع على المجتمع وكذلك قبول أموال الزكاة وتوجيهها وفق المصارف الشرعية المحددة.
14. الاشتراك بأي وجه من الوجوه مع هيئات وشركات أو مؤسسات تزاول أعمالاً شبيهة بأعماله وتعاونه على تحقيق أغراضه في جمهورية السودان أو خارجها شريطة أن لا يكون في ذلك تعاملاً بالربا أومحظوراً شرعياً .
15. إنشاء مؤسسات أو أنشطة عقارية أو صناعية أو تجارية أو شركات معاونة له في تحقيق أغراضه كشركات تأمين تعاوني أو عقارات وخلافها.
16. امتلاك واستئجار العقارات والمنقولات وله أن يبيعها أو يحسنها أو يتصرف فيها بأي وسيلة أخرى وله على وجه العموم حق استثمار أمواله بأي طريقة يراها مناسبة.
17. القيام بأي عمل أو أعمال أياً كانت يرى البنك أنها ضرورية أومن شأنها أن تمكنه من الوصول إلى كل الأغراض المبينة أعلاه أو أي جزء منها أو تزيد بطريقة مباشرة أو غير

مباشرة من قيمة ممتلكاته أو موجودا ته أو استثماراته شريطة أن يكون كل ذلك متفقاً مع أحكام الشريعة الإسلامية.

18. يجوز للبنك شراء أو بأي وسيلة أخرى أن يتحصل على كل أو جزء من ملكية أو شهرة أو حقوق وأعمال وامتيازات أي فرد أو شركة أو هيئة وأن يمارس كل الصلاحيات اللازمة أو المناسبة في إدارة أو التصرف في مثل هذه الأعمال.
19. القيام بالبحوث والدراسات المتعلقة بإنشاء المشروعات الاقتصادية وتوظيف آخرين لهذا الغرض.

كما يجوز للبنك القيام بالأعمال الآتية:

1. أن يكافي أي شخص أو شركة أما نقداً أو بتخصيص أسهم أو حقوق تخص البنك (تكون مدفوعة بالكامل أو جزئياً) أو بأي طريقة عن أي عمل أو خدمات حصل عليها البنك.
2. أن يمنح معاشات أو مكافآت أو علاوات للموظفين السابقين وللمديرين السابقين أو للأشخاص الذين يعولهم هؤلاء الأشخاص المذكورين وأن ينشى أو يعاون أي مدارس أو أي نشاط تعليمي أو علمي أو صحي أو رياضي أو مؤسسات البر وخلافه.
3. أن يقوم إذا ما رأى ذلك بتسجيل البنك والاعتراف به في أي قطر أو مكان.
4. أن يشارك البنك في اتحاد المصارف الإسلامية وتبادل الخبرة مع البنك الإسلامي للتنمية والبنوك الإسلامية الأخرى.
5. أن يقدم البنك المشورة للهيئات العامة والخاصة والحكومات والأفراد حول تجربته الإسلامية في المجالات الاقتصادية والمالية.

النظام الإداري

إلتزم بنك فيصل الإسلامي السوداني نظام الإدارة بالجودة الشاملة برؤيا : (مصرف إسلامي الوجهة ، سوداني السمات ، يلتزم الجودة والإمتياز في أعماله ، إسعاداً للعملاء ، ثقة في الموردين ، تنمية للمجتمع ، عناية بالعاملين ، وتعظيماً لحقوق المساهمين) وبرسالة : (مصرف يزاوج وجهته الإسلامية وسماته السودانية ، ويستهدفبالتطوير الإمتياز ، وبالكفاءة الأفضل مركزاً مالياً مليئاً سليماً ،ومنتجات مصرفية شرعية معاصرة ، وعلاقات خارجية متنامية ، ونظم وتقنيات مستحدثة ، يقوم عليها العاملون فريقاً محرضاً خلقاً ، ملتزماً أمانة ، مدرباً مهارة ، مؤهلاً معرفة ، ويلتزم الشفافية منهجاً ، ليسعد المتعاملون والمالكون والمجتمع .

كما حدد البنك عوامل النجاح الأساسية في الآتي:

1. استخدام نظم وتقنيات حديثة تحقق كفاية وكفاءة الأداء ضبطاً وسرعة.
2. إختيار عاملين مؤهلينواعتماد خارطة لترقيتهم علماً ومهارةً واستقراراً وولاءً.

3. إستقطاب الموارد رأسمال وودائع.
4. تطوير وتنويع صيغ الخدمة المصرفية والإمتياز فيها ، والتدقيق في تنفيذ الشرعية.
5. تنفيذ سياسة إئتمانية نشطة تستوعب متطلبات العملاء وتجذب عملاء جدد وتعيد السابقين
6. بناء علاقات خارجية منتشرة ومتطورة.

التحول التقني الشامل

ظل البنك منذ تأسيسه رائداً للعمل المصرفى والآن يحتل الصدارة فى إدخال أحدث ما توصلت إليه الصناعة المصرفية وتقنية المعلومات لبناء نظام مصرفي يعتمد أحدث التقنيات فى مجال الحواسيب والبرمجيات ووسائل الإتصال ، ويعتبر بنك فيصل الإسلامي السوداني أول مصرف تحول فعلياً الى بنك إلكتروني مما أتاح له توفير خدمات ومنتجات مصرفية تماثل نظيراتها العالمية ومن تلك التقنيات :

1. تم إنشاء شبكة داخلية تربط كل فروع البنك برئاسته وذلك تمهيداً لربط شبكة البنك بشبكة واسعة تتيح التعامل بين فروع البنك والمصارف والعمل فيما بينها بيسر.
2. تم إستخدام خدمات الربط الإلكتروني مع المصارف العالمية من خلال شبكة الأسوفت (Swift) لتنفيذ عمليات التحاويل المالية بصورها المختلفة.
3. تم تركيب النظام المصرفي الأساسي بنتابانك (PentaBank) لكل الفروع ، وهو يتيح للبنك إجراء كافة العمليات المصرفية إلكترونياً وبالتالي يكون البنك الأول الذي طبق هذا النظام بنجاح على مستوى الجهاز المصرفي السوداني.
4. تم إدخال نظام البنتاسنك ونظام إدارة عمليات الرئاسة وهما نظامان متطوران من خلالهما يمكن للبنك متابعة كل العمليات التي تتم بالفروع المربوطة إلكترونياً والتحكم في شجرة الحسابات والصلاحيات وعمليات الإستثمار المحلي والأجنبي.
5. تم إدخال نظام الـ VBS أو نظام ما بين الفروع وهو نظام يمكن الزبائن من التعامل الفوري مع حساباتهم من أي فرع مربوط إلكترونياً دون التقيد بالفرع المفتوح فيه الحساب ، كما أنه يتيح خدمة التحويلات الفورية للأشخاص الذين ليس لديهم حسابات.
6. تم إدخال نظام البنك الإلكتروني المرتبط بموقع البنك الإلكتروني.
7. تم إدخال نظام الخدمة المصرفية عبر الهاتف.
8. تم ربط فروع البنك بمشروعات التقنية المصرفية والتي تتمثل في مشروع المحول القومي ومشروع المقاصة الإلكترونية ومشروع الرواجع الإلكترونية ويعتبر البنك من أوائل البنوك المشاركة فيها.
9. تم تنفيذ عدد كبير جدا من الصرافات الآلية.
10. تم إنشاء نقاط البيع في عدد كبير من المحال التجارية، لتسهيل التعاملات التجارية على عملاء البنك.

2/1/4 مصرف المزارع التجاري

نبذة تاريخية

تأسس مصرف المزارع التجاري في 1998/8/1م نتيجة لدمج مصرفين كبيرين هما البنك التجاري السوداني وهو أول مصرف وطني أسس بالسودان في عام 1960م وبنك المزارع للاستثمار والتنمية الريفية الذي أسس عام 1992م مستهدفاً النهوض بالقطاع الزراعي والقطاعات ذات الصلة بالزراعة.

وبعد الدمج أصبح مصرف المزارع التجاري من اكبر المؤسسات المصرفية بالبلاد من حيث عدد المساهمين حيث يضم اكبر قاعدة مساهمين بالسودان . ويسعى المصرف لتحقيق أغراض إستراتيجية بالبلاد كترقية القطاع الزراعي والصناعي والتجاري عموماً وتطوير الريف السوداني بصفة خاصة بالإضافة لتقديم الخدمات التمويلية المتميزة لكل الأنشطة الاقتصادية الأخرى .

الرؤية

تقديم خدمة مصرفية شاملة متميزة خدمة للمجتمع وتعزيزاً لحقوق المساهمين.

الرسالة

مصرف المزارع التجاري مؤسسة مصرفية تعمل على تقديم خدمات مصرفية شاملة ومتميزة لكافة شرائح المجتمع مع الإهتمام بصغار المنتجين.

السمة القانونية

شركة مساهمة عامة بإجمالي أسهم بلغت 80.000.000سهماً

رأس المال

رأس المال المصرح به400.000.000 جنيه سوداني

رأس المال المدفوع80.000.000جنيه سوداني

3/1/4 بنك الخرطوم

هو أحد البنوك الرائدة في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية في السودان ويقدم لعملائه مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات المالية المبتكرة، وهو كذلك أقدم بنك في البلاد إذ يحتفل بمرور 100 عام أمضاها في خدمة السودان وأبناء الشعب السوداني.وانطلاقاً من جذوره التي تمتد عميقاً في تاريخ البلاد، لطالما كان بنك الخرطوم في مقدمة الداعمين والمحفزين للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان على مدى القرن الماضي. وكحال هذه البلد، شهد البنك منذ تأسيسه العديد من التغييرات وواكب العديد من المتغيرات الإقتصادية والسياسية ، ليواصل مسيرة نموه وتطوره عبر عمليات استحواذ واندماج مع بنوك أخرى. ويشتهر بنك الخرطوم بقدرته على مواكبة التغيير مع المضي قدماً في دعم القطاع المصرفي وقيادته نحو تقديم أفضل المنتجات والخدمات المصرفية المبتكرة مع الالتزام بأرقى الممارسات الدولية. [1]

([1]) Bank of Khartoum | AboutUs

النشأة

أتت نشاته مبكرة بعد دخول الاستعمار الإنكليزي بسنوات قليلة تحت مسمى **بنك باركليز** في عام 1913، ليكون فرعاً لبنك باركليز الأم، وهو من أكبر البنوك في انكلترا التي كانت الدولة العظمى تغطي مستعمراتها كل العالم، فأصبح بنك باركليز الخرطوم يتعامل إقليمياً ودولياً مما اكسبه ثقة المراسلين عبر الزمن. ظل بنك الخرطوم في طليعة البنوك في الإقليم العربي والأفريقي، ووضعت كوادره نواة العمل المصرفي في الخليج العربي وأفريقيا، فكان السودان مؤسس لبنك التنمية الأفريقي.

أحداث هامة في مسيرة البنك

1913م :تأسيس البنك تحت مسمي ***البنك الإنكليزي المصري.(Anglo-Egyptian Bank)***

1925م :تحول إلى ***بنك باركليز لما وراء البحار.***

1954م :تحول اسمه إلى ***بنك باركليز.DCO***

1970م :تم تأميمه؛ وتحولت ملكيته للدولة تحت مسمى ***بنك الدولة للتجارة الخارجية.***

1975م :تم تعديل الاسم ليصبح بنك الخرطوم.

1983م :دمج فيه بنك الشعب التعاوني (بنك مصر سابقا).

1993م :دمج فيه بنكي الوحدة) البنك العثماني سابقا (والبنك القومي للاستيراد والتصدير.

2002م :تم تحويل البنك إلى شركة مساهمة عامة.

2005م :دخول بنك دبي الإسلامي كشريك استراتيجي بما نسبته 60% من الأسهم التأسيسة للبنك.

2006م :طرح أسهمه لأول مرة للجمهور للاكتتاب العام بما نسبته 25% من رأس مال البنك الاسمي (المصرح به).

2008 م :دمج فيه بنك الإمارات والسودان ليتضاعف رأسماله ويصبح أحد أكبر البنوك في السودان.

مراحل تطور البنك

كانت حركة التطورات في سوق المال والبورصات تمثل هاجس للمصرفيين في السودان، وراودت هذه الأفكار المصرفيين في بنك الخرطوم فتناولت كتاباتهم ومناقشاتهم تلك الفكرة التي ولدتها روح النقاش عبر تجوالهم ومشاركاتهم في الندوات الإقليمية في الوطن العربي والعالمية في أوروبا، وبدأت فكرة إنشاء سوق للأوراق المالية في مطلع الثمانينات حتى تمت إجازته في 1991م، ثم صدر قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية عام 1994، وبنك الخرطوم يتابع ذلك وبنظرة مستقبلية بادر بنك الخرطوم بتبني فكرة تكوين أول شركة لبنك الخرطوم تعمل في الأوراق المالية، وتزامن مولد الشركة القومية للمعاملات المالية مع قيام سوق الخرطوم؛ وهي أول شركة في السودان تعمل في مجال الاوراق المالية. وظل بنك الخرطوم يتابع بجد نجاح تجاربه في السوق ؛ ناهيك عن دور الشركة القومية للمعاملات المالية التي أثرت حركة السوق فكانت هي السباقة في الترويج لأسهم الكثير من الشركات السودانية الناجحة ؛ على سبيل المثال وليس الحصر سوداتل التي تعتبر مفخرة لشركات الاتصالات في العالمين العربي والأفريقي، بالإضافة لكون

أسهمها الأكثر تداولاً في البورصة. تماشياً مع السياسة الاقتصادية الكلية للدولة، وسياسات البنك المركزى في خصخصة بنوك القطاع العام، كان لبنك الخرطوم والشركة القومية للمعاملات المالية دور الترويج لأسهم بنك الخرطوم داخلياً وخارجياً ونجحا في ذلك، وتم دخول شريك استراتيجى برأسمال خارجي مقدر وهو بنك دبي الإسلامي، إضافةً إلى قطاع واسع من حملة أسهم البنك من داخل وخارج البلاد. وحسب قانون سوق الخرطوم للاوراق المالية نجح بنك الخرطوم في تكملة راسماله المصرح به والمدفوع في عمليه الطرح ؛ لما نسبته 25% من أسهم البنك. وتمت تلك العملية الترويجية في سهولة ويسر، وتجاوز عائدها المبلغ المطلوب، وكان حصيلة هذا الطرح تسجيل فائض اكتتاب بلغ 200% من المبلغ المستهدف لتكملة رأس مال البنك؛ حيث كان المستهدف 32 مليون دولار، وتم الاكتتاب بـ 72 مليون دولار، الأمر الذي استدعى القيام بعملية تخصيص للأسهم علي المساهمين بنسب محددة، وكان ثمرة هذا العمل مايلي:

1. تمتع بنك الخرطوم بقاعدة عريضة من المساهمين.
2. القيام بعملية تخصيص الأسهم علي المساهمين في وقت وجيز جداً وإرجاع المبالغ الفائضة للمساهمين.
3. طباعة كل شهادات الملكية وتسليمها للمساهمين عبر مراكز الاكتتاب (داخل وخارج السودان) بعد التخصيص مباشرة، وفي زمن قياسي.
4. إدراج أسهم بنك الخرطوم بسوق الخرطوم للأوراق المالية ضمن لوائح الشركات المدرجة بالبورصة بالسوق النظامية ،و كان ذلك في يوم 22 يوليو 2007م، وقد شهد سهم بنك الخرطوم تداول نشط في السوق علي اسهمه منذ الأيام الأولي لأدراجه.
5. تأسيس قسم خاص بشئون المساهمين والأسهم، ووضع نظام عمل متكامل ؛ يعتمد على النظام الآلي (الحاسوب)، وتحديد دورة مستندية متكاملة لعمل ونشاط القسم، وتم تزويده بكادر مقتدر، وقد واكب ذلك إنشاء وإعداد نظام الكتروني جديد معد لآغراض خدمة سجل مساهمي ببنك الخرطوم؛ يعتمد النظام الالكتروني)الآلي) في كل مراحله.
6. وقد أوجب ذلك التداول النشط القيام بحفظ سجلات المساهمين وللأسهم في سجلات منتظمة ودورة مستندية منضبطة لأعمال شئون المساهمين وفق معايير البورصة وقانونها المنظم للاوراق المالية.
7. كان بنك الخرطوم من بين الشركات المساهمة العامة السودانية السّباقة التي قامت بإيداع سجل مساهميها لدي مركزالايداع والحفظ المركزي ببوصة الخرطوم عند انشائه في يونيو 2008م.

الأغراض الرئيسية لبنك الخرطوم وشركاته التابعة ومساهماته في الشركات الأخرى

يمارس بنك الخرطوم جميع الأعمال المصرفية، وفقاً للسياسات التي يصدرها بنك السودان المركزي، ويعد بنك الخرطوم أحد البنوك الشاملة؛ بل وأبرزها في البلاد والتي اتسعت انشطتها لتشمل أغراض مختلفة ومتنوعة عبر فروعه المنتشرة في كل أنحاء البلاد والتي تزيد عن خمسين فرعاً وعدد من الشركات التابعة المتخصصة والتي مثلت اذرع هامة مكنت البنك من التوسع في جميع الانشطة وفتحت امامه مجالات

هامة ..هذا الي جانب قيامه بالاعمال التجارية والمالية والعقارية... إلخ ؛ عبر عدد من الشركات التابعة المتخصصة والمملوكة للبنك وهي- :

1. الشركة القومية للمعاملات المالية (وسيط مالي معتمد بسوق الخرطوم للاوراق المالية).
2. الشركة القومية للتجارة (شركة تجارية تمارس النشاط التجاري والخدمي والاستيراد والتصدير....).
3. الشركة القومية للبيع بالتقسيط والتي تم تغيير اسمها إلى .A2Z
4. الشركة القومية للصرافة.

2. شركة واحة الخرطوم (تدير أكبر مجمع عقاري وفندق في قلب العاصمة الخرطوم) ويمتلك فيها البنك 60% من الأسهم، إلى جانب مساهمات أخرى في شركات مختلفة.
3. تشمل محفظة البنك الاستثمارية عدد من الأصول العقارية والمباني إلى جانب عدد من الأوراق المالية المتنوعة.

4/1/4 بنك أم درمان الوطنى

تم إنشاء بنك أمدرمان الوطني في الثاني عشر من أغسطس عام 1993م وكان الغرض من التأسيس هو خدمة الأغراض المصرفية والاستثمار وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ودفعها بكل همة واقتدار للنهوض بمجالات العمل المصرفية المختلفة وصولاً للعدالة الاجتماعية والتنمية المتوازنة في مختلف قضايا الحياة .

لقد تهيأت للبنك خبرات مصرفية متميزة نشأت وتربت في ظل النظام المصرفي الإسلامي وقد كان هناك مجموعة كبيرة لها دور كبير في نشأة وتأسيس بنك أمدرمان الوطني ومن اهمها [1]:

1. منظمة الشهيد .
2. شركة شيكان للتامين وإعادة التأمين .
3. الهيئة الوطنية الاقتصادية .
4. شركة كرري للطباعة والنشر .
5. شركة أميفارما لصناعة الأدوية .
6. الصندوق القومي للمعاشات .
7. شركات ورجال أعمال آخرون

التطور التاريخي لبنك امدرمان الوطني

واصل بنك أمدرمان الوطني (سيد شباب المصارف) تميزه وتفرده في مسيرته نحو غايات وآفاق التطور والنماء وخلال إثني عشر عاماً حافظ البنك على موقع الريادة بين البنوك السودانية في مواجهة المنافسة المحلية والإقليمية والعالمية المتزايدة في كل المؤشرات المالية عام بعد الآخر محققاً معدلات عالية في نشاطاته المصرفية ما ساهم في تمتين رأسماله وتقوية موقفه المالي ليصل إجمالي رأس مال البنك (104)

([1]) بنك امدرمان الوطني ، **منشورات إدارة البحوث والتخطيط** ، 2016م ، ص 10 .

مليارات دينار كواحد من اكبرالأموال في الجهاز تطوراً متكاملاً من الخدمات المصرفية الإلكترونية حائزاً على الريادة في هذا الجانب ، حيث أدخل البنك نظام الصراف الآلي الثابت والمتنقل في 23 موقعاً بالعاصمة والولايات وخدمة الهاتف المصرفي والشبكة المصرفية بين الفروع ونقاط البيع لخدمة المواقع التجارية والخدمية وفي جانبالتمويل أصبح مساهماً أساسياً في تمويل المشاريع القومية والحيوية الاستراتيجية ومشاريع البنى التحتية وعلى رأسها البترول وتشييد الطرق والكباري والأنفاق وتمويل شبكات المياه وصناعة الحديد والصلب ووسائل النقل والإتصالات وتمويل الزراعة المروية والمطرية والمشاريع الاجتماعية والخدمية.

اهداف البنك

يهدف البنك إلى تحقيق الآتي :

1. حشد وقبول مدخرات الجمهور في جميع ولايات السودان .
2. تجميع وقبول مدخرات العاملين بالخارج .
3. يولي البنك عناية خاصة لجذب وتحفيذ وقبول الاستثمار بالعملة المحلية والأجنبية .
4. إنشاء فرع له في كل ولايات السودان بغرض المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المتوازنة .
5. إنشاء شركات خاصة به أو ساهم في إنشاء شركات مع الغير لخدمة اهداف المساهمة في تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية .

في مجال الزراعة والنقل والصناعة والتعدين وقطاع التعاون والحرفيين والمهنيين للبنك شركات تابعة ومساهامات رأسمالية في مجال الزراعة والنقل الصناعة والتعدين وقطاع التعاون والحرفيين المهنيين .

للبنك شركات تابعة ومساهمات رأسمالية ومن الشركات التابعة شركة الخرطوم للتجارة والملاحة المحدودة ، شركة كومسكو العالمية المحدودة ، شركة خزان كجبار المحدودة ، الشركة الوطنية للبترول، شركة سكر النيل الأبيض ، الشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة ، وبنك الاستثمار المالي.

القطاع الخدمي

حيث قدم البنك الآتي :

أ. تمويل سد مروي .

ب. تمويل مشروع تنمية واعمار الولايات الجنوبية .

ج. توطين العلاج .

د. تسهيلات لاستيراد ادوية بشرية وبيطرية .

ه. توفير الكتاب المدرسي .

و. تمويل الهيئة القومية للمياه باستيراد شبكات وموارد لتنقية المياه .

4/ المساهمة في تطوير وتحديث الصرف الصحي لولاية الخرطوم وخدمات أساسية أخرى .

5/ قطاع النقل والاتصالات

حيث ساهم البنك بتقديم الآتي :

أ. تمويل الشركة السودانية للاتصالات سوداتل .

ب. تمويل طريق شريان الشمال وطريق بورتسودان طوكر وكبري توتي والأنفاق الداخلية بولاية الخرطوم .

ج. تمويل تطوير الهيئة القومية للإذاعة والتلفزيون ولاية نهر النيل .

د. المساهمة في شركة سودانت وغيرها من المشروعات الأخرى.

التقنية المصرفية الإلكترونية

استطاع بنك امدرمان الوطني ان يتبوأ مواقع رائدة للتقنية المصرفية الإلكترونية في السودان هدفاً لتحقيق خدمة مصرفية متطورة لعملائه الكرام ومواكبة للتطور العالمي في الصناعة المصرفية الإلكترونية وقد تقدم البنك خطوات حيث أصبح بالإمكان التعامل مع الكثير من الخدمات المصرفية في مواقع متعددة وعلى مدار ساعات اليوم باستخدام شبكة الصراف الوطني الآلي وسوف نتعرض لأهم الخدمات المصرفية الإلكترونية التي وفرها البنك لجمهوره والزبائن ومنها :

1/ شبكة الصراف الوطني الآليATM

بعد أن تم تنفيذ المرحلة الأساسية لشبكة الصراف الوطني الالي ATM والتي جاءت فكرتها في بداية هذا القرن والتي حققت تجربتها نجاحاً كبيراً فقد كانت تجربة الصراف الآلي قد نفذت في بنك النيلين في العام 1993م حيث كونت في العام 1990م لجنة من كبار مهندسي الحاسب الآلي في السودان لدراسة وتشغيل هذا النظام وذلك بإشراف من بنك السودان وأوصت اللجنة بعدم الموافقة على هذا المشروع لأسباب منها :

أ. عدم ملائمة التقنية الموجودة في ذلك الوقت التي ترتبط بالمصارف .

ب. عدم توفير شبكة اتصال تربط هذه الماكينات وترتبط بالمصارف .

ج. البرنامج الذي وضع لم يكن مناسباً للعملاء ولم يكونوا على علم ودراية كافية بالماكينات وطريقة استخدامها ولاحظ انهم يعجزون عن استرجاع بطاقاتهم التي استخدموها بالطريقة الصحيحة .

قد تحاشى بنك أمدرمان الوطني سلبيات التجربة السابقة بمراعاته لعدة عوامل منها :

1. وجود بيئة مصرفية صحيحة .
2. كفاءة وعلو تدريب العاملين في البنك والإدارة الفنية .
3. وجود شبكة اتصال تربط كل الفروع بالبنك مع بعضها البعض .
4. توفر التامين العالي لنظام التشغيل والحماية الأمنية المطمئنة .
5. استخدام أفضل ماكينات بتقنية عالية ببرامج تشغيلي بسيط وميسر .

مما سبق ذكره استطاع بنك أمدرمان الوطني من تقديم أفضل خدمة بالنسبة للصراف الآلي على مستوى السودان فقد قام البنك بربط جميع الفروع بشبكة واحدة مما يجعل فروع البنك كلها مرتبطة كانها فرع واحد

عند توصيل الجهاز خارج حدود البنك كما توصل فروع البنك مع بعضها عن طريق تبديل البيانات المعروفة ويوصل بالمخدم SERVER .

2/ خدمة الهاتف المصرفي

توفر هذه الخدمة الاستعلام عن الرصيد ومعرفة أسعار العملات الأخرى من أي جهاز تلفون داخل السودان أو خارجه وعلى مدار الساعة وذلك عن طريق التعامل مع موظفين البنك مباشرة أو بطريقة غير مباشرة وذلك عبر الاتصال .

3/ الإنترنت المصرفي

ويمكن عن طريقه إجراء العمليات المصرفية التالية :

أ. الاستعلام عن الرصيد .

ب. طلب دفتر الشيكات .

ج. التحويل من حساب إلى حساب آخر .

د. طلب تقرير عن حركة الحساب .

4/ بطاقة المعاشيين

هي بطاقة تعريفية ممغنطة يتم بموجبها السحب من حساب المعاشيين بمجرد تمريرها على جهاز قارئ البطاقات Card Reader وقد صممت لخدمة قطاعات المعاشيين ويمكن الاستفادة منها لاحقاً في صرف رواتب العاملين بالمؤسسات المختلفة .

5/ نقاط البيع

هي أجهزة إلكترونية صغيرة توضع في المحلات التجارية ومراكز الخدمة مربوطة بشبكة مصرفية وظيفتها دفع قيمة المشتريات والخدمات بدلاً من حمل النقود وما يصاحبها من أخطار .

6/ شبكة الإسويفت

وهي شبكة عالمية تربط البنك بالعديد من البنوك والمصارف العالمية لتيسير عملية استقبال وإرسال التحويلات المالية والمعلومات الأخرى المطلوبة بالسرعة والاتقان وبأقل تكلفة .

7/ خدمات التحويل المالي بين الفروع A.B.B

هذه الخدمة تقرب المسافات وتجعل كل فروع البنك كوحدة واحدة One counter تستطيع عبرها إجراء معاملاتك المالية من أي فرع من فروعها دون التقيد بالفرع الذي تم فيه فتح حساب الزبون [1].

([1]) محمد الأمين الحاج الحسين ، **مرجع سابق** ، ص 18.

2/4 المبحث الثاني

إجراءات الدراسة الميدانية

في هذا المبحث يستعرض الباحث الإجراءات الأولية قبل تحليل البيانات، معدلإستجابة أفراد عينة الدراسة، تحليل البيانات الأساسية لعينة الدراسة، التحليل العاملي الإستكشافي، تحليل الإعتمادية الفا كرونباخ، التحليل العاملي التوكيدي، تحليل الإعتمادية والصلاحية (الإعتمادية المركبة)، المتوسطات والإنحرافات المعيارية،الإرتباط، بالإضافة إلى معرفة علاقة التأثير بين المتغيرات عن طريق تحليل المسار(نمذجة المعادلة البنائية).

1. الهدف من الدراسة الميدانية:

تهدف الدراسة الميدانية إختبار أثر معايير المراجعة الداخلية على جودة المعلومات المحاسبية مبادئ الحوكمة متغير وسيط بإستطلاع آراء ووجهات نظر المراجعيين الداخليين والمحاسبيين في المصارف التجارية في ولاية الخرطوم.

2.مجتمع الدراسة الميدانية:

يعرف المجتمع الأصلي بأنه الجماعة التي يهتم بها الباحث والتي يريد أن يخلص بها إلى نتائج قابلة للتعميم عليها، وهو المجتمع الذي له خاصية واحدة على الأقل تميزه عن غيره من المجتمعات أو الجماعات، ويتكون مجتمع الدراسة الأصلي من 38مصرفاً من عينة (المراجعيين الداخليين والمحاسبيين) في المصارف التجارية بولاية الخرطوم، ولتنويع آراء افراد عينة مجتمع الدراسة حرص الباحث علي توزيع

إستبانة عدد قليل من الاستبانات علي الأكاديمين إعضاء هيئة التدريس ممن تتوفر فيهم خصائص ومتغيرات عينة الدراسة.

3.عينة الدراسة الميدانية:

تم إختيار العينة عشوائية وهي إحدي انواع العينات غير الإحتمالية ، حيث إعتمدت الباحثة على معادلة روبرت ماسون لتحديد حجم عينة الدراسة من مجتمع الدراسة، حيث تم توزيع 350 إستبانة .

$$n = \frac{M}{\left[\left(S^2 \times \left(M - 1\right)\right) \div pq\right] + 1}$$

حيث إن:

M: حجم المجتمع

S: الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة (95.) أي قسمة نسبة الخطأ 0.05 على 1.96

P: نسبة توافر الخاصية وهي (0.50)

q: النسبة المتبقية من الخاصية وهي (50.)

4.تنظيف البيانات :Cleaning data(البيانات المفقودة Missing data):

إن فقدان العديد من البيانات أي تركها دون إجابة من قبل المبحوث قد تولد العديد من المشكلات أي أنها تمثل في بعض الأحيان تحيز المستجيب تجاه العبارة المحدد أو نسيانه لتلك العبارة، والقاعدة العامة في التعامل مع البيانات المفقودة هي أن لا تزيد عن 10% من حجم العبارات فإذا زادت عن ذلك يجب التخلص من الإستبانة نهائياً بإعتبارها غير صالحة للتحليل، وعليه يتم إستخدام طريقة المتوسط للتعامل معها، إذا قلت عن الحد المقبول يتم حذفها.

5.الإجابات المتماثلة: Unengaged responses

إن إعطاء المستجيب إجابة واحدة لكل فقرات الإستبانة قد يعني ذلك عدم إهتمام المستجيب لتلك العبارات وخاصة إذا كانت هنالك عبارات عكسية في الإستبانة، إذا يستحيل إعطاءها نفس الإجابة، لذلك يجب أن يكون هنالك تشتت في إجابات المستجيبين أي أن لا يكون هنالك تجانس تمام لتلك الإجابات، ويتم التعرف على هذا من خلال إحتساب الإنحراف المعياري للإجابات فإذا كان هنالك إنحراف معياري عالي يعني أن هنالك تشتت في الإجابات والعكس صحيح وعليه أي إستبانة يقل إنحرافها المعياري عن 5. يجب حذفها .

6.معدل إستجابات العينة

تم جمع البيانات من الدراسة الميدانية عن طريق الإستبانة الموجه لعينة من المراجعيين الداخليين والمحاسبيين بالمصارف التجارية وقد تم إختيار عينة بطريقة عشوائية طبقية من مجتمع الدراسة حيث تم توزيع 350 إستبانة، تمكن الباحث من الحصول على (306) إستبانة من جملة الإستبانات الموزعة

بنسبة(87%) ولم تسترد (44) إستبانة بنسبة (13%)، تم عمل تنظيف للبيانات، وعليه تم إعداد ملخص لكل عمليات تنظيف البيانات، ومعدل الإستجابة، ويوضح الجدول رقم (1/2/4) معدل الإستجابة وتنظيف البيانات لعينة الدراسة.

جدول (1/2/4)

معدل الإستجابة وتنظيف البيانات لعينة الدراسة

	البيان	الإستجابة
.1	عدد الإستبانات الموزعة للمستجيبين	350
.2	عدد الإستبانات التى تم إرجاعها	306
.3	الإستبانات التي لم تسترد	44
.4	الإستبانات غير الصالحة نسبة لبياناتها المفقودة	3
.5	الإستبانات غير الصالحة نسبة لإجاباتها المتشابهة	0
.6	عدد الإستبانات الصالحة للتحليل	303
.7	نسبة الإستجابة	%87

المصدر :إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية (2017م)

7.التحليل الوصفي لخصائص عينة الداسة:

إحتوت البيانات الأساسية علي مجموعة من العناصر: النوع ،العمر، المؤهل العلمي، المؤهل المهني، التخصص العلمي، المركز الوظيفي، سنوات الخبرة، القطاع الذي تنتمي اليه المؤسسة ، نجد أن نسبة 67% من أفراد العينة ذكور و أن نسبة 33% من أفراد العينة إناث نسبة 41.6% من أفراد عينة الدراسة يحملون بكالاريوس، بينما نسبة 4.3% هم يحملون دبلوم عالي وأن نسبة 30.4% من أفراد عينة الدراسة يحملون مؤهل ماجستير، بينما نسبة 22.4% هم يحملون دكتوارة، وأن نسبة 1.3 يحملون تخصصات أخري. أما فيما يتعلق بالتخصص العلمي فنجد أن نسبة 44.4% من أفراد عينة الدراسة تخصصهم العلمي محاسبة وتمويل وأن نسبة 11.6% من أفراد عينة الدراسة دراسات مصرفية ، وأن نسبة 14.9% من أفراد عينة الدراسة إقتصاد ، وأن نسبة 11.9 % من أفراد عينة الدراسة نظم معلومات محاسبية . ونسبة 3.6% تكاليف ومحاسبة إدارية . فيما يتعلق بالعمر فنجد أن نسبة 22.8% من أفراد عينة الدراسة أعمارهم أقل من 30 سنة بينما نسبة 20.8% من أفراد عينة الدراسة أعمارهم من 30 وأقل من40 سنة وأن نسبة 31.6% من عينة الدراسة أعمارهم من 41وأقل من50 سنة، وهي النسبة الاكبر بين أفراد عينة الدراسة وأن نسبة 24.8% من عينة الدراسة أعمارهم أكثر من 50 سنة. أما فيما يتعلق بالمركز الوظيفي فنجد أن نسبة 8.3% من أفراد عينة الدراسة هم مدراءالإدارة المالية ، بينما نسبة 20.5% من أفراد عينة الدراسة مراجعين داخليين وأن نسبة 7.9% من أفراد عينة الدراسة هم مراجعين خارجين وأن نسبة 7.6% من عينة الدراسة مدراء إستثمار، ونسبة

22.1% من أفراد عينة الدراسة محاسبيين، ونسبة 1.0% من أفراد عينة الدراسة أعضاء هيئة تدريس، ونسبة 6.3% من أفراد عينة الدراسة هم مدراء إدارة التفتيش، ونسبة 7.9% من أفراد عينة الدراسة هم رؤساء أقسام ونسبة 18.5 أخري . ما فيما يتعلق بسنوات الخبرة فنجد أن نسبة 29.4% من أفراد عينة الدراسة أقل من 5 سنة، بينما نسبة 12.5% من أفراد عينة الدراسة 5 وأقل من 10سنوات، وأن نسبة 10.2% من أفراد عينة الدراسة من 11 وأقل من 15 سنة، وأن نسبة 20.5% من أفراد عينة الدراسة من 16وأقل من 20 سنة، وأن نسبة 27.4% من أفراد عينة الدراسة أكثر من 20 سنة. فيما يتعلق بالمؤهل المهني للمبحوث فنجد أن نسبة 3.3% من أفراد عينة الدراسة يحملون الزمالة البريطانية ، ونسبة 2.3% يحملون الزمالة الأمريكية و أن نسبة 7.0% يحملون الزمالة العربية ،ونسبة 1.0% يحملون السودانية ، ونسبة 7.9% يحملون مؤهلات أخرى ، ونسبة 84.8% لا يوجد . أما فيما يتعلق بالقطاع الذي تنتمي اليه مؤسستكم نجد أن نسبة 88.8% ينتمون الي المصارف ، ونسبة 6.3% ينتمون الي ديوان المراجع القومي ، ونسبة 1.7% ينتمون الي مكاتب المراجعة ، ونسبة 7.0 % ينتمون الي خدمات مالية ، ونسبة 2.6% ينتمون الي أكاديمين وباحثين .

جدول رقم (2/2/4)

التكرار والنسب المئوية لخصائص عينة الدراسة

العامل الديمغرافى	البيان	العدد	النسبة%
النوع	ذكر	203	67
	أنثي	200	33
المجموع		303	100
العمر	أقل من 30 سنة	69	22.8
	من 30 و أقل من 40 سنة	63	20.8
	من 41 و أقل من 50 سنة	96	31.6
	أكثر من 50 سنة	75	24.8
المجموع		303	100
المؤهل العلمي	بكلاريوس	126	41.6
	دبلوم عالي	13	4.3
	ماجستير	92	30.4
	دكتوارة	68	22.4
	أخرى	4	1.3
المجموع		303	100

التخصص العلمي	تكاليف ومحاسبة إدارية	16	5.3
	محاسبة وتمويل	135	44.5
	إدارة اعمال	35	11.6
	إقتصاد	36	11.9
	دراسات مصرفية	45	14.9
	نظم معلومات محاسبية	11	3.6
	أخرى	32	15.2
المجموع		303	100
المركز الوظيفي	مدير الإدارة المالية	25	8.3
	مدير الإستثمار	23	7.6
	مراجع داخلي	62	20.5
	مراجع خارجي	24	7.9
	محاسب	67	22.1
	أعضاء هيئة تدريس	3	1.0
	مدير إدارة التفتيش و المراجعة	19	6.3
	رئيس قسم الحسابات الجارية	24	7.9
	أخرى	56	18.5
المجموع		303	100
سنوات الخبرة	أقل من 5سنة	89	29.4
	من 5 إلى 10 سنة	38	12.5
	من 11 إلى 15 سنة	31	10.2
	من 16 إلى 20 سنة	62	20.5
	أكثر من 20 سنة	83	27.4
المجموع		303	100
المؤهل المهني	الزمالة البريطانية	10	3.3
	الزمالة الأمريكية	7	2.3
	الزمالة العربية	2	7.0
	الزمالة السودانية	3	1.0
	لا يوجد	257	84.8
	أخرى	24	7.9

المجموع		303	100
عدد العاملين	أقل من 50	22	10.5
	من 50 إلى 100	64	30.5
	من 100 إلى 150	44	21
	أكثر من 150	80	38
المجموع		210	100
عمر الشركة	أقل من 5 سنة	10	4.8
	من 5 الى 10	67	31.9
	من 11 الى 15	81	38.6
	أكثر من 15 سنة	52	24.8
المجموع		210	100
القطاع الذي تنتمي اليه المؤسسة		129	61.4
	المصارف	269	88.8
	ديوان المراجع	19	6.3
	مكتب المراجعة	5	1.7
	خدمات مالية	2	0.7
	أكاديمين وباحثين	8	2.6
المجموع		303	100

المصدر:إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2017م) .

8.إختبار التحيز في البيانات الشخصية :

يوضح الشكل رقم(1/2/4) التحيز في البيانات الشخصية، حيث هناك عشرة إستبانات في المؤهل المهني يحملون شهادات الزمالة البريطانية ، وعند التحليل اعتبر هذا العدد كبير مقارنة بمؤهلاتهم ولكن في الواقع انهم يحملون الزمالة البريطانية .وايضاً هنالك تشتت في القطاع الذي تنتمي اليه المؤسسة حيث نجد أن الذين ينتمون للمصارف عددهم 269 من أفراد عينة الدراسة ، و 19 فرداً من أفراد العينة ينتمون لديوان المراجعة القومي ، و 5 فرداً من أفراد العينة ينتمون لمكاتب المراجعة ، و2 فقط من أفراد العينة ينتمون الى خدمات مالية ، و 8 من أفراد العينة ينتمون الي أكاديمين وباحثين والعينة المقصودة هم المراجعيين الداخليين بالمصارف التجارية وهم يمثلون العدد الاكبر اما بقية القطاعات فكانت توجيه من الأساتذة المحكمين للاستبانة.

شكل رقم (1/2/4)

التحيز في البيانات الشخصية

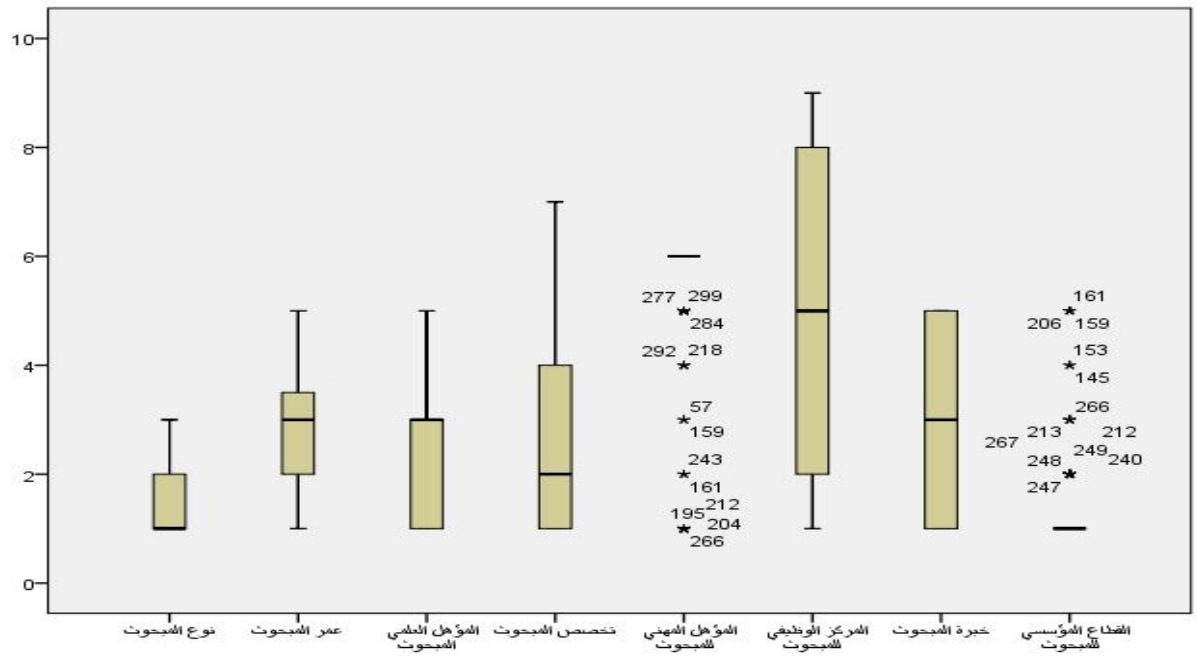

المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2017م) .

تحليل بيانات الدراسة الميدانية

التحليل العاملي الإستكشافي :Exploratory Factor Analysis

يستخدم هذا النوع في الحالات التي تكون فيها العلاقات بين المتغيرات والعوامل الكامنة غير معروفة وبالتالي فإن التحليل العاملي يهدف إلى إكتشاف العوامل التي تصف إليها المتغيرات ولإختبار الإختلافات بين العبارات التي تقيس كل متغير من متغيرات الدراسة، حيث تقوم عملية التحليل العاملي بتوزيع عبارات الإستبانة على متغيرات معيارية يتم فرضها وتوزع عليها العبارات التي تقيس كل متغير على حسب إنحرافها عن الوسط الحسابي وتكون العلاقة بين المتغيرات داخل العامل الواحد أقوى من العلاقة مع المتغيرات في العوامل الأخرى ، ويؤدي التحليل العاملي إلى تقليل حجم البيانات وتلخيصها والإقلال من المتغيرات العديدة إلى عدد ضئيل من العوامل مستنداً في ذلك إلى معامل الإرتباط بين متغير وغيره من المتغيرات الأخرى، حيث تستند غربلة متغيرات الدراسة بواسطة التحليل العاملي على عدد من الإفتراضات كشروط لقبول نتائجها منها:

1. وجود عدد كافي من الإرتباطات ذات دلالة إحصائية في مصفوفة الدوران.
2. ألا تقل قيمة (KMO) عن 60% لتناسب العينة.
3. ألا تقل قيمة إختبار (Bartlett's Test of Sphericity)عن الواحد.
4. أن تكون قيمة الإشتراكات الأولية (Communities) للبنود أكثر من 50%.
5. ألا يقل تشبع العامل عن 50%، مع مراعاة عدم وجود قيم متقاطعة تزيد عن 50% في العوامل الأخرى.

6. ألا تقل قيم الجذور الكامنة (Eigen values) عن الواحد.

التحليل العاملي الإستكشافي لنموذج الدراسة:

تم إستخدام حزمة برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) في إجراء عملية التحليل العاملي الإستكشافي للنموذج حيث تم إعطاء كل متغير من متغيرات الدراسة متغيرات معيارية إستناداً على إنحرافها عن وسطها الحسابي لكل العبارات التي أستخدمت لقياس كل متغيرات الإستبانة، ويوضح الجدول رقم (3/2/4) نتائج عملية التحليل العاملي الإستكشافي للدراسة المكون من عدد من العبارات (العدد الكلي للعبارات 62 عبارة) .

جدول (3/2/4)

التحليل العاملي الإستكشافي للمتغير المستقل (معايير المراجعة الداخلية) لنموذج الدراسة (حجم العينة: 303)

العبارات	1	2	3	4	5	6	7	8
يقوم مدير المراجعة الداخلية بوضع خطط لإدارته لتنفيذ المسئوليات	.520							
يوجد دليل مكتوب للمعايير والإجراءات المتبعه يوضح عمل المراجعيين	.597							
يقوم مدير المراجعة الداخلية بوضع السياسات والإجراءات لتوجيه نشاط المراجعة الداخلية	.742							
يقوم مدير المراجعة الداخلية بالتأكد من أن عمل المراجعة الداخلية يتفق مع معايير المراجعة الداخلية	.872							

تقوم ادارة المراجعة الداخلية بالتأكد من الإلتزام بالقوانين المعمول بها داخل المصرف	.603							
يقوم المراجعيين الداخليين بالإلتزام بمعايير المراجعة الداخلية		.833						
يقوم المراجع الداخلي بتحسين معارفه ومهاراته وكفاءاته من خلال التعليم والتطوير المهني المستمر		.897						
يتوفر للمراجعين الداخلين المؤهلات الاكاديمية اللازمة لاداء مهامهم		.655						
تشجع إدارة المراجعة الداخلية المراجعيين الداخليين علي تطوير مهاراتهم عن طريق الحصول علي مؤهلات علمية وشهادات مهنية		.590						
يسعي نظام المراجعة الداخلية إلي توجيه العاملين علي الإلتزام بتطبيق السياسات بالصرف			.770					
يسعي نظام المراجعة الداخلية إلي توجيه العاملين علي الإلتزام بتطبيق اللوائح المالية التي وضعها المصرف			1.026					
يعمل البنك علي فصل الصلاحيات بين			.540					

المراجعين الداخلين								
يتبع قسم المراجعة الداخلية إلي مجلس الإدارة في الهيكل التنظيمي للمصرف				.649				
تقوم المراجعة الداخلية بمراجعة أنشطتها واداء عملها بموضوعية				.775				
يتوفر لإدارة المراجعة الداخلية وضع تنظيمي يسمح لها بأداء مسئولياتها				.552				
تطبق إدارة المراجعة الداخلية الأساليب الفنية الفاعلة			.708					
يوجد لمدير إدارة المراجعة الداخليةنظاماً أساسياً للقيام بصلاحياته			.866					
تحدد إدارة المراجعة الداخلية أهداف النشاط الذي تتم مراجعته			.583					
يتم اداء انشطة المراجعة الداخلية بالمصرف يعيداً عن العلاقات الاجتماعية				.597				
تتجنب المراجعة الداخلية اي تعارض يمكن ان يؤثر علي مصالح المصرف				.764				
تلتزم المراجعة الداخلية بمتطلبات تحقيق الاستقلالية عند اداء مهامها				.609				

يقــوم المراجــع الــداخلي بمراجعة البرامج والعمليات للتأكـد مـن مـدى مطابقـة النتائج للأهداف							.544	
تستطيع المراجعة الداخلية إيصـال رأيهـا دون عقبـات عنــدما تكتشــف مخــاطر علي تحقيق الأهداف							.844	
يقــوم المراجــع الــداخلي بالحصـول علـي معلومـات للانشطه محل المراجعة							.580	
تقـــوم إدارة المراجعـــة الداخليــة بإيصــال نتــائج عمليـــة المراجعـــة إلـــي الجهة المناسبة								1.077
تقــوم المراجعــة الداخليــة بـــالتخطيط لكــل عمليـــة مراجعة علي حده								.560
Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy							.703	
Bartlett's Test of Sphericity							2951.768	
Total Variance Explained							64.170	

المصدر:إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية (2017م) .

عـن إجـراء التحليـل العـاملي الإستكشـافي للمتغيـر المسـتقل عنـد التحليـل تـم إدخـال خمسـة ابعـاد لمعـايير المراجعـة الداخليـة وهـي (معـايير الإسـتقلال و معـايير الكفـاءة المهنيـة و معـايير العمـل الميـداني و معـايير اداء وظيفـة المراجعـة ومعـايير إدارة قسـم المراجعـة الداخليـة) وفـي التحليـل العـاملي الإستكشـافي إنقسـم معـايير الإسـتقلال وعنـد الرجـوع للأدبيـات و الدراسـات السـابقة تـم معرفـة المعيـار الـذي يقيس تلـك العبـارات وهـو معيـاري فرعـي (الوضـع التنظيمـي)وايضـاً تـم إنقسـام معـايير أداء وظيفـة المراجعـة الداخليـة الـي معيـار فرعي وهو (تخطيط المراجعة الداخلية) .

جدول(4/2/4)

التحليل العاملي الاستكشافي للمتغير الوسيط (مبدأ الإفصاح والشفافية)

العبارات	الإفصاح	الشفافية

يساعد في اعداد القوائم المالية المنشورة بصورة سليمة بعيدة عن التحيز الشخصي	.697	
يزيد من دقة المعلومات المفصح عنها بالقوائم المالية للمصارف	.641	
يجعل المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية المنشورة ذات قدرة تنبؤية	.751	
يحقق سلامة البيانات المحاسبية المدرجة بالقوائم المالية	.698	
يساعد أصحاب المصلحة في الحصول علي معلومات مالية صادقة	.566	
يزيد من درجة الثقة و الإعتمادية للمعلومات المحاسبية المتضمنة في القوائم المالية		.783
يعزز من شفافية الإفصاح في القوائم المالية المنشورة		.949
يزيد من شمولية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المنشورة		.566
Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy	.845	
Bartlett's Test of Sphericity	962.507	
Total Variance Explained	.717	

المصدر:إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

جدول(5/2/4)

التحليل العاملي الاستكشافي للمتغير التابع (جودة المعلومات المحاسبية)

العبارات	الموثوقية	الملاءمة
المعلومات المحاسبية التي يقدمها المصرف مفهومة وواضحة	.709	
الفهم الجيد للمعومات المحاسبية يمكن من سرعة تحليل المعلومات المحاسبية	.611	
تعبر المعلومات المحاسبية بالمصرف عن الحدث المالي بصدق	.522	
يقدم المصرف معلومات يمكن التحقق منها بسهولة	.653	

يوفر المصرف معلومات محاسبية يمكن مقارنتها بالمصارف الاخري المماثلة	.664	
تتصف المعلومات المحاسبية التي يقدمها المصرف بالثقة	.710	
يقدم المصرف معلومات محاسبية في الوقت المناسب		.696
لدي المصرف معلومات محاسبية ذات قدرة تنبؤية بنتائج الأداء		.730
المعلومات المحاسبية بالمصرف لها القدرة علي تصحيح التوقعات السابقة		.777
تتميز المعلومات المحاسبية في المصرف بالحياد وعدم التحيز		.480
Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy	. 876	
Bartlett's Test of Sphericity	1039.514	
Total Variance Explained	76.1	

المصدر:إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

تحليل الإعتمادية:

يستخدم تحليل الإتساق للعثور على الإتساق الداخلي للبيانات ويتراوح من (0 إلى1)، تم إحتساب قيمة (ألفا كرو نباخ) للعثور على إتساق البيانات الداخلي، إذا كانت قيم معامل ألفا كرو نباخ أقرب إلي(1) يعتبر الإتساق الداخلي للمتغيرات كبير، ولإتخاذ قرار بشأن قيمة الفا كرونباخ المطلوبة يتوقف ذلك على الغرض من الدراسة ففي المراحل الأولى من البحوث الأساسية تشير إلى أن المصداقية من 0.50-0.60 تكفي وأن زيادة المصداقية لأ كثر من 0.80 وربما تكون إسراف، كما أن قيمة ألفا كرونباخ يجب أن تكون أكثر من0.70 ومع ذلك، يعتبر ألفا كرونباخ من0.50 فما فوق مقبولة ، ويوضح الجدول رقم (6/2/4) نتائج إختبار الإعتمادية الفا كرونباخ (Cronbach's alpha) لعبارات الإستبانة بعد إجراء التحليل العاملي الإستكشافي . ومعيار إدارة قسم المراجعة الداخلية إنقسمت للمعيار الفرعي (مسئوليات) إدارة المراجعة الداخلية .

جدول (6/2/4)

معامل الإعتمادية ألفا كرونباخ لعبارات الإستبانة (حجم العينة :303)

نوع المتغير	المتغيرات	عدد العبارات	Cronbach's

			alpha
المتغير المستقل (معايير المراجعة الداخلية)	الاستقلالية	3	**.675**
	الوضع التنظيمي	3	.669
	معايير العمل الميداني	4	.804
	معايير الكفاءة المهنية	3	.794
	معايير أداء وظيفة المراجعة الداخلية	3	.686
	تخطيط المراجعة الداخلية	2	.546
	معايير إدارة قسم المراجعة الداخلية	3	.672
	مسئولية إدارة المراجعة الداخلية	5	.793
المتغير الوسيط (مبادئ الحوكمة)	الافصاح	3	.812
	الشفافية	5	.815
المتغير التابع (جودة المعلومات المحاسبية)	الملاءمة	4	756.
	الموثوقية	6	820.

المصدر :إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

التحليل العاملي التوكيدي Confirmatory Factor Analysis، يستخدم هذا النوع لأجل إختبار الفرضيات المتعلقة بوجود أو عدم وجود علاقة بين المتغيرات والعوامل الكامنة، كما يستخدم التحليل العاملي التوكيدي في تقييم قدرة نموذج العوامل على التعبير عن مجموعة البيانات الفعلية، وكذلك في المقارنة بين عدة نماذج للعوامل بهذا المجال. تم إستخدام المصفوفة التي تتضمن هذه الإرتباطات الجزئية في إختبار النموذج، وذلك بإستخدام برنامج (AMOS 24) analysis of moment structure.

مؤشرات جودة النموذج، وفق إفتراض التطابق بين مصفوفة التغاير للمتغيرات الداخلة في التحليل والمصفوفة المفترضة من قبل النموذج تنتج العديد من المؤشرات الدالة على جودة هذه المطابقة، والتي

يتم قبول النموذج المفترض للبيانات أو رفضه وفقها والتي تعرف بمؤشرات جودة المطابقة، ونذكر منها:

النسبة بين قيم x ودرجات الحرية The relative chi-square DF وهي عبارة عن قيمة مربع كاي المحسوبة من النموذج مقسومة على درجات الحرية، فإذا كانت هذه النسبة أقل من (5) تدل على قبول النموذج، ولكن إذا كانت أقل من (2) تدل على أن النموذج المقترح مطابق تماماً للنموذج المفترض لبيانات العينة.

مؤشر حسن المطابقة Goodness of Fit Index (GFI)، يقيس هذا المؤشر مقدار التباين في المصفوفة المحللة، عن طريق النموذج موضوع الدراسة وهو بذلك يناظر مربع معامل الإرتباط المتعدد في تحليل الإنحدار المتعدد أو معامل التحديد وتتراوح قيمته بين (1,0) وتشير القيمة المرتفعة بين هذا المدى إلى تطابق أفضل للنموذج مع بيانات العينة، وكلما كانت هذه القيمة أكبر من(9.) دل ذلك على جودة النموذج، وإذا كانت قيمته (1) دل ذلك على التطابق التام بين النموذج المقترح والنموذج المفترض .

مؤشر جذر متوسط مربع الخطأ التقريبي: Root Mean Square Error of Approximation (RMSEA)

وهو من أهم مؤشرات جودة المطابقة وإذا ساوت قيمته (0.05) فأقل دل ذلك على أن النموذج يطابق تماماً البيانات، وإذا كانت القيمة محصورة بين(0.05) و(0.08) دل ذلك على أن النموذج يطابق بدرجة كبيرة بيانات العينة، أما إذا زادت قيمته عن (0.08) فيتم رفض النموذج

مؤشر المطابقة المعياري(NFI) Normed Fit Index، تتراوح قيمة هذا المؤشر بين (1,0) وتشير القيمة المرتفعة بين هذا المدى إلى تطابق أفضل للنموذج مع بيانات العينة.

مؤشر المطابقة المقارن(CFI) Comparative Fit Index، وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين (1,0) وتشير القيمة المرتفعة بين هذا المدى إلى تطابق أفضل للنموذج مع بيانات العينة.

مؤشر المطابقة المتزايد Incremental Fit Index (IFI) ، وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين (1,0) وتشير القيمة المرتفعة بين هذا المدى إلى تطابق أفضل للنموذج مع بيانات العينة .

مؤشر توكر لويس Tucker-Lewis Index (TLI)، وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين (0,1) وتشير القيمة المرتفعة بين هذا المدى إلى تطابق أفضل للنموذج مع بيانات العينة .

التحليل العاملي التوكيدي لنموذج الدراسة: تم إستخدام حزمة برنامج التحليل الإحصائي (AMOS.V24) في إجراء عملية التحليل العاملي التوكيدي للنموذج، يستخدم هذا النوع لأجل إختبار الفرضيات المتعلقة بوجود أو عدم وجود علاقة بين المتغيرات والعوامل الكامنة، كما يستخدم التحليل العاملي التوكيدي كذلك في تقييم قدرة نموذج العوامل على التعبير عن مجموعة البيانات الفعلية،

وكذلك في المقارنة بين عدة نماذج للعوامل بهذا المجال. الشكل رقم (2/2/4) يوضح التحليل العاملي التوكيدي.

شكل رقم(2/2/4)

التحليل العاملي التوكيدي للمتغير المستقل

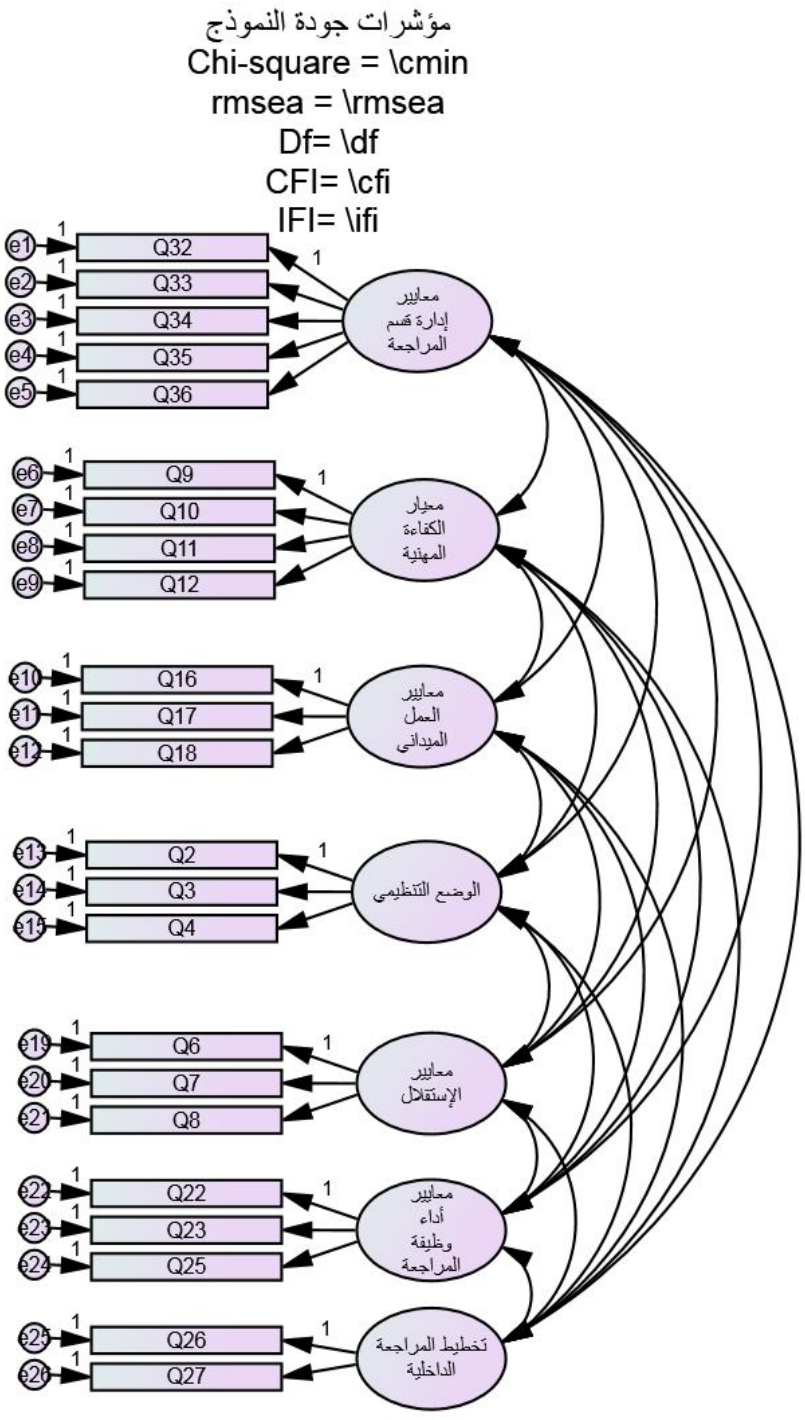

المصدر:إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

مؤشرات جودة النموذج :

في ضوء إفتراض التطابق بين مصفوفة التغاير للمتغيرات الداخلة في التحليل والمصفوفة المفترضة من قبل النموذج تنتج العديد من المؤشرات الدالة على جودة هذه المطابقة، والتي يتم قبول النموذج المفترض للبيانات أو رفضه في ضوئها والتي تعرف بمؤشرات جودة المطابقة، ويوضح الجدول رقم(8/2/4) مؤشرات جودة النموذج.

الجدول (8/2/4)

مؤشرات جودة المطابقة

مؤشرات جودة المطابقة	Estimate	مستوى القبول	Interpretation
قيمة مربع كاي المحسوبة من النموذج CMIN	465.353	--	--
درجات الحرية DF	209	--	--
النسبة بين قيمة X^2 / درجات الحرية CMIN/DF	2.227	Between 1 and 3	Excellent
مؤشر المطابقة المقارن CFI	0.908	>0.95	Acceptable
مؤشر جذر متوسط مربعات البواقي المعيارية SRMR	0.063	<0.08	Excellent
مؤشر الجذر التربيعي لمتوسط الخطأ RMSEA	0.051	<0.06	Excellent
مؤشر اختبار الفرضية الصفرية PClose	0.350	>0.05	Excellent

المصدر :إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

التحليل العاملي التوكيدي للمتغير التابع :

تم إستخدام حزمة برنامج التحليل الاحصائي (AMOSv24) في إجراء عملية التحليل العاملي التوكيدي للنموذج يستخدم هذا النوع لأجل أختبار الفرضيات المتعلقة بوجود أو عدم وجود علاقة بين المتغيرات والعوامل الكامنة كما يستخدم التحليل العاملي التوكيدي كذلك في تقييم قدرة نوذج العوامل على التعبير عن مجموعة البيانات الفعلية وكذلك في المقارنة بين عدة نماذج للعوامل بهذا المجال.

شكل رقم(3/2/4)

التحليل العاملي التوكيدي للمتغير التابع (جودة المعلومات المحاسبية)

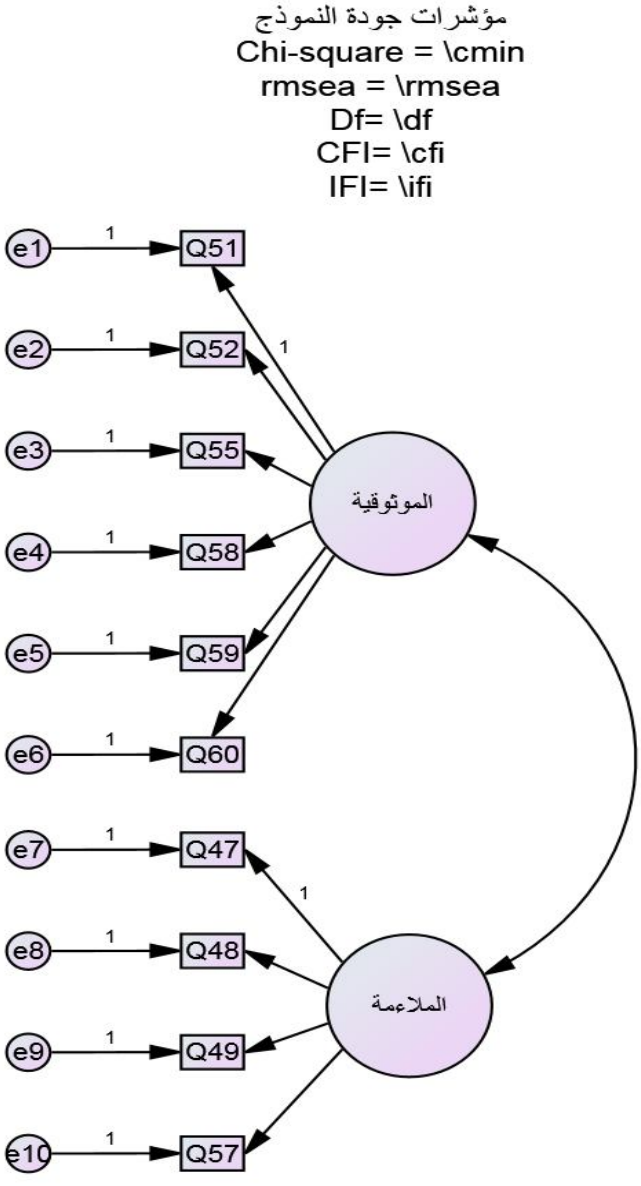

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

مؤشرات جودة النموذج :

في ضوء افتراض التطابق بين مصفوفة التغاير للمتغيرات الداخلة في التحليل والمصفوفة المفترضة من قبل النموذج تنتج العديد من المؤشرات الدالة على جودة هذه المطابقة، والتي يتم قبول النموذج المفترض للبيانات أو رفضه في ضوئها والتي تعرف بمؤشرات جودة المطابقة.

الجدول (9/2/4)

مؤشرات جودة المطابقة

مؤشرات جودة المطابقة	Estimate	مستوى القبول	Interpretation
قيمة مربع كاي المحسوبة من النموذج CMIN	227.418	--	--
درجات الحرية DF	109	--	--
النسبة بين قيمة X^2 / درجات الحرية CMIN/DF	2.086	Between 1 and 3	Excellent
مؤشر المطابقة المقارن CFI	0.942	>0.95	Excellent
مؤشر جذر متوسط مربعات البواقي المعيارية SRMR	0.061	<0.08	Excellent
مؤشر الجذر التربيعي لمتوسط الخطأ RMSEA	0.050	<0.06	Excellent
مؤشر اختبار الفرضية الصفرية PClose	0.354	>0.05	Excellent

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

تحليل الاعتمادية والصلاحية :

يستخدم تحليل الاتساق للعثور على الاتساق الداخلي للبيانات ويتراوح من (0 إلى 1)، تم احتساب قيمة (ألفا كرو نباخ) للعثور على اتساق البيانات الداخلي واستنادا على اقتراح (Hair et al, 2010) اقترح أن قيمة ألفا كرو نباخ يجب أن تكون أكثر من 0.70 عن طريق **(CR)** الموثوقية المركبة وكذلك احتساب كل من **(AVE,MSV, MaxR(H))** للتاكد من صلاحية النموذج والجدول التالي يوضح الفا بعد التحليل العاملي التوكيدي .

الجدول (10/2/4)

معامل الإعتمادية المركبة لعبارات الإستبيان (حجم العينة :303)

	CR	AVE	MaxR(H)	1	2
1	0.820	0.604	0.831		0.671
2	0.763	0.560	0.795	0.751	

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

التحليل العاملي التوكيدي للمتغير الوسيط (مبادئ حوكمة الشركات) : تم إستخدام حزمة برنامج التحليل الاحصائي (AMOSv24) في إجراء عملية التحليل العاملي التوكيدي للنموذج يستخدم هذا النوع لأجل

أختبار الفرضيات المتعلقة بوجود أو عدم وجود علاقة بين المتغيرات والعوامل الكامنة كما يستخدم التحليل العاملي التوكيدي كذلك في تقييم قدرة نوذج العوامل على التعبير عن مجموعة البيانات الفعلية وكذلك في المقارنة بين عدة نماذج للعوامل بهذا المجال. الشكل رقم (4/2/4) يوضح التحليل العاملي التوكيدي.

شكل رقم (4/2/4)

التحليل العاملي التوكيدي للمتغير الوسيط (مبادئ حوكمة الشركات)

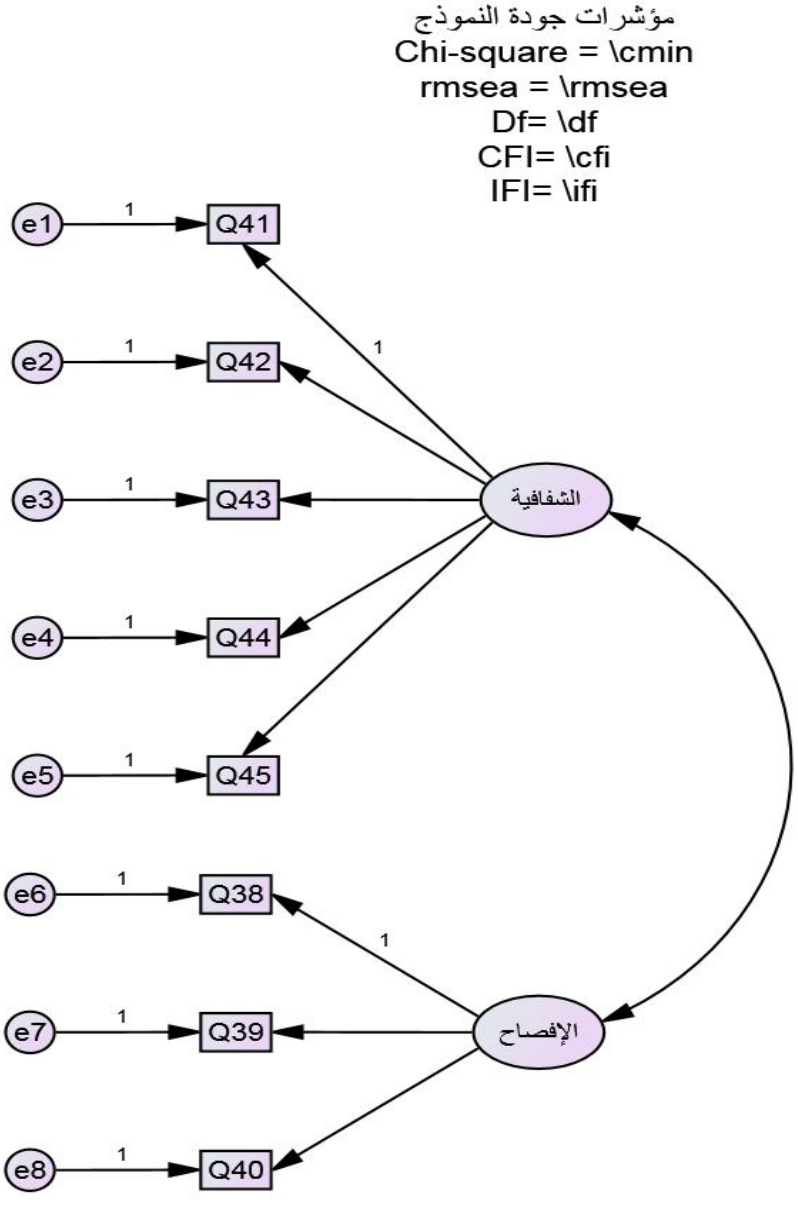

المصدر : إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

مؤشرات جودة النموذج :

في ضوء افتراض التطابق بين مصفوفة التغاير للمتغيرات الداخلة في التحليل والمصفوفة المفترضة من قبل النموذج تنتج العديد من المؤشرات الدالة على جودة هذه المطابقة، والتي يتم قبول النموذج المفترض للبيانات أو رفضه في ضوئها والتي تعرف بمؤشرات جودة المطابقة

الجدول (11/2/4)

مؤشرات جودة المطابقة

مؤشرات جودة المطابقة	**Estimate**	**مستوى القبول**	**Interpretation**
قيمة مربع كاي المحسوبة من النموذج CMIN	293.314	--	--
درجات الحرية DF	205	--	--
النسبة بين قيمة X^2 / درجات الحرية CMIN/DF	1.430	Between 1 and 3	
مؤشر المطابقة المقارن CFI	0.917	>0.95	Acceptable
مؤشر جذر متوسط مربعات البواقي المعيارية SRMR	0.070	<0.08	Excellent
مؤشر الجذر التربيعي لمتوسط الخطأ RMSEA	0.05	<0.06	Excellent
مؤشر اختبار الفرضية الصفرية PClose	0.04	>0.05	Excellent

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

تحليل الاعتمادية والصلاحية :

يستخدم تحليل الاتساق للعثور على الاتساق الداخلي للبيانات ويتراوح من (0 إلى 1)، تم احتساب قيمة (ألفا كرو نباخ) للعثور على اتساق البيانات الداخلي واستنادا على اقتراح (Hair et al, 2010) اقترح أن قيمة ألفا كرو نباخ يجب أن تكون أكثر من 0.70 عن طريق **(CR)** الموثوقية المركبة وكذلك احتساب كل من **(AVE,MSV, MaxR(H))** للتاكد من صلاحية النموذج والجدول التالي يوضح الفا بعد التحليل العاملي التوكيدي .

الجدول (12/2/4)

معامل الإعتمادية المركبة لعبارات الإستبيان (حجم العينة :303)

	CR	AVE	MaxR(H)	1	2
1	0.815	0.570	0.825		0.775
2	0.818	0.601	0.825	0.646	

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

تحليل الإعتمادية والصلاحية :

يستخدم تحليل الإتساق للعثور على الإتساق الداخلي للبيانات ويتراوح من (0 إلى 1)، تم إحتساب قيمة (ألفا كرونباخ) للعثور على إتساق البيانات الداخلي وإستناداً على إقتراح (Hair et al, 2010) إقترح أن قيمة ألفا كرونباخ يجب أن تكون أكثر من (0.70) عن طريق (CR) الموثوقية المركبة، وكذلك إحتساب كل من ((AVE,MSV, MaxR(H)) للتأكد من صلاحية النموذج والجدول التالي يوضح الفا كرونباخ بعد التحليل العاملي التوكيدي.

جدول (13/2/4)

معامل الإعتمادية المركبة لعبارات الإستبيان (حجم العينة :303)

	CR	AVE	MSV	MaxR(H)	تابع	مستقل	وسيط	مستقل	وسيط	مستقل	مستقل
1	0.698	0.540	0.305	0.576	0.641						
2	0.715	0.618	0.339	0.770	0.524***	0.630					
3	0.762	0.521	0.341	0.793	0.468	0.414	0.722				
4	0.649	0.393	0.331	0.774	0.409	0.774	0.484	0.627			
5	0.705	0.449	0.341	0.730	0.364	0.364	0.584	0.532	0.670		
6	0.598	0.430	0.305	0.620	0.552	0.503	0.511	0.443	0.546	0.656	
7	0.474	0.322	0.339	0.519	0.434	0.582	0.407	0.299	0.317	0.306	0.567
8	0.693	0.668	0.485***	0.499***	0.561***	0.629***	0.689	0.524***	0.524***	0.665	0.632

المصدر :إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية (2017م)

نموذج الدراسة المعدل

بعد إجراء التحليل العاملي الإستكشافي والتوكيدي لمتغيرات الدراسة يتم الإعتماد على النتائج التي يسفر عنها التحليل، إذا ما كان نموذج الدراسة يستند على نظرية قوية عادة ما يطابق الواقع أما في حالة عدم الإعتماد على نظرية فإنه عادة ما يتم تعديل النموذج حتي يطابق الواقع وكذلك الإعتماد على مقياس الفا كرونباخ للإتساق الداخلي للبيانات إذا قلت نتيجة التحليل المحسوبة عن القيمة المعتمد فإنه يتم إستبعاد البعد تماماً، ويوضح الشكل رقم (5/2/4) نموذج الدراسة المعدل.

شكل رقم (5/2/4)

نموذج الدراسة المعدل

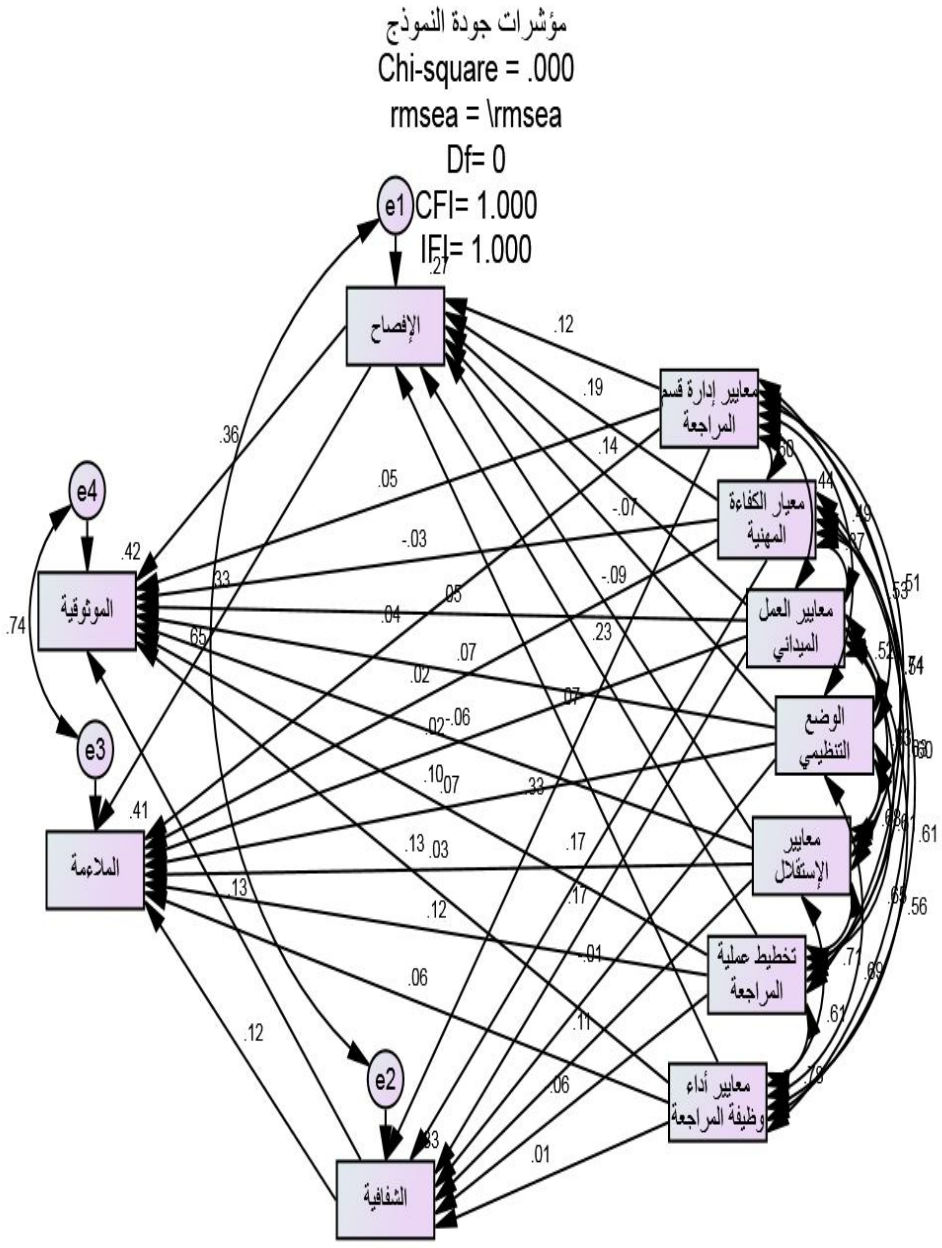

المصدر :إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية (2017م) .

الفرضيات المعدلة:

بناء على نموذج الدراسة المعدل تم صياغة الفرضيات المعدلة التالية:

1.الفرضية الرئيسية الأولى: توجد علاقة إيجابية بين معايير المراجعة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية .

ويتفرع منها الفرضيات التالية:

الفرضية الفرعية الأولي : توجد علاقة بين معايير المراجعة الداخلية والموثوقية . وتتفرع منها الفرضيات التالية:

i. توجد علاقة بين معايير إدارة قسم المراجعة الداخلية والموثوقية .
ii. توجد علاقة بين معيار الكفاءة المهنية والموثوقية .
iii. توجد علاقة بين معايير العمل الميداني الموثوقية .
iv. توجد علاقة بين الوضع التنظيمي والموثوقية .
v. توجد علاقة بين معايير الإستقلال والموثوقية .
vi. توجد علاقة بين معايير أداء وظيفة المراجعة الداخلية ولموثوقية .
vii. توجد علاقة بين تخطيط المراجعة الداخلية و الموثوقية .

الفرضية الفرعية الثانية : توجد علاقة بين معايير المراجعة الداخلية والملاءمة . وتتفرع منها الفرضيات التالية:

i. توجد علاقة بين معايير إدارة قسم المراجعة الداخلية والملاءمة .
ii. توجد علاقة بين معيار الكفاءة المهنية والملاءمة .
iii. توجد علاقة بين معايير العمل الميداني والملاءمة .
iv. توجد علاقة بين الوضع التنظيمي والملاءمة .
v. توجد علاقة بين معايير الإستقلال والملاءمة .
vi. توجد علاقة بين معايير أداء وظيفة المراجعة الداخلية والملاءمة .
vii. توجد علاقة بين تخطيط المراجعة الداخلية والملاءمة .

2.الفرضية الرئيسية الثانية : توجد علاقة ايجابية بين معايير المراجعة الداخلية ومبادئ حوكمة الشركات .

وتتفرع منها الفرضيات التالية:

الفرضية الفرعية الأولى : توجد علاقة بين معايير المراجعة الداخلية والإفصاح . وتتفرع منها الفرضيات التالية:

i. توجد علاقة بين معايير إدارة قسم المراجعة الداخلية والإفصاح .
ii. توجد علاقة بين معيار الكفاءة المهنية والإفصاح .
iii. توجد علاقة بين معيار الكفاءة المهنية والإفصاح.

iv. توجد علاقة بين الوضع التنظيمي والإفصاح .
v. توجد علاقة بين معايير الإستقلال والإفصاح .
vi. توجد علاقة بين معايير أداء وظيفة المراجعة الداخلية والإفصاح .
vii. توجد علاقة بين تخطيط المراجعة الداخلية والإفصاح.

الفرضية الفرعية الثانية : توجد علاقة بين معايير المراجعة الداخلية و الشفافية . وتتفرع منها الفرضيات التالية:

i. توجد علاقة بين معايير إدارة قسم المراجعة الداخلية والشفافية .
ii. توجد علاقة بين معيار الكفاءة المهنية والشفافية .
iii. توجد علاقة بين معيار الكفاءة المهنية والشفافية.
iv. توجد علاقة بين الوضع التنظيمي والشفافية .
v. توجد علاقة بين معايير الإستقلال والشفافية .
vi. توجد علاقة بين معايير أداء وظيفة المراجعة الداخلية والشفافية.
vii. توجد علاقة بين تخطيط المراجعة الداخلية والشفافية .

3. الفرضية الرئيسية الثالثة : توجد علاقة ايجابية بين مبادئ حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية

تتفرع منها الفرضيات التالية :

الفرضية الفرعية الأولى : توجد علاقة بين مبادئ حوكمة الشركات والملاءمة . وتتفرع منها الفرضيات التالية

i. توجد علاقة بين الإفصاح والملاءمة .
ii. توجد علاقة بين الشفافية والملاءمة .

الفرضية الفرعية الثانية : توجد علاقة بين مبادئ حوكمة الشركات والموثوقية . وتتفرع منها الفرضيات التالية :

i. توجد علاقة بين الشفافية والموثوقية .
ii. توجد علاقة بين الإفصاح والموثوقية .

4. الفرضية الرئيسية الرابعة: مبادئ حوكمة الشركات تتوسط العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية . وتتفرع منها فرضيات فرعية كثيرة منها :

الفرضية الفرعية الأولي : الافصاح يتوسط العلاقة بين معايير ادارة المراجعة الداخلية والملاءمة .

الفرضية الفرعية الثانية : الافصاح يتوسط العلاقة بين معايير الكفاءة المهنية والموثوقية .

الفرضية الفرعية الثالثة : الافصاح يتوسط العلاقة بين معايير الكفاءة المهنية والملاءمة .

الفرضية الفرعية الرابعة : الافصاح يتوسط العلاقة بين معايير العمل الميداني والموثوقية .

الفرضية الفرعية الخامسة : الافصاح يتوسط العلاقة بين معايير العمل الميداني والملاءمة .

الفرضية الفرعية السادسة :الشفافية تتوسط العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية والملاءمة .

الفرضية الفرعية السابعة : الشفافية يتوسط العلاقة بين معايير الكفاءة المهنية والموثوقية .

الفرضية الفرعية الثامنة : الشفافية يتوسط العلاقة بين معايير الكفاءة المهنية والملاءمة .

الفرضية الفرعية التاسعة : الشفافية يتوسط العلاقة بين معايير العمل الميداني والموثوقية .

الفرضية الفرعية العاشرة : الشفافية يتوسط العلاقة بين معايير العمل الميداني والملاءمة .

المتوسطات والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة:

الإنحراف المعياري لجميع المتغيرات يتباين من متغير إلى آخر ولا يوجد متغير واحد يصل إلى الواحد الصحيح، ويدل هذا على التجانس بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات المتغيرات، ويوضح الجدول رقم (14/2/4) المتوسطات والإنحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة.

جدول (14/2/4)

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة

نوع المتغير	الإنحراف المعياري(Std. Deviation)	Mean (الوسط الحسابي)
معيار إدارة قسم المراجعة الداخلية	.30515	3.0151
تخطيط المراجعة الداخلية	.33510	3.8277
معايير أداء وظيفة المراجعة	.39587	3.9946
معايير العمل الميداني	.47533	4.1186
معيار الكفاءة المهنية	.45508	3.9411
معيار الإستقلال	.48366	4.1823
الوضع التنظيمي	.31629	3.1053
الإفصاح	.45269	4.4106
الشفافية	.34162	3.5338
الملاءمة	.39632	3.5573
الموثوقية	.45816	4.2534

المصدر :إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية (2017م)

تحليل الإرتباط (Person Correlation):

تم إستخدام تحليل الإرتباط بين متغيرات الدراسة بهدف التعرف على العلاقة الإرتباطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع, والمعدل، فكلما كانت درجة الإرتباط قريبة من الواحد الصحيح فإن ذلك يعني أن الإرتباط قوياً بين المتغيرين، وكلما قلت درجة الإرتباط عن الواحد الصحيح كلما ضعفت العلاقة بين المتغيرين وقد تكون العلاقة طردية أو عكسية، وبشكل عام تعتبر العلاقة ضعيفة إذا كانت قيمة معامل الإرتباط أقل من (0.30) ويمكن إعتبارها متوسطة إذا تراوحت قيمة معامل الإرتباط بين (0.30 – 0.70) أما إذا كانت قيمة الإرتباط أكثر من (0.70) تعتبر العلاقة قوية بين المتغيرين .

شكل (6/2/4) تحليل الارتباطات بين متغيرات الدراسة

شكل (6/2/4)

تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة

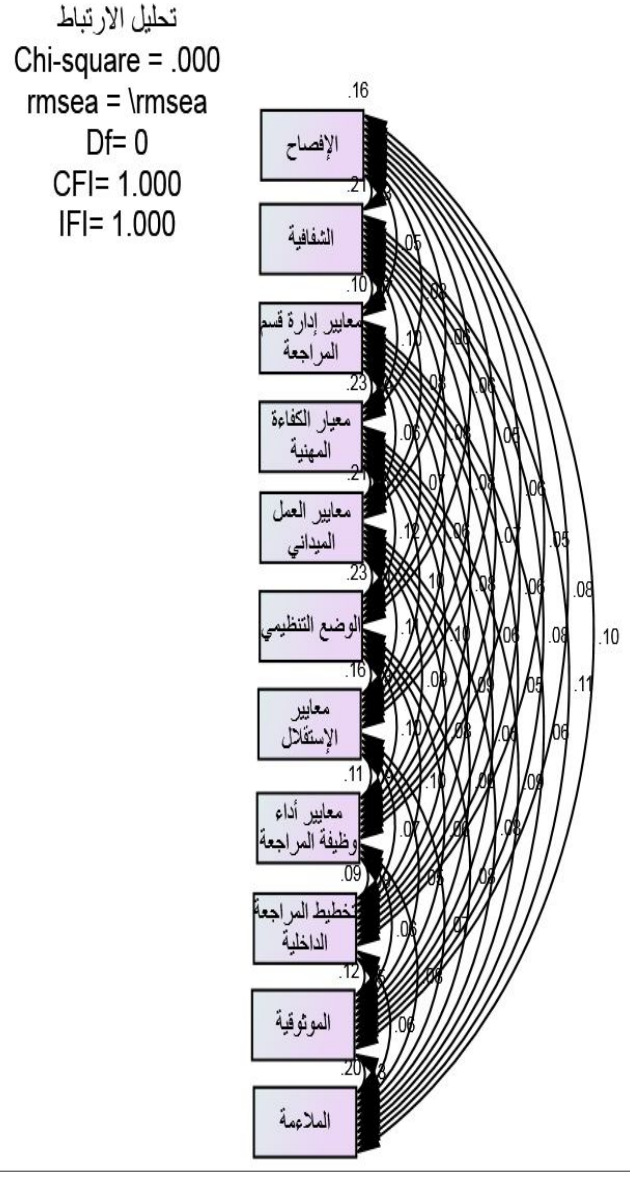

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

ويوضح الجدول رقم (15/2/4) تحليل الإرتباطات بين متغيرات الدراسة.

جدول رقم (15/2/4)

تحليل الإرتباطات بين متغيرات الدراسة

			Estimate
معيار الكفاءة المهنية	<-->	معيار إدارة قسم المراجعة	.605
معايير إدارة قسم المراجعة	<-->	معايير العمل الميداني	.445
معايير إدارة قسم المراجعة	<-->	الوضع التنظيمي	.488
معايير إدارة قسم المراجعة	<-->	معايير الإستقلال	.508
معايير إدارة قسم المراجعة	<-->	معايير أداء وظيفة المراجعة	.743
معايير إدارة قسم المراجعة	<-->	تخطيط المراجعة الداخلية	.603
معايير إدارة قسم المراجعة	<-->	الموثوقية	.433
معايير إدارة قسم المراجعة	<-->	الملاءمة	.440
معايير إدارة قسم المراجعة	<-->	الافصاح	.432
معايير إدارة قسم المراجعة	<-->	الشفافية	.514
معيار الكفاءة المهنية	<-->	معايير العمل الميداني	.366
معيار الكفاءة المهنية	<-->	الوضع التنظيمي	.535
معيار الكفاءة المهنية	<-->	معايير الإستقلال	.512
معيار الكفاءة المهنية	<-->	معايير أداء وظيفة المراجعة	.635
معيار الكفاءة المهنية	<-->	تخطيط المراجعة الداخلية	.609
معيار الكفاءة المهنية	<-->	الموثوقية	.381
معيار الكفاءة المهنية	<-->	الملاءمة	.412
معيار الكفاءة المهنية	<-->	الافصاح	.423
معيار الكفاءة المهنية	<-->	الشفافية	.445
معايير العمل الميداني	<-->	الوضع التنظيمي	.522
معايير العمل الميداني	<-->	معايير الإستقلال	.626
معايير العمل الميداني	<-->	معايير أداء وظيفة المراجعة	.615
معايير العمل الميداني	<-->	تخطيط المراجعة الداخلية	.565
معايير العمل الميداني	<-->	الموثوقية	.373
معايير العمل الميداني	<-->	الملاءمة	.372

			Estimate
معايير العمل الميداني	<-->	الافصاح	.356
معايير العمل الميداني	<-->	الشفافية	.404
الوضع التنظيمي	<-->	معايير الإستقلال	.678
الوضع التنظيمي	<-->	معايير أداء وظيفة المراجعة	.646
الوضع التنظيمي	<-->	تخطيط المراجعة الداخلية	.691
الوضع التنظيمي	<-->	الموثوقية	.374
الوضع التنظيمي	<-->	الملاءمة	.392
الوضع التنظيمي	<-->	الافصاح	.305
الوضع التنظيمي	<-->	الشفافية	.368
معايير الإستقلال	<-->	معايير أداء وظيفة المراجعة	.713
معايير الإستقلال	<-->	تخطيط المراجعة الداخلية	.607
معايير الإستقلال	<-->	الموثوقية	.347
معايير الإستقلال	<-->	الملاءمة	.396
معايير الإستقلال	<-->	الافصاح	.321
معايير الإستقلال	<-->	الشفافية	.419
معايير أداء وظيفة المراجعة	<-->	تخطيط عملية المراجعة	.778
معايير أداء وظيفة المراجعة	<-->	الموثوقية	.484
معايير أداء وظيفة المراجعة	<-->	الملاءمة	.500
معايير أداء وظيفة المراجعة	<-->	الافصاح	.476
معايير أداء وظيفة المراجعة	<-->	الشفافية	.469
تخطيط عماية المراجعة	<-->	الموثوقية	.464
تخطيط عملية	<-->	الملاءمة	.455

		Estimate
المراجعة		
تخطـــيط عمليـــة المراجعة	الافصاح <-->	.419
تخطـــيط عمليـــة المراجعة	الشفافية <-->	.415
الموثوقية	الملاءمة <-->	.846
الموثوقية	الافصاح <-->	.588
الموثوقية	الشفافية <-->	.531
الملاءمة	الافصاح <-->	.562
الملاءمة	الشفافية <-->	.518
الافصاح	الشفافية <-->	.736

المصدر :إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م.

3/4 المبحث الثالث

إختبار فرضيات الدراسة

نمذجة المعادلة البنائية Structural Equation Modeling [SEM]

إعتمد الباحث في عملية التحليل الإحصائي للبيانات على أسلوب نمذجة المعادلة البنائية وهو نمط مفترض للعلاقات الخطية المباشرة وغير المباشرة بين مجموعة من المتغيرات الكامنة والمشاهدة, وبمعنى أوسع تُمثل نماذج المعادلة البنائية ترجمات لسلسلة من علاقات السبب والنتيجة المفترضة بين مجموعة من المتغيرات. وبالتحديد إستخدام أسلوب تحليل المسار، لما يتمتع به من عدة مزايا، تتناسب مع طبيعة هذه الدراسة، وفيما يلي عرض مختصر لهذا الأسلوب ومبررات إستخدامه:

تحليل المسار Path Analysis

وهو أحد أساليب نمذجة المعادلة البنائية، والتي تعني بدراسة وتحليل العلاقات بين متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة سواء كانت هذه المتغيرات مستمرة أو متقطعة، ومتغير أو أكثر من المتغيرات التابعة سواء كانت هذه المتغيرات مستمرة أو متقطعة، بهدف تحديد أهم المؤشرات أو العوامل التي يكون لها تأثير على المتغير أو المتغيرات التابعة، حيث أن نمذجة المعادلة البنائية تجمع بين أسلوب تحليل الإنحدار المتعدد والتحليل العاملي،ويستخدم تحليل المسار فيما يماثل الأغراض التي يستخدم فيها تحليل الإنحدار المتعدد، حيث أن تحليل المسار يعتبر إمتداداً لتحليل الإنحدار المتعدد، ولكن تحليل المسار، أكثر فعالية حيث أنه يضع في الحسبان نمذجة التفاعلات بين المتغيرات،The Modeling of Interactions وعدم الخطية Nonlinearities وأخطاء القياس، والإرتباط الخطي المزدوج Multicollinearity بين المتغيرات المستقلة، كما يختلف تحليل المسار عن تحليل الإنحدار المتعدد فيما يلي:

1. أنه نموذج لإختبار علاقات معينة بين مجموعة متغيرات، وليس للكشف عن العلاقات السببية، بين هذه المتغيرات.
2. يفترض العلاقات الخطية البسيطة بين كل زوج من المتغيرات، وإن المتغير التابع يمكن أن يتحول إلى متغير مستقل بالنسبة لمتغير تابع أخر. يمكن أن يكون في النموذج متغيرات وسيطة بالإضافة إلى المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة.
3. تسهيل علاقات التأثير بين المتغيرات بغض النظر عن كونها متغيرات تابعة أو متغيرات مستقلة، والتي تُمثل بسهم ثنائي الإتجاه في الشكل البياني للنموذج.
4. يعد نموذج تحليل المسار وسيلة لتلخيص ظاهرة معينة ووضعها في شكل نموذج مترابط، لتفسير العلاقات بين متغيرات هذه الظاهرة، مما يتطلب من الباحث، تفسير السببية، وإتصال المتغيرات ببعضها البعض والتي تسمى بالمسارات، معاملات المسارات في النموذج تكون معيارية.

1.الفرضية الرئيسية الأولى: توجد علاقة ايجابية بين معايير المراجعة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية

i. الفرضية الفرعية الأولى : توجد علاقة بين معايير المراجعة الداخلية والموثوقية

شكل رقم (1/3/4)

العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية والموثوقية

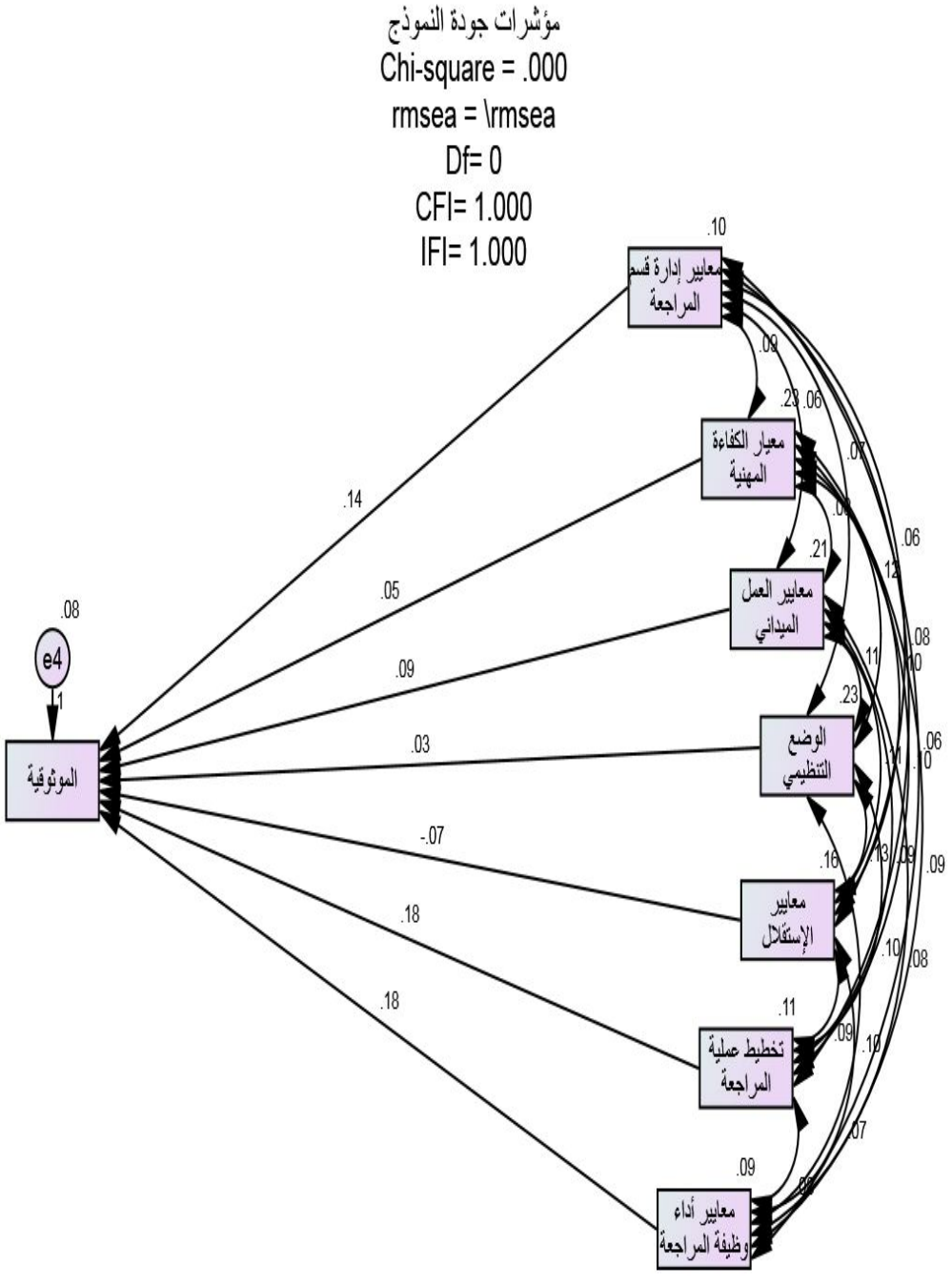

المصدر :إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

لغرض التعرف على معنوية التأثير بين المتغيرات إعتمد البحث على نمذجة المعادلة البنائية وفيها تم إستخدام أسلوب تحليل المسار والذي يعنى بدراسة وتحليل العلاقات بين متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة سواء كانت هذه المتغيرات مستمرة أو متقطعة، وقد تم الإعتماد على مستوى الدلالة (0.05) للحكم على مدى معنوية التأثير، حيث تم مقارنة مستوى المعنوية المحتسب مع قيمة مستوى الدلالة المعتمد، وتعد التأثيرات ذات دلالة إحصائية إذا كانت قيمة مستوى الدلالة المحتسب أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) والعكس صحيح ، لغرض التعرف على معنوية التأثير بين المتغيرات إعتمد البحث على نمذجة المعادلة البنائية وفيها تم إستخدام أسلوب تحليل المسار والذي يعنى بدراسة وتحليل العلاقات بين متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة سواء كانت هذه المتغيرات مستمرة أو متقطعة، وقد تم الإعتماد على مستوى الدلالة (0.05) للحكم على مدى معنوية التأثير، حيث تم مقارنة مستوى المعنوية المحتسب مع قيمة مستوى الدلالة المعتمد، وتعد التأثيرات ذات دلالة إحصائية إذا كانت قيمة مستوى الدلالة المحتسب أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) والعكس صحيح , المسار من معايير إدارة قسم المراجعة الداخلية إلى الموثوقية يساوي 144. وهو غير دال إحصائيا عند مستوي معنوية(080.). والمسار من معيار الكفاءة المهنية إلي الموثوقية 047. وهو غير دال إحصائياً عند مستوي معنوية (333.) المسار من معايير العمل الميداني إلي الموثوقية 090. وهو غير دال إحصائياً عند مستوى معنوية (076.) و المسار من الوضع التنظيمي إلي الموثوقية 030. وهو غير دال إحصائياً عند مستوى معنوية (583.) والمسار من معايير الإستقلال إلي الموثوقية 068.- وهو غير دال إحصائياً عند مستوى معنوية (329.) المسار من معايير أداء وظيفة المراجعة الداخلية إلي الموثوقية 179. وهو غير دال إحصائياً عند مستوى معنوية (097.) المسار من تخطيط المراجعة الداخلية إلي الموثوقية 176. وهو غير دال إحصائياً عند مستوى معنوية (071.) . ويوضح الجدول التالي المسار من معايير المراجعة الداخلية و الموثوقية .

جدول رقم (1/3/4)

المسار من معايير االمراجعة الداخلية والموثوقية

			Estimate	S.E.	C.R.	P	Label
الموثوقية	<---	معايير إدارة قسم المراجعة	.144	.082	1.753	.080	par_22
الموثوقية	<---	معيار الكفاءة المهنية	.047	.049	.968	.333	par_23
الموثوقية	<---	معايير العمل الميداني	.090	.051	1.773	.076	par_24
الموثوقية	<---	معايير الإستقلال	.030	.055	.550	.583	par_25
الموثوقية	<---	الوضع التنظيمي	-.068	.069	-.976	.329	par_26
الموثوقية	<---	معايير أداء وظيفة المراجعة	.179	.108	1.660	.097	par_27
الموثوقية	<---	تخطيط المراجعة الداخلية	.176	.098	1.809	.071	par_28

المصدر:إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2017م) .

يتضح من نتائج الدراسة أن الفرضية الأولى التي تقول يوجد علاقة إيجابية بين معايير المراجعة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية لم تدعم . والفرضية الفرعية التي تنص على أن هناك علاقة إيجابية بين معايير الكفاءة المهنية و الموثوقية لم تدعم ، والفرضية الفرعية التي تنص أن هناك علاقة إيجابية بين معايير الإستقلال والموثوقية لم تدعم ، الفرضية الفرعية التي تنص على أن هناك علاقة إيجابية بين الوضع التنظيمي والموثوقية لم تتحقق ، الفرضية الفرعية التي تنص على أن هناك علاقة إيجابية بين معايير أداء وظيفة المراجعة الداخلية والموثوقية لم تدعم. والفرضية الفرعية التي تنص على أن هناك علاقة ايجابية بين معايير إدارة قسم المراجعة الداخلية لم تدعم . والفرضية الفرعية التي تنص على أن هناك علاقة ايجابية بين تخطيط المراجعة الداخلية والموثوقية لم تدعم .

جدول (2/3/4)

ملخص إختبار الفرضية الفرعية الأولي

الرقم	**الفرضيات**	نتيجة الإختبار
الفرضية الأولى: توجد علاقة ايجابية بين معايير المراجعة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية		**لم تدعم**
1	توجد علاقة بين معايير إدارة قسم المراجعة الداخلية والموثوقية	لم تدعم
2	توجد علاقة بين معيار الكفاءة المهنية والموثوقية	لم تدعم
3	توجد علاقة بين معايير العمل الميداني والموثوقية	لم تدعم
4	توجد علاقة بين الوضع التنظيمي والموثوقية	لم تدعم
5	توجد علاقة بين معايير الإستقلال والموثوقية	لم تدعم
6	توجد علاقة بين معايير أداء وظيفة المراجعة الداخلية والموثوقية	لم تدعم
7	توجد علاقة بين تخطيط المراجعة الداخلية والموثوقية	لم تدعم

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

II. الفرضية الفرعية الثانية : توجد علاقة بين معايير المراجعة الداخلية والملاءمة .

شكل رقم (2/3/4)

العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية والملاءمة

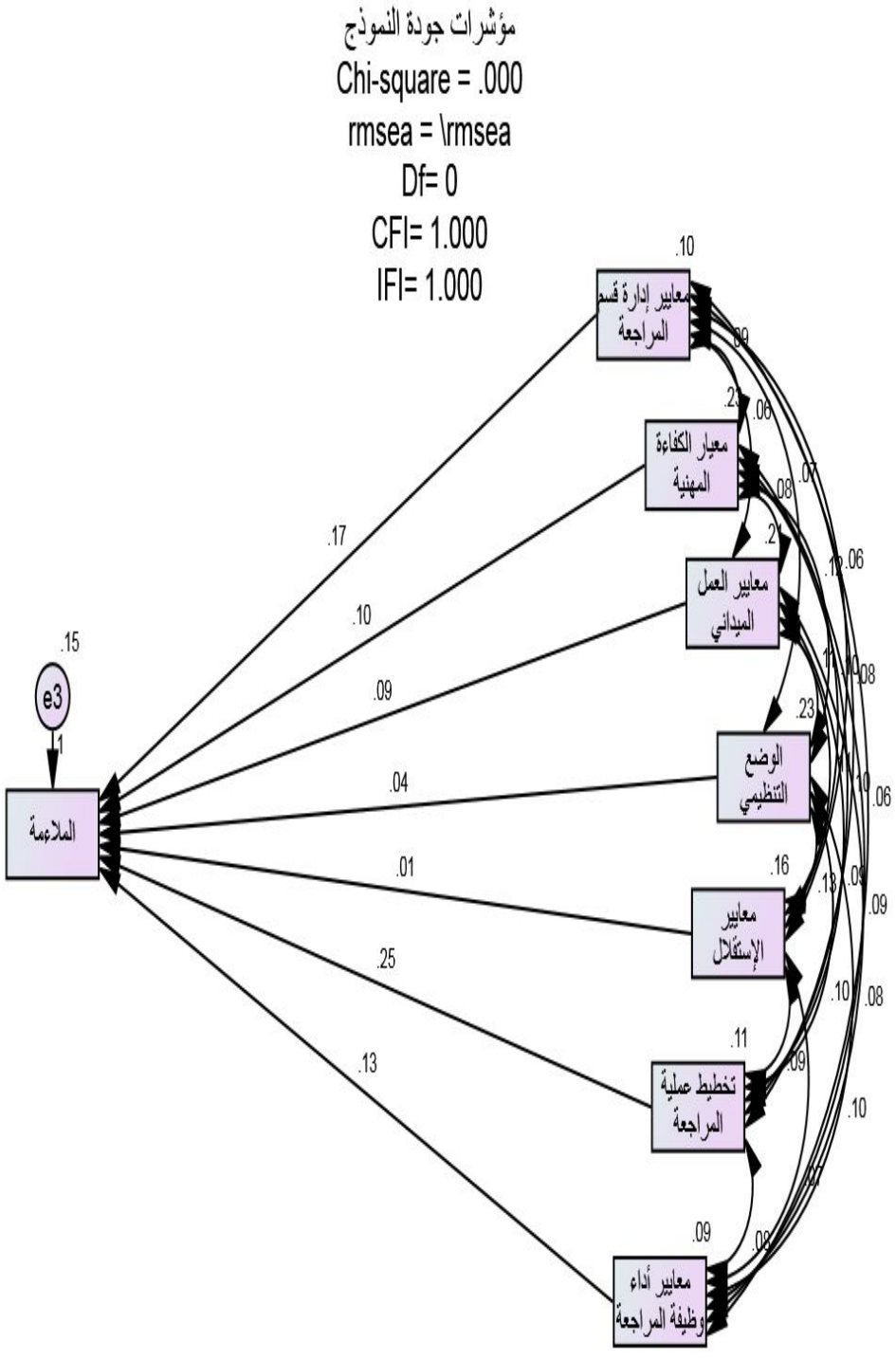

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

لغرض التعرف على معنوية التأثير بين المتغيرات إعتمد البحث على نمذجة المعادلة البنائية وفيها تم إستخدام أسلوب تحليل المسار والذي يعنى بدراسة وتحليل العلاقات بين متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة سواء كانت هذه المتغيرات مستمرة أو متقطعة، وقد تم الإعتماد على مستوى الدلالة (0.05) للحكم على مدى معنوية التأثير، حيث تم مقارنة مستوى المعنوية المحتسب مع قيمة مستوى الدلالة المعتمد، وتعد التأثيرات ذات دلالة إحصائية إذا كانت قيمة مستوى الدلالة المحتسب أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) والعكس صحيح لغرض التعرف على معنوية التأثير بين المتغيرات إعتمد البحث على نمذجة المعادلة البنائية وفيها تم إستخدام أسلوب تحليل المسار والذي يعنى بدراسة وتحليل العلاقات بين متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة سواء كانت هذه المتغيرات مستمرة أو متقطعة، وقد تم الإعتماد على مستوى الدلالة (0.05) للحكم على مدى معنوية التأثير، حيث تم مقارنة مستوى المعنوية المحتسب مع قيمة مستوى الدلالة المعتمد، وتعد التأثيرات ذات دلالة إحصائية إذا كانت قيمة مستوى الدلالة المحتسب أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) والعكس صحيح . لغرض التعرف على معنوية التاثير بين المتغيرات اعتمد البحث على نمذجة المعادلة البنائية وفيها تم استخدام اسلوب تحليل المسار والذي يعني بدراسة وتحليل العلاقات بين متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة سواء كانت هذه المتغيرات مستمرة أو متقطعة , وقد تم الاعتماد على مستوى الدلالة (0.05) للحكم على مدى معنوية التأثير، حيث تم مقارنة مستوى المعنوية المحتسب مع قيمة مستوى الدلالة المعتمد، وتعد التأثيرات ذات دلالة إحصائية إذا كانت قيمة مستوى الدلالة المحتسب أصغر من مستوى الدلالة المعتد (0.05) والعكس صحيح . المسار من معايير إدارة قسم المراجعة الداخلية إلى الملاءمة يساوي 170. وهو غير دال إحصائيا عند مستوي معنوية(117.). والمسار من معيار الكفاءة المهنية إلى الملاءمة101. وهو غير دال إحصائياً عند مستوي معنوية (114.) المسار من معايير العمل الميداني إلى الملاءمة 087وهو غير دال إحصائياً عند مستوي معنوية (193.) و المسار من الوضع التنظيمي إلى الملاءمة 041. وهو غير دال إحصائياً عند مستوي معنوية (570.) والمسار من معايير الإستقلال إلى الملاءمة 011. وهو غير دال إحصائياً عند مستوي معنوية (903.) المسار من معايير أداء وظيفة المراجعة الداخلية إلى الملاءمة 253. وهو غير دال إحصائياً عند مستوي معنوية (074.) المسار من تخطيط المراجعة الداخلية إلى الملاءمة 129.وهو غير دال إحصائياً عند مستوي معنوية (317.)

جدول رقم(3/3/4)

المسار من معايير المراجعة الداخلية والموثوقية

			Estimate	S.E.	C.R.	P	Label
الملاءمة	<---	معـــايير إدارة قســـم المراجعة	.170	.108	1.569	.117	par_22
الملاءمة	<---	معيار الكفاءة المهنية	.101	.064	1.580	.114	par_23
الملاءمة	<---	معـــــايير العمـــــل الميداني	.087	.067	1.302	.193	par_24
الملاءمة	<---	معايير الإستقلال	.041	.072	.569	.570	par_25
الملاءمة	<---	الوضع التنظيمي	.011	.091	.122	.903	par_26
الملاءمة	<---	معـــايير أداء وظيفـــة المراجعة	.253	.142	1.787	.074	par_27
الملاءمة	<---	تخطـــيط المراجعـــة الداخلية	.129	.128	1.001	.317	par_28

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

جدول (4/3/4)

ملخص إختبار الفرضية الفرعية الأولي

الرقم	الفرضيات	نتيجة الإختبار
الفرضية الأولى: توجد علاقة ايجابية بين معايير المراجعة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية		**لم تدعم**
1	توجد علاقة بين معايير إدارة قسم المراجعة الداخلية و الملاءمة	لم تدعم
2	توجد علاقة بين معيار الكفاءة المهنية و الملاءمة	لم تدعم
3	توجد علاقة بين معايير العمل الميداني و الملاءمة	لم تدعم
4	توجد علاقة بين الوضع التنظيمي و الملاءمة	لم تدعم
5	توجد علاقة بين معايير الإستقلال و الملاءمة	لم تدعم
6	توجد علاقة بين معايير أداء وظيفة المراجعة الداخلية و الملاءمة	لم تدعم
7	توجد علاقة بين تخطيط المراجعة الداخلية و الملاءمة	لم تدعم

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

2. الفرضية الرئيسية الثانية : توجد علاقة ايجابية بين معايير المراجعة الداخلية ومبادئ حوكمة الشركات

وتتفرع منها الفرضيات التالية:

I. الفرضية الفرعية الأولى : توجد علاقة بين معايير المراجعة الداخلية والإفصاح . وتتفرع منها الفرضيات التالية:

شكل رقم (3/3/4)

العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية والإفصاح

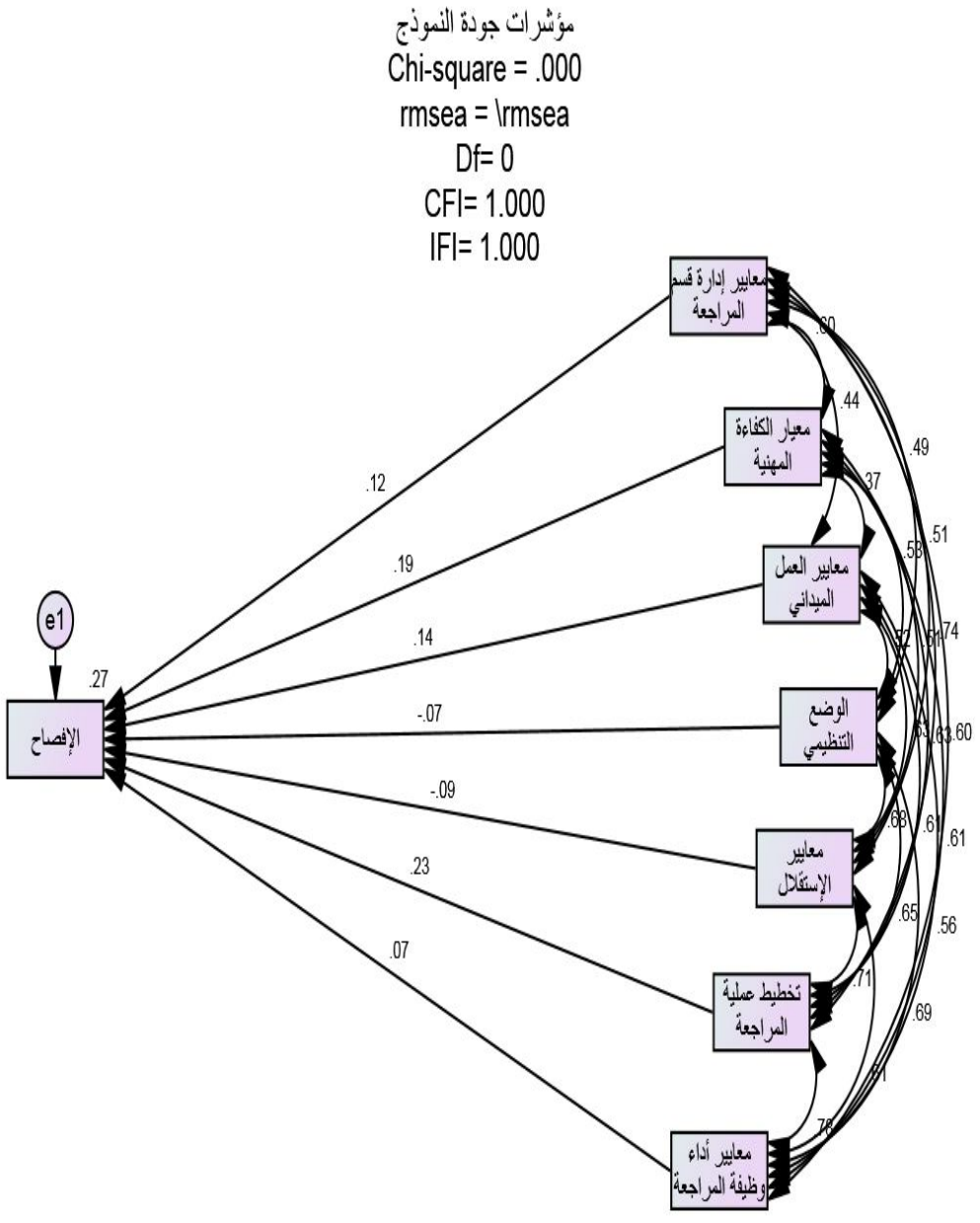

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

لغرض التعرف على معنوية التاثير بين المتغيرات اعتمد البحث على نمذجة المعادلة البنائية وفيها تم استخدام اسلوب تحليل المسار والذي يعني بدراسة وتحليل العلاقات بين متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة سواء كانت هذه المتغيرات مستمرة أو متقطعة , وقد تم الاعتماد على مستوى الدلالة (0.05) للحكم على مدى معنوية التأثير، حيث تم مقارنة مستوى المعنوية المحتسب مع قيمة مستوى الدلالة المعتمد، وتعد التأثيرات ذات دلالة إحصائية إذا كانت قيمة مستوى الدلالة المحتسب أصغر من مستوى الدلالة المعتد (0.05) والعكس صحيح . المسار من معايير إدارة قسم المراجعة الداخلية إلي الافصاح يساوي 145.وهو غير دال إحصائيا عند مستوى معنوية(128.). والمسار من معيار الكفاءة المهنية إلى الافصاح157. وهي دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (005.) المسار من معايير العمل الميداني إلى الافصاح 124. وهي دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (035.) و المسار من الوضع التنظيمي إلى الافصاح 057. وهو غير دال إحصائياً عند مستوى معنوية (375.) والمسار من معايير الإستقلال إلى الافصاح 087.- وهو غير دال إحصائياً عند مستوى معنوية (0279.) المسار من معايير أداء وظيفة المراجعة الداخلية إلى الافصاح 272وهي دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (030.) المسار من تخطيط المراجعة الداخلية إلى الافصاح 094وهو غير دال إحصائياً عند مستوى معنوية (408.)

جدول رقم(5/3/4)

المسار من معايير المراجعة الداخلية والإفصاح (Estimate)

			Estimate	S.E.	C.R.	P	Label
الافصاح	<---	معايير إدارة قسم المراجعة	.145	.095	1.523	.128	par_22
الافصاح	<---	معيار الكفاءة المهنية	.157	.056	2.791	.005	par_23
الافصاح	<---	معايير العمل الميداني	.124	.059	2.112	.035	par_24
الافصاح	<---	معايير الإستقلال	-.057	.064	-.887	.375	par_25
الافصاح	<---	الوضع التنظيمي	-.087	.081	-1.083	.279	par_26
الافصاح	<---	معايير أداء وظيفة المراجعة	.272	.125	2.176	.030	par_27
الافصاح	<---	تخطيط المراجعة الداخلية	.094	.113	.827	.408	par_28

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

الفرضية الفرعية الثانية : توجد علاقة بين معايير المراجعة الداخلية والإفصاح

جدول (6/3/4)

ملخص إختبار الفرضية الفرعية الثانية

الفرضية الفرعية الثانية : توجد علاقة ايجابية بين معايير المراجعة الداخلية و مبادئ الحوكمة		دعمت جزئياً
1	توجد علاقة بين معايير إدارة قسم المراجعة الداخلية و الافصاح	لم تدعم
2	توجد علاقة بين معيار الكفاءة المهنية والافصاح	دعمت
3	توجد علاقة بين معايير العمل الميداني والافصاح	دعمت
4	توجد علاقة بين الوضع التنظيمي و الافصاح	لم تدعم
5	توجد علاقة بين معايير الإستقلال و الافصاح	لم تدعم
6	توجد علاقة بين معايير أداء وظيفة المراجعة الداخلية و الافصاح	دعمت
7	توجد علاقة بين تخطيط المراجعة الداخلية و الافصاح	لم تدعم

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

شكل رقم (4/3/4)

العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية والشفافية

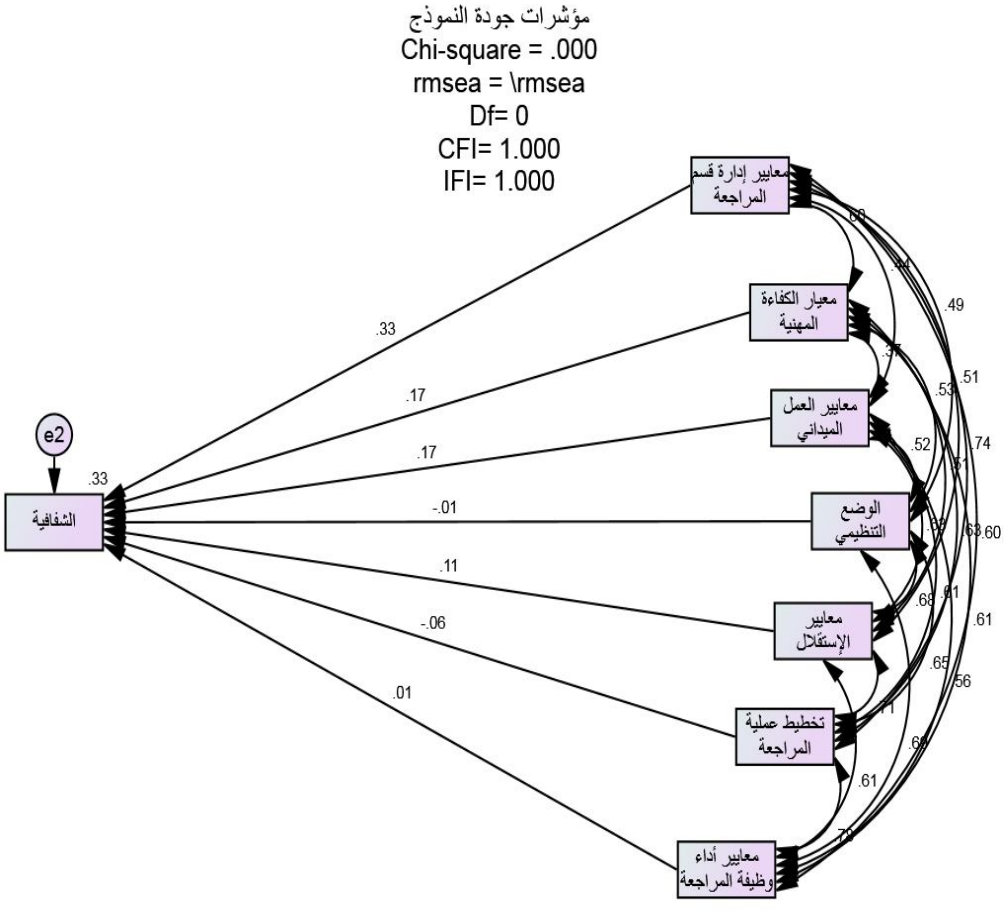

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

لغرض التعرف على معنوية التاثير بين المتغيرات اعتمد البحث على نمذجة المعادلة البنائية وفيها تم استخدام اسلوب تحليل المسار والذي يعني بدراسة وتحليل العلاقات بين متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة سواء كانت هذه المتغيرات مستمرة أو متقطعة , وقد تم الاعتماد على مستوى الدلالة (0.05) للحكم على مدى معنوية التأثير، حيث تم مقارنة مستوى المعنوية المحتسب مع قيمة مستوى الدلالة المعتمد، وتعد التأثيرات ذات دلالة إحصائية إذا كانت قيمة مستوى الدلالة المحتسب أصغر من مستوى الدلالة المعتد (0.05) والعكس صحيح . المسار من معايير إدارة قسم المراجعة الداخلية إلي الشفافية يساوي 476.وهو دال إحصائيا عند مستوى معنوية(***). والمسار من معيار الكفاءة المهنية إلى الشفافية161. وهي دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (010.) المسار من معايير العمل الميداني إلى الشفافية 167. وهي دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (010.) و المسار من الوضع التنظيمي إلى الشفافية 008.-وهو غير دال إحصائياً عند مستوى معنوية (913.) والمسار من معايير الإستقلال إلى الشفافية 123وهو غير دال إحصائياً عند مستوى معنوية (171.) المسار من معايير أداء وظيفة المراجعة الداخلية إلى الشفافية 085.-وهو غير دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (541.) المسار من تخطيط المراجعة الداخلية إلى االشفافية 014وهو غير دال إحصائياً عند مستوى معنوية (914.) .

II. الفرضية الفرعية الثانية العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية والشفافية

جدول رقم(7/3/4)

المسار من معايير المراجعة الداخلية والشفافية (Estimate)

			Estimate	S.E.	C.R.	P	Label
الشفافية	<---	معايير إدارة قسم المراجعة	.476	.106	4.484	***	par_22
الشفافية	<---	معيار الكفاءة المهنية	.161	.063	2.563	.010	par_23
الشفافية	<---	معايير العمل الميداني	.167	.065	2.564	.010	par_24
الشفافية	<---	الوضع التنظيمي	-.008	.071	-.109	.913	par_25
الشفافية	<---	معايير الإستقلال	.123	.090	1.369	.171	par_26
الشفافية	<---	معايير أداء وظيفة المراجعة	-.085	.139	-.611	.541	par_27
الشفافية	<---	تخطيط المراجعة الداخلية	.014	.126	.108	.914	par_28

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

جدول (8/3/4)

ملخص اختبار الفرضية

	توجد علاقة ايجابية بين معايير المراجعة الداخلية ومبادئ الحوكمة	دعمت جزئياً
1	توجد علاقة بين معايير إدارة قسم المراجعة الداخلية والشفافية	دعمت
2	توجد علاقة بين معيار الكفاءة المهنية والشفافية	دعمت
3	توجد علاقة بين معايير العمل الميداني والشفافية	دعمت
4	توجد علاقة بين الوضع التنظيمي والشفافية	لم تدعم
5	توجد علاقة بين معايير الإستقلال والشفافية	لم تدعم
6	توجد علاقة بين معايير أداء وظيفة المراجعة الداخلية والشفافية	لم تدعم
7	توجد علاقة بين تخطيط المراجعة الداخلية والشفافية	لم تدعم

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

3. الفرضية الرئيسية الثالثة : توجد علاقة ايجابية بين مبادئ الحوكمة وجودة المعلومات المحاسبية

شكل رقم(5/3/4)

العلاقة بين مبادئ الحوكمة وجودة المعلومات المحاسبية

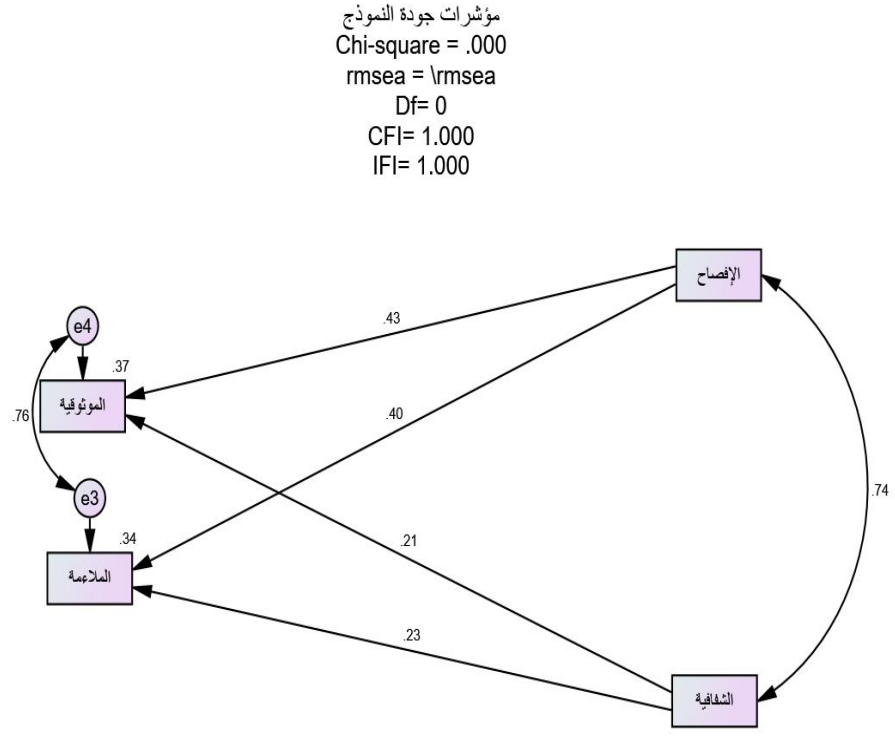

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

لغرض التعرف على معنوية التاثير بين المتغيرات اعتمد البحث على نمذجة المعادلة البنائية وفيها تم استخدام اسلوب تحليل المسار والذي يعني بدراسة وتحليل العلاقات بين متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة سواء كانت هذه المتغيرات مستمرة أو متقطعة , وقد تم الاعتماد على مستوى الدلالة (0.05) للحكم على مدى معنوية التأثير، حيث تم مقارنة مستوى المعنوية المحتسب مع قيمة مستوى الدلالة المعتمد، وتعد التأثيرات ذات دلالة إحصائية إذا كانت قيمة مستوى الدلالة المحتسب أصغر من مستوى الدلالة المعتد (0.05) والعكس صحيح . المسار من الشفافية الي الملاءمة يساوي 224. وهي دالة إحصائيا عند مستوي معنوية (001.). والمسار من الشفافية الي الموثوقية 159.وهي دالة إحصائياً عند مستوي معنوية (002.) المسار من الافصاح الي الموثوقية 372وهي دالة إحصائياً عند مستوي معنوية (***) و المسار من الافصاح الي الملاءمة 452وهي دالة إحصائياً عند مستوي معنوية (***) .

جدول رقم(9/3/4)

المسار من معايير مبادئ الحوكمة و جودة المعلومات المحاسبية (Estimate)

			Estimate	S.E.	C.R.	P	Label
الملاءمة	<- - -	الشفافية	.224	.068	3.284	.001	par_1
الموثوقية	<- - -	الشفافية	.159	.050	3.143	.002	par_2
الموثوقية	<- - -	الافصاح	.372	.058	6.382	***	par_3
الملاءمة	<- - -	الافصاح	.452	.079	5.723	***	par_4

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

جدول رقم(10/3/4)

ملخص اختبار الفرضية

الرقم	**الفرضية الرئيسية الثالثة : توجد علاقة ايجابية بين مبادئ الحوكمة وجودة المعلومات المحاسبية**	دعمت
1	توجد علاقة بين الشفافية و الملاءمة	دعمت
2	توجد علاقة بين الشفافية و الموثوقية	دعمت
3	توجد علاقة بين الافصاح و الموثوقية	دعمت
4	توجد علاقة بين الافصاح و الملاءمة	دعمت

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

4.الفرضية الرئيسية الرابعة : مبادئ الحوكمة تتوسط العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية

الفرضية الفرعية الأولي : (1): الافصاح يتوسط العلاقة بين معايير ادارة قسم المراجعة الداخلية والموثوقية

شكل رقم(6/3/4)

الافصاح يتوسط العلاقة بين ادارة قسم المراجعة الداخلية والموثوقية

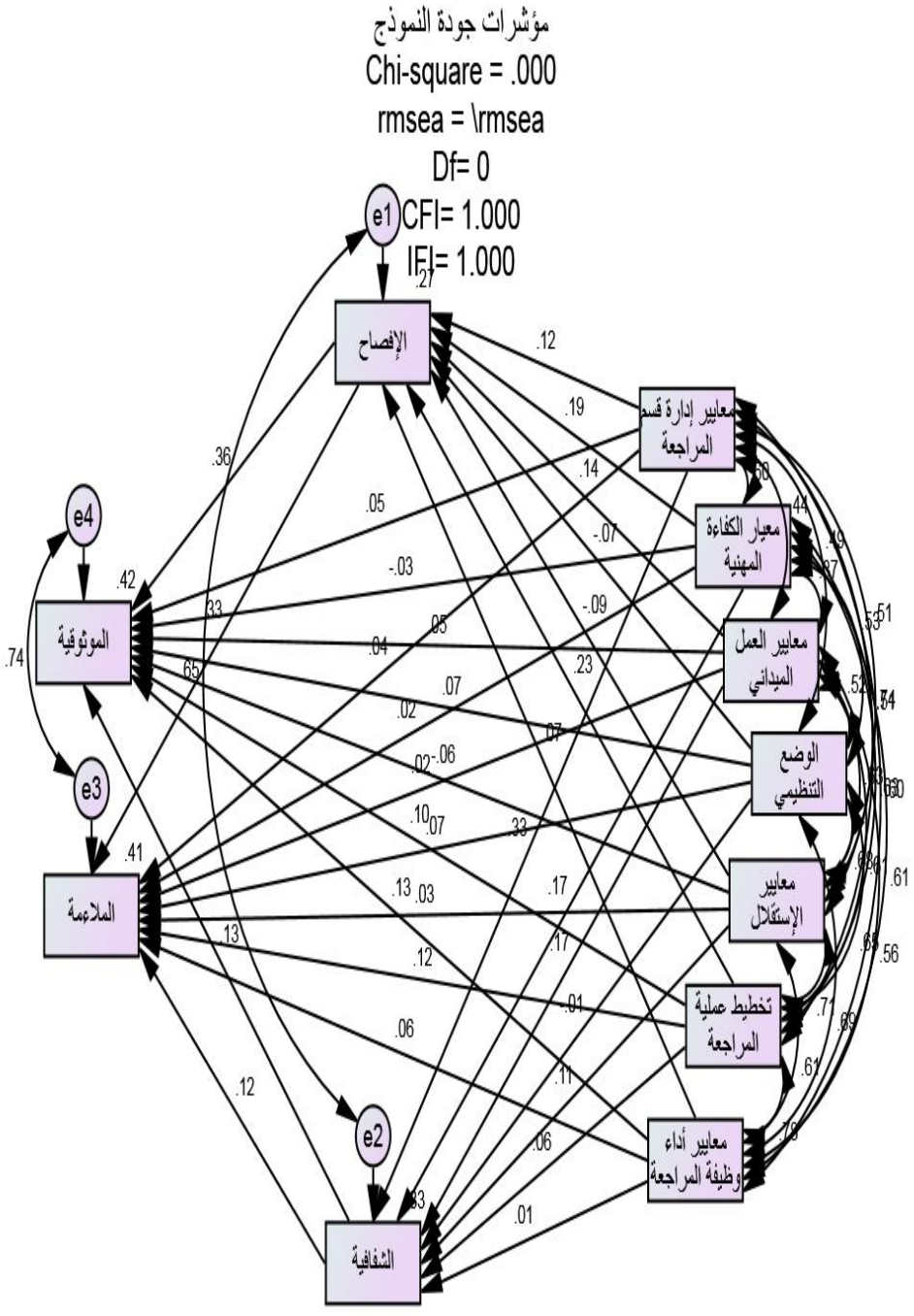

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

لغرض التعرف على معنوية التاثير بين المتغيرات اعتمد البحث على نمذجة المعادلة البنائية وفيها تم استخدام اسلوب تحليل المسار والذي يعني بدراسة وتحليل العلاقات بين متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة سواء كانت هذه المتغيرات مستمرة أو متقطعة ولاختبار الفرضية غير المباشرة اعتمد الدارس على اسلوب (Parameter) لمعرفة الاثر الغير مباشرة عن طريق A و B و الجدول التالي قيم تحليل المسار .

جدول رقم(11/3/4)

المسار من معايير إدارة قسم المراجعة الداخلية والإفصاح والموثوقية (Estimate)

			Estimate	S.E.	C.R.	P	Label
الافصاح	<---	معـــايير إدارة قســـم المراجعة	.145	.095	1.523	.128	A
الموثوقية	<---	الافصاح	.311	.058	5.333	***	B

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

لمعرفة الاثر غير المباشر قام (James Gaskin2016) بتطوير (Parameter A*B) والذي يهدف الي استخلاص الاثر غير المباشر من خلال ضرب الاثر المباشر في الاثر غير المباشرة ويتم الاعتماد على مستوي الدلالة (.005) فاذا كانت قيم الدالة المحتسب اقل من مستوي المعنوية المعتمد فانه يتم قبول الفرضية البديلة والجدول التالي يوضح قيم تحليل الاثر غير المباشر.

جدول رقم (12/3/4)

قيم تحليل الاثر غير المباشر

Parameter	Estimate	Lower	Upper	P
A x B	.045	-.007	.111	.154

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

الفرضية الفرعية (2) العلاقة بين الافصاح و معايير إدارة قسم المراجعة الداخلية والملائمة

شكل رقم(7/3/4)

العلاقة بين الافصاح و معايير إدارة قسم المراجعة الداخلية والملائمة

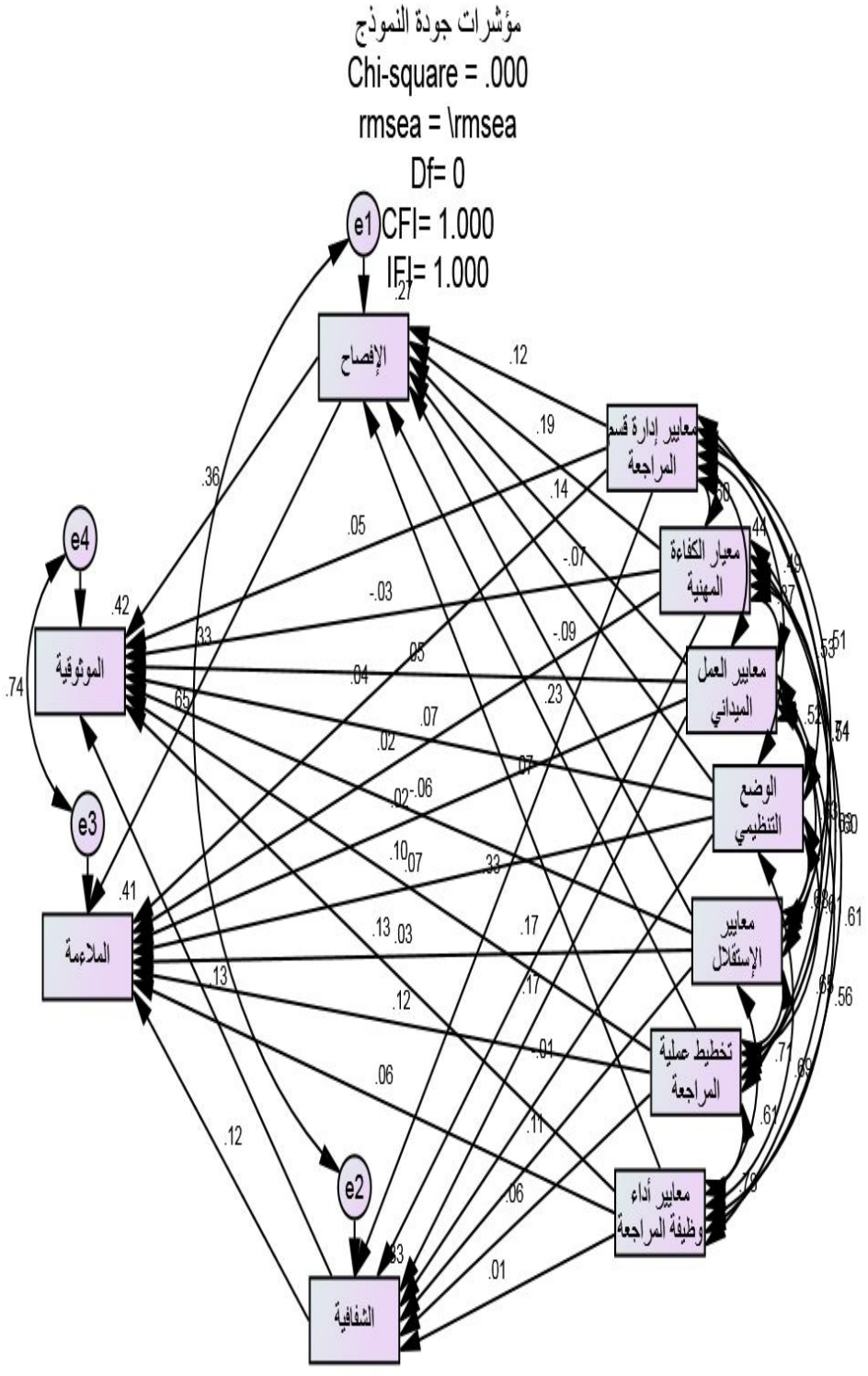

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

لغرض التعرف على معنوية التاثير بين المتغيرات اعتمد البحث على نمذجة المعادلة البنائية وفيها تم استخدام اسلوب تحليل المسار والذي يعني بدراسة وتحليل العلاقات بين متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة سواء كانت هذه المتغيرات مستمرة أو متقطعة ولاختبار الفرضية غير المباشرة اعتمد الدارس على اسلوب (Parameter) لمعرفة الاثر الغير مباشرة عن طريق A و B و الجدول التالي قيم تحليل المسار .

جدول رقم (13/3/4)

المسار من معايير إدارة قسم المراجعة الداخلية والإفصاح و الملاءمة (Estimate)

			Estimate	S.E.	C.R.	P	Label
الافصاح	<---	معايير إدارة قسم المراجعة	.145	.095	1.523	.128	A
الملاءمة	<---	الافصاح	.374	.079	4.765	***	B

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

لمعرفة الاثر غير المباشر قام (James Gaskin2016) بتطوير (Parameter A*B) والذي يهدف الي استخلاص الاثر غير المباشر من خلال ضرب الاثر المباشر في الاثر غير المباشرة ويتم الاعتماد على مستوي الدلالة (005.) فاذا كانت قيم الدالة المحتسب اقل من مستوي المعنوية المعتمد فانه يتم قبول الفرضية البديلة والجدول التالي يوضح قيم تحليل الاثر غير المباشر.

جدول رقم (14/3/4)

قيم تحليل الاثر غير المباشر

Parameter	Estimate	Lower	Upper	P
A x B	.054	-.008	.131	.150

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

الفرضية الفرعية (3) العلاقة بين الافصاح و معايير الكفاءة المهنية والموثوقية

شكل رقم (8/3/4)

العلاقة بين الافصاح و معايير الكفاءة المهنية والموثوقية

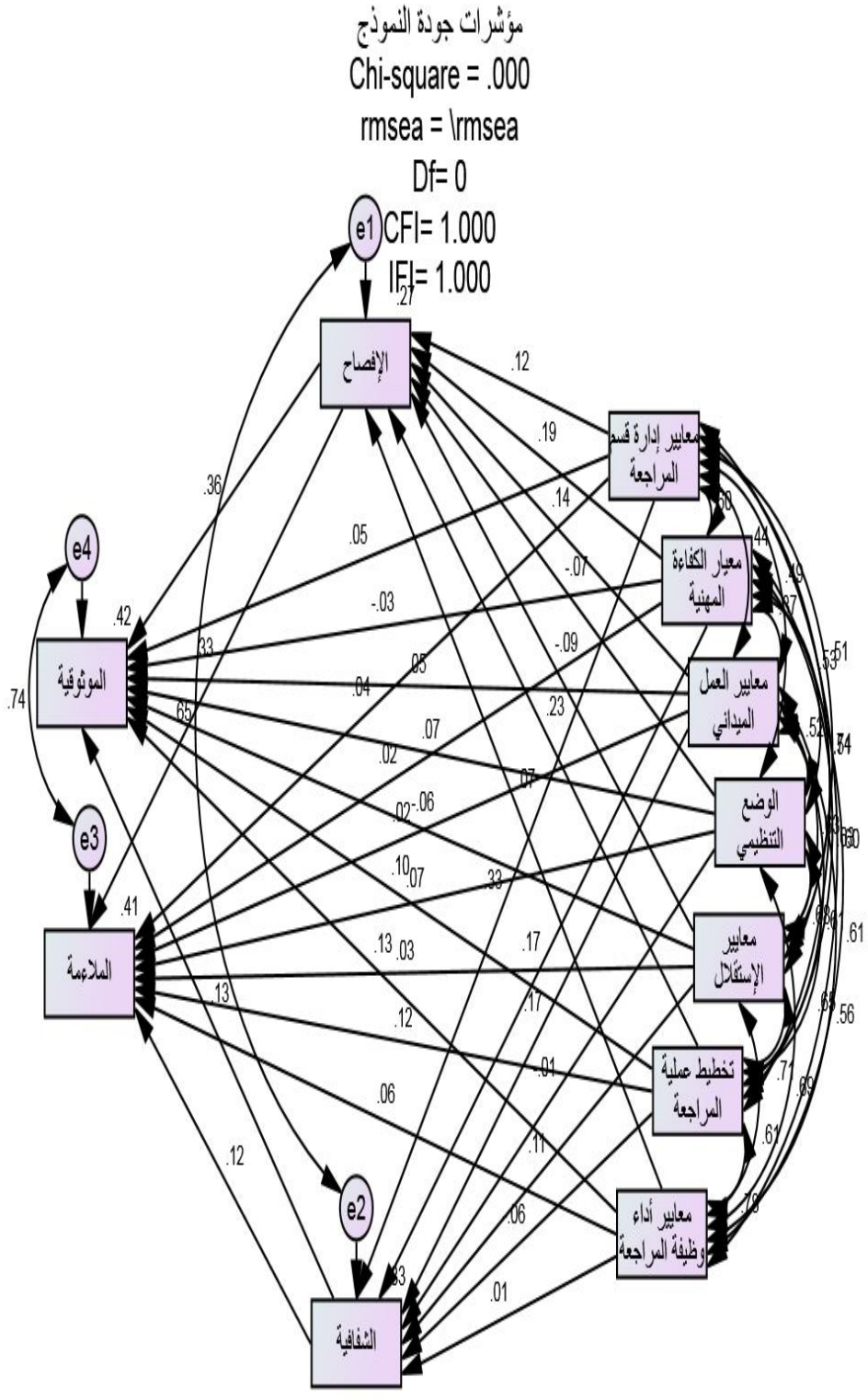

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

لغرض التعرف على معنوية التاثير بين المتغيرات اعتمد البحث على نمذجة المعادلة البنائية وفيها تم استخدام اسلوب تحليل المسار والذي يعني بدراسة وتحليل العلاقات بين متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة سواء كانت هذه المتغيرات مستمرة أو متقطعة ولاختبار الفرضية غير المباشرة اعتمد الدارس على اسلوب (Parameter) لمعرفة الاثر الغير مباشرة عن طريق A و B و الجدول التالي قيم تحليل المسار .

جدول رقم (15/3/4)

المسار من معايير الكفاءة المهنية والإفصاح و الموثوقية (Estimate)

			Estimate	S.E.	C.R.	P	Label
الافصاح	<---	معايير الكفاءة المهنية	.157	.056	2.791	.005	A
الموثوقية	<---	الافصاح	.311	.058	5.333	***	B

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

لمعرفة الاثر غير المباشر قام (James Gaskin2016) بتطوير (Parameter A*B) والذي يهدف الي استخلاص الاثر غير المباشر من خلال ضرب الاثر المباشر في الاثر غير المباشرة ويتم الاعتماد على مستوي الدلالة (005.) فاذا كانت قيم الدالة المحتسب اقل من مستوي المعنوية المعتمد فانه يتم قبول الفرضية البديلة والجدول التالي يوضح قيم تحليل الاثر غير المباشر.

جدول رقم (16/3/4)

قيم تحليل الاثر غير المباشر

Parameter	Estimate	Lower	Upper	P
A x B	.049	.019	.105	.017

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

الفرضية الفرعية (4) العلاقة بين الافصاح و معايير الكفاءة المهنية والملائمة

شكل رقم (9/3/4)

العلاقة بين الافصاح و معايير الكفاءة المهنية والملائمة

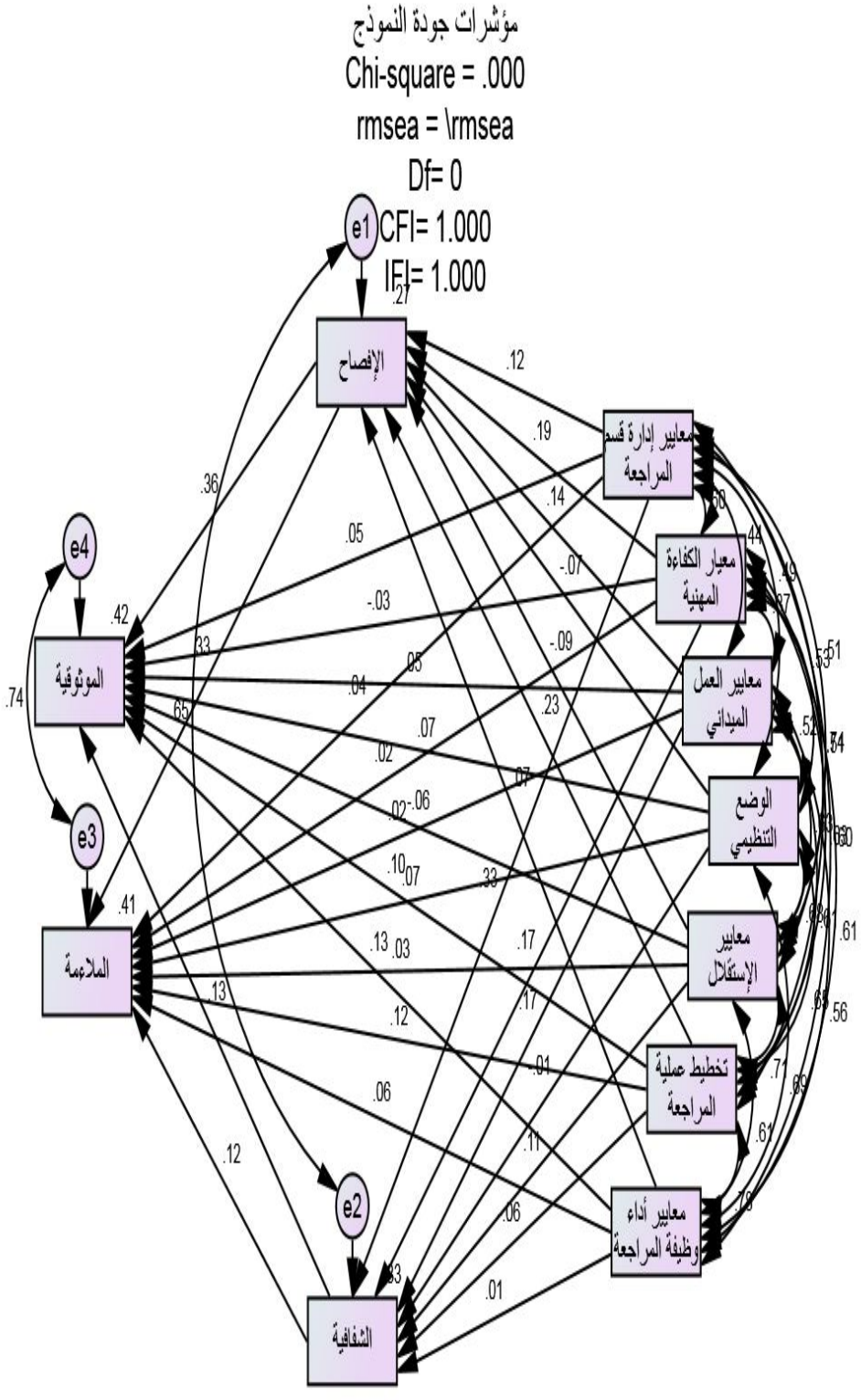

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

لغرض التعرف على معنوية التاثير بين المتغيرات اعتمد البحث على نمذجة المعادلة البنائية وفيها تم استخدام اسلوب تحليل المسار والذي يعني بدراسة وتحليل العلاقات بين متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة سواء كانت هذه المتغيرات مستمرة أو متقطعة ولاختبار الفرضية غير المباشرة اعتمد الدارس على اسلوب (Parameter) لمعرفة الاثر الغير مباشرة عن طريق A و B و الجدول التالي قيم تحليل المسار .

جدول رقم (17/3/4)

المسار من معايير الكفاءة المهنية والإفصاح و الملاءمة (Estimate)

			Estimate	S.E.	C.R.	P	Label
الافصاح	<---	معايير الكفاءة المهنية	.157	.056	2.791	.005	A
الملاءمة	<---	الافصاح	.374	.079	4.765	***	B

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

لمعرفة الاثر غير المباشر قام (James Gaskin2016) بتطوير (Parameter A*B) والذي يهدف الي استخلاص الاثر غير المباشر من خلال ضرب الاثر المباشر في الاثر غير المباشرة ويتم الاعتماد على مستوي الدلالة (005.) فاذا كانت قيم الدالة المحتسب اقل من مستوي المعنوية المعتمد فانه يتم قبول الفرضية البديلة والجدول التالي يوضح قيم تحليل الاثر غير المباشر.

جدول رقم (18/3/4)

قيم تحليل الاثر غير المباشر

Parameter	Estimate	Lower	Upper	P
A x B	.059	.021	.127	.020

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

الفرضية الفرعية رقم (5) العلاقة بين الافصاح و معايير العمل الميداني والموثوقية

شكل رقم (10/3/4)

العلاقة بين الافصاح ومعايير العمل الميداني والموثوقية

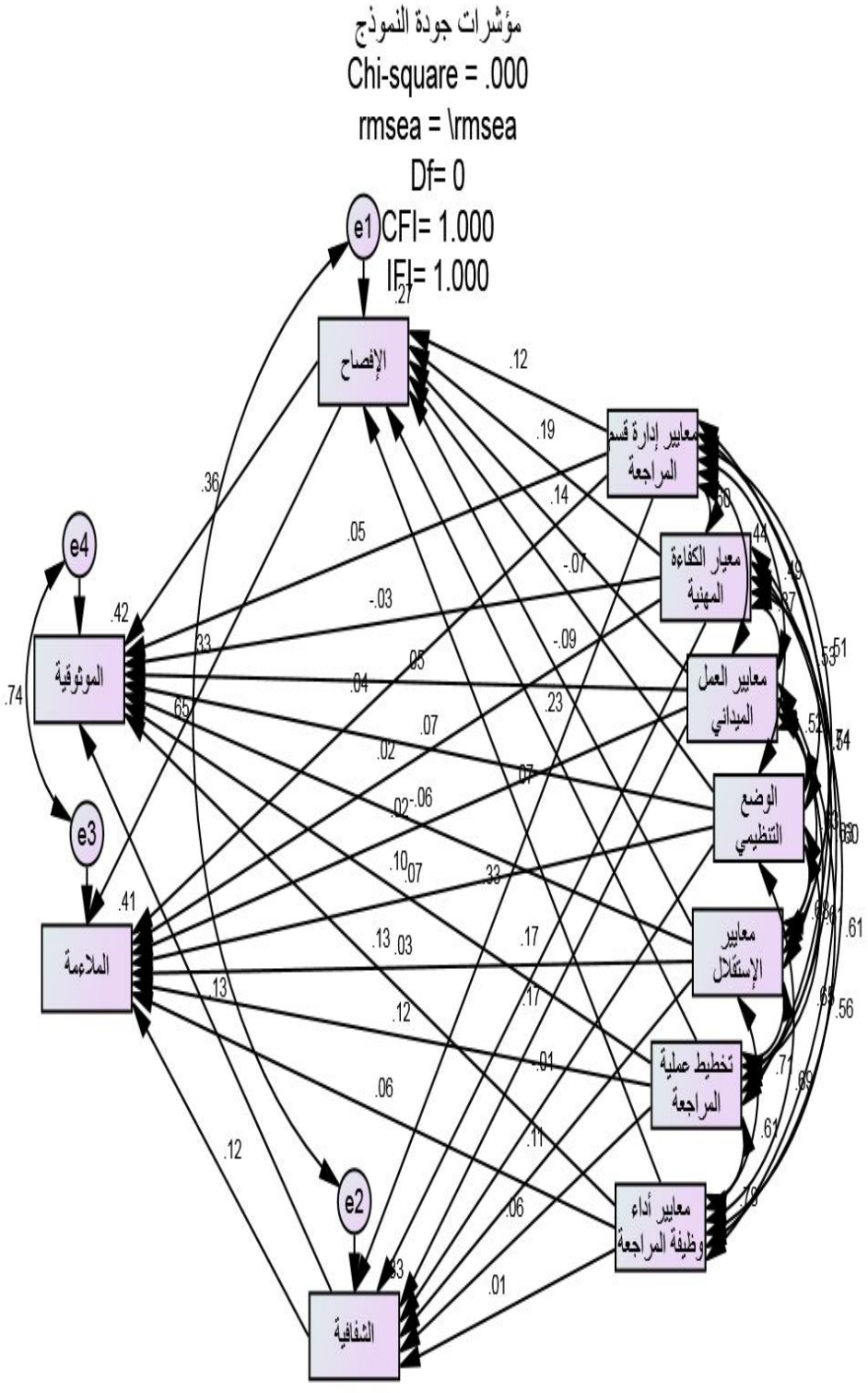

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

لغرض التعرف على معنوية التاثير بين المتغيرات اعتمد البحث على نمذجة المعادلة البنائية وفيها تم استخدام اسلوب تحليل المسار والذي يعني بدراسة وتحليل العلاقات بين متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة سواء كانت هذه المتغيرات مستمرة أو متقطعة ولاختبار الفرضية غير المباشرة اعتمد الدارس على اسلوب (Parameter) لمعرفة الاثر الغير مباشرة عن طريق A و B و الجدول التالي قيم تحليل المسار .

جدول رقم(19/3/4)

المسار من معايير العمل الميداني والإفصاح والموثوقية (Estimate)

			Estimate	S.E.	C.R.	P	Label
الافصاح	<---	معايير العمل الميداني	.124	.059	2.112	.035	A
الموثوقية	<---	الافصاح	.311	.058	5.333	***	B

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

لمعرفة الاثر غير المباشر قام (James Gaskin2016) بتطوير (Parameter A*B) والذي يهدف الي استخلاص الاثر غير المباشر من خلال ضرب الاثر المباشر في الاثر غير المباشرة ويتم الاعتماد على مستوي الدلالة (005.) فاذا كانت قيم الدالة المحتسب اقل من مستوي المعنوية المعتمد فانه يتم قبول الفرضية البديلة والجدول التالي يوضح قيم تحليل الاثر غير المباشر.

جدول رقم (20/3/4)

قيم تحليل الاثر غير المباشر

Parameter	Estimate	Lower	Upper	P
A x B	.039	.005	.091	.057

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

الفرضية الفرعية رقم (6) العلاقة بين الافصاح و معايير العمل الميداني والملاءمة

شكل رقم (11/3/4)

العلاقة بين الافصاح و معايير العمل الميداني والملاءمة

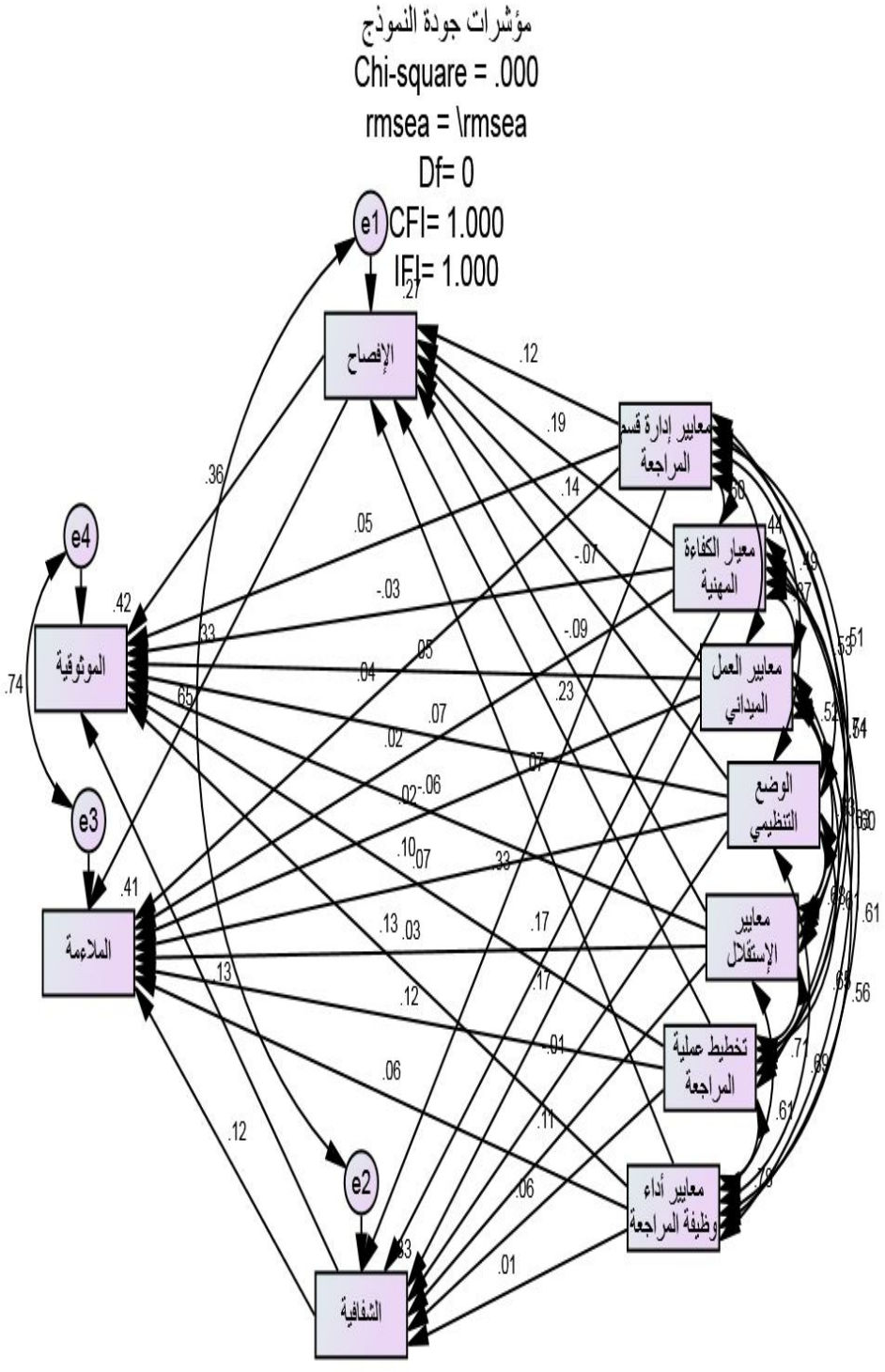

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

لغرض التعرف على معنوية التاثير بين المتغيرات اعتمد البحث على نمذجة المعادلة البنائية وفيها تم استخدام اسلوب تحليل المسار والذي يعني بدراسة وتحليل العلاقات بين متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة سواء كانت هذه المتغيرات مستمرة أو متقطعة ولاختبار الفرضية غير المباشرة اعتمد الدارس على اسلوب (Parameter) لمعرفة الاثر الغير مباشرة عن طريق A و B و الجدول التالي قيم تحليل المسار .

جدول رقم (21/3/4)

المسار من معايير العمل الميداني والإفصاح و الملاءمة (Estimate)

			Estimate	S.E.	C.R.	P	Label
الافصاح	<---	معـــايير العمـــل الميداني	.124	.059	2.112	.035	A
الملاءمة	<---	الافصاح	.311	.058	5.333	***	B

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

لمعرفة الاثر غير المباشر قام (James Gaskin2016) بتطوير (Parameter A*B) والذي يهدف الي استخلاص الاثر غير المباشر من خلال ضرب الاثر المباشر في الاثر غير المباشرة ويتم الاعتماد على مستوي الدلالة (005.) فاذا كانت قيم الدالة المحتسب اقل من مستوى المعنوية المعتمد فانه يتم قبول الفرضية البديلة والجدول التالي يوضح قيم تحليل الاثر غير المباشر.

جدول (22/3/4)

قيم تحليل الاثر غير المباشر

Parameter	Estimate	Lower	Upper	P
A x B	.039	.005	.091	.057

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

الفرضية الفرعية رقم (7) العلاقة بين الافصاح ومعايير الوضع التنظيمي والموثوقية

شكل رقم (12/3/4)

العلاقة بين الافصاح ومعايير الوضع التنظيمي والموثوقية

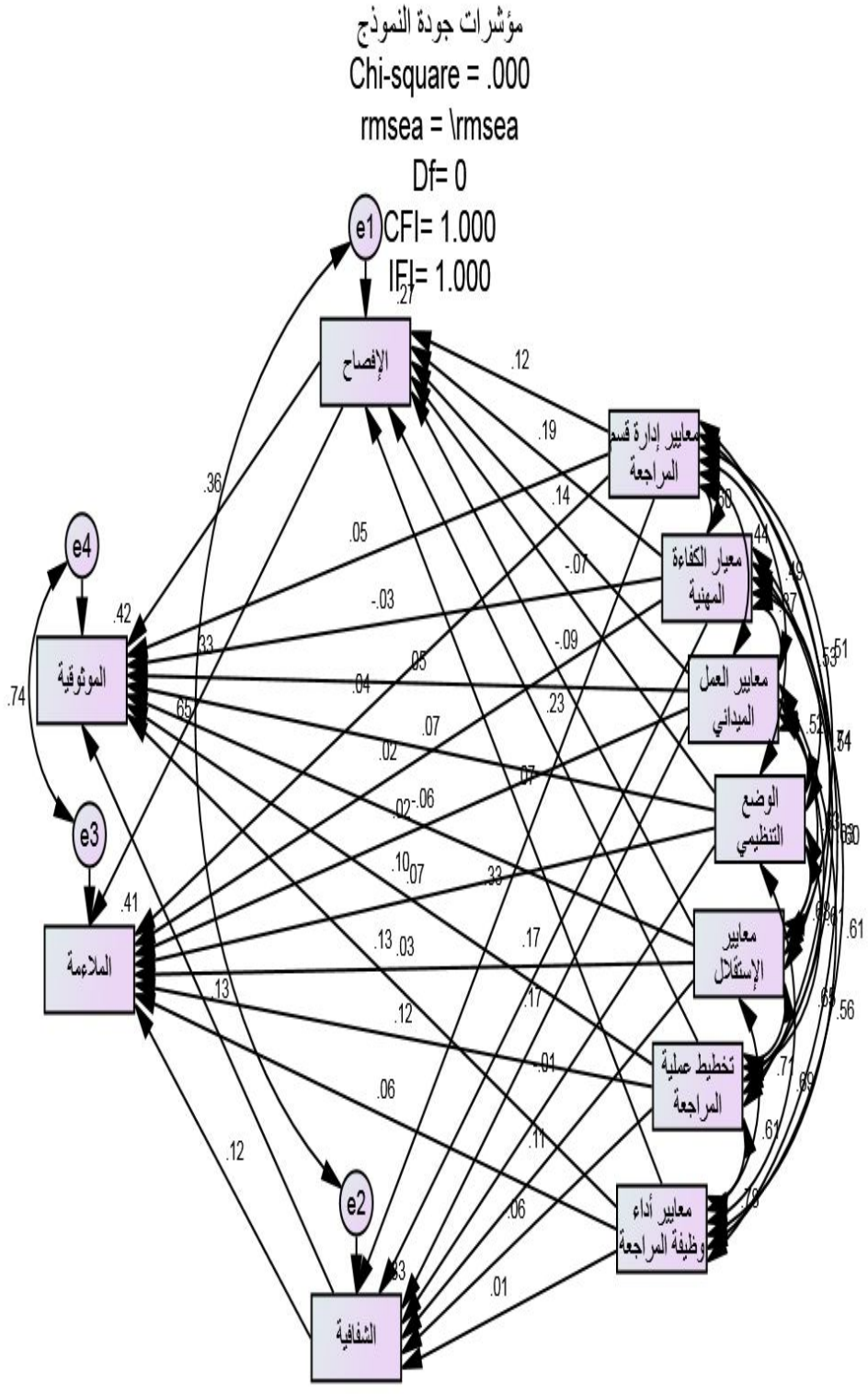

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

لغرض التعرف على معنوية التاثير بين المتغيرات اعتمد البحث على نمذجة المعادلة البنائية وفيها تم استخدام اسلوب تحليل المسار والذي يعني بدراسة وتحليل العلاقات بين متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة سواء كانت هذه المتغيرات مستمرة أو متقطعة ولاختبار الفرضية غير المباشرة اعتمد الدارس على اسلوب (Parameter) لمعرفة الاثر الغير مباشرة عن طريق A و B و الجدول التالي قيم تحليل المسار .

جدول رقم(23/3/4)

المسار من معايير الوضع التنظيمي والإفصاح و الموثوقية (Estimate)

			Estimate	S.E.	C.R.	P	Label
الافصاح	<---	معـايير الوضـع التنظيمي	-.057	.064	-.887	.375	A
الموثوقية	<---	الافصاح	.311	.058	5.333	***	B

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

لمعرفة الاثر غير المباشر قام (James Gaskin2016) بتطوير (Parameter A*B) والذي يهدف الي استخلاص الاثر غير المباشر من خلال ضرب الاثر المباشر في الاثر غير المباشرة ويتم الاعتماد على مستوي الدلالة (005.) فاذا كانت قيم الدالة المحتسب اقل من مستوي المعنوية المعتمد فانه يتم قبول الفرضية البديلة والجدول التالي يوضح قيم تحليل الاثر غير المباشر.

جدول رقم (24/3/4)

قيم تحليل الاثرغير المباشر

Parameter	Estimate	Lower	Upper	P
A x B	-.018	-.057	.013	.314

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

الفرضية الفرعية رقم (8) العلاقة بين الافصاح ومعايير الوضع التنظيمي والملاءمة

شكل رقم (13/3/4)

العلاقة بين الافصاح ومعايير الوضع التنظيمي والملاءمة

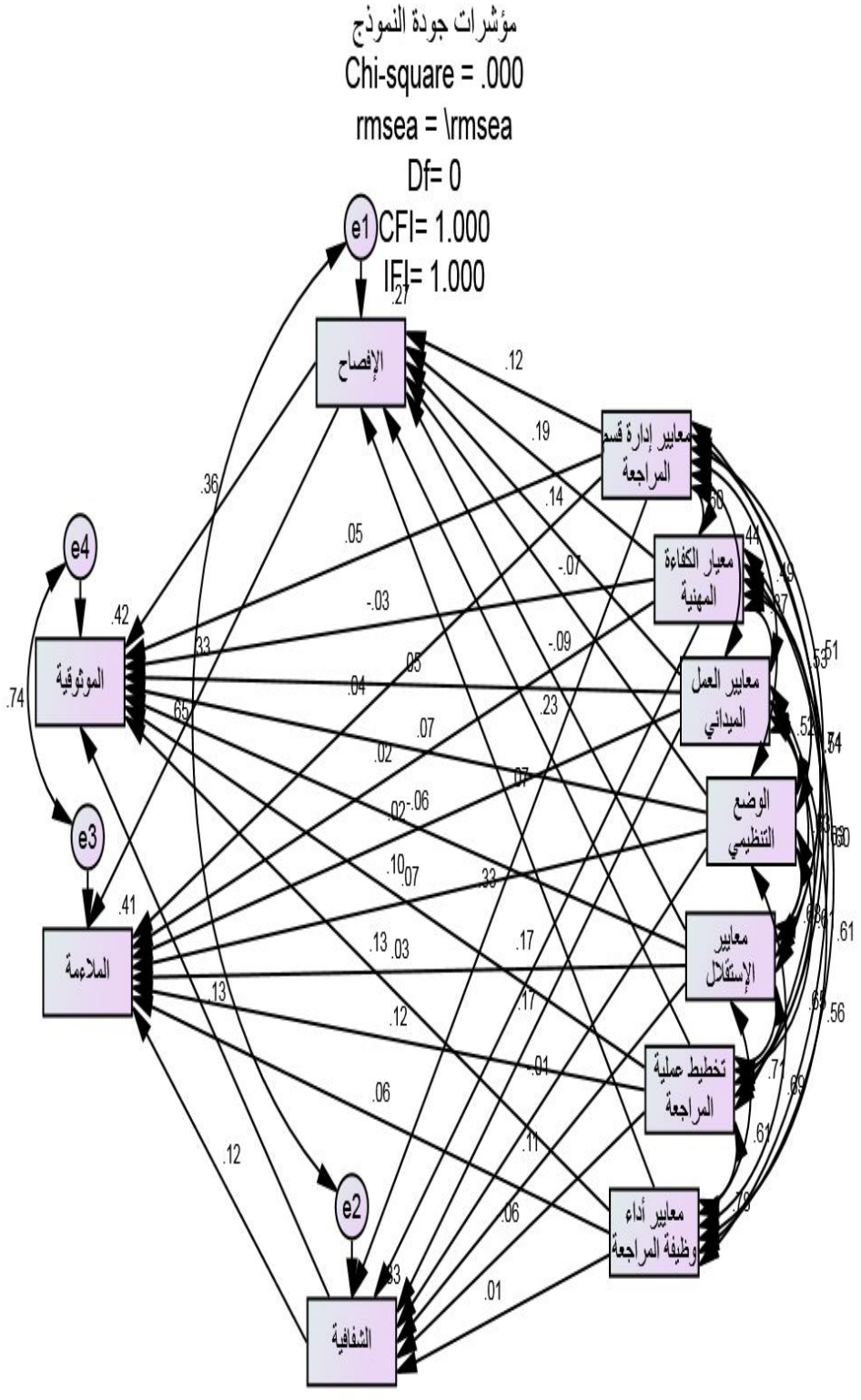

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

لغرض التعرف على معنوية التاثير بين المتغيرات اعتمد البحث على نمذجة المعادلة البنائية وفيها تم استخدام اسلوب تحليل المسار والذي يعني بدراسة وتحليل العلاقات بين متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة سواء كانت هذه المتغيرات مستمرة أو متقطعة ولاختبار الفرضية غير المباشرة اعتمد الدارس على اسلوب (Parameter) لمعرفة الاثر الغير مباشرة عن طريق A و B و الجدول التالي قيم تحليل المسار .

جدول رقم (25/3/4)

المسار من معايير الوضع التنظيمي والإفصاح و الملاءمة (Estimate)

			Estimate	S.E.	C.R.	P	Label
الافصاح	<---	معـــــــايير الوضـــــــع التنظيمي	-.057	.064	-.887	.375	A
الملاءمة	<---	الافصاح	.374	.079	4.765	***	B

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

لمعرفة الاثر غير المباشر قام (James Gaskin2016) بتطوير (Parameter A*B) والذي يهدف الي استخلاص الاثر غير المباشر من خلال ضرب الاثر المباشر في الاثر غير المباشرة ويتم الاعتماد على مستوي الدلالة (005.) فاذا كانت قيم الدالة المحتسب اقل من مستوي المعنوية المعتمد فانه يتم قبول الفرضية البديلة والجدول التالي يوضح قيم تحليل الاثر غير المباشر.

جدول رقم (26/3/4)

قيم تحليل الاثر غير المباشر

Parameter	Estimate	Lower	Upper	P
A x B	-.021	-.070	.015	.308

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

الفرضية الفرعية رقم (9) العلاقة بين الافصاح ومعايير الإستقلال والموثوقية

شكل رقم (14/3/4)

العلاقة بين الافصاح ومعايير الإستقلال والموثوقية

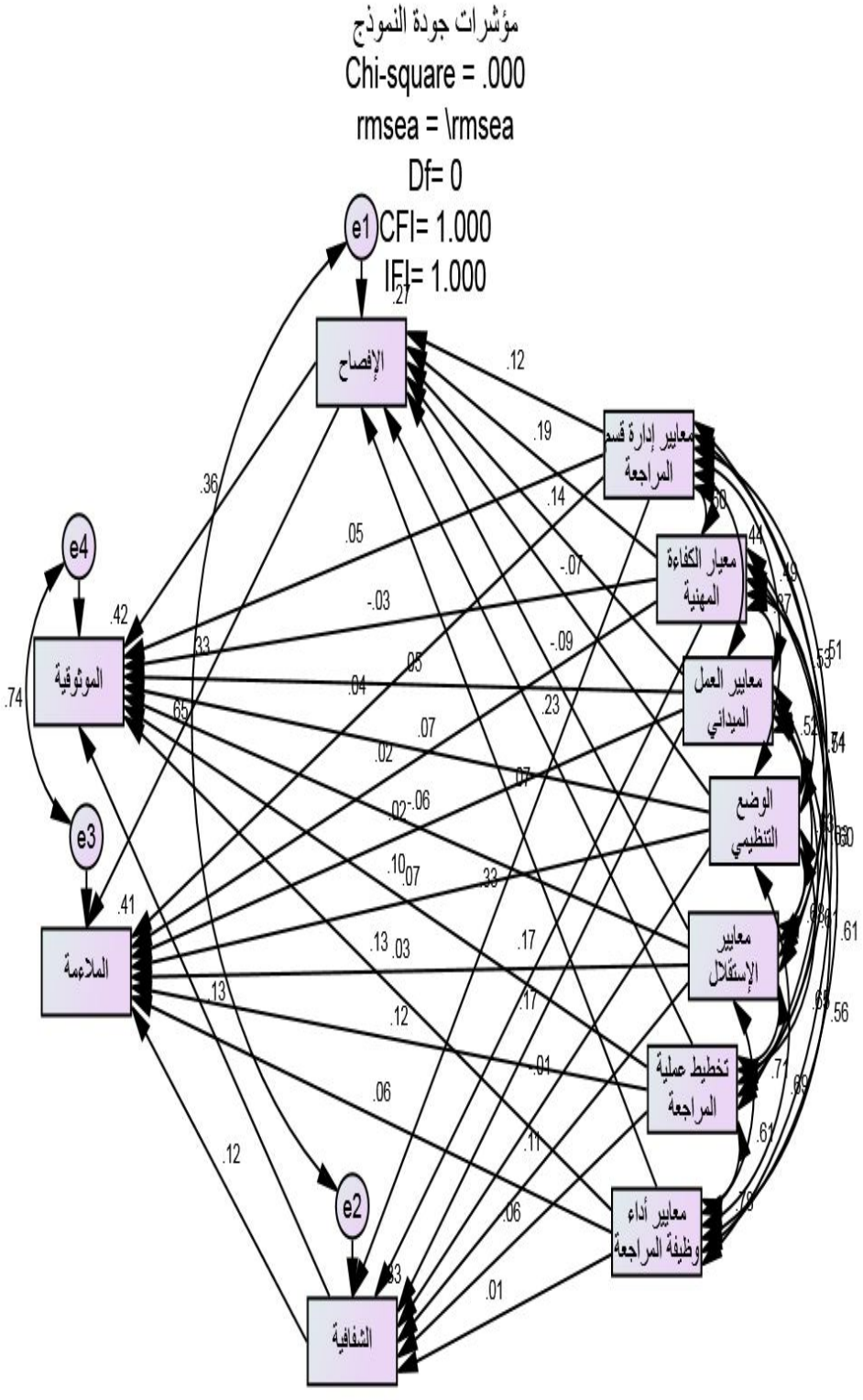

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

لغرض التعرف على معنوية التاثير بين المتغيرات اعتمد البحث على نمذجة المعادلة البنائية وفيها تم استخدام اسلوب تحليل المسار والذي يعني بدراسة وتحليل العلاقات بين متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة سواء كانت هذه المتغيرات مستمرة أو متقطعة ولاختبار الفرضية غير المباشرة اعتمد الدارس على اسلوب (Parameter) لمعرفة الاثر الغير مباشرة عن طريق A و B و الجدول التالي قيم تحليل المسار .

جدول رقم (27/3/4)

المسار من معايير الإستقلال والإفصاح و الموثوقية (Estimate)

			Estimate	S.E.	C.R.	P	Label
الافصاح	<---	معايير الإستقلال	-.087	.081	-1.08	.279	A
الموثوقية	<---	الافصاح	.311	.058	5.333	***	B

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

لمعرفة الاثر غير المباشر قام (James Gaskin2016) بتطوير (Parameter A*B) والذي يهدف الي استخلاص الاثر غير المباشر من خلال ضرب الاثر المباشر في الاثر غير المباشرة ويتم الاعتماد على مستوي الدلالة (005.) فاذا كانت قيم الدالة المحتسب اقل من مستوي المعنوية المعتمد فانه يتم قبول الفرضية البديلة والجدول التالي يوضح قيم تحليل الاثر غير المباشر.

جدول رقم (28/3/4)

قيم تحليل الاثر غير المباشر

Parameter	Estimate	Lower	Upper	P
A x B	-.027	-.087	.019	.287

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

الفرضية الفرعية رقم (10) العلاقة بين الافصاح و معايير الإستقلال و الملاءمة

شكل رقم (15/3/4)

العلاقة بين الافصاح ومعايير الإستقلال والملاءمة

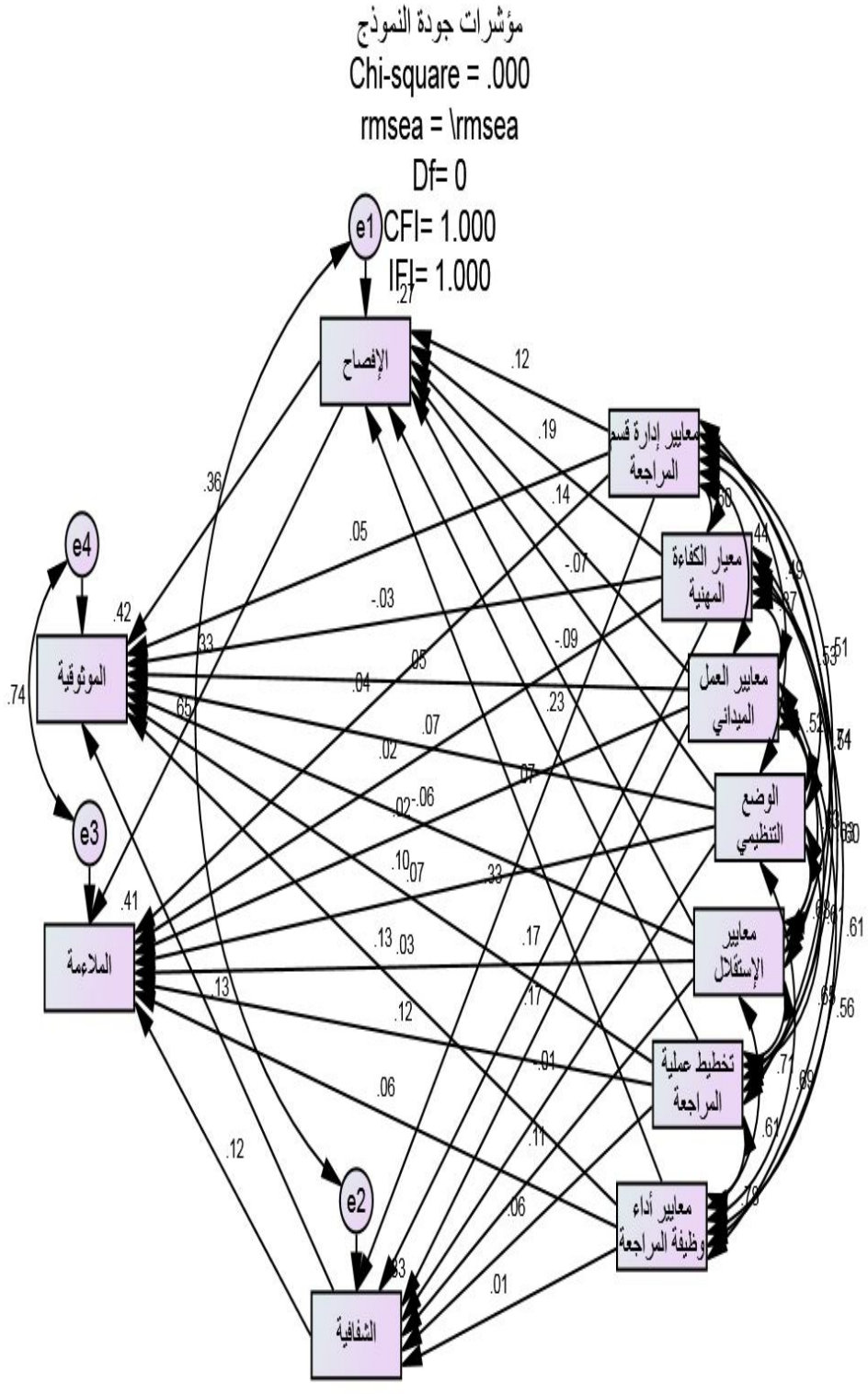

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

لغرض التعرف على معنوية التاثير بين المتغيرات اعتمد البحث على نمذجة المعادلة البنائية وفيها تم استخدام اسلوب تحليل المسار والذي يعني بدراسة وتحليل العلاقات بين متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة سواء كانت هذه المتغيرات مستمرة أو متقطعة ولاختبار الفرضية غير المباشرة اعتمد الدارس على اسلوب (Parameter) لمعرفة الاثر الغير مباشرة عن طريق A و B والجدول التالي قيم تحليل المسار .

جدول رقم (29/3/4)

المسار من معايير الإستقلال والإفصاح و الملاءمة (Estimate)

			Estimate	S.E.	C.R.	P	Label
الافصاح	<---	معـــــــــايير الإستقلال	-.087	.081	-1.08	.279	A
الملاءمة	<---	الافصاح	.374	.079	4.765	***	B

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

لمعرفة الاثر غير المباشر قام (James Gaskin2016) بتطوير (Parameter A*B) والذي يهدف الي استخلاص الاثر غير المباشر من خلال ضرب الاثر المباشر في الاثر غير المباشرة ويتم الاعتماد على مستوي الدلالة (005.) فاذا كانت قيم الدالة المحتسب اقل من مستوي المعنوية المعتمد فانه يتم قبول الفرضية البديلة والجدول التالي يوضح قيم تحليل الاثر غير المباشر.

جدول رقم (30/3/4)

قيم تحليل الاثر غير المباشر

Parameter	Estimate	Lower	Upper	P
A x B	-.033	-.108	.022	.269

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

الفرضية الفرعية رقم (11) العلاقة بين الافصاح ومعايير أداء وظيفة المراجعة والموثوقية

شكل رقم (16/3/4)

العلاقة بين الافصاح ومعايير أداء وظيفة المراجعة والموثوقية

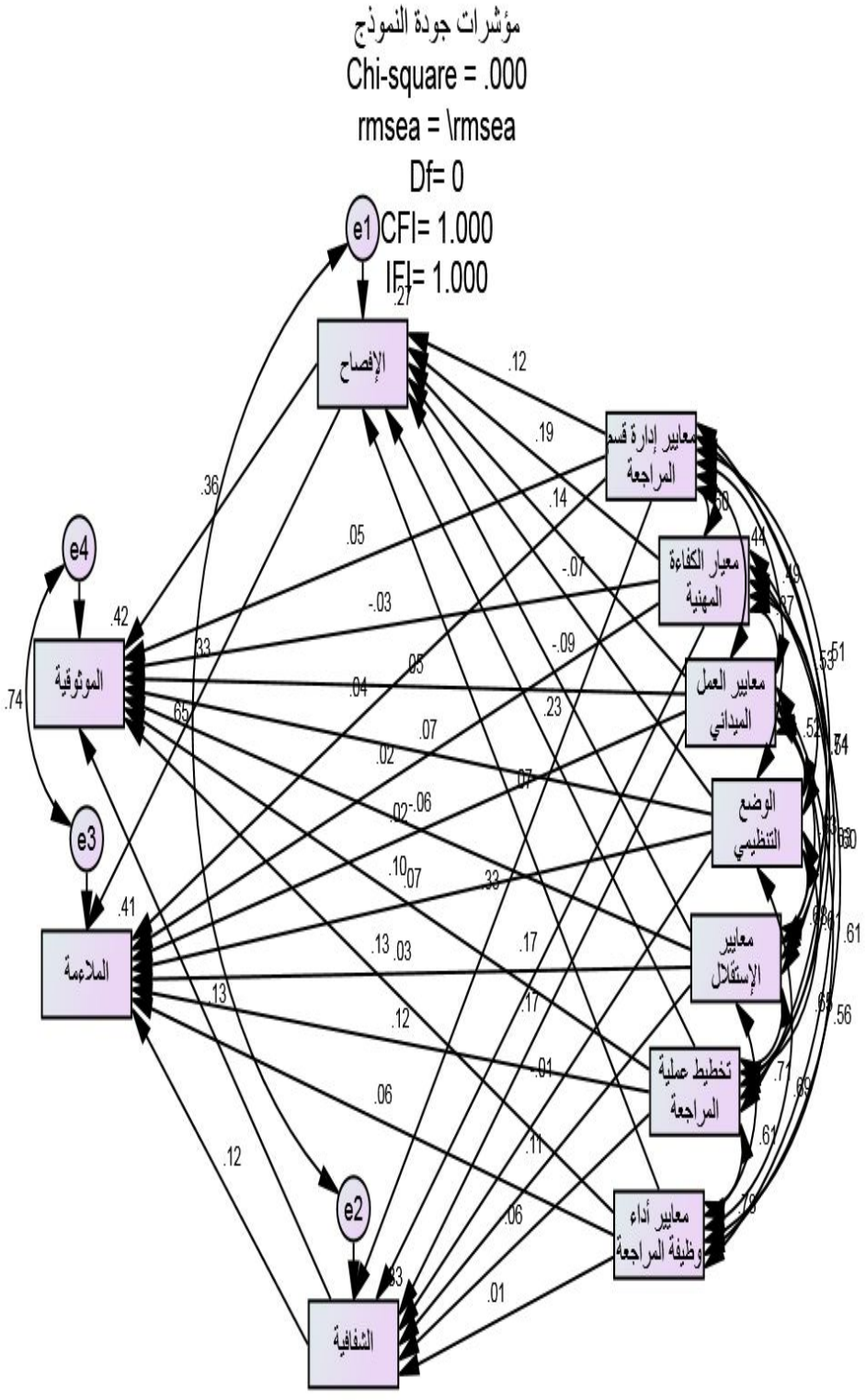

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

لغرض التعرف على معنوية التاثير بين المتغيرات اعتمد البحث على نمذجة المعادلة البنائية وفيها تم استخدام اسلوب تحليل المسار والذي يعني بدراسة وتحليل العلاقات بين متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة سواء كانت هذه المتغيرات مستمرة أو متقطعة ولاختبار الفرضية غير المباشرة اعتمد الدارس على اسلوب (Parameter) لمعرفة الاثر الغير مباشرة عن طريق A و B و الجدول التالي قيم تحليل المسار .

جدول رقم (31/3/4)

المسار من معايير أداء وظيفة المراجعة الداخلية والإفصاح و الموثوقية (Estimate)

			Estimate	S.E.	C.R.	P	Label
الافصاح	<---	معـــــــايير أداء وظيفة المراجعة	.272	.125	2.176	.030	A
الموثوقية	<---	الافصاح	.311	.058	5.333	***	B

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

لمعرفة الاثر غير المباشر قام (James Gaskin2016) بتطوير (Parameter A*B) والذي يهدف الي استخلاص الاثر غير المباشر من خلال ضرب الاثر المباشر في الاثر غير المباشرة ويتم الاعتماد على مستوي الدلالة (005.) فاذا كانت قيم الدالة المحتسب اقل من مستوي المعنوية المعتمد فانه يتم قبول الفرضية البديلة والجدول التالي يوضح قيم تحليل الاثر غير المباشر.

جدول رقم (32/3/4)

قيم تحليل الاثر غير المباشر

Parameter	Estimate	Lower	Upper	P
A x B	.085	.008	.205	.064

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

الفرضية الفرعية رقم (12) العلاقة بين الافصاح و معايير أداء وظيفة المراجعة و الملاءمة

شكل رقم (17/3/4)

العلاقة بين الافصاح و معايير أداء وظيفة المراجعة و الملاءمة

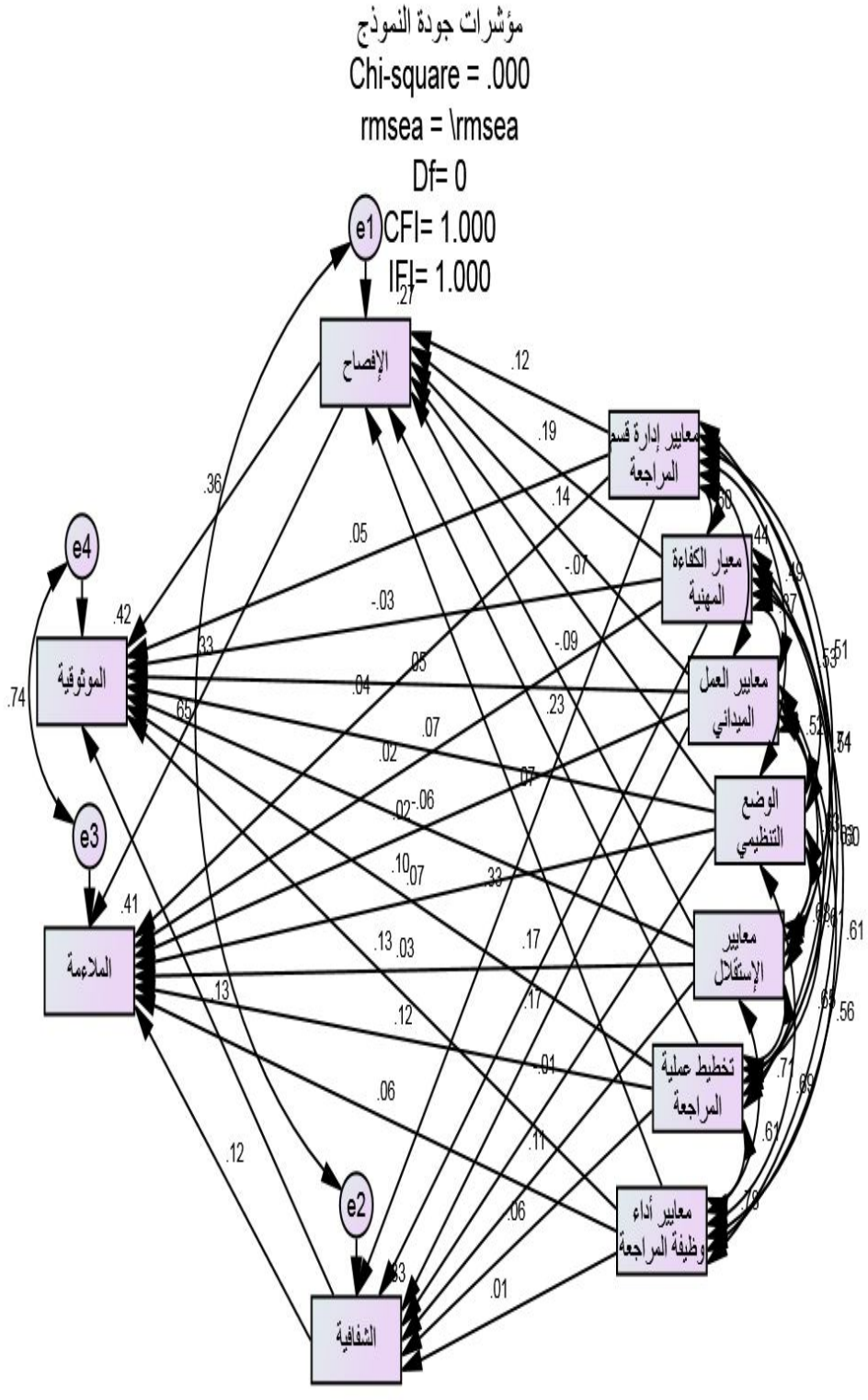

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

لغرض التعرف على معنوية التاثير بين المتغيرات اعتمد البحث على نمذجة المعادلة البنائية وفيها تم استخدام اسلوب تحليل المسار والذي يعني بدراسة وتحليل العلاقات بين متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة سواء كانت هذه المتغيرات مستمرة أو متقطعة ولاختبار الفرضية غير المباشرة اعتمد الدارس على اسلوب (Parameter) لمعرفة الاثر الغير مباشرة عن طريق A و B و الجدول التالي قيم تحليل المسار .

جدول رقم (33/3/4)

المسار من معايير أداء وظيفة المراجعة والإفصاح و الملاءمة (Estimate)

			Estimate	S.E.	C.R.	P	Label
الافصاح	<---	معـــــايير أداء وظيفة المراجعة	.272	.125	2.176	.030	A
الملاءمة	<---	الافصاح	.374	.079	4.765	***	B

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

لمعرفة الاثر غير المباشر قام (James Gaskin2016) بتطوير (Parameter A*B) والذي يهدف الي استخلاص الاثر غير المباشر من خلال ضرب الاثر المباشر في الاثر غير المباشرة ويتم الاعتماد على مستوي الدلالة (005.) فاذا كانت قيم الدالة المحتسب اقل من مستوي المعنوية المعتمد فانه يتم قبول الفرضية البديلة والجدول التالي يوضح قيم تحليل الاثر غير المباشر.

جدول رقم (34/3/4)

قيم تحليل الاثر غير المباشر

Parameter	Estimate	Lower	Upper	P
A x B	.102	.008	.242	.071

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

الفرضية الفرعية رقم (13) العلاقة بين الافصاح ومعايير تخطيط المراجعة الداخلية والموثوقية

شكل رقم (18/3/4)

العلاقة بين الافصاح ومعايير تخطيط المراجعة الداخلية والموثوقية

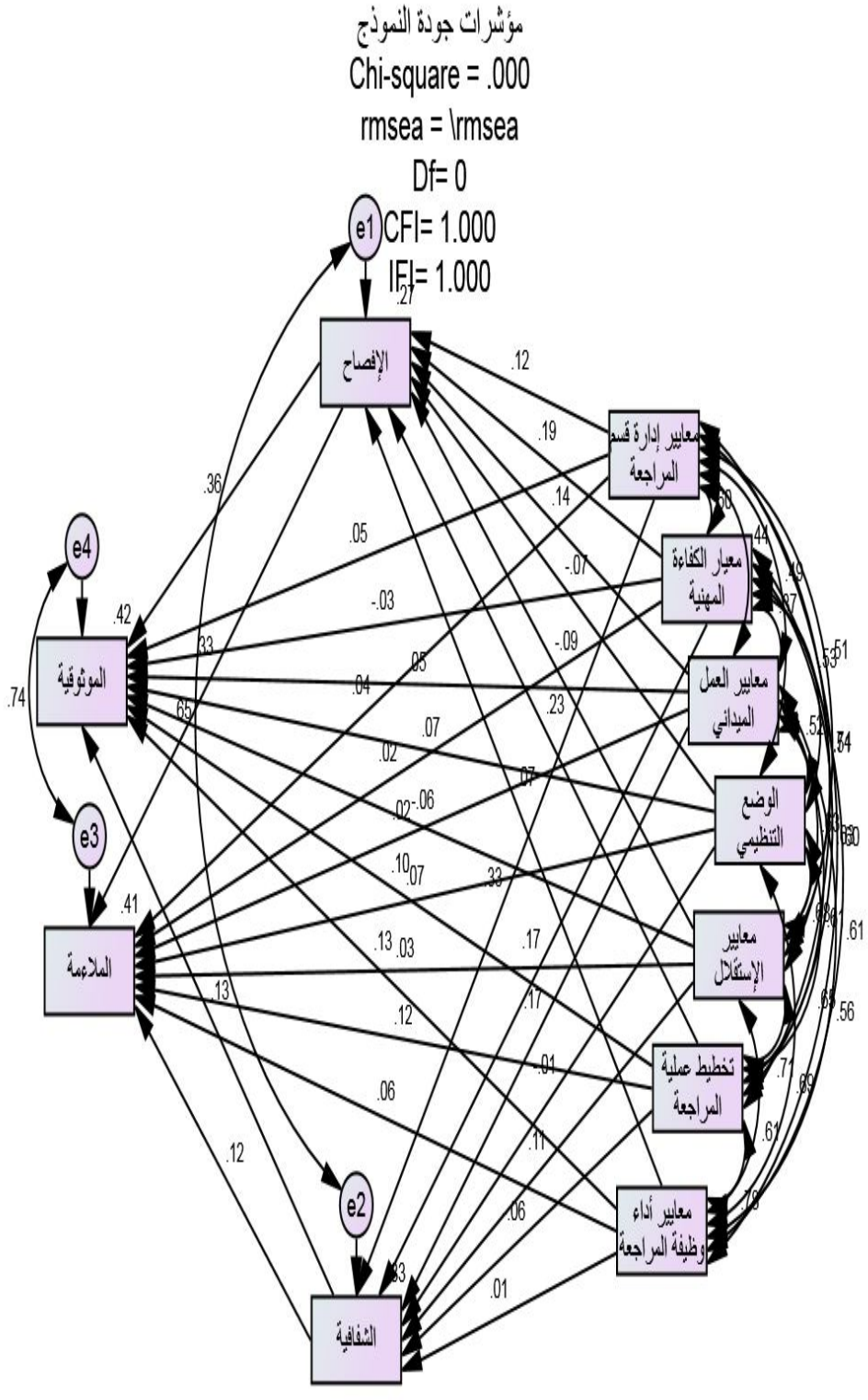

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

لغرض التعرف على معنوية التاثير بين المتغيرات اعتمد البحث على نمذجة المعادلة البنائية وفيها تم استخدام اسلوب تحليل المسار والذي يعني بدراسة وتحليل العلاقات بين متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة سواء كانت هذه المتغيرات مستمرة أو متقطعة ولاختبار الفرضية غير المباشرة اعتمد الدارس على اسلوب (Parameter) لمعرفة الاثر الغير مباشرة عن طريق A و B و الجدول التالي قيم تحليل المسار .

جدول رقم (35/3/4)

المسار من معايير تخطيط المراجعة الداخلية والإفصاح والموثوقية (Estimate)

			Estimate	S.E.	C.R.	P	Label
الافصاح	<- - -	معـــايير تخطـــيط المراجعة الداخلية	.094	.113	.827	.408	A
الموثوقية	<- - -	الافصاح	.311	.058	5.333	***	B

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

لمعرفة الاثر غير المباشر قام (James Gaskin2016) بتطوير (Parameter A*B) والذي يهدف الي استخلاص الاثر غير المباشر من خلال ضرب الاثر المباشر في الاثر غير المباشرة ويتم الاعتماد على مستوى الدلالة (005.) فاذا كانت قيم الدالة المحتسب اقل من مستوى المعنوية المعتمد فانه يتم قبول الفرضية البديلة والجدول التالي يوضح قيم تحليل الاثر غير المباشر .

جدول رقم (36/3/4)

قيم تحليل الاثر غير المباشر

Parameter	Estimate	Lower	Upper	P
A x B	.102	.008	.242	.071

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

الفرضية الفرعية رقم (14) العلاقة بين الافصاح و معايير تخطيط المراجعة الداخلية و الملاءمة

شكل رقم (19/3/4)

العلاقة بين الافصاح ومعايير تخطيط المراجعة الداخلية والملاءمة

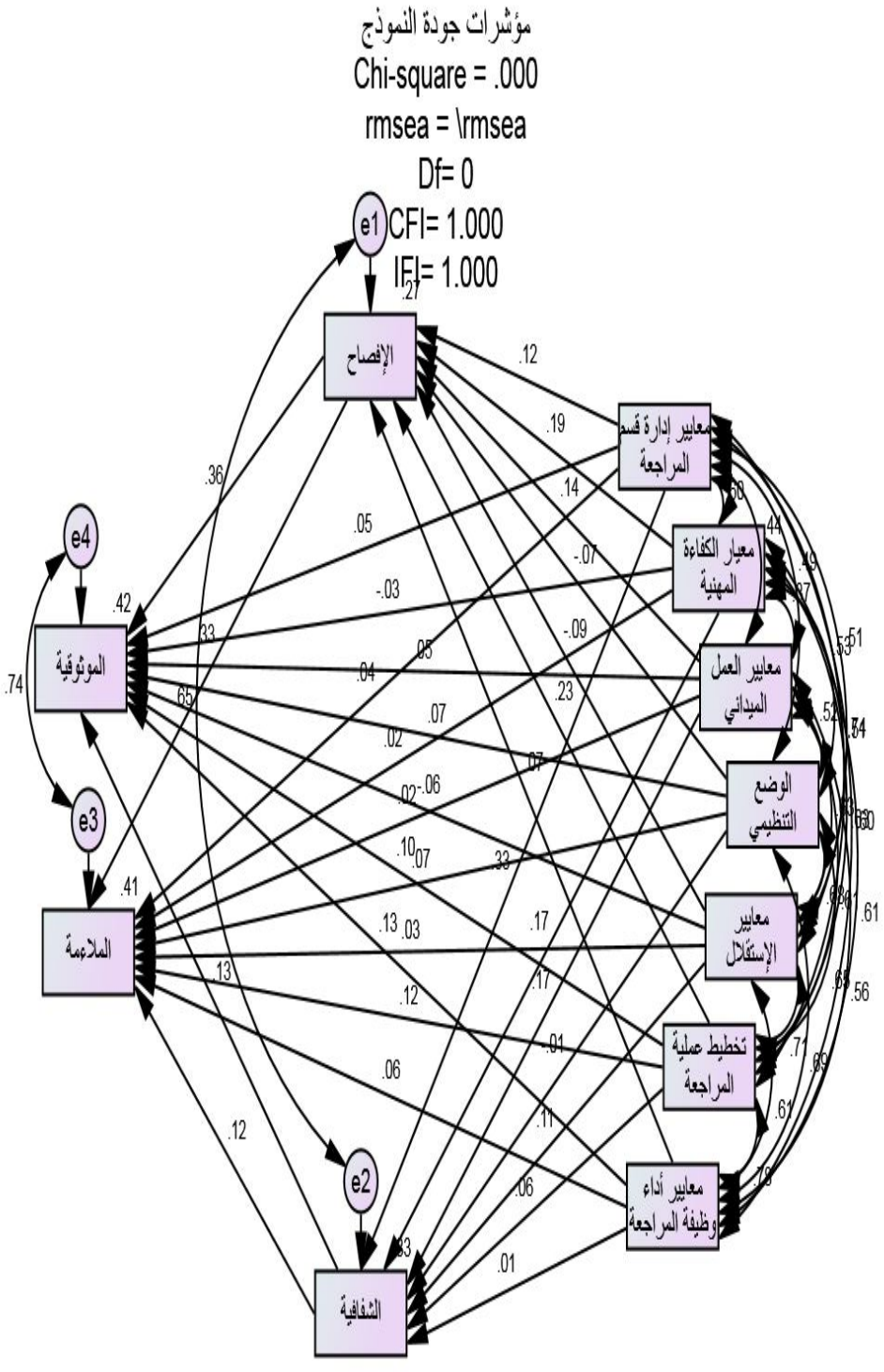

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

لغرض التعرف على معنوية التاثير بين المتغيرات اعتمد البحث على نمذجة المعادلة البنائية وفيها تم استخدام اسلوب تحليل المسار والذي يعني بدراسة وتحليل العلاقات بين متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة سواء كانت هذه المتغيرات مستمرة أو متقطعة ولاختبار الفرضية غير المباشرة اعتمد الدارس على اسلوب (Parameter) لمعرفة الاثر الغير مباشرة عن طريق A و B و الجدول التالي قيم تحليل المسار .

جدول رقم(37/3/4)

المسار من معايير تخطيط المراجعة الداخلية والإفصاح والملاءمة (Estimate)

			Estimate	S.E.	C.R.	P	Label
الافصاح	<---	معايير تخطيط المراجعة الداخلية	.272	.125	2.176	.030	A
الملاءمة	<---	الافصاح	.374	.079	4.765	***	B

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

لمعرفة الاثر غير المباشر قام (James Gaskin2016) بتطوير (Parameter A*B) والذي يهدف الي استخلاص الاثر غير المباشر من خلال ضرب الاثر المباشر في الاثر غير المباشرة ويتم الاعتماد على مستوي الدلالة (005.) فاذا كانت قيم الدالة المحتسب اقل من مستوي المعنوية المعتمد فانه يتم قبول الفرضية البديلة والجدول التالي يوضح قيم تحليل الاثر غير المباشر.

جدول رقم (38/3/4)

قيم تحليل الاثر غير المباشر

Parameter	Estimate	Lower	Upper	P
A x B	.102	.008	.242	.071

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

الفرضية الفرعية الثانية : (1): الشفافية تتوسط العلاقة بين معايير ادارة قسم المراجعة الداخلية والموثوقية

شكل رقم (20/3/4)

الشفافية تتوسط العلاقة بين معايير ادارة قسم المراجعة الداخلية والموثوقية

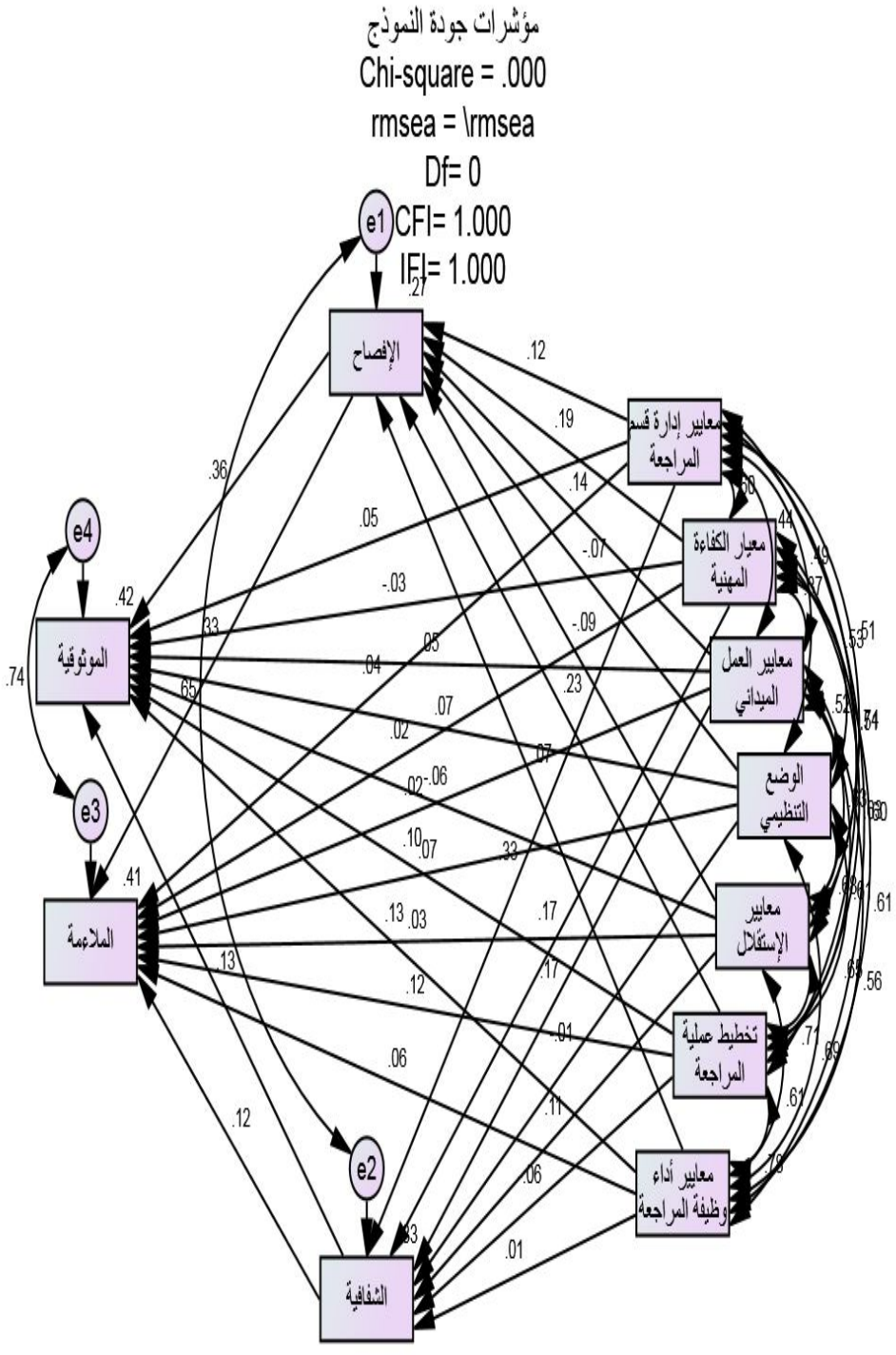

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

لغرض التعرف على معنوية التاثير بين المتغيرات اعتمد البحث على نمذجة المعادلة البنائية وفيها تم استخدام اسلوب تحليل المسار والذي يعني بدراسة وتحليل العلاقات بين متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة سواء كانت هذه المتغيرات مستمرة أو متقطعة ولاختبار الفرضية غير المباشرة اعتمد الدارس على اسلوب (Parameter) لمعرفة الاثر الغير مباشرة عن طريق A و B و الجدول التالي قيم تحليل المسار .

جدول رقم (39/3/4)

المسار من معايير إدارة قسم المراجعة الداخلية والشفافية والموثوقية (Estimate)

			Estimate	S.E.	C.R.	P	Label
الشفافية	<- - -	معـايير إدارة قسـم المراجعة	.476	.106	4.484	***	A
الموثوقية	<- - -	الشفافية	.098	.052	1.876	.061	B

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

لمعرفة الاثر غير المباشر قام (James Gaskin2016) بتطوير (Parameter A*B) والذي يهدف الي استخلاص الاثر غير المباشر من خلال ضرب الاثر المباشر في الاثر غير المباشرة ويتم الاعتماد على مستوي الدلالة (005.) فاذا كانت قيم الدالة المحتسب اقل من مستوي المعنوية المعتمد فانه يتم قبول الفرضية البديلة والجدول التالي يوضح قيم تحليل الاثر غير المباشر.

جدول رقم (40/3/4)

قيم تحليل الاثر غير المباشر

Parameter	Estimate	Lower	Upper	P
A x B	.047	-.023	.127	.230

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

الفرضية الفرعية (2) العلاقة بين الشفافية و معايير إدارة قسم المراجعة الداخلية والملائمة

شكل رقم (21/3/4)

العلاقة بين الشفافية و معايير إدارة قسم المراجعة الداخلية والملائمة

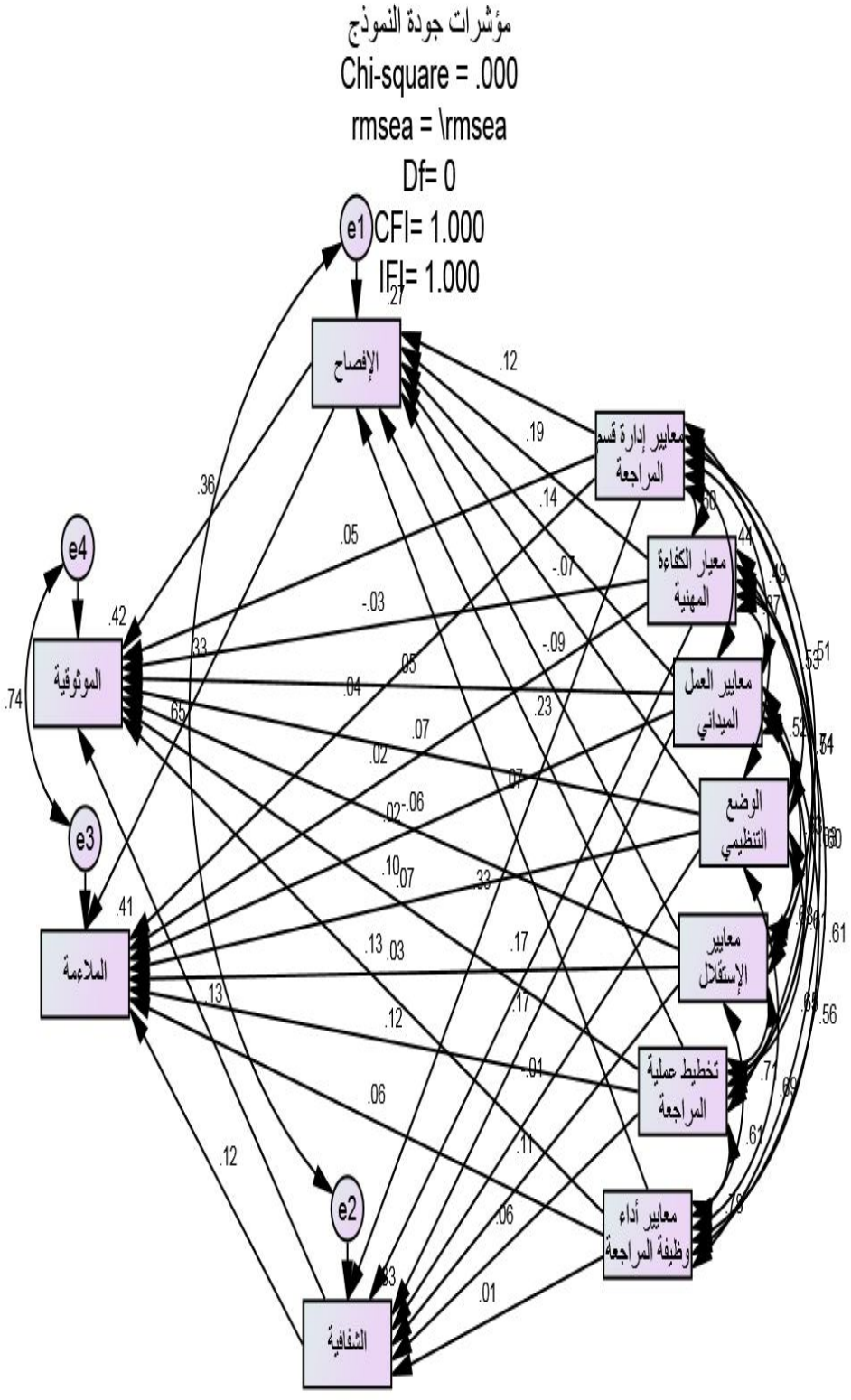

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

لغرض التعرف على معنوية التاثير بين المتغيرات اعتمد البحث على نمذجة المعادلة البنائية وفيها تم استخدام اسلوب تحليل المسار والذي يعني بدراسة وتحليل العلاقات بين متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة سواء كانت هذه المتغيرات مستمرة أو متقطعة ولاختبار الفرضية غير المباشرة اعتمد الدارس على اسلوب (Parameter) لمعرفة الاثر الغير مباشرة عن طريق A و B و الجدول التالي قيم تحليل المسار .

جدول رقم (41/3/4)

المسار من معايير إدارة قسم المراجعة الداخلية والشفافية و الملاءمة (Estimate)

			Estimate	S.E.	C.R.	P	Label
الشفافية	<---	معـايير إدارة قسـم المراجعة	.476	.106	4.484	***	A
الملاءمة	<---	الشفافية	.117	.071	1.663	.096	B

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

لمعرفة الاثر غير المباشر قام (James Gaskin2016) بتطوير (Parameter A*B) والذي يهدف الي استخلاص الاثر غير المباشر من خلال ضرب الاثر المباشر في الاثر غير المباشرة ويتم الاعتماد على مستوي الدلالة (005.) فاذا كانت قيم الدالة المحتسب اقل من مستوي المعنوية المعتمد فانه يتم قبول الفرضية البديلة والجدول التالي يوضح قيم تحليل الاثر غير المباشر.

جدول رقم (42/3/4)

قيم تحليل الاثر غيرالمباشر

Parameter	Estimate	Lower	Upper	P
A x B	.056	-.025	.151	.237

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

الفرضية الفرعية (3) العلاقة بين الشفافية ومعايير الكفاءة المهنية والموثوقية

شكل رقم (22/3/4)

العلاقة بين الشفافية ومعايير الكفاءة المهنية والموثوقية

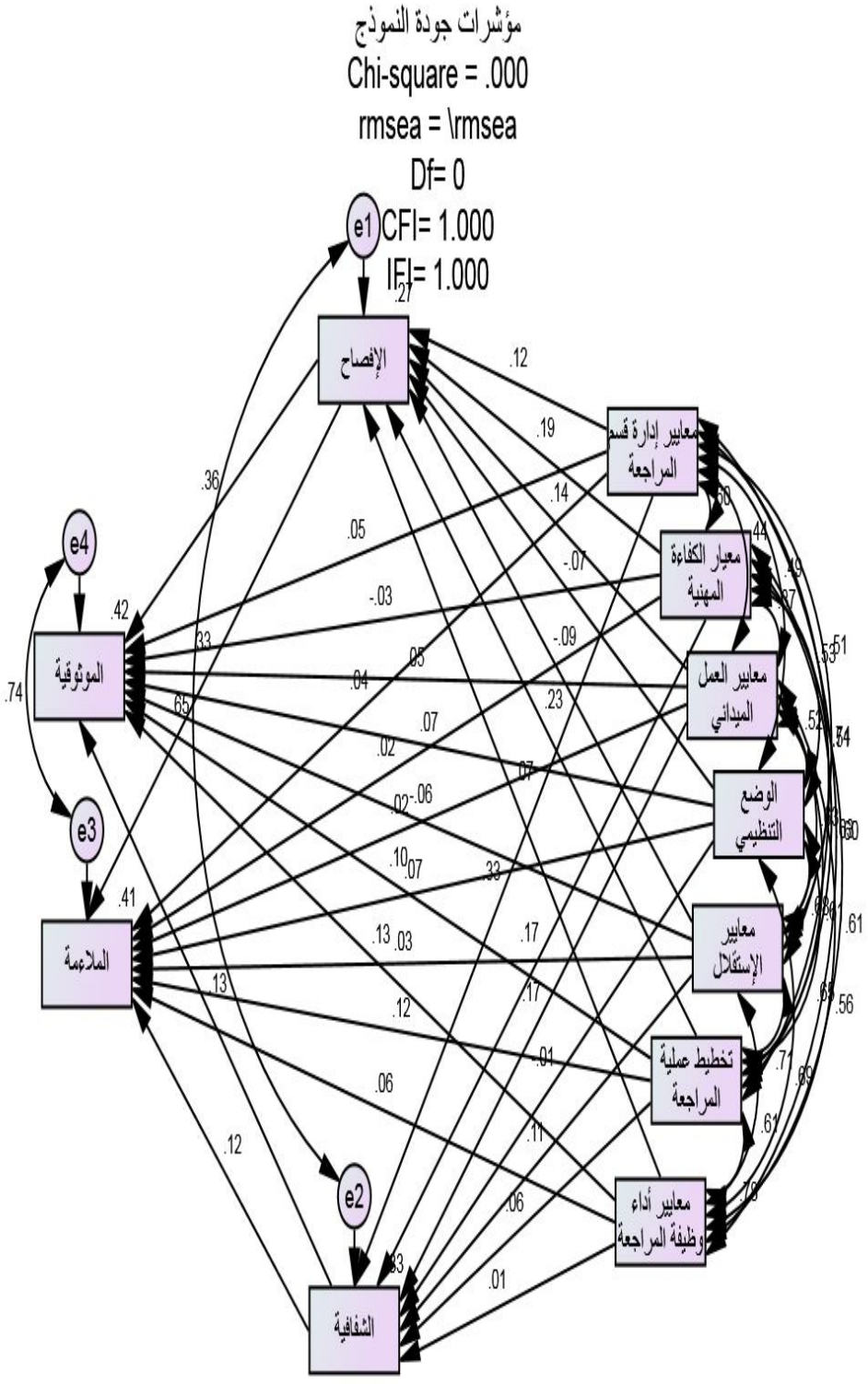

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

لغرض التعرف على معنوية التاثير بين المتغيرات اعتمد البحث على نمذجة المعادلة البنائية وفيها تم استخدام اسلوب تحليل المسار والذي يعني بدراسة وتحليل العلاقات بين متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة سواء كانت هذه المتغيرات مستمرة أو متقطعة ولاختبار الفرضية غير المباشرة اعتمد الدارس على اسلوب (Parameter) لمعرفة الاثر الغير مباشرة عن طريق A و B و الجدول التالي قيم تحليل المسار .

جدول رقم (43/3/4)

المسار من معايير الكفاءة المهنية والشفافية و الموثوقية (Estimate)

			Estimate	S.E.	C.R.	P	Label
الشفافية	<---	معايير الكفاءة المهنية	.161	.063	2.563	.010	A
الموثوقية	<---	الشفافية	.098	.052	1.876	.061	B

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

لمعرفة الاثر غير المباشر قام (James Gaskin2016) بتطوير (Parameter A*B) والذي يهدف الي استخلاص الاثر غير المباشر من خلال ضرب الاثر المباشر في الاثر غير المباشرة ويتم الاعتماد على مستوي الدلالة (005.) فاذا كانت قيم الدالة المحتسب اقل من مستوي المعنوية المعتمد فانه يتم قبول الفرضية البديلة والجدول التالي يوضح قيم تحليل الاثر غير المباشر.

جدول رقم (44/3/4)

تحليل الاثر غير المباشر

Parameter	Estimate	Lower	Upper	P
A x B	.016	-.001	.060	.131

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

الفرضية الفرعية (4) العلاقة بين الشفافية ومعايير الكفاءة المهنية والملائمة

الشكل رقم (23/3/4)

العلاقة بين الشفافية ومعايير الكفاءة المهنية والملائمة

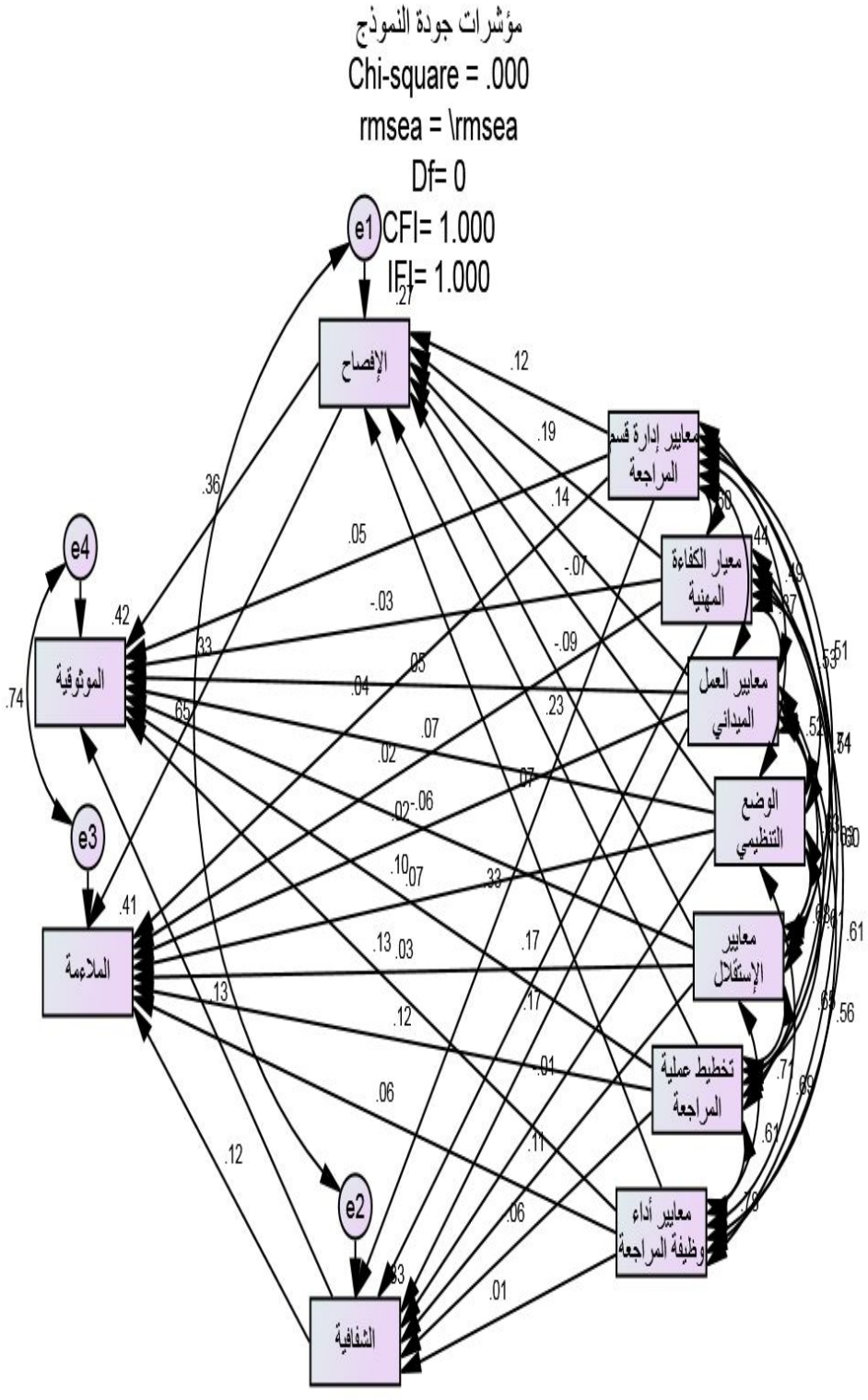

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

لغرض التعرف على معنوية التاثير بين المتغيرات اعتمد البحث على نمذجة المعادلة البنائية وفيها تم استخدام اسلوب تحليل المسار والذي يعني بدراسة وتحليل العلاقات بين متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة سواء كانت هذه المتغيرات مستمرة أو متقطعة ولاختبار الفرضية غير المباشرة اعتمد الدارس على اسلوب (Parameter) لمعرفة الاثر الغير مباشرة عن طريق A و B و الجدول التالي قيم تحليل المسار .

جدول رقم (45/3/4)

المسار من معايير الكفاءة المهنية والشفافية و الملاءمة (Estimate)

			Estimate	S.E.	C.R.	P	Label
الشفافية	<---	معايير الكفاءة المهنية	.161	.063	2.563	.010	A
الملاءمة	<---	الشفافية	.117	.071	1.663	.096	B

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

لمعرفة الاثر غير المباشر قام (James Gaskin2016) بتطوير (Parameter A*B) والذي يهدف الي استخلاص الاثر غير المباشر من خلال ضرب الاثر المباشر في الاثر غير المباشرة ويتم الاعتماد على مستوي الدلالة (005.) فاذا كانت قيم الدالة المحتسب اقل من مستوي المعنوية المعتمد فانه يتم قبول الفرضية البديلة والجدول التالي يوضح قيم تحليل الاثر غير المباشر.

جدول رقم (46/3/4)

قيم تحليل الاثر غير المباشر

Parameter	Estimate	Lower	Upper	P
A x B	.019	-.002	.078	.132

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

الفرضية الفرعية رقم (5) العلاقة بين الشفافية ومعايير العمل الميداني والموثوقية

الشكل رقم(24/3/4)

العلاقة بين الشفافية ومعايير العمل الميداني والموثوقية

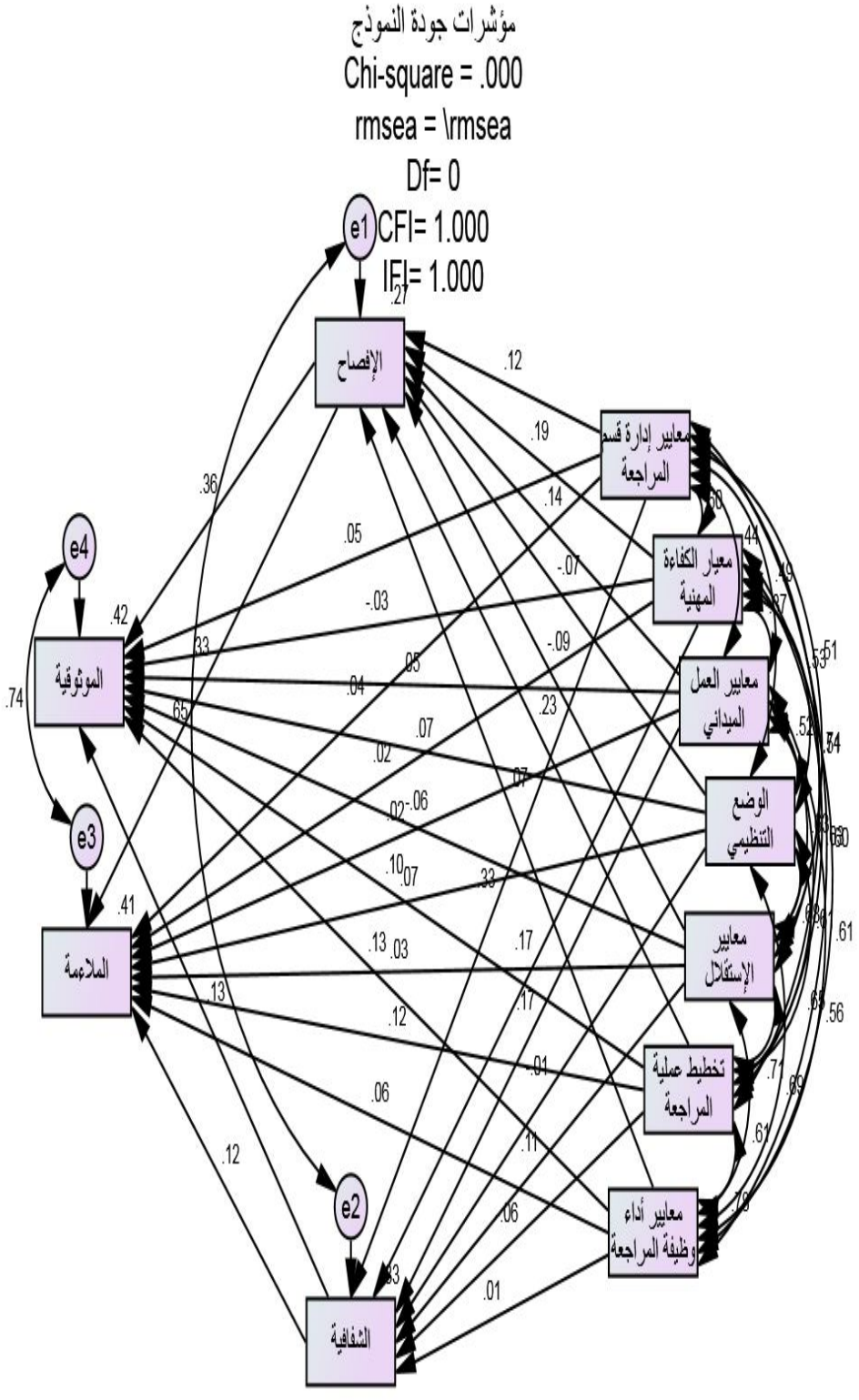

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

لغرض التعرف على معنوية التاثير بين المتغيرات اعتمد البحث على نمذجة المعادلة البنائية وفيها تم استخدام اسلوب تحليل المسار والذي يعني بدراسة وتحليل العلاقات بين متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة سواء كانت هذه المتغيرات مستمرة أو متقطعة ولاختبار الفرضية غير المباشرة اعتمد الدارس على اسلوب (Parameter) لمعرفة الاثر الغير مباشرة عن طريق A و B و الجدول التالي قيم تحليل المسار .

جدول رقم (47/3/4)

المسار من معايير العمل الميداني والشفافية و الموثوقية (Estimate)

			Estimate	S.E.	C.R.	P	Label
الشفافية	<---	معـايير العمـل الميداني	.167	.065	2.564	.010	A
الموثوقية	<---	الشفافية	.098	.052	1.876	.061	B

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

لمعرفة الاثر غير المباشر قام (James Gaskin2016) بتطوير (Parameter A*B) والذي يهدف الي استخلاص الاثر غير المباشر من خلال ضرب الاثر المباشر في الاثر غير المباشرة ويتم الاعتماد على مستوي الدلالة (005.) فاذا كانت قيم الدالة المحتسب اقل من مستوي المعنوية المعتمد فانه يتم قبول الفرضية البديلة والجدول التالي يوضح قيم تحليل الاثر غير المباشر.

جدول رقم (48/3/4)

قيم تحليل الاثر غير المباشر

Parameter	Estimate	Lower	Upper	P
A x B	.016	-.005	.056	.176

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

الفرضية الفرعية رقم (6) العلاقة بين الشفافية و معايير العمل الميداني والملاءمة

شكل رقم (25/3/4)

العلاقة بين الشفافية ومعايير العمل الميداني والملاءمة

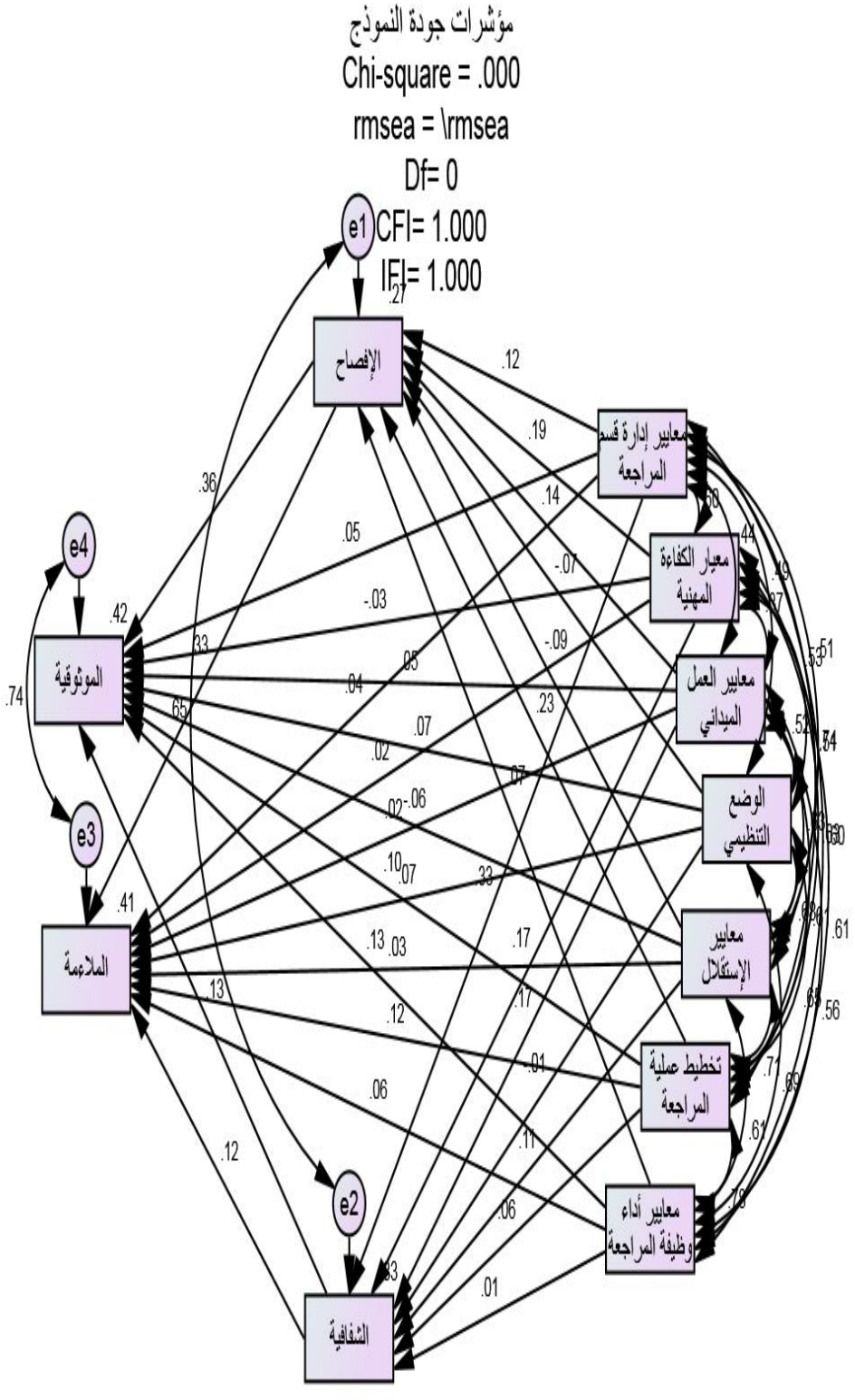

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

لغرض التعرف على معنوية التاثير بين المتغيرات اعتمد البحث على نمذجة المعادلة البنائية وفيها تم استخدام اسلوب تحليل المسار والذي يعني بدراسة وتحليل العلاقات بين متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة سواء كانت هذه المتغيرات مستمرة أو متقطعة ولاختبار الفرضية غير المباشرة اعتمد الدارس على اسلوب (Parameter) لمعرفة الاثر الغير مباشرة عن طريق A و B و الجدول التالي قيم تحليل المسار .

جدول رقم (49/3/4)

المسار من معايير العمل الميداني والشفافية و الملاءمة (Estimate)

			Estimate	S.E.	C.R.	P	Label
الشفافية	<---	معـــايير العمـــل الميداني	.167	.065	2.564	.010	A
الملاءمة	<---	الشفافية	.117	.071	1.663	.096	B

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

لمعرفة الاثر غير المباشر قام (James Gaskin2016) بتطوير (Parameter A*B) والذي يهدف الي استخلاص الاثر غير المباشر من خلال ضرب الاثر المباشر في الاثر غير المباشرة ويتم الاعتماد على مستوي الدلالة (005.) فاذا كانت قيم الدالة المحتسب اقل من مستوي المعنوية المعتمد فانه يتم قبول الفرضية البديلة والجدول التالي يوضح قيم تحليل الاثر غير المباشر.

جدول رقم (50/3/4)

قيم تحليل الاثر غير المباشر

Parameter	Estimate	Lower	Upper	P
A x B	.020	-.003	.071	.170

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

الفرضية الفرعية رقم (7) العلاقة بين الشفافية ومعايير الوضع التنظيمي والموثوقية

شكل رقم (26/3/4)

العلاقة بين الشفافية ومعايير الوضع التنظيمي والموثوقية

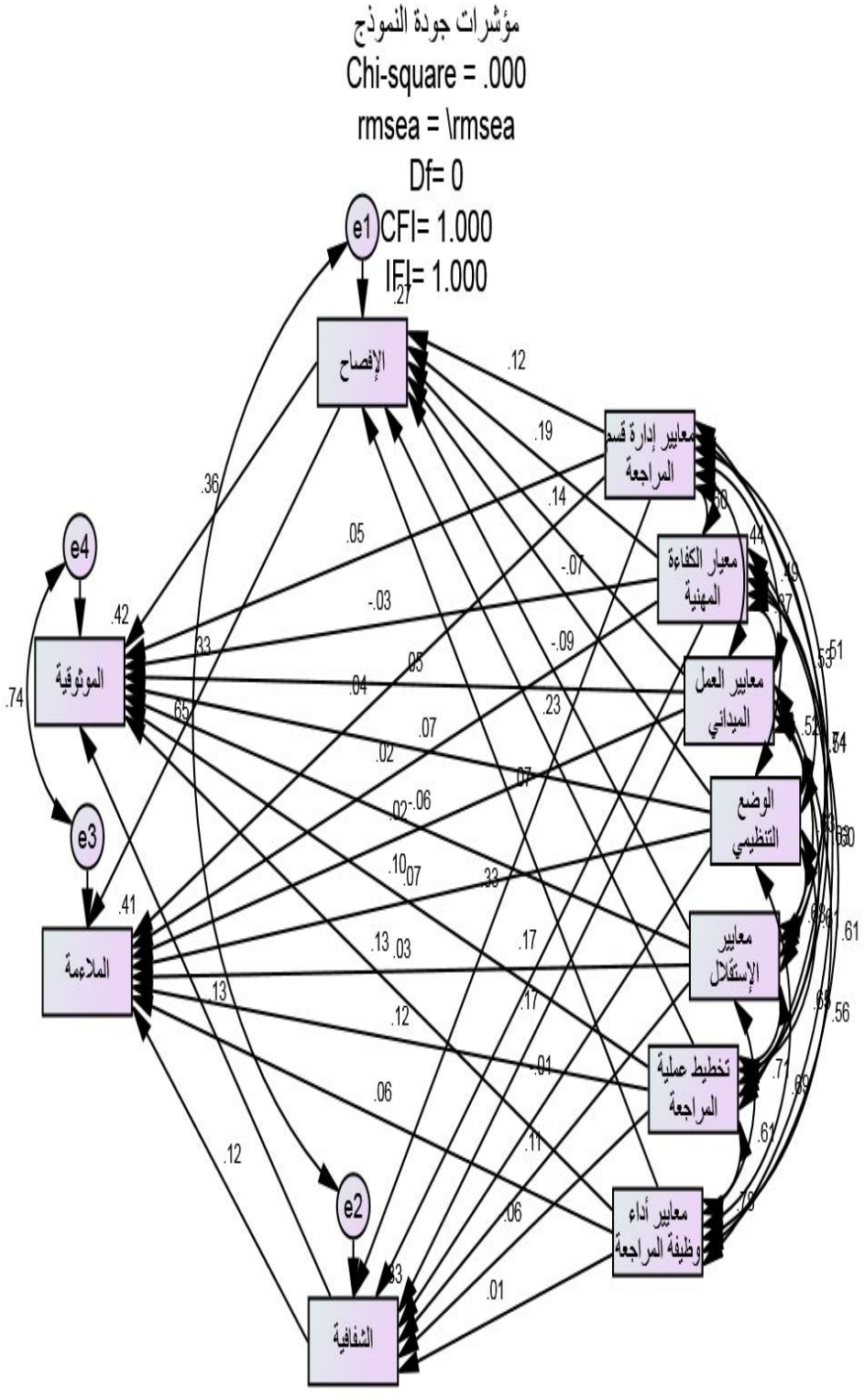

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

لغرض التعرف على معنوية التاثير بين المتغيرات اعتمد البحث على نمذجة المعادلة البنائية وفيها تم استخدام اسلوب تحليل المسار والذي يعني بدراسة وتحليل العلاقات بين متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة سواء كانت هذه المتغيرات مستمرة أو متقطعة ولاختبار الفرضية غير المباشرة اعتمد الدارس على اسلوب (Parameter) لمعرفة الاثر الغير مباشرة عن طريق A و B و الجدول التالي قيم تحليل المسار .

جدول رقم (51/3/4)

المسار من معايير الوضع التنظيمي والشفافية و الموثوقية (Estimate)

			Estimate	S.E.	C.R.	P	Label
الشفافية	<---	معايير الوضع التنظيمي	-.008	.071	-.109	.913	A
الموثوقية	<---	الافصاح	.117	.071	1.663	.096	B

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

لمعرفة الاثر غير المباشر قام (James Gaskin2016) بتطوير (Parameter A*B) والذي يهدف الي استخلاص الاثر غير المباشر من خلال ضرب الاثر المباشر في الاثر غير المباشرة ويتم الاعتماد على مستوي الدلالة (005.) فاذا كانت قيم الدالة المحتسب اقل من مستوي المعنوية المعتمد فانه يتم قبول الفرضية البديلة والجدول التالي يوضح قيم تحليل الاثر غير المباشر.

جدول رقم (52/3/4)

قيم تحليل الاثر غير المباشر

Parameter	Estimate	Lower	Upper	P
A x B	-.001	-.023	.011	.649

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

الفرضية الفرعية رقم (8) العلاقة بين الشفافية ومعايير الوضع التنظيمي والملاءمة

شكل رقم (27/3/4)

العلاقة بين الشفافية ومعايير الوضع التنظيمي والملاءمة

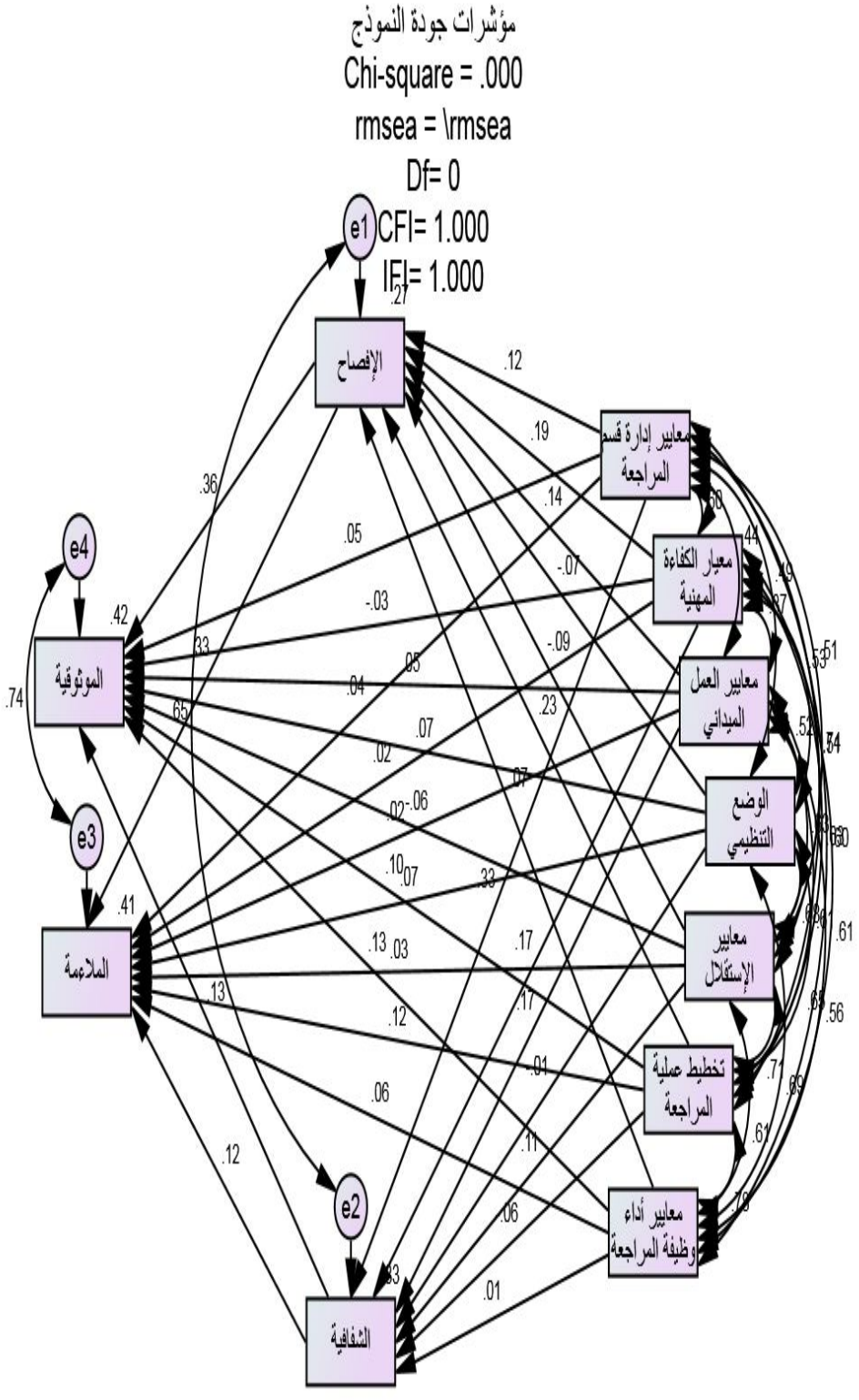

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

لغرض التعرف على معنوية التاثير بين المتغيرات اعتمد البحث على نمذجة المعادلة البنائية وفيها تم استخدام اسلوب تحليل المسار والذي يعني بدراسة وتحليل العلاقات بين متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة سواء كانت هذه المتغيرات مستمرة أو متقطعة ولاختبار الفرضية غير المباشرة اعتمد الدارس على اسلوب (Parameter) لمعرفة الاثر الغير مباشرة عن طريق A و B و الجدول التالي قيم تحليل المسار .

جدول رقم (53/3/4)

المسار من معايير الوضع التنظيمي والشفافية والملاءمة (Estimate)

			Estimate	S.E.	C.R.	P	Label
الشفافية	<---	معـــــايير الوضـــــع التنظيمي	-.008	.071	-.109	.913	A
الملاءمة	<---	الشفافية	.117	.071	1.663	.096	B

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

لمعرفة الاثر غير المباشر قام (James Gaskin2016) بتطوير (Parameter A*B) والذي يهدف الي استخلاص الاثر غير المباشر من خلال ضرب الاثر المباشر في الاثر غير المباشرة ويتم الاعتماد على مستوي الدلالة (005.) فاذا كانت قيم الدالة المحتسب اقل من مستوي المعنوية المعتمد فانه يتم قبول الفرضية البديلة والجدول التالي يوضح قيم تحليل الاثر غير المباشر.

جدول (54/3/4)

قيم تحليل الاثر غير المباشر

Parameter	Estimate	Lower	Upper	P
A x B	-.001	-.023	.011	.649

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

الفرضية الفرعية رقم (9) العلاقة بين الشفافية ومعايير الإستقلال والموثوقية

شكل رقم (28/3/4)

العلاقة بين الشفافية ومعايير الإستقلال والموثوقية

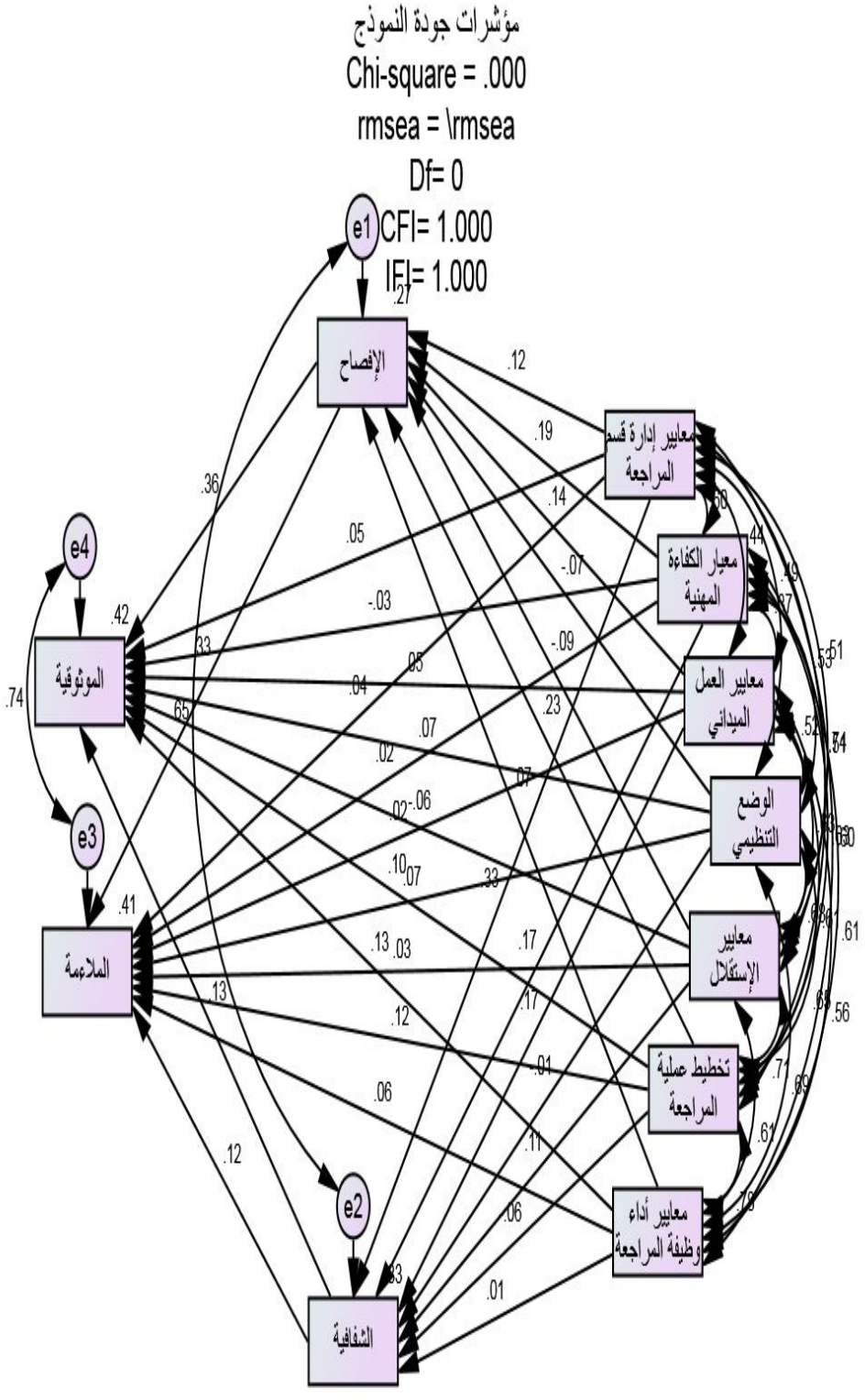

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

وهي دالة إحصائياً عند مستوي معنوية (030.) المسار من تخطيط المراجعة الداخلية إلي الافصاح 094.وهو لغرض التعرف على معنوية التاثير بين المتغيرات اعتمد البحث على نمذجة المعادلة البنائية وفيها تم استخدام اسلوب تحليل المسار والذي يعني بدراسة وتحليل العلاقات بين متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة سواء كانت هذه المتغيرات مستمرة أو متقطعة ولاختبار الفرضية غير المباشرة اعتمد الدارس على اسلوب (Parameter) لمعرفة الاثر الغير مباشرة عن طريق A و B و الجدول التالي قيم تحليل المسار .

جدول رقم (55/3/4)

المسار من معايير الإستقلال والشفافية و الموثوقية (Estimate)

			Estimate	S.E.	C.R.	P	Label
الشفافية	<---	معـــــــايير الإستقلال	.123	.090	1.369	.171	A
الموثوقية	<---	الشفافية	.098	.052	1.876	.061	B

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

لمعرفة الاثر غير المباشر قام (James Gaskin2016) بتطوير (Parameter A*B) والذي يهدف الي استخلاص الاثر غير المباشر من خلال ضرب الاثر المباشر في الاثر غير المباشرة ويتم الاعتماد على مستوي الدلالة (005.) فاذا كانت قيم الدالة المحتسب اقل من مستوي المعنوية المعتمد فانه يتم قبول الفرضية البديلة والجدول التالي يوضح قيم تحليل الاثر غير المباشر.

جدول رقم (56/3/4)

قيم تحليل الاثر غير المباشر

Parameter	Estimate	Lower	Upper	P
A x B	.012	-.007	.057	.308

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

الفرضية الفرعية رقم (10) العلاقة بين الشفافية ومعايير الإستقلال والملاءمة

شكل رقم (29/3/4)

العلاقة بين الشفافية ومعايير الإستقلال والملاءمة

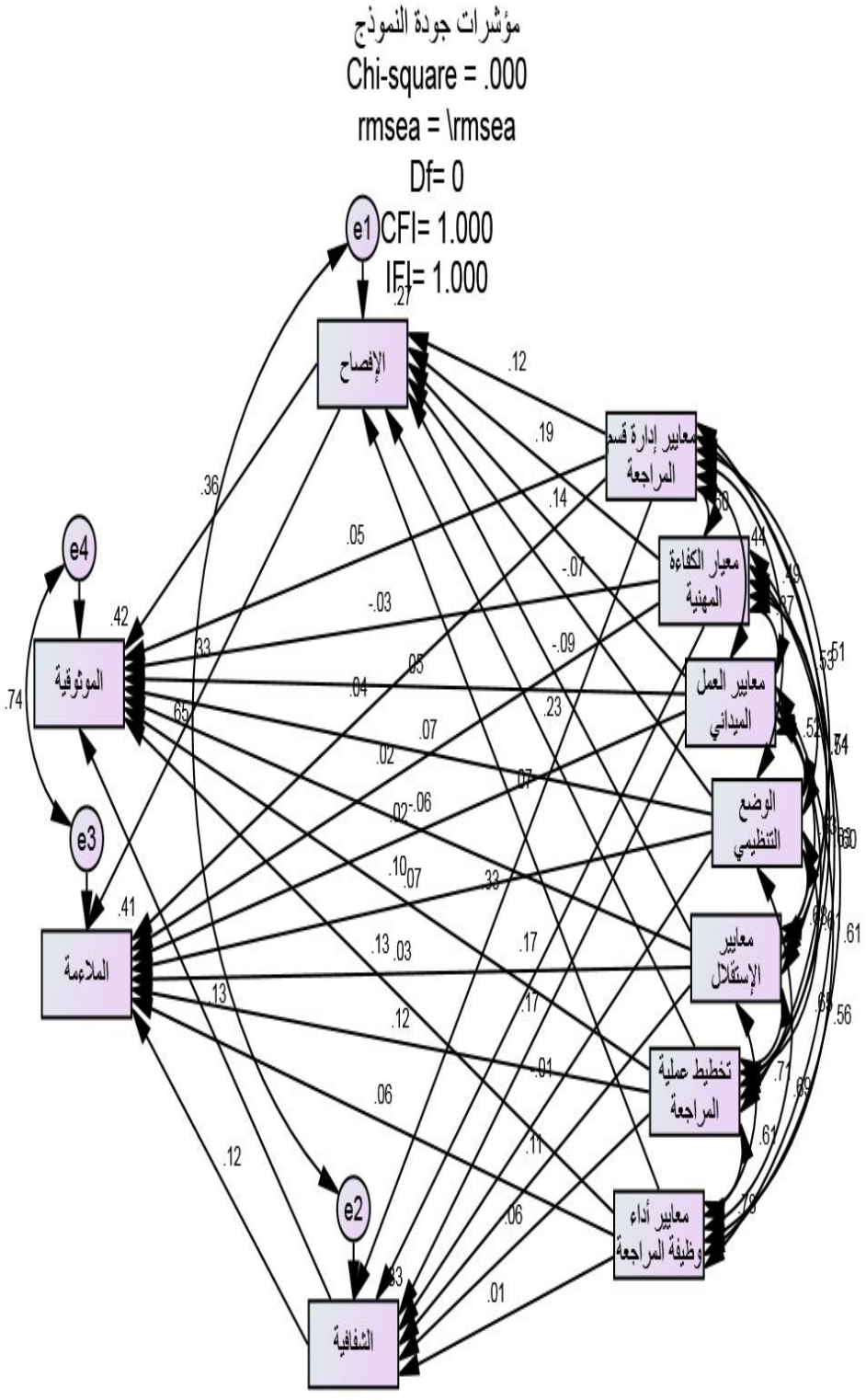

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

المستقلة سواء كانت هذه المتغيرات مستمرة أو متقطعة ولاختبار الفرضية غير المباشرة اعتمد الدارس على اسلوب (Parameter) لمعرفة الاثر الغير مباشرة عن طريق A و B و الجدول التالي قيم تحليل المسار .

جدول رقم (57/3/4)

المسار من معايير الإستقلال والشفافية و الملاءمة (Estimate)

			Estimate	S.E.	C.R.	P	Label
الشفافية	<---	معـــــــــايير الإستقلال	.123	.090	1.369	.171	A
الملاءمة	<---	الشفافية	.117	.071	1.663	.096	B

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

لمعرفة الاثر غير المباشر قام (James Gaskin2016) بتطوير (Parameter A*B) والذي يهدف الي استخلاص الاثر غير المباشر من خلال ضرب الاثر المباشر في الاثر غير المباشرة ويتم الاعتماد على مستوي الدلالة (005.) فاذا كانت قيم الدالة المحتسب اقل من مستوي المعنوية المعتمد فانه يتم قبول الفرضية البديلة والجدول التالي يوضح قيم تحليل الاثر غير المباشر.

جدول رقم (58/3/4)

قيم تحليل الاثر غير المباشر

Parameter	Estimate	Lower	Upper	P
A x B	.014	-.006	.067	.275

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

الفرضية الفرعية رقم (11) العلاقة بين الشفافية ومعايير أداء وظيفة المراجعة والموثوقية

شكل رقم (30/3/4)

العلاقة بين الشفافية ومعايير أداء وظيفة المراجعة والموثوقية

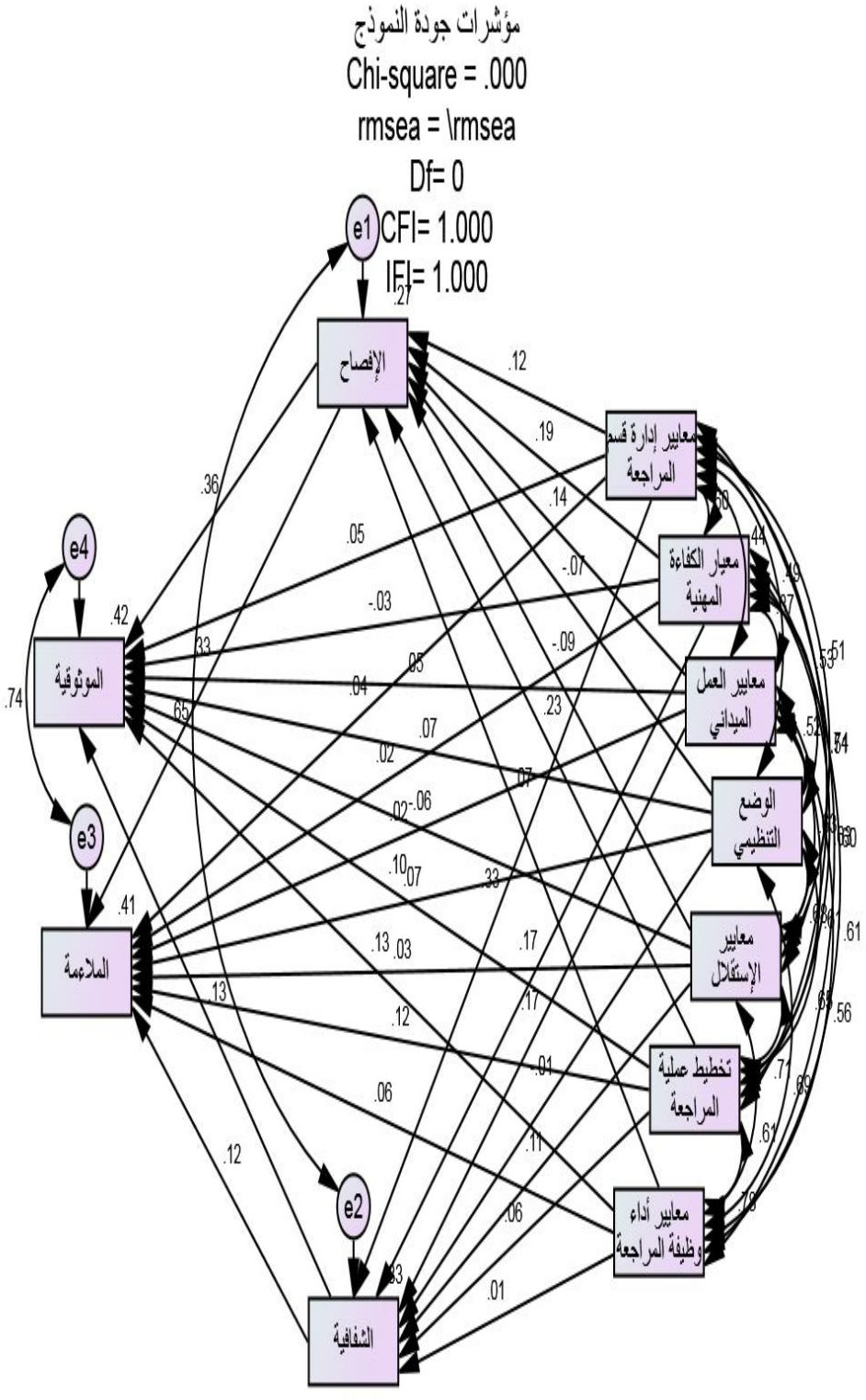

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

لغرض التعرف على معنوية التاثير بين المتغيرات اعتمد البحث على نمذجة المعادلة البنائية وفيها تم استخدام اسلوب تحليل المسار والذي يعني بدراسة وتحليل العلاقات بين متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة سواء كانت هذه المتغيرات مستمرة أو متقطعة ولاختبار الفرضية غير المباشرة اعتمد الدارس على اسلوب (Parameter) لمعرفة الاثر الغير مباشرة عن طريق A و B و الجدول التالي قيم تحليل المسار .

جدول رقم (59/3/4)

المسار من معايير أداء وظيفة المراجعة الداخلية والشفافية و الموثوقية (Estimate)

			Estimate	S.E.	C.R.	P	Label
الشفافية	<---	معـــــايير أداء وظيفة المراجعة	-.085	.139	-.611	.541	A
الموثوقية	<---	الشفافية	.098	.052	1.876	.061	B

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

لمعرفة الاثر غير المباشر قام (James Gaskin2016) بتطوير (Parameter A*B) والذي يهدف الي استخلاص الاثر غير المباشر من خلال ضرب الاثر المباشر في الاثر غير المباشرة ويتم الاعتماد على مستوي الدلالة (005.) فاذا كانت قيم الدالة المحتسب اقل من مستوي المعنوية المعتمد فانه يتم قبول الفرضية البديلة والجدول التالي يوضح قيم تحليل الاثر غير المباشر.

جدول رقم (60/3/4)

قيم تحليل الاثر غير المباشر

Parameter	Estimate	Lower	Upper	P
A x B	-.008	-.067	.015	.452

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

الفرضية الفرعية رقم (12) العلاقة بين الشفافية ومعايير أداء وظيفة المراجعة والملاءمة

شكل رقم (31/3/4)

العلاقة بين الشفافية ومعايير أداء وظيفة المراجعة والملاءمة

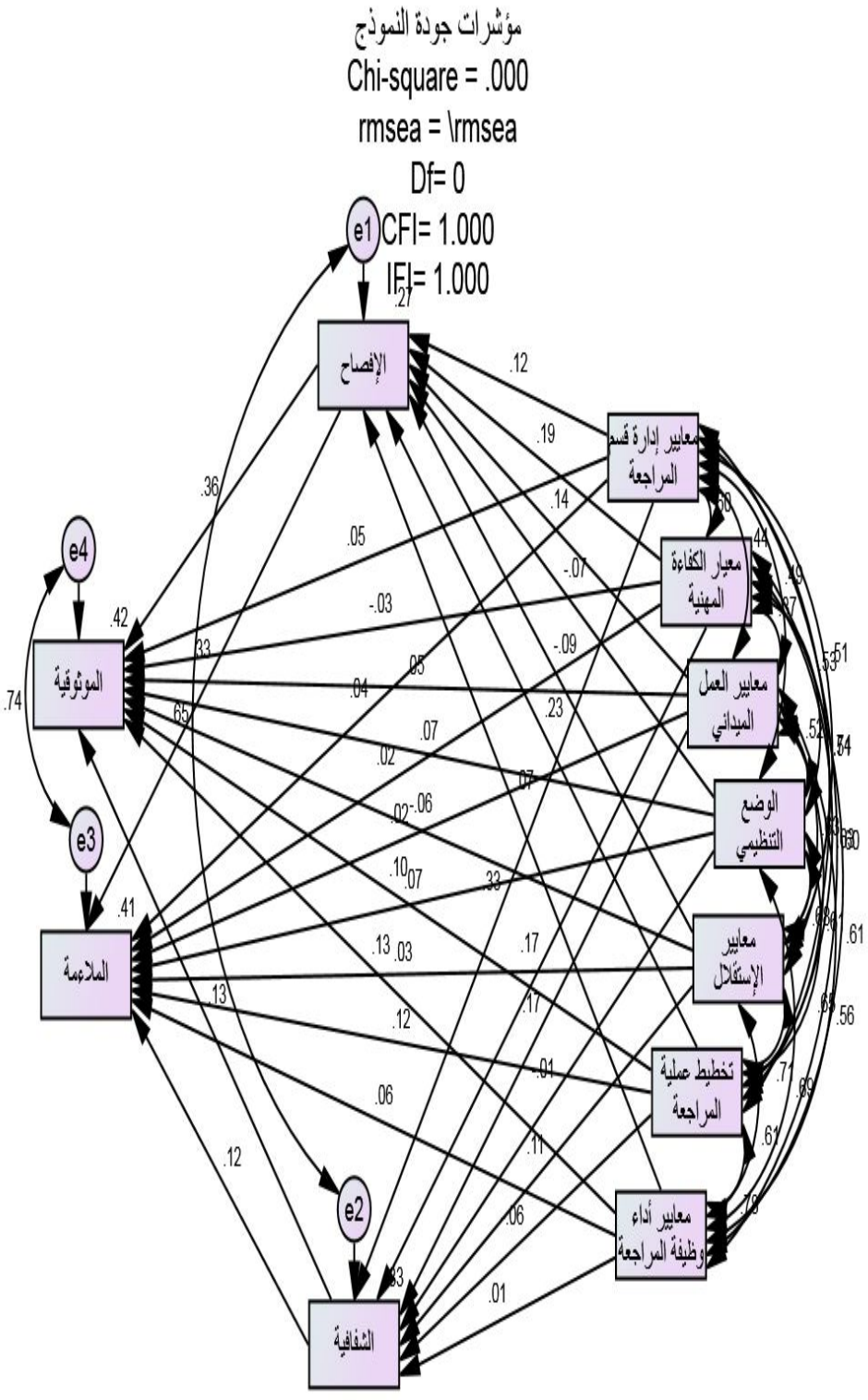

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

لغرض التعرف على معنوية التاثير بين المتغيرات اعتمد البحث على نمذجة المعادلة البنائية وفيها تم استخدام اسلوب تحليل المسار والذي يعني بدراسة وتحليل العلاقات بين متغير أو أكثر من المتغيرات

المستقلة سواء كانت هذه المتغيرات مستمرة أو متقطعة ولاختبار الفرضية غير المباشرة اعتمد الدارس على اسلوب (Parameter) لمعرفة الاثر الغير مباشرة عن طريق A و B و الجدول التالي قيم تحليل المسار .

جدول رقم (61/3/4)

المسار من معايير أداء وظيفة المراجعة والشفافية والملاءمة (Estimate)

			Estimate	S.E.	C.R.	P	Label
الشفافية	<---	معـــــايير أداء وظيفة المراجعة	-.085	.139	-.611	.541	A
الملاءمة	<---	الشفافية	.117	.071	1.663	.096	B

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

لمعرفة الاثر غير المباشر قام (James Gaskin2016) بتطوير (Parameter A*B) والذي يهدف الي استخلاص الاثر غير المباشر من خلال ضرب الاثر المباشر في الاثر غير المباشرة ويتم الاعتماد على مستوي الدلالة (005.) فاذا كانت قيم الدالة المحتسب اقل من مستوى المعنوية المعتمد فانه يتم قبول الفرضية البديلة والجدول التالي يوضح قيم تحليل الاثر غير المباشر.

جدول رقم (62/3/4)

قيم تحليل الاثر غير المباشر

Parameter	Estimate	Lower	Upper	P
A x B	-.010	-.082	.014	.409

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

الفرضية الفرعية رقم (13) العلاقة بين الشفافية ومعايير تخطيط المراجعة الداخلية والموثوقية

شكل رقم (32/3/4)

العلاقة بين الشفافية ومعايير تخطيط المراجعة الداخلية والموثوقية

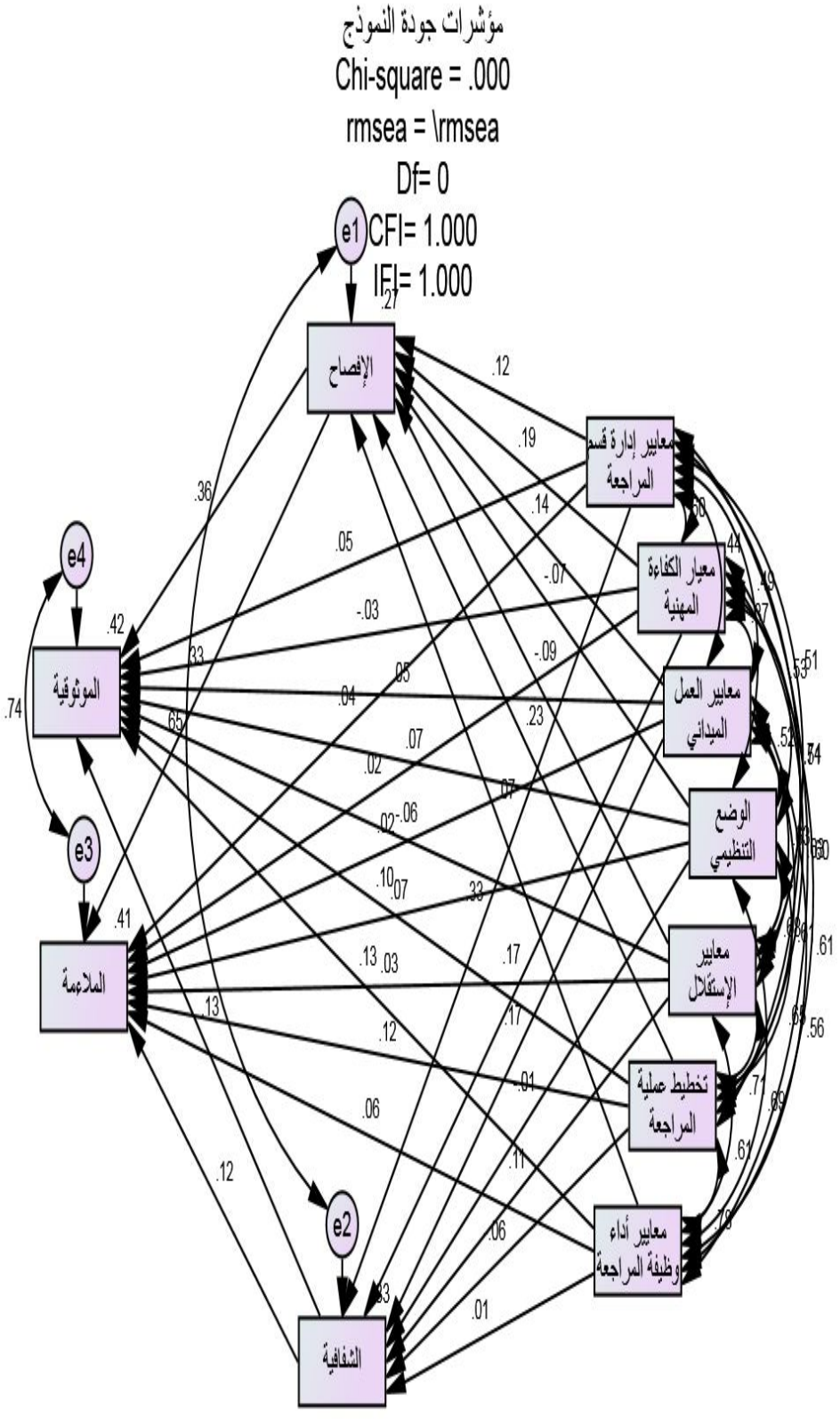

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

لغرض التعرف على معنوية التاثير بين المتغيرات اعتمد البحث على نمذجة المعادلة البنائية وفيها تم استخدام اسلوب تحليل المسار والذي يعني بدراسة وتحليل العلاقات بين متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة سواء كانت هذه المتغيرات مستمرة أو متقطعة ولاختبار الفرضية غير المباشرة اعتمد الدارس على اسلوب (Parameter) لمعرفة الاثر الغير مباشرة عن طريق A و B و الجدول التالي قيم تحليل المسار .

جدول رقم (63/3/4)

المسار من معايير تخطيط المراجعة الداخلية والشفافية والموثوقية (Estimate)

			Estimate	S.E.	C.R.	P	Label
الشفافية	<---	معايير تخطيط المراجعة الداخلية	.014	.126	.108	.914	A
الموثوقية	<---	الشفافية	.098	.052	1.876	.061	B

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

لمعرفة الاثر غير المباشر قام (James Gaskin2016) بتطوير (Parameter A*B) والذي يهدف الي استخلاص الاثر غير المباشر من خلال ضرب الاثر المباشر في الاثر غير المباشرة ويتم الاعتماد على مستوي الدلالة (005.) فاذا كانت قيم الدالة المحتسب اقل من مستوي المعنوية المعتمد فانه يتم قبول الفرضية البديلة والجدول التالي يوضح قيم تحليل الاثر غير المباشر .

جدول رقم (64/3/4)

قيم تحليل الاثر غير المباشر

Parameter	Estimate	Lower	Upper	P
A x B	.001	-.022	.037	.804

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

الفرضية الفرعية رقم (14) العلاقة بين الشفافية ومعايير تخطيط المراجعة الداخلية والملاءمة

شكل رقم (33/3/4)

العلاقة بين الشفافية ومعايير تخطيط المراجعة الداخلية والملاءمة

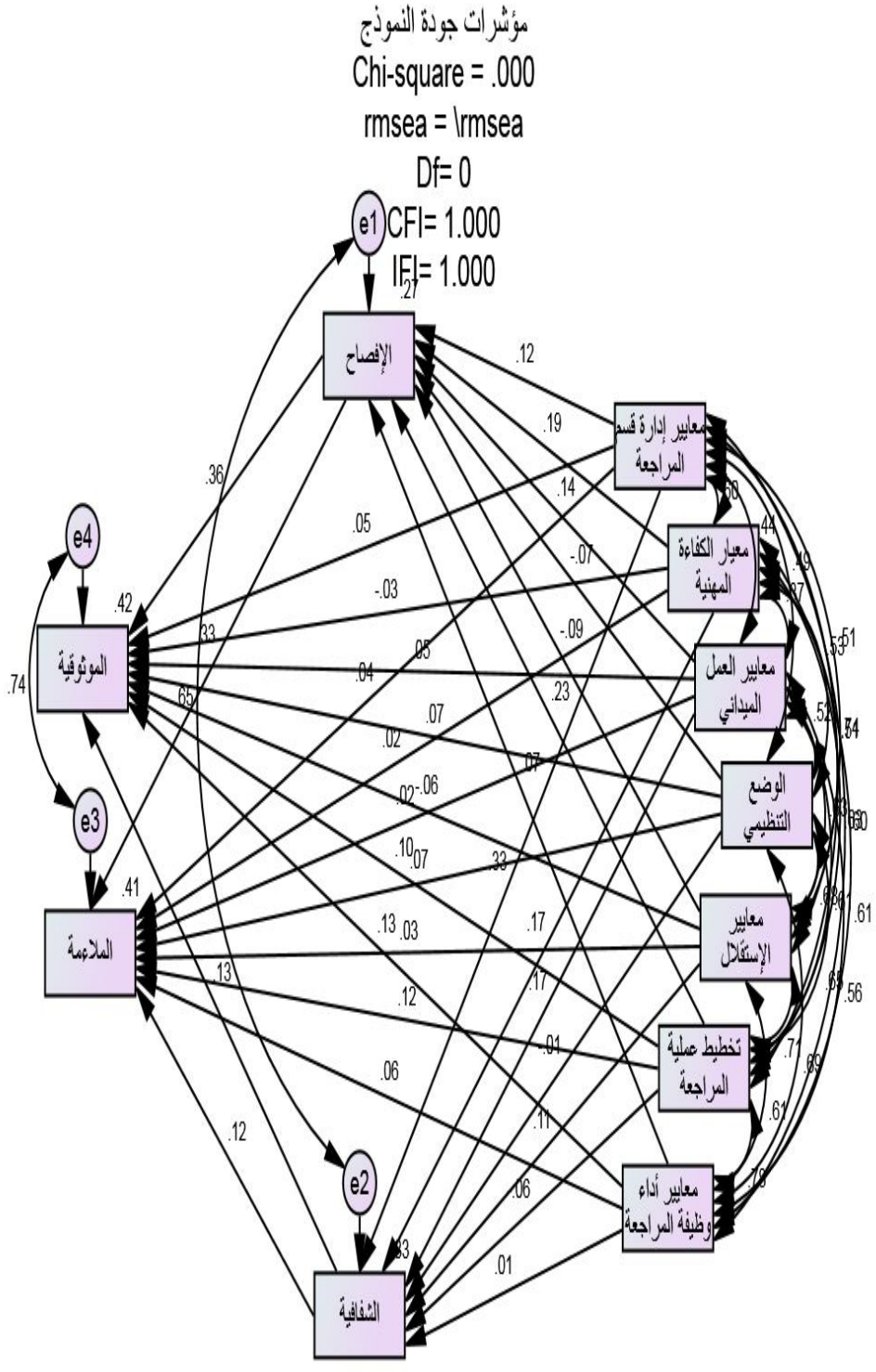

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

لغرض التعرف على معنوية التاثير بين المتغيرات اعتمد البحث على نمذجة المعادلة البنائية وفيها تم استخدام اسلوب تحليل المسار والذي يعني بدراسة وتحليل العلاقات بين متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة سواء كانت هذه المتغيرات مستمرة أو متقطعة ولاختبار الفرضية غير المباشرة اعتمد الدارس على اسلوب (Parameter) لمعرفة الاثر الغير مباشرة عن طريق A و B و الجدول التالي قيم تحليل المسار .

جدول رقم (65/3/4)

المسار من معايير إداء وظيفة المراجعة والشفافية و الملاءمة (Estimate)

			Estimate	S.E.	C.R.	P	Label
الشفافية	<- - -	معـايير تخطـيط المراجعـــــــة الداخلية	.014	.126	.108	.914	A
الملاءمة	<- - -	الشفافية	.117	.071	1.663	.096	B

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

لمعرفة الاثر غير المباشر قام (James Gaskin2016) بتطوير (Parameter A*B) والذي يهدف الي استخلاص الاثر غير المباشر من خلال ضرب الاثر المباشر في الاثر غير المباشرة ويتم الاعتماد على مستوي الدلالة (005.) فاذا كانت قيم الدالة المحتسب اقل من مستوي المعنوية المعتمد فانه يتم قبول الفرضية البديلة والجدول التالي يوضح قيم تحليل الاثر غير المباشر.

جدول رقم (66/3/4)

قيم تحليل الاثر غير المباشر

Parameter	Estimate	Lower	Upper	P
A x B	.002	-.023	.047	.752

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

شكل رقم (67/3/4)

ملخص إختبار الفرضية الرابعة

الرقم	الفرضيات	نتيجة الفرضية
الفرضية الرئيسية: مبادئ حوكمة الشركات تتوسط العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية:		**توسط جزئي**
الفرضية الفرعية الأولي : الإفصاح يتوسط العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية		
1	الإفصاح يتوسط العلاقة بين معايير إدارة قسم المراجعة الداخلية و الموثوقية	لا يوجد توسط
2	الإفصاح يتوسط العلاقة بين معايير إدارة قسم المراجعة الداخلية و الملاءمة	لا يوجد توسط
3	الإفصاح يتوسط العلاقة بين معايير الكفاءة المهنية و الموثوقية	يوجد توسط
4	الإفصاح يتوسط العلاقة بين معايير الكفاءة المهنية و الملاءمة	يوجد توسط
5	الإفصاح يتوسط العلاقة بين معايير العمل الميداني و الموثوقية	يوجد توسط
6	الإفصاح يتوسط العلاقة بين معايير العمل الميداني و الملاءمة	يوجد توسط
7	الإفصاح يتوسط العلاقة بين معايير الوضع التنظيمي و الموثوقية	لا يوجد توسط
8	الإفصاح يتوسط العلاقة بين معايير الوضع التنظيمي و الملاءمة	لا يوجد توسط
9	الإفصاح يتوسط العلاقة بين معايير الإستقلال و الموثوقية	لا يوجد توسط
10	الإفصاح يتوسط العلاقة بين معايير الإستقلال و الملاءمة	لا يوجد توسط
11	الإفصاح يتوسط العلاقة بين معايير أداء وظيفة المراجعة الداخلية و الموثوقية	لا يوجد توسط
12	الإفصاح يتوسط العلاقة بين معايير أداء وظيفة المراجعة الداخلية و الملاءمة	لا يوجد توسط
13	الإفصاح يتوسط العلاقة بين معايير تخطيط المراجعة الداخلية و الموثوقية	لا يوجد توسط
14	الإفصاح يتوسط العلاقة بين معايير تخطيط المراجعة الداخلية و الملاءمة	لا يوجد توسط

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

شكل رقم (68/3/4)

ملخص إختبار الفرضية الرابعة

الرقم	الفرضيات	نتيجة الفرضية
	الفرضية الرئيسية: مبادئ حوكمة الشركات تتوسط العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية:	**لا يوجد توسط**
	الفرضية الفرعية الثانية : الشفافية يتوسط العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية	
1	الشفافية يتوسط العلاقة بين معايير إدارة قسم المراجعة الداخلية و الموثوقية	لا يوجد توسط
	الشفافية يتوسط العلاقة بين معايير إدارة قسم المراجعة الداخلية و الملاءمة	لا يوجد توسط
3	الشفافية يتوسط العلاقة بين معايير الكفاءة المهنية و الموثوقية	لا يوجد توسط
4	الشفافية يتوسط العلاقة بين معايير الكفاءة المهنية و الملاءمة	لا يوجد توسط
5	الشفافية يتوسط العلاقة بين معايير العمل الميداني و الموثوقية	لا يوجد توسط
6	الشفافية يتوسط العلاقة بين معايير العمل الميداني و الملاءمة	لا يوجد توسط
7	الشفافية يتوسط العلاقة بين معايير الوضع التنظيمي و الموثوقية	لا يوجد توسط
8	الشفافية يتوسط العلاقة بين معايير الوضع التنظيمي و الملاءمة	لا يوجد توسط
9	الشفافية يتوسط العلاقة بين معايير الإستقلال و الموثوقية	لا يوجد توسط
10	الشفافية يتوسط العلاقة بين معايير الإستقلال و الملاءمة	لا يوجد توسط
11	الشفافية يتوسط العلاقة بين معايير أداء وظيفة المراجعة الداخلية و الموثوقية	لا يوجد توسط
12	الشفافية يتوسط العلاقة بين معايير أداء وظيفة المراجعة الداخلية و الملاءمة	لا يوجد توسط
13	الشفافية يتوسط العلاقة بين معايير تخطيط المراجعة الداخلية و الموثوقية	لا يوجد توسط
14	الشفافية يتوسط العلاقة بين معايير تخطيط المراجعة الداخلية و الملاءمة	لا يوجد توسط

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

ملخص ومناقشة النتائج

تم إختبار بيانات الدراسة من واقع بيانات الدراسة الميدانية والتي تم جمعها عبر (303) إستبانة بنسبة إستجابة بلغت (87%) من جملة الإستبانات الموزعة والبالغ عددها (350) إستبانة موجه الي المراجعيين الداخليين و المحاسبيين العاملين بالمصارف التجارية في ولاية الخرطوم، وتم إستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS24 -AMOS24) من أجل الحصول على التكرارات والنسب والمتوسطات والإنحرافات المعيارية والإرتباطات، وتم إختبار الفرضيات بعد التأكد من صلاحية وإعتمادية الأبعاد وإستناداً إلى (Hair et al,2014) تم إختبار الفرضيات عن طريق إستخدام SEM AMOS أسلوب تحليل المسار (نمذجة المعادلة البنائية) لقياس هيكلية النموذج الذي يوضح العلاقة بين المتغيرات. تم إختبار هيكل النموذج عن طريق إستخدام معاملات التقدير (التحديد) قيم مربعات كاي. حيث كانت أسئلة الدراسة على النحو التالي:

1. هل مبادئ حوكمة الشركات تتوسط العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية ؟
2. هل تؤثر معايير المراجعة الداخلية علي جودة المعلومات المحاسبية ؟
3. هل تؤثر معايير المراجعة الداخلية علي مبادئ حوكمة الشركات؟
4. هل تؤثر مبادئ حوكمة الشركات علي جودة المعلومات المحاسبية ؟
5. هل معايير المراجعة الداخلية تؤثر في موثوقية المعلومات المحاسبية؟
6. هل معايير المراجعة الداخلية تؤثر في ملاءمة المعلومات المحاسبية؟

ملخص النتائج:

لا توجد علاقة إيجابية بين معايير المراجعة الداخلية و جودة المعلومات المحاسبية.

توجد علاقة إيجابية بين معايير المراجعة الداخلية ومبادئ حوكمة الشركات.

توجد علاقة إيجابية بين مبادئ حوكمة الشركات و جودة المعلومات المحاسبية .

مبادئ حوكمة الشركات تتوسط العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية و جودة المعلومات المحاسبية .

الإفصاح يتوسط توسط جزئي العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية و جودة المعلومات المحاسبية .

مناقشة النتائج:

أخضعت بيانات الإستبانة للتحليل العاملي بغرض فهم الإختلافات بين مجموعة كبيرة من متغيرات الإستجابة.حيث أن التحليل العاملي يستعمل متغيرات معيارية لتُ ـوزّع عليها بنود المتغيرات بحسب إنحرافاتها عن الوسط الحسابي وتكون العلاقات بين المتغيرات داخل العامل الواحد أقوى من العلاقة مع المتغيرات في العوامل الأخرى (زغلول،2003م). يحتوي هذا الجزء على مناقشة النتائج التي تبدأ بـ:

أثر العلاقة ما بين معايير المراجعة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية

1. هذه الفرضية تتوقع وجود علاقة إيجابية بين معايير المراجعة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية من خلال التحليل العاملي لمتغيرات معايير المراجعة المراجعة الداخلية (معايير الاستقلال ، الوضع التنظيمي

، العمل الميداني ، الكفاءة المهنية ، ادارة قسم المراجعة الداخلية ، اداء وظيفة المراجعة الداخلية ، تخطيط المراجعة الداخلية ، مسئوليات ادارة المراجعة الداخلية) مع جودة المعلومات المحاسبية المتمثلة في (الملاءمة والموثوقية) ، حيث تشير نتائج الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين معايير المراجعة الداخلية والملاءمة . واختلفت هذه النتيجة مع دراسة (رأفت 2015م) ، والتي هدفت إلى التعرف علي العلاقة بين معايير المراجعة و الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ، واختلفت ايضاً هذ النتيجة مع دراسة(ماجدة ،2015م)،التي توصلت إلى أن هنالك علاقة بين معايير الاستقلال و الملاءمة ، واختلفت أيضاً مع دراسة (عبدالمجيد ،2016م) التي أشارت إلى وجود علاة ايجابية بين معايير المراجعة الداخلية و الموثوقية .واختلفت ايضاً مع دراسة (الزبير ،2009م) الذي توصل الي ان هنالك علاقة بين معايير الكفاءة المهنية و الموثوقية .و إختلفت ايضاً مع دراسة (مختار ،2016م). التي توصلت الى الي أن تطبيق المعايير يؤدي الى إنتاج معلومات محاسبية ذات كفاءة عالية. ويرجع السبب في ذلك الي أن هنالك اختلاف في مجتمع الدراسة وعينة الدراسة بعضها تم تطبيقها في شركات المساهمة العامة وبعضها في الشركات الصناعية بالاردن .

2. إفترضت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين معايير المراجعة الداخلية ومبادئ حوكمة الشركات ، أشارت نتائج الدراسة الي انه توجد علاقة جزئية بين معايير المراجعة الداخلية ومبادئ الحوكمة ، هذه النتيجة اتفقت مع نتائج الدراسات السابقة التي أظهرت أن هناك علاقة إيجابية بين معايير المراجعة الداخلية ومبادئ الحوكمة اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (غالب، 2013 م) التى توصلت الي ان هنالك علاقة بين المراجعة الداخلية وحوكمة الشركات في البيئة الجزائرية ، كما اتفق أيضاً مع دراسة (رويحه،2016م) التي توصلت الي ادراك المراجعيين الداخليين بالدور الذي تلعبه حوكمة الشركات في البيئة المصرية . اتفقت ايضا مع دراسة (شاهين ،2009م) التي توصلت الي زيادة الاهتمام بوظيفة المراجعة الداخلية وتفعيل دورها له أثر إيجابي في دعم تطبيقات الحوكمة .

3. إفترضت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين مبادئ حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية أشارت نتائج الدراسة الي انه توجد علاقة ايجابية بين معايير المراجعة الداخلية ومبادئ الحوكمة ، هذه النتيجة اتفقت مع نتائج الدراسات السابقة التي أظهرت أن هناك علاقة طردية بين معايير المراجعة الداخلية ومبادئ الحوكمة وقد أتفقت هذه النتيجة مع نتيجة (محجوب ،2014م) التي توصلت الي أن معايير الكفاءة المهنية تؤثر في مبدأ الإفصاح و الشفافية ، ودراسة (كاظم ،2011م) توصلت الي أن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية تؤثر في مبادئ حوكمة الشركات ، ودراسة (عبدالمنعم ، 2012م) التى توصلت الي ان مبدأ الإفصاح و الشفافية يؤثر في حودة المعلومات المحاسبية .

4. إفترضت الدراسة أن مبادئ حوكمة الشركات تتوسط العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية أشارت نتائج الدراسة الي أن الإفصاح يتوسط توسط جزئي بين معايير المراجعة الداخلية و جودة المعلومات المحاسبية ، هذه النتيجة اختلفت مع نتائج الدراسات السابقة التي أظهرت

أن هناك علاقة ايجابية بين معايير المراجعة الداخلية و جودة المعلومات المحاسبية منها دراسة (شادية ، 2012م) التي توصلت الى أن الإلتزام بمعايير المراجعة الداخلية يؤدي الى إنتاج معلومات محاسبية ذات درجة عالية من الموثوقية ، ايضاً دراسة (أبكر، 2016م) التى توصلت الى وجود علاقة طردية بين معايير الإستقلال وملاءمة المعلومات المحاسبية ، ودراسة (محمد ،2010م) توصلت الي أن لا يوجد معوقات لتطبيق معايير المراجعة الداخلية مما يساهم بتقديم معلومات خالية من الأخطاء . ويرجع السبب في ذلك الى اختلاف عينة ومجتمع الدراسة .

5. إفترضت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين معايير العمل الميداني ومبدأ الإفصاح و الشفافية أشارت نتائج الدراسة الي انه توجد علاقة ايجابية بين معايير المراجعة الداخلية ومبادئ الحوكمة ، هذه النتيجة اتفقت مع نتائج الدراسات السابقة التي أظهرت هذه النتيجة .

6. افترضت الدراسة أن مبادئ الحوكمة تتوسط العلاقة بين معايير الكفاءة المهنية و ملاءمة المعلومات المحاسبية واشارت نتائج الدراسة أن هنالك توسط . اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (ابراهيم نسمان ،2009م) حيث توصل الي ان معيار الكفاءة المهنية يؤثر في الافصاح والشفافية .وايضاً اتفقت مع نتيجة دراسة (عبدالفتاح ،2015م) وجود ترابط وتوافق على المستوى الدولى بين معايير المراجعة الداخلية و جودة المعلومات المحاسبية ، ايضاً اتفقت مع نتيجة دراسة (آدم ،2015م) التي هدفت الي معرفة العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية في شركات المساهمة العامة.

7. افترضت الدراسة أن وجود علاقة إيجابية بين الإفصاح وملاءمة المعلومات المحاسبية واشارت نتائج الدراسة أن هنالك توسط . اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (أحمد ، 2016م) التى هدفت الى تحديد العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وتوصلت الى أن هنالك طردية بين معايير المراجعة الداخلية والملاءمة المعلومات المحاسبية ، أتفقت مع دراسة (الجوهر، 2011م) التي توصلت الى أن هنالك علاقة إيجابية بين مبادئ حوكمة الشركات والخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية .

8. إفترضت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين معايير المراجعة الداخلية و مبدأ الإفصاح واشارت نتائج الدراسة أن هنالك علاقة إيجابية . اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (مخلوف ، 2009م) التى هدفت الي التعرف على المراجعة الداخلية وتقييم التدفق الداخلي في البنوك التجارية الاردنية من خلال التطبيق الفعلي للاجراءات والأهداف المرجوة منه بالمقارنة مع معايير الاداء المهني للتدقيق الداخلي وتوصلت الى انه لا توجد معقوقات عند تطبيق معايير المراجعة الداخلية . وافقت مع دراسة (العمري، 2006م) التى هدفت الدراسة الي استكشاف مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك اليمنية وتوصلت الى ان البنوك التجارية اليمنية تلتزم بتطبيق معايير المراجعة الداخلية .

محددات الدراسة :

1. حجم عينة الدراسة ، حيث أنها ركزت على قطاع المصارف التجارية بصورة أكبر مما يحد من إمكانية تعميم نتائج الدراسة علي باقي القطاعات .
2. تناولت هذه الدراسة معايير المراجعة الداخلية من خلال (معايير الاستقلال، الكفاءة المهنية ، العمل الميداني ، ادارة قسم المراجعة الداخلية ، اداء وظيفة المراجعة الداخلية ، تخطيط المراجعة) وهذه الأبعاد قد لا تمثل كل أبعاد معايير المراجعة الداخلية المختلفة التي تم التركيز عليها في الدراسات السابقة. كما تناولت الدراسة جودة المعلومات المحاسبية بأبعادها الأساسية (الملاءمة والموثوقية) وهذه الأبعاد قد لاتمثل أبعاد كل ابعاها في أدبيات الدراسات السابقة.
3. .إقتصرت هذه الدراسة على المراجعيين الداخليين و المحاسبيين في المصارف التجارية ويمكن تعميمها علي باقي القطاعات .
4. تناولت الدراسة الخصائص الأساسية لجودة المعلومات المحاسبية
5. تناولت الدراسة مبدأ الافصاح الشفافية كأحد مبادئ الحوكمة .

الخلاصة:

حاولت الباحثة التحقق من إختبار الفرضيات النظرية بالدراسة الميدانية وأختار عينة من المصارف التجارية في ولاية الخرطوم، وتم إجراء الدراسة من خلال توزيع إستبانة على عينة من المراجعيين الداخليين والمحاسبيين لهذه الشركات والحصول على مستوى موافقاتهم عبر(306) إستبانة بنسبة إستجابة بلغت (87%) من جملة الإستبانات الموزعة والبالغ عددها (350) إستبانة موجه الي العينة المستهدفة ، وتم إستخدام البرنامج الإحصائي(SPSS24-AMOS24) من أجل الحصول على التكرارات والنسب والمتوسطات والإنحرافات المعيارية والإرتباطات، وتم إختبار الفرضيات بعد التأكد من صلاحية وإعتمادية الأبعاد. وإستناداً إلى(Hair et al,2014) تم إختبار الفرضيات عن طريق إستخدام SEM AMOS أسلوب تحليل المسار(نمذجة المعادلة البنائية) لقياس هيكلية النموذج الذي يوضح العلاقة بين المتغيرات. تم إختبار هيكل النموذج عن طريق إستخدام معاملات التقدير(التحديد) قيم مربعات كاي، للوصول إلى النتائج التي تخدم الدراسة، كما تمت مناقشة النتائج التي تم التوصل إليها بعد التحليل الإحصائي، وتم تقديم عدد من التوصيات والمقترحات بدراسات مستقبلية.

الخاتمة

تشتمل على الآتي :

أولا : النتائج

ثانياً : التوصيات

أولاً :النتائج:

من خلال الدراسة النظرية والميدانية تستنتج ا

1. هنالك علاقة طردية بين معايير المراجعة الداخلية وحوكمة الشركات .
2. لاتوجد علاقة بين معايير المراجعة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية .

3. توجد علاقة إيجابية بين الكفاءة المهنية وحوكمة الشركات .
4. الافصاح يتوسط العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية .
5. غياب الرقابة علي آليات حوكمة الشركات ونقص الافصاح والشفافية في المصارف التجارية .
6. تطبيق حوكمة الشركات يحقق مزايا مختلفة يمكن ان تحل العديد من المشاكل التي تواجه المصارف التجارية وأهمها فقدان الثقة و المصداقية في المعلومات المحاسبية .
7. التكامل بين مختلف آليات حوكمة الشركات يؤدي إلى خلق ثقة في المعلومات المحاسبية وتدعيم مصداقيتها.
8. إدراك العديد من ذوي الإهتمام بالمراجعة الداخلية سواء الممارسين منهم والأكاديمين للدور الحديث الذي تلعبه المراجعة الداخلية في تطبيق الحوكمة .
9. الالتزام بتطبيق حوكمة الشركات يساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية .
10. تبعية المراجعة الداخلية إدارياً للادارة العليا بالمصارف لا يسمح لها بتحقيق مسئولياتها وتمثل عائق أمام عملها .
11. درجة تطبيق معايير المراجعة الداخلية في المصارف التجارية ضعيفة .
12. عدم إلتزام المراجعيين الداخليين في المصارف التجارية بمعايير المراجعة الداخلية .
13. عدم إهتمام مدراء المراجعة الداخلية بالتدريب المستمر للمراجعيين الداخليين.
14. لا يتمتع المراجعيين الداخليين في المصارف التجارية بالكفاءة المهنية عند قيامهم بالأعمال المؤكله لديهم.
15. الإلتزام بتكبيق حوكمة الشركات يساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية .
16. عدم توافر الكوادر الفنية المؤهلة علمياً وعملياً بالمصارف التجارية .

ثانياً : التوصيات

بناءاً على نتائج الدراسة توصي الباحثة بالآتي :

1. ضرورة عقد ندوات متخصصة ومؤتمرات علمية فيما يخص حوكمة الشركات .
2. ضرورة عقد دورات تدريبية في المراجعة الداخلية لضمان إستقلاليتها وموضوعيتها .

3. ضرورة إهتمام مدراء المراجعة الداخلية في المصارف التجارية بمعايير المراجعة الداخلية مما يؤدي الى التطبيق السليم للمراجعة الداخلية .
4. ضرورة الإهتمام بمهنة المراجعة الداخلية لضمان إستقلاليتها من الأقسام الأخرى في المصرف.
5. ضرورة الإهتمام بالتدريب المستمر للمراجعيين الداخليين لتنمية قدراتهم عند القيام بمهامها .
6. العمل علي متابعة التطورات التي تطرأ على معايير المراجعة الداخلية ومدي علاقتها بحوكمة الشركات مع القيام بإجراء دورات تدريبية للمراجعيين الداخليين علي هذه المعايير .
7. العمل على استمرارية تدعيم مقومات الاستقلالية للمراجع الداخلي لكي يتمكن من القيام بأداء مهامه على اكمل وجه.
8. ضرورة إنشاء منظمة مهنية للمراجعة الداخلية تعمل علي تنظيم آليات مزاولة المهنة مع إصدار معايير للمراجعة الداخلية تتوافق مع المعايير الدولية .
9. ضرورة إتباع المصارف التجارية سياسات خاصة بحوكمة الشركات يتم الإفصاح والإعلان عنها .
10. ضرورة تضمين التقرير النهائي للبيانات والقوائم المالية التى تعدها المصارف التجارية تقريراً عن مدى الإلتزام بمبادئ وقواعد حوكمة الشركات .
11. إصدار مبادئ خاصة بحوكمة الشركات من دون الإستغناء عن المبادئ التى أصدرتها منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية بهدف خلق مبادئ ملاءمة لبيئة الاعمال السودانية بالإعتماد على تجارب الدول العربية .
12. ضرورة القيام عند تعيين المراجعيين الداخليين يجب اختيار المراجعيين الداخليين المؤهلين والتي لديهم شهادات مهنية .
13. ضرورة تأهيل وتدريب الكادر البشري في جميع المجالات بصورة عامة وفي مجال المراجعة الداخلية بصفة خاصة.

المقترحات بدراسات مستقبلية :

1. تفعيل دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات في ضوء معايير المرجعة الداخلية
2. دور تطبيق معايير المراجعة الداخلية في الكشف عن اوجه القصور في الاداء المهني في ضوء الازمة العالمية .
3. أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية والافصاح المحاسبي.

المصادر والمراجع

قائمة المراجع

القرآن الكريم

الكتب

1. أبوعبدالله محمد بن أحمد أبي بكر بن فرح الانصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي ، **الجامع لأحكام القرآن** ، (الرياض: دار عالم الكتب للنشر ، 2003م).

2. ابن منظور ، **لسان العرب** ، (القاهرة: دار الحديث ، 2003م) .
3. إبراهيم أحمد الصعيدي ،**مبادئ النظم المحاسبية**، (القاهرة :مطابع الدار الهندسية، 2003م).
4. إبراهيم أحمد الصعيدي ، **نظم المعلومات المحاسبية** ، (القاهرة: الدار الهندسية ، د. ت) .
5. ابراهيم الجرزاوي وعامر الجنابي ، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية** ، (عمان : دار اليازوري للنشر والتوزيع ، 2009م).
6. أحمد جمعة وآخرون ، **نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر** ، (عمان : دار المناهج للنشر التوزيع ، 2003م).
7. أحمد حلمي جمعة ، **المدخل الحديث لتدقيق الحسابات** ، (عمان : دار صفاء للتوزيع والنشر ، 2000م).
8. احمد حلمي جمعة ، **المدخل إلى التدقيق الحديث** ، (عمان : دار الصفاء للنشر والتوزيع ، 2005م).
9. أحمد حسين على، **نظم المعلومات المحاسبية - الإطار الفكري والنظم التطبيقية**، (الإسكندرية : الدار الجامعية، 2004م).
10. أحمد محمد زامل ، **المحاسبة الإدارية ، تطبيقات بالحاسب الآلي** ، (الرياض : معهد الإدارة العامة ، 2000م).
11. أحمد السيد أحمد السقا ، **المراجعة الداخلية** ، (طنطا : جامعة طنطا ، كلية التجارة ،2009م).
12. أحمد سيد مصطفى ، **إدارة الإنتاج والعمليات في الصناعة والخدمات** ، (بنها: جامعة بنها ، كلية التجارة ، 1988م) .
13. أحمد رجب عبد العال، آخرون، **الأنظمة والمشكلات المحاسبية**،(الإسكندرية : الدار الجامعية 2003م).
14. أحمد خليل ، **المراجعة والرقابة المحاسبية** ، (الاسكندرية : الدار الجامعية للنشر ، 1968م).
15. ألفين أريتنز ، جيمس لوبك ، **المراجعة ، مدخل متكامل** ، ترجمة الدسيطي محمد عبد القادر ، حجاج حمد حامد ، ط7 ، (الرياض : دار المريخ للنشر ، 2002م).
16. أمين السيد احمد لطفي ، **دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التاكد**، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2007م).
17. أمين السيدأحمد لطفي، **مراجعات مختلفة لأغراض مختلفة**، (الاسكندرية : الدارالجامعية، 2005م) .
18. أمين السيد أحمد لطفي ، **المراجعة الإدارية وتقييم الاداء** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2011م).

19. أمين السيد أحمد لطفي ، **المراجعة الدولية وعولمة أسواق رأس المال** ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2005م).
20. أمين السيد احمد لطفي ،**التطورات الحديثة في المراجعة** ،(الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2007م).
21. برهان محمد نور آخرون، **نظم المعلومات المحوسبة**، (عمان : دار المريخ للنشر، 2001م).
22. جمعة أحمد حلمي ، **المدخل إلى التدقيق الحديث** ، (عمان : دار الصفاء للنشر والتوزيع ، 2005م).
23. الهادي آدم محمد إبراهيم ، **نظرية المحاسبة** ، (الخرطوم : مطبعة جي تاون للنشر ، 2009م).
24. هادي التميمي ، **مدخل إلى التدقيق** ، ط2 ، (عمان : دار وائل للنشر ، 2004م).
25. هادي التميمي ، **مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية** ، (عمان : دار وائل للنشر ، 2004م).
26. هادي التميمي ، **مدخل الى التدقيق من الناحية النظرية والعملية** ، ط3 ، (عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، 2006م).
27. هاشم أحمد عطية ، **مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية** ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2005م) .
28. وجدي حامد حجازي، **المعايير الدولية للمراجعة** ، (الإسكندرية : دار التعليم الجامعي ، 2010م) .
29. وجدي حامد حجازي، **معايير الدولية للمراجعة شرح وتحليل** ، (القاهرة : دار التعليم الجامعي، 2010م).
30. وليم توماس ، إندرسون هنكي ، **المراجعة بين النظرية والتطبيق** ، ترجمة أحمد حجاج و كمال الدين سعيد ، (الرياض : دار المريخ للنشر، 1989م).
31. حامد منصور وآخرون ، **المراجعة الداخلية** ، (القاهرة : جامعة القاهرة ، 1994م).
32. حاتم محمد الشيشني ، **أساسيات المراجعة مدخل معاصر** ،ا(القاهرة : لمكتبة العصرية للنشر والتوزيع ،2007م) .
33. حيدر محمد علي بني عطا، **مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة**، (عمان : دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007م).
34. حمدان الصوفي ، **مفهوم الجودة ومقوماتها في الإسلام ، الجودة فى التعليم العالي** ، المجلد الأول ، (غزة : منشورات الجامعة الأسلامية ، 2004م) .
35. حسام عبدالله ابو خضرة ، حسن سمير ، **نظم المعلومات المحاسبية** ، (عمان : مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، 2008م) .

36. حسين القاضي ، مأمون توفيق حمدان ، **المحاسبة الدولية ومعاييرها** ، (عمان : دار الثقافة للنشر ،2008م).
37. حسن محمد حسين أبوزيد ، **دراسات في المراجعة** ، (القاهرة : دار الثقافة ، 1999م) .
38. طارق عبدالعال حماد، **حوكمة الشركات مفاهيم المبادئ والتجارب** ،(الاسكندرية : الدار البيضاء الجامعية ، 2005م).
39. طارق عبدالعال حماد ، **موسوعة معايير المراجعة** ، (الاسكندرية : الدار الجامعية للنشر ، 2004م).
40. طارق عبد العال حماد ، **موسوعة معايير المراجعة ، شرح معايير المراجعة الدولية و الأمريكية** ، الجزء الثالث ، (القاهرة: جامعة عين شمس ، 2007م).
41. طارق عبد العال حماد ، **معايير المراجعة** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ،2004م).
42. يوسف محمد جربوع ، **مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق** ، (عمان : مؤسسة الوراق للنش والتوزيع, 2008م).
43. كمال الدين الدهراوي ، **مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية** ، ط2 ، (الإسكندرية : الدار الجامعية، 2005م).
44. كمال الدين الدهراوي ، محمد السيد سرايا ، **المحاسبة والمراجعة**، (الاسكندرية : الدار الجامعية للطباعة ، 2006م) .
45. كمال عبد العزيز ابو النقيب، **مقدمة فى نظرية المحاسبة** ،(عمان : دار وائل للنشر 2004م).
46. مجمع اللغة العربية ، **المعجم الوجيز** ، (القاهرة: مطابع الأميرية ، 1991م).
47. مؤيد محمد الفضل، د.عبد الناصر ابراهيم نور،**المحاسبة الإدارية**، (عمان : دار المسيرة للنشر، 2002م) .
48. محمد أبو العلا ، وشريف محمد السكري ، **المراجعة** ، (القاهرة : د.ن ، 1991م).
49. محمد بوتين، **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 2003م).
50. محمد يوسف حفناوي، **نظم المعلومات المحاسبية**،(عمان : دار وائل للنشر، 2001م) .
51. محمد يوسف الخضاري، **نظم المعلومات المحاسبية** ، (عمان : دار وائل للنشر، د.ن) .
52. محمد محمود عبد المجيد ، د.جورج دانيال غالي ، **مراجعة متقدمة**، (القاهرة : مطابع الدار الهندسية، 2000م).
53. محمد السيد السرايا ، **أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل ، الإطار النظري والمعايير والقواعد ومشاكل التطبيق العلمي** ، (القاهرة : المكتبة الجامعية الحديثة ، 2007م).

54. محمد السيد سرايا ، عبدالفتاح الصحن ، **الرقابة والمراجعة الداخلية** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 1998م).
55. محمد سمير الصبان، محمد الفيومي، **المراجعة بين التنظير والتطبيق**، (بيروت: الدار الجامعية، 1990م) .
56. محمد سمير الصبان ، سليمان محمد مصطفى ، **الأسس العلمية و العملية لمراجعة الحسابات** ، (الاسكندرية : الدار الجامعية للنشر، 2005م).
57. محمد سمير الصبان ، عبد الوهاب نصر علي ، **المراجعة الخارجية: المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق وفقا للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية**، (الاسكندرية : الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002م) .
58. محمد عيد حسين آل فرح الطائي ، **المدخل إلى نظم المعلومات الإدارية** ، ط2 ، (عمان : دار وائل ، 2004م) .
59. محمد الفيومى، احمد حسين على حسين ، **تصميم وتشغيل نظم المعلومات المحاسبية** ، (عمان: دار الثقافة والنشر ، 2006م) .
60. محمد الفيومي محمد، **مدخل النظم المعلومات المحاسبية**، (الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر، 2002م) .
61. محمد القيومي، **نظم المعلومات المحاسبية في المنشآت المالية- مدخل النظم** ، (الاسكندرية : المكتب الجامعي الحديث، 1999م) .
62. محمد مصطفى سليمان ، **حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي** ، (الاسكندرية : الدار الجامعي ، 2012م).
63. محمد شوقي بشادي واخرون **,نظم المعلومات المحاسبية** ، (القاهرة : مطبعة مركز التعليم المفتوح ، 1998م) .
64. محمد التهامي طواهر ، مسعود الصديقي ، **المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية** ، (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2002م) .
65. محمد توفيق بليغ ، **التكاليف المعيارية** ، (القاهرة : مكتبة الشباب ، 1990م).
66. محمود محمود السجائى ، **تحليل وتصميم النظم المحاسبية** ، (المنصورة : المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، 2010م) .
67. محسن أحمد الخضيري ، **حوكمة الشركات** ، (القاهرة : مجموعة النيل العربية ، 2005م) .
68. منصور أحمد البدوي ، شحاته السيد ، **دراسات في الاتجات الحديثة في المراجعة** ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2003م).

69. منصور احمد البديوي ، شحاته السيد شحاته ، **الإتجاهات الحديثة في المراجعة** ، (الإسكندرية: الدار الجامعية ، 2002م) .
70. منصور أحمد البديوي و شحاته السيد شحاته ، **الإتجاهات الحديثة في المراجعة** ،(الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2003م).
71. منير محمد سالم ، رمضان غنيم ، **نظم المعلومات المحاسبية والحاسب الالكتروني**، (القاهرة : دار النهضة ، 2004م) .
72. مسعود دراوسي ، ضيف الله محمد الهادي ، **فعالية وأداء المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري** ، (الجزائر : جامعة محمد خيضر ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية ، 2012م).
73. معالي فهمي حيدر ، **نظم المعلومات مدخل لتحقيق الميزة التنافسية** ، (القاهرة : الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2012م) .
74. المعلم بطرس البستاني ، **معجم محيط المحيط** ، (بيروت: مكتبة لبنان ، 1998م) .
75. مصطفي حسن بسيوني السعدني، **مبادئ وممارسات حوكمة الشركات** ، (القاهرة : المكتبة الجامعية الحديثة ، 2006م).
76. مصطفى نجم البشارى، **مدخل إلى معايير المحاسبة** ، (الخرطوم : شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، 2007م).
77. نادر شعبان السواح ، **المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني** ،(الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2006م).
78. نعيم دهمش ،**القوائم المالي والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً ، قائمة المتغيرات في المركز المالي من الناحية العلمية والعملية** ، (عمان: المكتب الاستشاري، 1995م) .
79. نشوان بن سعيد اليماني ، **شمس العلوم وراء كلام العرب من العلوم** ، (دمشق: دار الفكر ، 1991م) .
80. سهير شعراوي جمعة، **أصول المراجعة**، ط7،(القاهرة : مطابع الدار الهندسية، 2003م) .
81. سعيد عبد الفتاح، **نظم المعلومات المحاسبية**، ط5 ، (القاهرة : المكتب العربي الحديث ، 1995م) .
82. السيد عبد المقصود دبيان، محمد الفيومي محمد، **مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية**، (الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر، 2002م).
83. ستيفن أ .موسكوف، ومارك ج .سيمكن، **نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات -مفاهيم وتطبيقات**، ترجمة:كمال الدين سعيد، (االرياض: دار المريخ للنشر 2002م) .

84. ستيفن أ.موسكوف ، مارك سيمكن ، **تصميم المعلومات المحاسبية لإتخاذ القرارات** ، ترجمة كمال الدين سعيد ومراجعة أحمد حامد حجاج ، (الرياض: دار المريخ ، 2002م) .
85. عادل طه فايد، **نظم المعلومات المحاسبية**، (القاهرة: مكتبة عين شمس، 1999م) .
86. عباس مهدي الشيرازي ، **نظرية المحاسبة** ، (الكويت : دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع ، 1990م) .
87. عباس مهدي الشيرازي، **نظرية المحاسبة**، (الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع،2005م).
88. عباس شافعي ، **دراسات في المراجعة** ، (القاهرة : مكتبة التجارة والتعاون ، 2006م).
89. عباس شافعى ، منير محمود سالم ، **النظرية المحاسبية** ، (القاهرة : مكتبة عين شمس ، 1975م) .
90. عبدالوهاب نصر ، شحاته السيد شحاته، **الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة أسواق المال**، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2006م).
91. عبد الماجد عبدالله حسن ، **مبادئ المراجعة** ، (الخرطوم : دار جامعة أم درمان للطباعة والنشر، 2002م).
92. عبد المنعم محمود عبدالمنعم ، عيسي محمد أبو طبل ، **المراجعة أصولها العلمية والعملية** ، الجزء الأول ، (القاهرة : دار النهضة العربية، 1982م).
93. عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون ، **المراجعة التشغيلية والرقابة المالية** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2007م-2008م).
94. عبد الفتاح الصحن ، احمد محمد نور ، **الرقابة ومراجعة الحسابات** ، (الإسكندرية : مؤسسة الشباب ، 2003م).
95. عبد الفتاح الصحن وأخرون ، **الرقابة ومراجعة الحسابات** ، (الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة، 1989م).
96. عبد الفتاح الصحن ، كامل سمير ، **الرقابة والمراجعة الداخلية**،(الاسكندرية : الدار الجامعية الجديدة للنشر، 2001م) .
97. عبدالفتاح الصحن ، كامل سمير ، **الرقابة والمراجعة الداخلية** ، (الاسكندرية : الدار الجامعية الجديدة للنشر ،2001م).
98. عبد الفتاح الصحن، كمال خليفة أبو زيد، **المراجعة علما وعملا**، (الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، 1991م).
99. عبد الفتاح الصحن، محمد ناجي درويش، **المراجعة بين النظرية والتطبيق**، (الاسكندرية : الدار الجامعية، 1998م) .

100. عبد الفتاح الصحن ، محمد الصبان ، **المراجعة مدخل فلسفي تطبيقي**، (الاسكندرية : الدار الجامعية للنشر، 2004م) .
101. عبدالفتاح الصحن ، محمد سرايا ، **الرقابة والمراجعة الداخلية على المستوي الجزئي والكلي** ، (القاهرة : مطبعة التوني 1995م).
102. عبد الفتاح الصحن ، محمد راشد السيد ، درويش محمد ناجى ، **اصول المرجعه** ، **(**الاسكندريه: الدار الجامعيه ، 2005م) .
103. عبد الرازق محمد قاسم ، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية** ، (عمان : دار الثقافة للنشر ، 2006م).
104. عبد الرازق محمد قاسم ، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية** ، (عمان : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2008م).
105. عبد الرحمن الصباح ، **مبادئ الرقابة الإدارية** ، (عمان : دار الزهران للنشر والتوزيع، 1997م).
106. عوض لبيب فتح الله الديب ، أحمد محمد كامل سالم، **أصول المراجعة الحديثة** ، (الاسكندرية : الدار الجامعية، 2003م).
107. عطاء الله داؤود خليل واخرون ، **الحوكمة المؤسسة المدخلة لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة** ، (الاسكندرية : المكتبة الجامعية الحديثة ، 2008م).
108. على بن ابي بكر الهيثمي ، **مجمع الزوائد** ، المجلد 4 ،(القاهرة : دار الريان للتراث ، 1407هـ) .
109. علي عبد القادر الذنيبات، **تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية نظرية وتطبيق**، ط3 ، (عمان : دار وائل للنشر،عمان، 2010م).
110. عماد الصباغ ، **نظم المعلومات -ماهيتها ومكوناتها** ، (عمان :مكتبة دار الثقافة للنشر، 2000م) .
111. فؤاد محمد الليثي ، **نظرية المحاسبة** ، (القاهرة : دار النهضة العربية للنشر ، 2010م) .
112. فتحي رزق السوافيري ، احمد عبد المالك محمد ، **دراسات في الرقابة والمراجعة الداخلية**، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2002م).
113. فتحي رزق السوافيري ، محمد عبدالمالك ، **دراسات في المراقبة و المراجعة الداخلية** ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2002م).
114. فتحي رزق السوافيري ، سمير كامل محمد و محمود مراد مصطفي ،**الإتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية** ، (الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر، 2002م).
115. فتحي رزق السوافيري ،**الرقابة والمراجعة الداخلية ، مدخل نظري تطبيقي** ،(الاسكندرية : الدار الجامعية للطباعة والنشر ، 1996م).

116. صبح الطبحان ، **أصول التدقيق الحديث** ، الجزء الأول ،(بغداد : مطبعة الزمان ، 1999م).
117. صلاح الدين عبدالمنعم مبارك ، **اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية** ، (الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر ، 2002م).
118. صلاح الدين عبد الرحمن فهمي ، **مقارنة معايير المحاسبة الدولية "IAS"** ، (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، 2000م).
119. صلاح الدين عبدالمنعم، **اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية الإدارية**، (الإسكندرية :الدار الجامعية ، 2001م) .
120. صفوت مصطفى محمد ابراهيم الدويري، **دور المراجعة الداخلية فى حوكمة الشركات المساهمة** ، (القاهرة: جامعة عين شمس 2006م).
121. القبطان محمد ، **قواعد المراجعة في أعمال البنوك** ، (القاهرة : دار النصر للنشر ، 2006م).
122. رؤوف عبد المنعم ، تحسين الشاذلي ، **مبادئ المراجعة بين الفكر والتطبيق** ، (القاهرة : الفاروق الحديثة للطباعة والنشر ، 1987م).خالد أحمد الصرايرة ، **أساسيات نظم المعلومات في الإدارة التربوية**، (عمان : زمزم للنشر، 2011م).
123. رضا توفيق عبده، **نظم المعلومات المحاسبية**،(القاهرة : دار الثقافة العربية، 2007م) .
124. خالد الخطيب ، خليل الرفاعي ، **الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات**، (عمان : دار المستقبل 1998م).
125. خالد امين عبدالله ، **علم تدقيق الحسابات الناحية العملية** ، ط2، (عمان : دار وائل للنشر ، 2004م).
126. خالد أمين عبدالله ، **علم تدقيق الحسابات من الناحية النظرية والعملية** ، ط2، (عمان : دار وائل للنشر ، 2005م).
127. خالد أمين عبدالله ، **علم تدقيق الحسابات** ، (عمان : دار وائل للنشر ، 2001م).
128. خالد راغب الخطيب ، خليل حمود الرفاعي ، **الاصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات** ، (عمان : دار المستقبل للنشر ، 1998م).
129. خلف عبدالله الوردات ، **التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقاً لمعايير التدقيق الداخلي الدولية** ، (عمان : الوراق للنشر والتوزيع، 2006م).
130. ثناء علي القباني ، **المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية، 2002م- 2003م).
131. غسان فلاح مطارنة ، **تدقيق الحسابات المعاصر**، (عمان : دار المسيرة ، 2000م).

الرسائل الجامعية

1. إبراهيم يعقوب إسماعيل عثمان، **أثر استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح والمراجعة على تحقيق جودة المعلومات المحاسبية** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه غير منشوره ،2016م) .
2. احمد الهادي شيبر ، **دور المعلومات المحاسبية فى اتخاذ القرارات الإدارية على شركات المساهمة العامة فى فلسطين** ، (غزة : الجامعة الاسلامية ، رسالة ماجستير منشورة ، 2006م).
3. أحمد محمد مخلوف ، **المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية** ، (الجزائر: جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،رسالة ماجستير غير منشورة ، 2007م).
4. أحمد حسن علي عبدالله ، **أثر إستخدام المحاسبة الإبتكارية في الأنظمة المحاسبية علي جودة المعلومات المحاسبية للبنوك التجارية الاردنية** ،(إربد : جامعة جدارا ، رسالة دكتوراه منشورة ، 2015م).
5. إيهاب ديب مصطفي ،**أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية** ، (غزة : الجامعة الإسلامية، رسالة ماجستير منشوره ،2012م).
6. إيمان محجوب محمد عويضة ، **تطور المراجعة الداخلية المستقلة في مؤسسات الدولة في السودان** ، (الخرطوم : جامعة النيلين كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، 2000م) .
7. إيناس سليمان ، **تطوير مقاييس المراجعة الداخلية للوفاء بإحتياجات مراجعة الجودة الشاملة** ، (القاهرة : جامعة القاهرة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2005م).
8. آمال مهاوة ، عبيد وردة ، **دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في المؤسسة الإقتصادية** ، (الجزائر : جامعة ورقلة ، رسالة دكتوراه منشورة، 2008م) .
9. أمير عثمان علي ، **أثر التطورات الحديثة علي مهنة المراجعة في ظل معايير المراجعة الدولية** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2007م) .
10. إنعام محسن حسن زويلف ، **أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية في جودة التدقيق الداخلي دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية** ، (عمان : جامعة الزيتونة الأردنية ، رسالة ماجستير ، 2011م).
11. أشرف عبدالحليم محمود كراجه، **مدى تقيد مدققي الحسابات الخارجيين بقواعد السلوك المهني في الأردن والوسائل التي تشجعهم على الالتزام بها** ، (عمان : جامعة عمان العربية للدراسات العليا، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2004م)، ص24 .
12. بن داود محمد عبدالنور ، **دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات** ، (الجزائر : جامعة قاصدي مرباح –ورقلة ، رسالة ماجستير منشورة ،2014م) .

13. زلاسي رياض، **إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية**، (الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة،2012م).
14. حنان علي العطاس ، **قياس أثر التطبيق المحاسبي لمعايير جودة المعلومات المحاسبية المنشورة في سوق الأسهم السعودي - د راسة تطبيقية**،(القاهرة :جامعة عين شمس، كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2010م) ، ص44.
15. حسام أبو وطفة , **دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية ، دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية** ، (غزة : الجامعة الإسلامية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2009م).
16. حسن الطيب عبدالله ، **فعالية لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها في تحسين جودة معلومات التقارير المالية المنشورة** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2010م).
17. حسن عبدالله حسن ، **نموذج مقترح لإستخدام نظام المراجعة الداخلية لتقويم أداء الوحدات الحكومية بالسودان** ، (الخرطوم: جامعة النيلين ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2009م) .
18. حسن عطوة حسين السعود ، **الحكومة الإلكترونية وأثرها فى جودة المعلومات المحاسبية** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه ، 2016م).
19. طه حسين يوسف ،**أثر جودة المعلومات المحاسبية على قرارات المستثمرين في ظل مخاطر السوق المالية**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2011م).
20. يوسف سعيد يوسف المدلل ، **دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الاداء المالي والإداري** ، (غزة : الجامعة الإسلامية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2007م).
21. لطفي شعباني ، **المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة** ، (الجزائر: جامعة الجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2004م) .
22. ماجدة عبد المجيد أحمد أبكر ، **معايير المراجعة الداخلية و دورها فى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للتنبؤ بالفشل المالي** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2016م) .
23. مبارك عبد المنعم الزبير محمد ، **تقييم تطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية الحديثة للحد من الفساد** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه ، 2014م) .

24. مؤمن محمد حسن العفيفي ، **مدى قدرة المراجع الداخلي من خلال تطبيق معايير الاداء المهني للمراجعة الداخلية الدولية علي مواجهة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الاقتصادية** ، (غزة : الجامعة الاسلامية ،غزة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2009م).
25. محمد بن عبدالله الغملاس ، **دور هيئة السوق المالية في تحسين الإفصاح والشفافية للشركات المدرجة السعودية** ، (الرياض : الجمعية السعودية للمحاسبة ، مجلة البحوث المحاسبية ، المجلد 12 ، العدد الأول ، 2013م) .
26. محمد هاني هاشم أحمد ، **فعالية المراجعة الداخلية في القطاع الحكومي في ظل المعايير الداخلية للمراجعة الداخلية (**الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير منشورة 2011م).
27. محمد عبد الفتاح إبراهيم ، **نموذج مقترح لتفعيل حوكمة الشركات فى إطار المعايير الدولية للمراجعة الداخلية،** (المنوفية: جامعة المنوفية ، رسالة ماجستير، 2012م).
28. محمود شحروري ، **مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية** ، (عمان : جامعة آل البيت ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 1999م).
29. مختار إدريس أبوبكر آدم ، **معايير إعداد التقارير المالية الدولية وجودة المعلومات المحاسبية ودورهما في الحد من ممارسات إدارة الأرباح** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2016م).
30. ناصر محمد علي، **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في إتخاذ القرارات** ، (الجزائر: جامعة الحاج الخضر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2009م) .
31. ندي قسم السيد حاج أحمد ، **معايير المحاسبة الدولية في ظل العولمة وتطبيقها في السودان** ، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه غير منشوره ، 2010م) .
32. نهلة عبد الكريم ، **أثر الرقابة الداخلية في زيادة الكفاءة و الفعالية بالمنشآت الصناعية** ، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، 2008م).
33. نهلة محمد السيد إبراهيم ، **تأثير جودة التقارير المالية على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية** ، (القاهرة : جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2008م) .
34. نفيسة محمد علي محجوب ، **أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة المعلومات المحاسبية** ، **(**الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ،2007م).
35. سارة عثمان ، **دور المراجعة الداخلية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية في الشركات** ، (الجزائر: جامعة قاصدى مرباح ورقلة ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2013م).

36. ستنا عمر حسين ، **المراجعة الداخلية ودورها فى الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة للدولة ،** (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2016م) .
37. عبدالوهاب موسي الجعلي ، **أثر حوكمة الشركات على درجة الإفصاح في البيانات المالية وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه غير منشوره ، 2010م).
38. عبدالسلام عبدالله سعيد أبوسرعة، **التكامل بين المراجعة الداخلية والمرجعة الخارجية** ، (الجزائر : جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، رسالة ماجستير غير منشورة ،2010م).
39. عبدالعظيم عبدالرحمن البشير ، **اثر جودة المعلومات المحاسبية على زيادة فاعلية قرارات التمويل** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2009م).
40. عبدالقادر أحمد صالح عبدالقادر ، **أثر تطبيق معايير المراجعة الداخلية في الاداء المالي بمؤسسات التعليم العالي الأهلي بالسودان** ،(الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2013م).
41. علي محمد سلطان الوحيدي ، **نموذج مقترح للقياس المحاسبي لزيادة فاعلية البيانات المحاسبية** ، (الخرطوم : جامعة النيلين ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2007م) .
42. عماد الدين محمد إبراهيم زيان، **أثر جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء وضبط الرقابة على التكاليف** ، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2011م).
43. صالح مرصاد ، **المراجعة الداخلية والتدقيق في البنوك التجارية** ، (الجزائر :جامعة قاصدي مرباح ، رسالة ماجستير غير منشورة ،2013م) .
44. فضل علي عبد المغني،، **مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية،** (عمان : جامعة اليرموك ، رسالة ماجستيرغير منشورة في البنوك التجارية اليمنية، 2003م) .
45. رأفت حسين مطر ، **معايير المراجعة الداخلية ومدى إمكانية إستخدامها في تنظيم الممارسة المهنية في فلسطين** ،(الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2002م).
46. شادية داوؤد سيره ، **خصائص جودة المعلومات المحاسبية المحوسبة ودورها في فاعلية وكفاءة المحاسبة الإدارية كنظام للمعلومات في التخطيط والرقابة وتقويم الاداء ، (**الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2012م).

47. شدري معمر سعاد ، **التقارير المالية للمراجع وآثارها على إتخاذ القرارات في ظل الأزمات المالية** ، (الجزائر : جامعة أمحمد بوقرة ، بومرداس، رسالة دكتوراه منشوراه ،2015م) .
48. خشارمة صهيب حسين ، **العوامل المؤثرة في تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها**، (اليرموك: جامعة اليرموك ، رسالة ماجستير، 2005م) .
49. غوالي محمد بشير ، **دور المراجعة في تفعيل الرقابة داخل المؤسسة** ، (الجزائر : جامعة الجزائر ، رسالة ماجستير منشورة، 2004م) .

المجلات العلمية

1. أحمد بن محمد السلمان ، **تطور جودة المعلومات المحاسبية** ، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السعودية ، (القصيم : جامعة القصيم ، مجلة البحوث المحاسبية ، المجلد 11 ، العدد 2، 1433هـ - 2012م).
2. أحمد زكريا زكي ، **دور المراجعة الداخلية في تفعيل مراجعة إدارة مخاطر الأعمال** ، (الرياض: الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين ، مجلة المحاسبون ، العدد 61 ، أكتوبر 2009م).
3. أحمد محمد العمري ، فضل عبد الفتاح ، **مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية** ، (عمان : جامعة الاردن ، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، المجلد 2، العدد 3 ،2006م).
4. أحمد عبد الرحمن المخادمة ، **أثر المعلومات المحاسبية المحوسبة فى اتخاذ القرارات الإستثمارية على الشركات الأردنية** ، (عمان : الجامعة الاردنية ، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال ، المجلد 5، العدد 4 ، 2009م) .
5. إحسان صالح المعتاز وعفاف سالم بصفر ، **دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات** ، (الرياض : مجلة جامعة الملك عبدالعزيز ، العدد 2 ، 2010م) .
6. آمال إبراهيم محمد ، **دور المراجعة الداخلية في دعم فاعلية حوكمة الشركات** ، (بنها : جامعة بنها، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، العدد 2 ، 2005م) .
7. أسامة بن فهد الحيزان ، **تطوير أداء وظيفة المراجعة الداخلية لتفعيل متطلبات الحوكمة** ، (القاهرة : جامعة القاهرة ، كلية التجارة، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين ، 70، الجزء الأول، 2008م) .
8. أسامة عبد المنعم عبد الجبار ، **دور المدقق الداخلي في مواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة الأردنية من خلال تطبيق معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي** ، (بغداد : جامعة بغداد ، مجلة العلوم و الإدارة و الإقتصاد ، العدد 91، 2012م) .
9. أسامة علي ميلاد أبو راوي ، **دور المراجعة الداخلية في تدعيم حوكمة الشركات** ، (حلوان : جامعة حلوان ، مجلة كلية التجارة، العدد 4 ، الجزء 2 ، 2011م) .

10. اسماعيل خليل اسماعيل ، ريان نعوم ، **الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بين النظرية والتطبيق** ، (بغداد : مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية ، العدد 30 ، 2012م) .
11. بهيرة محمود الموجي ، **إدارة الجودة في صناعة الغزل والنسيج** ، (طنطا: جامعة طنطا ، كلية التجارة ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، العدد الأول ، 1996م) .
12. بكري علي حجاج، **دور المراجعة الداخلية في تفعيل الرقابة الأقتصادية في منظمات الأعمال** ، (القاهرة : جامعة الأزهر، المجلة العلمية لكلية التجارة ،العدد 30 ، 2005م) .
13. جمعة حميدات ، **التدقيق الداخلي** ، (عمان : جمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين ، مجلة المدقق ، العدد 69-70 ، 2007م) .
14. زين العابدين فارس، **مشاكل أسس قياس الربح الحاسبي عند إعداد القوائم المالية المؤقتة،** (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الثاني، 2003م) .
15. حمدي معمر ، بلعزوز بن علي ، **متطلبات إرساء مبادئ الحوكمة في شركات التأمين التعاوني** ، (الجزائر : جامعة الشلف ، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية ، العدد 14 ، 2015م) .
16. حسين أحمد دحدوح ، **دور لجنة المراجعة في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات** ، (دمشق : مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، مجلد 21 ، العدد الأول ، 2008م) .
17. لبيب خالد ، **نحو إطار متكامل لضوابط كفاءة أداء مهنة المراجعة الداخلية في مواجهة الفساد المالي في قطاع الأعمال** ، (الاسكندرية : جامعة الإسكندرية ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد 40 ، العدد الأول، 2003م) .
18. لبيب خالد ، **نحو إطار متكامل لضوابط كفاءة أداء مهنة المراجعة الداخلية في مواجهة ظاهرة الفساد المالي في قطاع الأعمال،** (الاسكندرية : جامعة الإسكندرية ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، المجلد 40 ، العدد الأول ، 2003م).
19. مجدي محمد سامي، **دور لجان المراجعة فئ حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية** ، (الاسكندرية : جامعة الإسكندرية ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، العدد 2 ، 2009م) .
20. مجدي محمد سامي ، **نحو إطار مرجعي لتقويم جودة المعلومات المحاسبية** ، (الزقازيق: جامعة الزقازيق ، كلية التجارة، مجلة البحوث التجارية ، المجلد 22 ، العدد 2 ، يونيو ، 2000م).
21. محي الدين حمزة ، **دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للأوراق المالية** ، (دمشق : مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 23 ، العدد الأول ، 2007م) .

22. ميشيل ، سويدان ، **مدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية في شركات الكهرباء الاردنية،** (عمان : المجلة الاردنية في ادارة الأعمال ، المجلد 9، العدد 3 ،2013م).
23. محمد أحمد إبراهيم خليل ، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وإنعكاساتها على سوق الأوراق المالية،** (الزقازيق: جامعة الزقازيق ، كلية التجارة ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، العدد الأول ، 2005م).
24. محمد إسماعيل عبد الواحد ، **مقومات تطوير المراجعة الداخلية في إطار حوكمة الشركات ،** (المنصورة : جامعة المنصورة ، مجلة الدراسات ، المجلد 30 ، العدد الاول ، 2006م) .
25. محمد بهاء الدين أحمد ، **إطار مقترح لتحديد منهج تطبيقي لآليات حوكمة الشركات بهدف زيادة كفاءة و فاعلية المراجعة الخارجية مصر العربية ،** (بنها : جامعة بنها ، مجلة الدراسات و البحوث التجارية، المجلد الأول ، العدد 2 ، 2010م) .
26. محمد جلال صالح السيد ، **تحسين جودة المعلومات المحاسبية لإتخاذ القرارات ،** مدخل سلوكي كمي مقترح ، (القاهرة : جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، ملحق العدد الأول ، 1996م) .
27. محمد عادل الشعار، **مفهوم إدارة الجودة الشاملة ،** (القاهرة : جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، مجلة الفكر المحاسبي، العدد 2، 2011م) .
28. محمد عبده مصطفى ، **تأثير بغض أليات حوكمة الشركات على الأداء ،** (الاسكندرية : جامعة الاسكندرية ، كلية التجارية ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ،المجلد 36 ، العدد 115 ، مارس 2006م) .
29. محمد عبد الفتاح محمد عبد الفتاح ، **الإسناد الخارجي لأداء وظائف المراجعة الداخلية و أثره علي إستقلال المراجع الخارجي وجودة المراجعة ،** (القاهرة : جامعة عين شمس ، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي ، العدد الأول ، 2001م).
30. محمد الرملي عبد الاله، **إطار مقترح لمعايير المراجعة الداخلية في ظل تطور تكنولوجيا المعلومات ،** (الزقازيق : جامعة الزقزيق ، كلية التجارة ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، المجلد 8، العدد 2 ، ديسمبر 1994م) .
31. مصطفي جاموس ، **قائمة التدفق النقدي أحد المداخل الرئيسية لتطوير نظام المعلومات المحاسبي في سوريا ،** (دمشق : مجلة جامعة دمشق ، المجلد الأول ، العدد الأول ، 1999م) .
32. مصطفي محمد حسن ، **تقييم مدى إستيعاب البيئية المصرية لدور المراجعة الداخلية في الرقابة على تحقق نظم الجودة ،منظور نظرية إنتشار الإبتكار،** (الاسكندرية : جامعة الإسكندرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، المجلد 42 ،العدد 2 ، 2005م) .

33. نزار الفليح ، مؤيد عبد الرحمن ، **مدى توفر الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية وأثرها في قرارات الائتمان** ، (المنصورة : جامعة المنصورة ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، المجلد 34، العدد الأول ، 2010م) .

34. سليمان سعيد عبدالعزيز ، **إدارة التدقيق الداخلي** ، (عمان : جمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين ، مجلة المدقق ، العدد 70 ، 2007م).

35. سمير كامل محمد عيسى، **العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين جودة حوكمة الشركات –دراسة تطبيقية**، (الإسكندرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد الأول، 2008م) .

36. عادل ممدوح غريب ، **تحليل مدى إدراك المراجعين لفعالية لجان المراجعة في حوكمة الشركات** ، (حلوان : جامعة حلوان ، كلية التجارة وادارة الاعمال ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، المجلد 27 ، العدد 4 ، 2012م) .

37. عبيد بن سعد المطيري ، **التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة والمراجعة** ، (القاهرة : جامعة الأزهر، المجلة العلمية لكلية التجارة (بنين)، العدد 28 ،2003م) .

38. عبدالرحمن علي التويجري، **تقييم أداء المراجعة الداخلية في دول الخليج العربي** ، (البحرين : جامعة البحرين ، المجلة العربية للمحاسبة ، المجلد 7 ، العدد الأول ، مايو 2004م) .

39. علي عبد القادر ذنيبات ، **مدى تأثير موقع التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي في تحقيق الشفافية المالية** ، (عمان : كلية العلوم الإدارية ، مجلة الدراسات ، المجلد 35، العدد 2، 2008م).

40. عماد الحانوتي ، **أهمية التدقيق الداخلي في الحد من الغش** ، (عمان : جمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين ، مجلة المحاسب القانوني العربي، العدد 97 ، 2005م) .

41. عمر علي كامل ، **دور معايير التدقيق في تقليص فجوة التوقعات في المراجعة** ، (المنصورة: جامعة المنصورة ، كلية التجارة ، مجلة الدراسات التجارية ، العدد الأول ، 2010م) .

42. العمري عبدالمغني ، **مدي تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية المهنية** ، (عمان : المجلة الاردنية في ادارة الأعمال ، المجلد 2 ، العدد 3 ، 2006م).

43. عصافت سيد أحمد عاشور ، **دور معايير المحاسبة في تشجيع الاستثمار في سوق الأوراق المالية** ، (طنطا : جامعة طنطا ، كلية التجارة ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، العدد 2 ، 2002م) .

44. صدام محمد محمود، **أثر التجارة الالكترونية على جودة المعلومات المحاسبية**، (تكريت: جامعة تكريت ، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 2، العدد 3، 2006م) .

45. صـوام ريـم ، حمانـة كمـال ، **تقيـيم جـودة المعلومـات المحاسـبية فـي المؤسسـات الصـغيرة والمتوسـطة الجزائريـة** ، (الجزائـر : جامعـة بـاجى مختـار عنايـة ، المجلـة العربيـة للمحاسـبة ، 2009م).
46. صفوت مصطفي إبراهيم ، **تفعيل دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات في ضوء معايير المراجعة الداخلية الحديثة** ، (بنها : جامعة بنها ، كلية التجارة مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، العدد 2 ، 2006م) .
47. رأفت علي رضوان ، **معايير الاداء المهني للمراجعة الداخلية** ، (القاهرة : جامعة عين شمس ، المجلة العلمية للإقتصاد ، العدد 2 ، 2006م) .
48. توفيق أيوب ، **طبيعة التدقيق الداخلي** ، (عمان : الجامعة الاردنية ، مجلة الاردنية في إدارة الاعمال ، المجلد 5 ، عدد 4، 2009م).
49. ثابت عبد الرحمن إدريس ، **قياس جودة الخدمة باستخدام مقاييس الفجوة بين الإدراكات والتوقعات ، دراسة تطبيقية على الخدمة الصحية بدولة الكويت** ، (الكويت: المجلة العلمية للعلوم الإدارية ، مجلد 4 ، العدد الأول ، نوفمبر 1996م) .
50. خالد محمد عبد المنعم اللبيب، **نحو إطار متكامل لضوابط كفاءة أداء مهنة المراجعة الداخلية في مواجهة ظاهرة الفساد المالي في قطاع الاعمال** ، (حلوان : جامعة حلوان ، كلية التجارة وادارة الاعمال ، العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، العدد الاول ، 2003م).
51. خليل إبراهيم رجب الحمداني وآخرون، **دور المعلومات المحاسبية في إدارة المخاطر في المصارف**، (تكريت :جامعة، تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 10 ، العدد30 ، 2013م) .
52. الغباري أيمن ، **الإتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية وأهميتها في تحديد الاتجاهات المستقبلية**، (القاهرة : جامعة القاهرة، كلية التجارة ، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين ، العدد 56 ،2000م) .

المؤتمرات :

1. احمد حلمي جمعة, **التحكم المؤسسي وأبعاد التطور في اطار ممارسة مهنة التدقيق الداخلي,** (عمان : المؤتمر العلمي المهني الخامس تحت شعار التحكم المؤسسي واستمرارية المنشأة، 25 -24 أيلول 2003م).
2. احمد مخلوف، **الأزمة الخارجية العالمية واستشراف الحل باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات من منظور إسلامي**، (الجزائر : جامعة سطيف، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة الخارجية والاقتصادية الدولية والحوكمة المالية، 2009م).

3. ايمان احمد عزمي ، **حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية الإدارية والإقتصادية** ، (الاسكندرية : جامعة الإسكندرية كلية التجارة، المؤتمر العلمى الخامس ، 2005م).
4. أشرف حنا ميخائيل، **تدقيق الحسابات و أطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات**، (القاهرة : المؤتمر العربي الأول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات،سبتمبر 2005م).
5. بن الطاهر حسين ، **أثر حوكمة الشركات على الإفصاح و الشفافية وجودة القوائم المالية فى ظل النظام المحاسبي المالي** ، (الجزائر : جامعة محمد خيضر – بسكرة ، المؤتمر الأول ، 6-7 مايو 2012م) .
6. بلعادي عمار ، **دور حوكمة الشركات فى إرساء قواعد الإفصاح والشفافية** ، (الجزائر : جامعة أم البواقي ، المؤتمر الأول، 7-8 ديسمبر 2010م) .
7. برليسي فهيمة ، **التدقيق الداخلي ودوره في انجاح مسار تطبيق الحوكمة** ، (الجزائر : جامعة سكيكدة ، الملتقي الوطني حول مهنة التدقيق في الجزائر ، 2010 م) .
8. كمال محمد كامل النونو، **مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها بالبنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة**، (غزة : الجامعة الاسلامية ، رسالة ماجستير، 2009م).
9. محمد براق، مر قمان ، **دور حوكمة الشركات في التنسيق بين الآليات الرقابية الداخلية والخارجية للحد من الفساد المالي والإداري**، (الجزائر : جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ، 2012م).
10. محمد عبد الفتاح عشماوى ، **نموذج مقترح لتفعيل قواعد حوكمة الشركات فى اطار المعايير الدولية للمراجعة الداخلية**، (القاهرة: بحث مقدم للمؤتمر العربى الأول حول التدقيق الداخلى فى إطار حوكمة الشركات ، 2005م).
11. ممدوح ابوالسعود، **دور المراجعة الداخلية فى حوكمة الشركات** ، (القاهرة : جامعة الدول العربية ، المؤتمر الاول للتدقيق الداخلي في اطار حوكمة الشركات، 24 -26سبتمبر ، 2003م).
12. مناور حداد، **دور حوكمة الشركات ف التنمية الإقتصادية** ، (دمشق : جامعة دمشق ، المؤتمر العلمي الأول ، 2008م) .
13. المعتاز ، Higson، **مدى فاعلية لجان المراجعة في الشركات المساهمة العامة السعودية ، دراسة ميدانية** ، الرياض : بحث مقدم لمؤتمر المحاسبة الأول ، أكتوبر ، 2002م).
14. مصطفي نجم البشاري ، **أهمية تطبيق معايير حوكمة الشركات لتفعيل نظم المراجعة الداخلية في المؤسسات العامة بالسودان** ، (الخرطوم : قاعة الصداقة ، مؤتمر المراجعة الداخلية الأول بالسودان ، 20-21 يناير ،2008م) .

15.سامح رفعت أبو حجر ، **دور المراجعة الداخلية كآلية لتقويم نظم الرقابة الداخلية في ظل تطبيق حوكمة الشركات في مصر** ، (القاهرة : جامعة القاهرة ، كلية التجارة، المؤتمر السنوي الخامس لقسم المحاسبة ، 2013م).

16.سامح رفعت ابوحجر، إيمان أحمد دويحة ، **دور المراجعة الداخلية كآلية لتقويم نظم الرقابة الداخلية في ظل تطبيق حوكمة الشركات في مصر** ،(القاهرة : جامعة القاهرة ، المؤتمر السنوي الخامس ، لقسم المحاسبة ، 2009م).

17.سليمة نشنش ، **دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار الإستثمار المالي بالمؤسسة الإقتصادية** ، (الجزائر : جامعة مسيلة ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، الملتقي الدولي، 14 - 15 ابريل ، 2009م) .

18.السعيد قاسمي ، فرحات عباس ، **النظام المحاسبي المالي الجديد ومدي تنميطه مع المعايير المحاسبية الدولية** ، (الجزائر : معهد العلوم الإقتصادية والتسيير ، الملتقي الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية ،2010م)

19.عطية صلاح سلطان ، **دور لجان المراجعة في دعم حوكمة المؤسسات لأغراض استمرار المنشأة** ، (القاهرة–: المؤتمر العربي الأول حول المراجعة الداخلي في إطار الحوكمة المؤسسية، سبتمبر 2005م) .

20.عشماوي محمد عبد الفتاح، **نموذج مقترح لتفعيل قواعد حوكمة المؤسسات في إطار معايير الدولية للمراجعة** ، (القاهرة : بحث مقدم إلى المؤتمر العربي الأول حول المراجعة الداخلية في إطار حوكمة المؤسسات، 2005م) .

21.صفاء أحمد العاني ، محمد عبد الله العزاوي، **التدقيق الداخلي في ظل حوكمة الشركات ودوره في زيادة قيمة الشركة** ، (عمان : جامعة العلوم التطبيقية الخاصة ، المؤتمر العربي الثالث حول إدارة منظمات الأعمال ، التحديات العالمية المعاصرة ، مارس 2009 م).

22.رقية حساني وآخرون ، **آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري،** (الجزائر : جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الملتقي الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، 2012 م).

23.بنك امدرمان الوطني ، منشورات إدارة البحوث والتخطيط ، 2016م .

المراجع الاجنبية :

1. Aldage and Stearn “Management” by south western publishing co. cincinnati,ohio 2,ED 1991.

2. Arena, Marika and Arnaboldi, Michela and Azzone, Giovanni "Internal audit in Italian organizations: A multiple case study" Managerial Auditing Journal. VO1.(21) No. (3) 2012.
3. Bruyn Gp Coetzee R du , **The Relation ship Between the New IIA Standards and the Internal Profession**, Meditarii Accoutancy Research, Vol 9,2001.
4. Dessalegn Getie Mihret , Aderajew Aderajew Wondim Yismaw , **Internal Audit Effectiveness : an Ethiopian Public Sector Case Study**, Managerial Auditing Journal , Vol . 22 Iss : 5 , 2007 .
5. Dessalegn Getie Mihret, **Aderajew Aderajew Wondim Yismaw, Internal Audit Effectiveness : an Ethiopian Public Sector Case Study** , Managerial Auditing Journal , Vol . 22 Iss : 5 , 2007 .
6. Hamini Allal, **le Control Interne et L Elaboration du Bilan Comptable**, OPU, Alger, 1993.
7. Institute of Internal Audit (IIA) , **Statement for the Professional Practies on Internal Auditing**, (Altaminte Springs ,fla) 1980.
8. James Higgins**. "the management challenge**" Macmillan publishing company ,USA 1991.
9. Jean Charles becour henri bouguin، **Audit operationnel enterpereneuriat governace et performance**، 3eme Edition ، Edition Economimica ، Paris 1996.
10. John Arnold, Tony Bop end Aloz**, Financial Acconting**, London: Prentice Hail PHI,1925.
11. Kathryn. Batrol and David Martin "**Management**" McGraw-Hill, INC. 1991.
12. Lionnel Collins, Gerard Valin, **Audit et control interne: Aspects finances, operational et stratégiques,** Dalloz, Paris, 4ème**edition**, 1992.

13. Marinda Marais , et al , Us**age of Internal Auditing Standards and Internal Auditing Activities in South Africa and All Respondents** ,Managerial Auditing Journal , Vol. 24 , Iss : 9, 2009.
14. Nick A. Dauber and others, "**The Complete Guide To Auditing Standards and Other Professional Standards for Accountants**", Washington: John Wiley & Sons, Inc, 2009.
15. Philomena Leung,Barry J.cooper , **Internal Audit – an Asia – Pacific Profile and the Level of Compliance with Internal Auditing Standards** ,Managerial Auditing Journal , Vol. 24, Iss : 9 , 2009 .
16. Priscilla A . **Burnaby and Mohammad Abdolmohammadi , Usage of Internal Auditing Standards by Companies in the United States and Select European Countries** , Managerial Auditing Journal , Vol. 24 Iss : 9, 2009.
17. Rahahleh, Mohammad. "**Regulating the Profession of Internal Auditing in Jordan",** European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences, issue 20, 2010.
18. Richard L.Daft "**Management"** 2nd Ed., U.S.A: Dryden Press, 1991 .
19. Sridhar Ramamoorti ,**Internal Auditing ,Evolution ,and Prospect, The Institute of Internal Auditors Research Foundation,** Altamonte Springs, Florida,USA,2003.
20. Stewart, Jenny Goodwin and Kent, Pamela " **The use of internal audit by Aus tr a lia n c o mp a nies** " Managerial Auditing Journal. Vol. (21) No. (1) 2011 .
21. Valin Gerard, **Control or & Auditor, Dunod, Paris**, 2006.
22. Yves Simon, Patrick Joffre ,**Encyclopédie de Gestation** ,Economical (France), 1ère Edition, Tome1 1997.

المواقع الالكترونية :

1. Diard, C. & Trebucq, S., **« Analyse exploratoire des normes internationales d'audit interne »,** cahier de recherche, Université de

Tours, (2010), P.P. 34- 49, sur le site internet : www.univ-tours.fr/reherche

2. www,tcci,net,Iyviewersearch
3. www.arab.ency.com
4. www.KPmg.com,KPmg, **Internal Audit Of Future,**PP.1-3
5. www.tcci.net .ly
6. WWW.theiia.org,The Institute Of Internal Auditors (IIA), **Position Paper On Resourcing Alternatives For The Internal Audit,** 2005,
7. WWW.theiia.org.The Institute of Internal Auditiors (IIA) ,**Definition Of Internal Auditing** , 2010.
8. Bank of Khartoum | AboutUs
9. fibsudan@fibsudan.com

الملاحق

ملحق رقم (1)

ة

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

السيد/ة .....

المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع/إستبانة

إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة والتمويل تقوم الباحثة بإعداد أطروحة **بعنوان الدور الوسيط لمبادئ حوكمة الشركات في العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية .** دراسة ميدانية على عينة من المصارف التجارية السودانية.

تهدف هذه الإستبانة الي التعرف على آرائكم وتقييمكم لموضوع الدراسة وتأمل الباحثة منكم المساهمة باللإجابة علي الاستبانة سعياً لتحقيق الهدف من هذه الدراسة ، لما ذلك من فائدة تعود علي البحث ، حيث تمثل إجاباتكم أحد الدعامات الأساسية لإكمال هذه الدراسة وما يسفر عنه من نتائج ، حيث أن الإجابات التي تقدمونها سوف تكون محل تقدير لما تمثله من إضافة

قيمة تعكس الواقع المهني ، مما ينعكس إيجاباً على أهداف هذه الدراسة ، علماً بأن جميع البيانات سوف تحظي بالسرية التامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لسيادتكم حسن تعاونكم لإتمام هذا البحث شاكراً لكم حسن تعاونكم

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

الباحثة : شيرين مأمون سيدأحمد محمد
sherienmamoun@gmail.com

الجزء الاول : البيانات الشخصية:

يرجي التكرم بوضع علامة (✓) أمام الإجابة المناسبة

1- الجنس

☐ ذكر ☐ أنثي

2- العمر:

☐ أقل من 30 سنة ☐ 30 وأقل من 40 سنة ☐ 40 وأقل من 50 سنة

☐ 50 سنة فأكثر

3- المؤهل العلمي:

☐ بكالاريوس ☐ دبلوم عالي ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐ أخري

4- التخصص العلمي:

☐ محاسبة وتمويل ☐ إدارة اعمال ☐ دراسات مصرفية ☐ إقتصاد

☐ نظم معلومات ☐ تكاليف ومحاسبة إدارية ☐ أخرى

5- المؤهل المهني:

☐ زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية ☐ زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية

☐ زمالة المحاسبين القانونيين العربية ☐ زمالة المحاسبين القانونيين السودانية

☐ أخرى ☐ لا توجد

6- المركز الوظيفي :

☐ مدير مالي ☐ مراجع داخلي ☐ مراجع خارجي

☐ محلل مالي ☐ محاسب ☐ أخرى

☐ أعضاء هيئة تدريس

7- سنوات الخبرة :

☐ أقل من 5 سنوات ☐ 5 واقل من 10 سنوات ☐ 10 وأقل من 15

☐ 15 واقل من 20 سنة ☐ 20 سنة فاكثر

الجزء الثاني: بيانات متغيرات الدراسة

المتغير المستقل: معايير المراجعة الداخلية:

يرجي التكرم بوضع علامة (✓) أمام العبارة التى ترونها مناسبة

أولاً : معايير الإستقلال:

م	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	لا موافق	لا موافق بشدة
1	يحدد المراجع الداخلي نطاق عملية وإجراءات العمل وطرق إيصال النتائج بشكل مستقل دون تدخل من أحد					
2	يتبع قسم المراجعة الداخلية إلي مجلس الإدارة في الهيكل التنظيمي للبنك					
3	يتجنب المراجع الداخلي تعارض المصالح ويكون موقفه محايدا وغير متحيز					
4	إذا تم الإخلال بإستقلالية أو موضوعية المراجع يتم الإفصاح عن ذلك لمجلس الإدارة					
5	تقوم المراجعة الداخلية بمراجعة أنشطتها واداء عملها بموضوعية					
6	يتوفر لإدارة المراجعة الداخلية وضع تنظيمي يسمح					

	لها بأداء مسئولياتها					
7	يمنح مجلس إدارة البنك المراجعة الداخلية صلاحيات كافية للقيام بأعمالها بكفاءة					
8	يتم اداء أنشطة المراجعة الداخلية بالبنك بعيداً عن العلاقات الإجتماعية					
9	تتجنب المراجعة الداخلية أي تعارض يمكن أن يؤثر علي مصالح البنك					
10	تلتزم المراجعة الداخلية بمتطلبات تحقيق الإستقلالية عند أداء مهامها بالبنك					

ثانياً: معيار الكفاءة المهنية:

م	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	لا موافق	لا موافق بشدة
1	يمتلك المراجع الداخلي المعرفة الكافية لتقييم خطر حدوث الغش وطرق إدارة المخاطر في البنك					
2	يقوم المراجع الداخلي بتحسين معارفه ومهاراته وكفاءاته من خلال التعليم و التطوير المهني المستمر					
3	يتوفر للمراجعين الداخلين المؤهلات الاكاديمية اللازمة لاداء مهامهم					
4	يسعي البنك إلي التطور المهني المستمر لأداء المراجعة الداخلية					
5	تشجع إدارة المراجعة الداخلية المراجعيين الداخليين علي تطوير مهاراتهم عن طريق الحصول علي مؤهلات علمية وشهادات مهنية					
6	يتوفر للمراجعين الداخلين المؤهلات المهنية لإنجاز أعمالهم					
7	يتوفر للمراجعيين الداخليين المهارة في الإتصال					

	بالآخرين بشكل فعال					
8	تحرص إدارة المراجعة الداخلية بإستمرار علي متابعة التطورات علي معايير المراجعة الداخلية					

ثالثاً: معايير العمل الميداني:

م	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	لا موافق	لا موافق بشدة
1	يسعي نظام المراجعة الداخلية إلي توجيه العاملين علي الإلتزام بتطبيق السياسات بالبنك					
2	يسعي نظام المراجعة الداخلية إلي توجيه العاملين علي الإلتزام بتطبيق اللوائح المالية التي وضعها البنك					
3	فحص مدي دقة نظام المراجعة الداخلية بالبنك					
4	يعمل البنك علي فصل الصلاحيات بين المراجعين الداخلين					
5	تتأكد المراجعة الداخلية من صحة المعلومات المحاسبية					
6	تقوم المراجعة الداخلية بالتأكد من أن موارد المراجعة الداخلية كافية					

رابعاً:معايير أداء وظيفة المراجعة الداخلية

م	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	لا موافق	لا موافق بشدة
1	يقوم المراجع الداخلي بمراجعة البرامج والعمليات للتأكد من مدى مطابقة النتائج للأهداف والغايات الموضوعة.					
2	يقوم المراجع بتقييم كفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية في التصدي للمخاطر الموجودة في عمليات وأنظمة معلومات البنك					
3	تعمل أنشطة المراجعة الداخلية علي تطوير إدارة المخاطر					
4	تسعي المراجعة الداخلية إلي تقويم أنظمة الرقابة الداخلية بالبنك					

5	تقوم إدارة المراجعة الداخلية بإيصال نتائج عملية المراجعة إلي الجهة المناسبة					
6	تستطيع المراجعة الداخلية إيصال رأيها دون عقبات عندما تكتشف مخاطر علي تحقيق الأهداف					
7	تقوم المراجعة الداخلية بالتخطيط لكل عملية مراجعة علي حدة					
8	يقوم المراجع بتقييم فعالية عمليات إدارة المخاطر والمشاركة بتحسينها					

خامساً: معيار إدارة قسم المراجعة الداخلية:

م	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا موافق	لا موافق بشدة
1	تطبق إدارة المراجعة الداخلية الأساليب الفنية الفاعلة					
2	تحرص المراجعة الداخلية علي تقويم النظام المحاسبي بالبنك					
3	تحدد إدارة المراجعة الداخلية أهداف النشاط الذي تتم مراجعته					
4	يقوم مجلس إدارة البنك بتحديد صلاحيات إدارة المراجعة الداخلية كتابة وبشكل واضح					
5	تقوم إدارة المراجعة الداخلية بتقييم المخاطر					
6	يوجد دليل مكتوب للمعايير و الإجراءات المتبعة في إدارة المراجعة الداخلية يوضح عمل المراجعين					
7	يقوم مدير المراجعة الداخلية بوضع السياسات والإجراءات اللازمة لتوجيه نشاط المراجعة الداخلية					
8	يقوم مدير المراجعة الداخلية بالتأكد من أن موارد					

	المراجعة مناسبة وكافية ومستغلة بفعالية لإنجاز الخطة المعتمدة					
9	تقوم إدارة المراجعة الداخلية بالتأكد من الإلتزام بالقوانين المعمول بها داخل البنك					
10	إدارة المراجعة الداخلية توفر معلومات بشكل دقيق للإدارة لإتخاذ قراراتها					

ثانياً : الإفصاح والشفافية :

م	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	لا موافق	لا موافق بشدة
1	يزيد من درجة الثقة والإعتمادية للمعلومات المحاسبية المتضمنة فى القوائم المالية					
2	يعزز من شفافية الافصاح فى القوائم المالية المنشورة					
3	يزيد من شمولية الافصاح عن المعلومات المحاسبية المنشورة					
4	يساعد فى اعداد القوائم المالية المنشورة بصورة سليمة بعيدة عن التحيز الشخصي					
5	يزيد من دقة المعلومات المفصح عنها بالقوائم المالية للمصارف					
6	يجعل المعلومات المحاسبية المفصح عنها فى القوائم المالية المنشورة ذات قدرة تنبؤية					
7	يحقق سلامة البيانات المحاسبية المدرجة بالقوائم المالية					
8	يساعد اصحاب المصلحة فى الحصول على معلومات مالية صادقة					
9	يساعد مستخدمي القوائم المالية فى ترشيد القرارات					

ثالثاً : المتغير التابع :جودة المعلومات المحاسبية:

أولاً : الملائمة:

م	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	لا موافق	لا موافق بشدة
1	نقديم معلومات محاسبية فى الوقت المناسب حتي لا					

	تفقد قيمتها					
2	لدينا معلومات محاسبية ذات قدرة تنبؤية بنتائج الأداء					
3	تتمتع معلوماتنا المحاسبية بالقدرة علي تصحيح التوقعات السابقة					
4	لا نقدم معلومات محاسبية تقلل من درجة عدم التأكد					
5	لا نقدم معلومات محاسبية مفهومة وواضحة					
6	الفهم الجيد للمعلومات المحاسبية يمكن من سرعة تحليل المعلومات المحاسبية					
7	نوفر معلومات ملائمة لحاجة صناع القرارات ومستخدمي البيانات المحاسبية					
8	تساهم التغذية العكسية فى الرقابة على تصحح الأخطاء					

ثانياً: الموثوقية:

م	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	لا موافق	لا موافق بشدة
1	تعبر معلوماتنا المحاسبية عن الحدث المالي بصدق					
2	تتميز معلوماتنا المحاسبية بالموضوعية					
3	تتميز معلوماتنا المحاسبية بالحياد وعدم التحيز					
4	يمكن التحقق من معلوماتنا المحاسبية بسهولة					
5	يمكن مقارنة معلوماتنا المحاسبية بالبنوك الأخري المماثلة					
6	السياسات المحاسبية المتبعة في البنك متسقة عبر الفترات					
7	معلوماتنا المحاسبية يمكن الإعتماد عليها من قبل المستخدمين					
8	تتصف معلوماتنا المحاسبية بالثقة					
9	نوفر معلومات محاسبية ذات قدرة علي التحقق					
10	نقدم معلومات محاسبية خالية من الاخطاء					

ملحق رقم (2)

محكمو الاستبانة

الرقم	الإسم	الدرجة العلمية	الجامعة
1	عبد الماجد عبدالله حسن	بروفسير	جامعة أم درمان الإسلامية
2	ظاهر شاهر القشي	أستاذ المحاسبة المشارك	جامعة الاسراء - الأردن
3	صديق بلل ابراهيم	أستاذ إدارة الأعمال المشارك	جامعة السودان للعلوم ولتكنولوجيا
4	بابكر إبراهيم الصديق	أستاذ المحاسبة المشارك	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
5	كمال أحمد يوسف	أستاذ المحاسبة المشارك	جامعة النيلين
6	محجوب عبدالله حامد	أستاذ المحاسبة المشارك	جامعة أم درمان الاسلامية
7	إسماعيل محمد أحمد شبو	أستاذ المحاسبة المساعد	جامعة الزعيم الأزهري
8	صلاح على أحمد	أستاذ المحاسبة المشارك	جامعة أم درمان الإسلامية
9	بشير بكري عجيب	استاذ المحاسبة المساعد	جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية
10	اشرف خوفو عزيز	استاذ المحاسبة المساعد	جامعة النيلين